

الفتاوى الكبرى للشيخ الفقيه

للعالم العلامة والبحر الفهامة

ابن حجر المكي الهيثمي

عفا الله عنه وجعل مفره الجنة آمين

المجلد الثاني

وبهامشه باقى فتاوى العلامة شمس الدين محمد بن العلامة شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملى المولود سلخ جمادى الاولى سنة ٩١٩ المتوفى بمصر يوم الاحد ثالث عشر جمادى الاولى سنة ١٠٠٤ رحمه الله تعالى آمين

(ترجمة الشيخ ابن حجر)

هو الحافظ شيخ الاسلام الامام أحمد شهاب الدين بن محمد بدر الدين بن محمد شمس الدين بن على نور الدين بن حجر الهيثمي الشافعى المكي المولود بمحلة أبى الهيثم فى أواخر سنة ٩٠٩ المتوفى ضحوة يوم الاثنين ثالث عشر شهر رجب سنة ٩٧٤ ودفن بمكة المشرفة وقبره بالمحلة رحمه الله ونفعنا به آمين

تنبه - الهيثمى بالمشناه القوية نسبة إلى محلة أبى الهيثم قرية فى إقليم الغربية من أقاليم مصر خلافا لما اشتهر من قراءته بالملثة كما ذكره الفاكهى فى ترجمته

ملزم الطبع والنشر

عبد الحميد أحمد حنفى

بتأيد السيد السيسى رقم ١٨

الزوايا : مصر - صندوق مؤسسة الموزنة رقم ١٢٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(باب الجنائز)

(وسئل) رضى الله عنه وأفاض علينا من مدده ما قولكم فيما أفتى به شيخنا الوالد من أنه لا يؤخر تجهيز الميت لأجل تحصيل الكافر زمنا لا يتغير فيه الميت قبله فانه وقع عندى في ذلك شيء بمسئلة نقل الميت (فاجاب) نعمنا الله به وبعلومه بان الذى يتجه أن الافضل تأخير الميت تأخيرا يسيرا لا يخشى منه تغير بوجه لأجل تحصيل الكافر لان كلامهم فى باب الجنائز ناطق بان الاولى فعل الافضل به وان أدى رعاية ذلك الافضل الى تأخير الأثرى أن أقل الغسل يحصل بافاضة الماء على جميع البدن ومع ذلك قالوا الاولى رعاية أكمل الغسل مع أن الاكمل الذى ذكره يستدعى زمنا طويلا ولم ينظروا لذلك وكذلك قالوا الاولى افراد كل ميت بالصلاة عليه ولم ينظروا الى جمع الموتى فى صلاة واحدة وكذلك قالوا نختار نقل الميت الى نحو مكة ان لم يتغير قبله ولم يراعوا طول زمن تأخير دفنه لتلك المصلحة العائدة عليه ونظائر ذلك كثيرة فى كلامهم على أن لنا قولاً أو وجها قواه بعضهم أن الكافر واجب وحينئذ فيتأكد رعاية تحصيله وان أدى الى تأخير كافر خروجهم خلاف من قال بوجوبه والله أعلم بالصواب (وسئل) كيف توضع يد الميت فى اللحد (فاجاب) بقوله لم أر لائمتنا كلاما فى كيفية وضع يد الميت فى اللحد وظاهر سكوتهم عنه أنه لا سنة فى وضعها ولا يقاس بناء على الاحتجاج بفعل الصحابي على ما فى سنن أبى داود أن فاطمة الزهراء رضى الله عنها لما احتضرت استقبلت القبلة وتوسدت يمينها لان توسد اليمين ثم لا يعارضه سنة أخرى وتوسدها هنا يعارضه أن السنة هنا فى الخد لا يمين أن يفضى به الى الأرض فلو قلنا بنسب توسد اليمين لفاتت تلك السنة وحينئذ فالاسهل فى كيفية وضعها أن تكون اليمنى بجذاء خده الايمن واليسرى على جانبه الايسر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه هل تلقين الميت بعد صب التراب أو قبله وإذ مات طفل بعد موت أبويه أو أحدهما كيف الدعاء فى الصلاة عليه (فاجاب) رضى

(سئل) عما لو انفرد أربعون فى الجمعة عن الامام بانفضاضهم عنه وبقي دونهم وقلم بانهم يتمونها ظهر او عاد المنفوضون هل يصلون الجمعة أم لا لما فيه من انشاء جمعة بعد أخرى وهل إذا بطلت صلاة الامام وهو من الاربعين وقلم يتمونها ظهر ايعيد الامام والذين أنموا الظاهر جمعة أم لا وهل يشترط ان لا يقصد الخطيب الاخبار باركان الخطبة أم لا وهل يجوز الاستخلاف فى الخطبة من غير عذر أم بعذر اغماء أو جنون قياسا على الاستخلاف بحدث أم يفرق بين الحدث وغيره (فاجاب) بانه إذا عاد المنفوضون لزومهم الاحرام بالجمعة إذا كانوا من أهل وجوبها إذ لا تصح ظهر من لزمته الجمعة مع امكان ادراكها وليس فيه انشاء جمعة بعد أخرى لبطان الاولى وكذا يلزمهم الاحرام بالجمعة فى مسئلة بطلان صلاة الامام حيث يتم به الاربعون ولا يشترط عدم قصد الخطيب الاخبار باركان الخطبة ولا يجوز الاستخلاف فى اثناء الخطبة

من غير عذر ويجوز بعدد
الحدث وأما الاغناء
والجنون فيمتنع الاستخلاف
فيهما ويجب استئناف
الخطبة (سئل) عن بلدين
بينهما نهر أقل من ثلاثمائة
ذراع وتقام في كل منهما
الجمعة فاقتدى جماعة من
بلدهم بمن يصلي الجمعة في
البلد الآخر فهل تصح
جمعهم أم لا (فاجاب)
بانه ان وجدت شروط
الاقداء وكان موقف
المقتدين معدودا من
خطبة أئمة بلد الجمعة بحيث
لا يقصر المسافر منها
الصلاة صحت جمعهم والا
فلا تصح لعدم كونها من
خطبة أئمة أو طائفة المجتمعين
وان لم يزد ما بينهما على
ثلاثمائة ذراع (سئل)
عن رفع في صلاة الجمعة
ثم اتى بها مع الامام فقال له
شخص بطلت صلاتك
ويجب عليك فعل الظهر
وقال آخر انها صحيحة وان
دم الشخص يعفى عن قليله
وكثيره وان اختلط بغيره
وان المشايخ يقررون ذلك
واما قول المنهاج ولورع
الامام المسافر واستخلف
منا فمبنى على ضعف فما
المعتمد منهما (فاجاب)
بان المعتمد ما قاله الاول
وما ذكره الثاني قاله بعض
المتأخرين (سئل) عن
خليفة الجمعة هل يجب
عليه نية الامامة أم لا
(فاجاب) بانه ان أدرك
مع امامه ركعة منها لم يجب
عليه والا وجبت اذنتها

الله عنه بقوله لا يسن التلقين قبل اهالة التراب بل بعده كما اعتمده بعض المتأخرين وجزمت به في
شرح الارشاد وان اختار ابن الصلاح أنه يكون قبل الاهالة قال الاسنوى وسواء فيما قالوه في الدعاء
في الصلاة على الطفل مات في حياة أبيه أم لا لكن خالفه الزركشي فقال ان كان أبواه ميتين أو
أحدهما أتى بما يقتضيه الحال والدميرى فقال إن كان أبواه ميتين لم يدع لها والذي قاله الزركشي
أوجه كما ذكرته في شرح العباب فحينئذ يقول اللهم اجعله فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً وهذه
الاصناف كلها لا تفتق بالميت والحي فليات بها سواء كانا حين أم ميتين أما السلف والذخر فواضح
وأما الفرط فهو السابق المهيء لمصالحهما في الآخرة وليس المراد السابق بالموت بل السابق بتهيئة المصالح
ولا شك أن الميت يحتاج إلى من يسبقه إلى الجنة أو الموقف ليهيئ له المصالح وولده الطفل كذلك وأما
العظة فتختص بالحي فيقول وعظة للحي من أبويه فان ماتا حذف هذه اللفظة وكذلك الاعتبار والشفيع
عام للحي والميت فيأتي به فيهما وتثقل الموازين كذلك بخلاف أفرغ الصبر والحاصل أنه يأتي
بالالفاظ كلها سواء كانا حين أم ميتين الا قوله عظة واعتبارا وأفرغ الصبر فانه لا يأتي بها إلا إذا كانا
حين أو أحدهما فان كانا حين فواضح أو أحدهما فقط ذكره فقال وعظة واعتبارا للحي منهما وأفرغ
الصبر على قلب الحى منهما والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن قول
شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض الروح جسم لطيف وهو باق لا يفنى عند أهل السنة وقال
في الاضواء البهجة في ابراز دقائق المنفرجة حقيقة الروح لم يتكلم عليها النبي صلى الله عليه وسلم
فتمسك ولا نعبر عنها بأكثر من موجود كما قال الجنيد وذكر أن أهل الكلام اختلفوا فيها فما
الراجح المعتمد في ذلك (فاجاب) بقوله ما قاله شيخنا سقى الله عهده في شرح المنفرجة هو طريقة
المخاطبين كالجنيد وعليه كثيرون من أئمة التفسير كالثعلبي وابن عطية وعليه حلوا قوله تعالى قل
الروح من أمر ربي ولم يبينه لهم ومثى في شرح الروض على ما عليه جمهور المتكلمين من أهل السنة
من أنها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر قال النووي في شرح مسلم وهذا
هو الاصح عند أصحابنا وذهب كثير منهم إلى أنه عرض وانه هو الحياة التي صار البدن بوجودها
حيا وقال كثير من الصوفية تبعاً للفلاسفة ليست بجسم ولا عرض بل جوهر مجرد قائم بنفسه غير
متحيز وله تعلق خاص بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل في البدن ولا خارج عنه قال السهروردي
ويدل للاول الاخبار الدالة على أنه جسم لما ورد عنه من الهبوط والعروج والتردد في البرزخ
والعرض لا يوصف بذلك وقد تكلم عليها متأخري الصوفية فنقل الامسك عنهم المراد بهم متقدموهم
وأجاب الخائضون فيها عن الآية بان سببها أن اليهود لما أرادوا سؤاله صلى الله عليه وسلم
عنها قالوا ان أجاب عنها فليس بنبي وإن لم يجب فهو صادق فلم يجب لان الله لم يأذن له فيه تأكيذا
لمعجزته وتصديقا لما تقدم من وصفه في كتبهم لا لانه لا يمكن الكلام فيه وأيضاً فسؤالهم كان تعجيزا
وتغليظا لان الروح اسم مشترك لروح الانسان وجبريل وملاك آخر يقال له الروح وصنف من
الملكوت والقرآن وعيسى فقصدوا أنهم إذا أجابهم بواحد مما ذكر قالوا ليس هذا فجاء الجواب
شاملا لكل ممن ذكر والحاصل أنه صح أن اليهود سألوه عنها بمكة وصح ما يصرح بانهم سألوه عنها
بالمدينة ايضا والجواب عن ذلك ان السؤال تكرر وكذلك النزول تكرر وانما سكنت صلى الله عليه
وسلم في مرة المدينة مع انه كان نزل عليه الجواب بمكة لتوقع مزيد بيان فلم يبين له شيء زائد على
الجواب الاول وأنزلت عليه تلك الآية مرة ثانية وأنهم اختلفوا في المراد بالروح المسؤل عنه
والراجح كما قاله القرطبي والفخر الرازي أنهم سألوه عن روح الانسان الذي هو سبب الحياة وأن
الجواب وقع على أحسن الوجوه ويانه أن السؤال عن الروح يحتمل عن ماهيته وهل هي متحيزة

(سئل) عن أحرم بالجمعة ناو بالجمعة ان كان وقتها باقياً والا فالظفر فبان بقاءه هل تصح جمعة (فاجاب) بانه تصح جمعة لان الاصل بقاء وقتها وقد قالوا يغتفر التردد في النية اذا استند التعاقب الى أصل مستصحب (سئل) عن خطيب يبدأ بقوله الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصيكم عباد الله ولا يأتى بتقوى الله ثم يخطب فاعترضه جماعة بطلان صلاته فهل تبطل صلاته أم لا (فاجاب) بان خطبته معتد بها وصلاته صحيحة لانه ان أتى به في الثانية او في الاولى ولم يطل الفصل عرفاً بينها وبين ما أتى به أولاً اعتد به وان طال الفصل بينهما في المسئلة الثانية لغا ما أتى به أولاً واعتد بما أتى به ثانياً بعده (سئل) هل المراد بقوله لو كان بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعه لزمته الجمعة أن تبسط هذه المسافة او أن يطالع فوق الارض مسامتة لما هو فيه (فاجاب) بان المفهوم من قولهم المذكور هو الاحتمال الثاني (سئل) هل تحرم الصلاة والامام يخطب يوم الجمعة وهل تنعقد أولاً وهل يفرق بين النافلة والفاضة وهل يفرق بين أن تقوته بغير عذر لم لا

أم لا وهل هي حالة في متحيز أم لا وهل هي قديمة أو حادثة وهل تبقى بعد انفصالها من الجسد أو تفتى وما حقيقة تعذيبها وتعيمها وغير ذلك من متعلقاتها وليس في السؤال ما يخص أحد هذه المعاني الا أن الاظهر أنهم سألوه عن ماهيتها وهل هي قديمة أو حادثة والجواب يدل على أنها شيء موجود مغاير للطبائع ولا خلطها وتركيبها فهي بسيطة مجردة ولا تحدث إلا بمحدث هو قوله تعالى كن فكانه قال في الجواب هي موجودة محدثة بأمر الله وتكوينه ولها تأثير في إفادة الحياة للجسد ولا يلزم من عدم العلم بكيفية الخصوصية فيه ويحتمل أن المراد بالامر في الآية الفعل نحو وما أمر فرعون برشيد أى فعله فيكون الجواب أنها حادثة وقال ابن بطال معرفة حقيقة الروح بما استأثر الله بعلمه بدليل هذا الخبر والحكمة في ابهامه اختبار الخلق ليعرفهم بعجزهم عن علم ما لا يدركونه حتى يضطروهم الى رد العلم اليه وقال القرطبي الحكمة في ذلك اظهار عجز المرء لانه اذا لم يعلم حقيقة نفسه مع القطع بوجوده كان عجزه عن إدراك حقيقة الحق أولى وقال بعضهم ليس في الآية دليل على أنه تعالى لم يطلع نبيه على حقيقتها بل يحتمل أن يكون اطّلع ولم يأمره أن يطلعهم وقد قالوا في علم الساعة نحو هذا وهو أنه صلى الله عليه وسلم اطّلع عليها وأمر بكتمتها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه مات من تجب عليه الصلاة بقرية فدفن بغير صلاة ثم خرج رجل من وجبت عليهم منها الى أخرى فصلى فيها على الميت ثم رجع الى قريته فهل يسقط الفرض عنه وعن أهل قريته أم لا وإذا كان يشتغل بالصلاة على أموات أهل قريته عن حوائجه لكون أهل قريته لا يبالون بترك الصلاة على الميت بل ولا بترك الفرض المعين فهل له أن يصلى عليه في منزله صلاة غائب أم لا (فاجاب) بقوله في فروع ابن القطان أن الصلاة على الغائب جائزة غير أنه لا تسقط الفرض وإنما نتكلم على أنه يجوز هذا لفظه وهو كالصريح في أن الصلاة على الغائب لا تسقط الفرض عن أهل بلده مطلقاً لكن تعقبه بعض المتأخرين فقال ولك أن تقول المخاطب بفروض الكفاية جميع الامة عند الجمهور فينبغي أن يسقط الفرض بذلك اه وجرى على هذا الزركشى أيضاً فقال والا قرب سقوط الفرض عنهم أى عن أهل بلده لحصول الفرض اه وكذلك جرى عليه شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده فقال والاوجه حمل ما ذكره ابن القطان على ما اذا لم يعلم أهل موضعه بصلاة الغيبة فان علوا سقط الفرض عنهم لان فرض الكفاية اذا قام به بعض سقط الفرض عن الباقيين اه وبذلك علم أن المعتد بسقوط الصلاة عن أهل البلد بصلاة الغائب سواء أكان منهم أم من غيرهم لكن انهم بتأخير الصلاة عليه الى أن صلى عنه لا مسقط له كما هو ظاهر لان الفرض يتوجه اليهم أولاً فاذا تباطؤا عنه أمموا بهذا التباطؤ اه وان قام بالفرض غيرهم ولا يجوز أن يصلى على غائب في البلد مطلقاً سواء كان له حوائج تشغله أم لا قالوا لتيسر الحضور قال في الحادى وقضيته أن المعذور لمريض أو زمانة أو حبس له الصلاة وقال المحب الطبري يتجه الجواز لاسيما اذا اتسعت خطة البلد حتى صار ما بين طرفيها مسافة قصر اه وأخذه من كلام شيخه الاذرى لكن تعقب ذلك شيخه بان الاقرب الى كلامهم المنع وكذا قال غيره واطلاقهم صريح في المنع من ذلك اه وهو كما قالوه ففي شرح المذهب وغيره لا تجوز على من في البلد للاتباع ولتيسر الحضور كبرت البلد أم صغرت وشبهوه بالقضاء على من بالبلد لا مكان حضوره اه وإذا كان كلامهم صريحاً في المنع حتى لنحو المريض والمحجوس فما بالك بمن يشتغل بالصلاة عن حوائجه على أنا لو قلنا بما يحجه جمع من الجواز لنحو المريض والمحجوس فالذى يتجه أنا لا نقول للمشتغل المذكور لان مانع أولئك اضطرارى ومانع هذا اختياري ولان المشقة هنا ليست كالمشقة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن قول الارشاد ولا ينحى سابق لاولى الا لذكورة فلو كان الاولى نيباً كعيسى عليه السلام فهل

وهل التحريم من حين

صعود المنبر أو من حين

شروعه في الخطبة (فاجاب)

بانه يحرم أن يصلي غير التحية

ونقل الماوردي وغيره

الاجماع على التحريم

ولا تنعقد ولو فائتة بغير

عذر لان الوقت بسبب

التهني ليس لها وكالصلاة

في الاوقات الخمسة المكروهة

ولفصلهم هناك بين ذات

السبب غير المتأخرو غيرها

بخلاف ما هنا بل اطلاقهم

ومنعهم من الرتبة مع قيام

سببها يقتضي انه لو تذكر

هنا فرضا لا ياتي به وانه

لو أتى به لم ينعقد وتعبير

جماعة بالنافلة جرى على

الغالب والتحريم من حين

جلوس الامام على المنبر

(سئل) اذا قيل بصحة إعادة

الجمعة حيث جاز تعددها

كما في المهمات وفي كلام

الرافعي اشارة اليه هل

يختص بالماموم كما أتى به

بعضهم معللا بان الخطبة

الثانية غير مشروعة لمعيدها

فالصلاة المترتبة عليها باطله

أم لا ويكون الامام في اعادته

للخطبة والصلاة كصبي

زائد على الاربعين (فاجاب)

بانه تسن اعادتها خلافا

لبعض المتأخرين ولا فرق

فيها بين الماموم والامام

اعادها في بلده او ببلد آخر

لان الامام متى سن له

اعادتها سن له خطبتها

لتوقعها عليها فما علل به

بعضهم ممنوع (سئل) عن

ينجى السابق له أم لا (فاجاب) رضي الله عنه بقوله ظاهر اطلاقهم هنا انه لا ينجى السابق للمسبوق
ولوننيا لكنهم صرحوا في باب الاطعمة بانه يلزم مالك طعام اضطر اليه بذله لنبي مضطر اليه أيضا
لان بقاء نفس النبي أولى من بقاء نفس غيره فيحتمل قياس ذلك بهذا فيقدم النبي على غيره مطلقا
ويحتمل الفرق بان فوات نفس النبي لا يخاف له فقيه مفسدة لا يمكن تداركها لو قدم المالك عليه
واما تقدم السابق فلا مفسدة فيه وانا غايته انه اوثر بفضيلة استحقاقها بسبقه وهي القرب من الامام
وهذه لا يحتاج اليها الا غير النبي وأما النبي فهو غنى عنها اذ لا يحصل له بذلك الا مجرد قرب من الامام
وهو بالنسبة لعل مقامه ليس فيه كبير أمر فلم يفوت على السابق لانه يتشرف به دون النبي المسبوق
كما تقرر ولعل هذا اقرب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه فيمن مات
وعليه ديون لا قوام متفرقة فوضعوا تركته في حاصل وختم القاضي عليها فجاء ولده فقال لهم مكنوني
من التركة ولا تعرفوا المال الامني وأوفيك جميع الديون الى الزمن الفلاني فمكثوه من ذلك وكتبوا
عليه الديون في ذمته عند القاضي على الوجه المذكور ثم وضع يده على التركة فتصرف فيها
فاعطاهم لا على نسبة ديونهم ثم هرب وبقيت لهم فضلات من ديونهم ومن الديانين شخص كان
غائبا حين الموت وتمكين الولد من التركة وموافقته على ما ذكرها واعطائه لهم ما ذكر أيضا
فهل يسرى جميع ما فعلوه على هذا الغائب ويحرم من اخذ ما يخص دينه من التركة او ان
كل ما فعلوه باطل بالنسبة لحصته فيرجع بقدرها على من خصه شيء من التركة من الغرماء ام لا فتونا
ما جورين (فاجاب) بقوله الذي نص عليه الشافعي والاصحاب ان وارث الميت اذا سال غرماء
أن يحتالوا عليه ليصير الدين في ذمته وتبرأ ذمة الميت جاز وعبرة الشافعي رضي الله عنه في الام
ان كان الدين يستأخره سال اي وليه غرماء ان يحلوه ويحتالوا به عليه وأرضاهم منه فاي وجه كان
انتهت قال النووي في المجموع ظاهره انه بمجرد تراضيهم على مصيره في ذمة الولي يبرأ الميت ثم
استشكله بانه ليس على قواعد الحوالة والضمان ثم أجاب بانه يحتمل ان الشافعي والاصحاب رأوا
هذه الحوالة جائزة مبرأة للميت في الحال للحاجة والمصلحة اه وهو جواب حسن واضح ومن ثم
اعتمده غير واحد من المتأخرين وفي الخادم ان كلامهم مصرح بان هذه الحوالة مبرئة للذمة ثم
رد على من نازع فيه بانه اغتفر ذلك مصلحة للميت اي كإمر عن المجموع إذا تقرر ذلك علم منه
ان الوارث المذكور لما سألهم في ان يمكنوه من التركة وان لا يعرفوا المال الا منه فاجابوه الى ذلك
ورضوا بذمته برئت ذمة الميت في الحال وصارت ديونهم متعلقة بذمة الوارث ويلزم من براءة ذمة
الميت من ديونهم انفكاك التركة عن كونها مرهونة بديونهم كما صرح به الاصحاب في باب الرهن
وحينئذ فلا حق للغرماء الراضين بذمة الوارث في شيء من التركة بل جميعها باق على رهنه بدين
الغائب فيرجع على كل من أخذ منها شيئا به حتى يستوفي جميع دينه ان كان مساويا لها أو ناقصا عنها
ولا حق لهم في شيء منها حتى يستوفي جميع دينه فان فرض أنهم لم يرضوا بذمة الوارث فالتركة
مرهونة بحقوقهم وحق الغائب فاذا اقتسموها في غيبته رجع على كل منهم فيشاركه بالحصة فيما
أخذ ان بقي والا ففي بدله فان أعسر بعضهم جعل كانه معدوم وشارك غيره ثم اذا أيسر هذا المعسر
طالبه كل منهم بالحصة ولو انتقلت اعيان التركة منهم الى غيرهم يبيع ونحوه رجع على من انتقلت
اليه بالحصة التي يستحقها بنسبة دينه لان تصرفهم في حصته من كل من الاعيان باطل وهم لوضع
يدهم عليها بغير حق غاصبون او كالغاصبين لها فان شاء رجع عليهم وان شاء رجع على من
ترتبت يده على ايديهم وكذلك يقال في الحالة الاولى اذا لم يستحقوا شيئا من التركة ووضعوا
أيديهم عليها والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه هل يلزم الزوج تكفين زوجته

بجدد كالكسوة (فاجاب) بقوله أفتى بعضهم بذلك واعتمده غيره وبعضهم بانه يجوز بالليس
ككفارة اليمين واعتمده ابن كين والذي يتجه الاول لاعتبارهم ذلك بحال الحياة وليس الملحظ هنا
كالكفارة لان العبرة فيها بما يسمى كسوة وهنا بما كانت تستحقه حال الحياة بدليل وجوب
تجهيزها عليه وان كانت غنيمة وعدم وجوبها اذا كانت ناشزة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(سئلت) في الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم قال من كتب هذا الدعاء وجعله بين صدر الميت وكفنه في
رقعة لم ينله عذاب القبر ولا يرى منكرا ونكيرا وهو هذا لا اله الا الله والله أكبر لا اله الا الله
وحده لا شريك له لا اله الا الله له الملك وله الحمد لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
قال بعضهم ومثل ذلك ما يكتب من التسبيح الذى قيل فيه إنه مشهور الفضل والبركة من كتبه وجعله
بين صدر الميت وكفنه لا يناله عذاب القبر ولا يناله منكرو ونكبر وله شرح عظيم وهو ادعاء الانس
سبحان من هو بالجلال موحد وبالتوحيد معروف وبالمعارف موصوف وبالصفة على لسان كل قائل
رب بالربوبية للعالم قاهر وبالقهر للعالم جبار وبالجهروت عليم حليم وبالعلم رؤوف رحيم
سبحانه كما يقولون وسبحانه كما هم يقولون تسبيحا تخشع له السموات والارض ومن عليها ويحمدنى
من حول عرشى اسمى الله وأنا أسرع الحاسبين وقال ابن عجيل إذا كتب هذا الدعاء وجعل مع
الميت فى قبره وقاه الله فتنة القبر وعذابه وهو هذا اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة
انى أعهد اليك فى هذه الحياة الدنيا انى أشهد أن لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك
ورسولك وانك ان تكلنى الى نفسى تقربنى من الشر وتباعدنى من الخير وانى لأأثق إلا برحمتك
فاجعلهلى عندك عهدا تؤتنيه يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد وقال أيضا من كتب هذا الدعاء فى كف
الميت رفع الله عنه العذاب الى يوم ينفخ فى الصور وهو هذا اللهم انى أسألك يا عالم السر يا عظيم
الخطر يا خالق البشر يا موقع الظفر يا معروف الاثر يا ذا الطول والمن يا كاشف الضر والحنن يا اله
الاولين والآخرين قرج عنى همومى واكشف عنى غمومى وصل اللهم على سيدنا محمد وسلم اه
ما قاله ابن عجيل فهل ما نقله صحيح معتمد وهل يفرق بين أن يكتب ويحفظ عن الصديق وأن لا يحفظ
عنه (فاجبت) بقولى ليس ذلك بصحيح ولا معتمد فقد أفتى الامام ابن الصلاح بانه لا يجوز كتابة شيء
من القرآن على الكفن صيانة له عن صديد الموتي ومثل ذلك الكتاب الذى يسمونه كتاب العهدة
ينبغي ان لا يجوز واقر ابن الصلاح على ذلك الائمة بعده وهو ظاهر المعنى جدا فان القرآن وكل
اسم معظم كاسم الله أو اسم نبي له يجب احترامه وتوقيره وتعظيمه ولا شك أن كتابته وجعله فى كف
الميت فيه غاية الاهانة له إذ الاهانة كالا هانة بالتنجيس ونحن نعلم بالضرورة أن ما فى كف الميت لا بد
وأن يصيبه بعض دمه أو صديده أو غيرهما من الاعيان النجسة التى بجوفه فكان تحريم وضع ما كتب
فيه اسم معظم فى كف الميت مما لا ينبغي التوقف فيه وأما ما فى الترمذى فيتوقف الاحتجاج به على
صحة سنده بل لو فرض صحة سنده لم يعمل به لان الائمة نصوا على خلاف مقتضاه فيكون اعراضهم
عنه انما هو لعله فيه كيف وهو مخالف لهذه القاعدة المعلومة التى لانزاع فيها وهى أن تنجيس اسم
الله ونحوه فيه اهانة له واهاتته محرمة فيكون السبب الى ذلك محرما نعم ان فرض أن ذلك المكتوب
جعل فى محل من القبر بحيث أمن عليه يقينا أنه لا يصيبه شيء من الصديد ونحوه لم يبعد القول بالجواز
حينئذ لا تنفاه علة التحريم السابقة على أنه حينئذ لا يجدى شيئا لان الشرط كما ذكر عن الترمذى
وغيره أن يوضع فى كف الميت فوضعه خارج الكفن لا يفيد شيئا فالخاضل انه ان وضع فى الكفن
كان فيه تسبب الى تنجيس اسم الله تعالى وقد تقرر وبان وظهر حرمة ذلك وان وضع خارج الكفن
لم يفد شيئا لان ذلك الثواب الذى قيل فيه مشروط بوضعه فى الكفن فالصواب عدم كتابة ذلك وعدم

جامع منفصل عن بلد مائة
وثلاثين ذراعا فهل تصح
جمعة أهل ذلك البلد فيه
أم لا (فاجاب) بانه لا تصح
جمعة أهل ذلك البلد فى
ذلك الجامع لانفصاله عنه
إذ المسافر منه يترخص قبل
وصوله الى الجامع المذكور
فى الروضة وأصلها فاما
الموضع الخارج عن البلد
الذى إذا انتهى اليه
الخارج إلى السفر قصر فلا
يجوز إقامة الجمعة فيه اه
وقال القاضى أبو الطيب
قال أصحابنا لو بنى أهل البلد
مسجدهم خارجها لم يجز لهم
إقامة الجمعة فيه لانفصاله
عن البنيان اه ولا فرق فيما
ذكر بين أن يبنى الجامع
منفصلا عن البلد وان
يطرأنفصاله عنها الخراب
ما بينهما خلافا لما أفتى به
بعض المتأخرين من الصحة فى
الشق الثانى حيث قال انه
إذا كان البلد كبير او خرب
ما حوالى المسجد لم يزل حكم
الوصلة عنه فيجوز إقامة
الجمعة فيه ولو كان بينهما
فراسخ (سئل) عما اذا
أحرم بالجمعة من لا تتعقده
قبل استكمال احرام
الاربعة هل تصح أو لا
(فاجاب) بانه تصح جمعة
كما اقتضاه اطلاق الأصحاب
وروجه جماعة من المتأخرين
كالبلقنى والزرکشى بل
صوبه بدليل صحة الجمعة
خلف الصبي والعبد والمسافر
إذا تم العدد بغيره قال البلقنى

تبعه من عدم الصحة مبنى على الوجه الذى قال انه القياس وهو أنه لا تصح الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر اذا تم العدد بغيره فان قبل تقدم احرام الامام ضرورى فاغتر فيه مالا يغتفر في غيره قلنا لا ضرورة الى اقامته فيها وأيضا تعظم المشقة على من لا تتعقد به في تكليفه بمعرفة تقدم احرام أربعين من أهل الكمال على احرامه (سئل) عن امام جمعة فارقه العدد بعد قيامه الى الثانية ثم اقتدى به واحد او اكثر ناويا الجمعة وصلى معه هل يتمها جمعة لا دراهمه مع الامام ركعة او ظهر او هل يفرق بين الامام الاصل والخليفة (فاجاب) بانه يتم المقتدى الظهر لعدم ادراكه الركعة الاولى مع العدد المعتبر لان الركعة الاولى يشترط فيها الجماعة والعدد والثانية يشترط فيها العدد فقط ولا فرق فيما ذكرته بين الامام الاصل والخليفة (سئل) عما اذا ادرك المأموم ركوع الامام في ثمانية الجمعة هل يشترط لحصولها استمراره معه الى ان يسلم او يجوز له مفارقتها بعد سجودتها حتى لو بطأت صلاة امامه بعد ذلك لم يضره (فاجاب) بانه تجوز له مفارقتها بعد سجودتها وقول بعضهم قام بعد سلام امامه جرى

وضعه في القبر مطلقا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته عما يذبح من النعم ويحمل مع ملح خلف الميت الى المقبرة ويتصدق به على الخفارين فقط وعما يعمل يوم ثالث موته من تهية أكل واطعامه للفقراء وغيرهم وعما يعمل يوم السابع كذلك وعما يعمل يوم تمام الشهر من الكعك ويدار به على بيوت النساء اللاتي حضرن الجنازة ولم يقصدوا بذلك الا مقتضى عادة أهل البلد حتى أن من لم يفعل ذلك صار ممقوتا عندهم خسيسا لا يعباؤون به وهل اذا قصدوا بذلك العادة والتصدق في غير الاخرة أو مجرد العادة ماذا يكون الحكم جواز أو غيره وهل يوزع ما صرف على أنصاء الورثة عند قسمة التركة وان لم يرض به بعضهم وعن الميت عند أهل الميت الى مضي شهر من موته لان ذلك عندهم كالقرض ما حكمه (فاجاب) بقوله جميع ما يفعل عما ذكر في السؤال من البدع المذمومة لكن لا حرمة فيه الا ان فعل شيء منه لنحو نائحة أو رثاء ومن قصد بفعل شيء منه دفع السنة الجهاد وخوضهم في عرضه بسبب الترك يرجى أن يكتب له ثواب ذلك أخذا من أمره صلى الله عليه وسلم من أحدث في الصلاة بوضع يده على أنفه وعلوه بصون عرضه عن خوض الناس فيه لو انصرف على غير هذه الكيفية ولا يجوز أن يفعل شيء من ذلك من التركة حيث كان فيها محجور عليه مطلقا أو كانوا كلهم رشدا لكن لم يرض بعضهم بل من فعله من ماله لم يرجع به على غيره ومن فعله من التركة غرم حصة غيره الذى لم ياذن فيه اذا صححها واذا كان في الميت عند أهل الميت تسلية لهم أو جبر لخواطهم لم يكن به باس لانه من الصلوات المحمودة التي رغب الشارع فيها والكلام في ميت لا يتسبب عنه مكروه ولا محرم والا أعطى حكم ما ترتب عليه اذ للوسائل حكم المقاصد والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله تعالى في مدته عن قولهم في الجنائز يجعل قليل كافور لانه يشد البدن وقالوا يجعل على منافذ بدنه قطن لئلا يدخله الهوام ما الحكمة في جميع ذلك وجميع بدن الميت وأجزائه صائرة الى البلى (فاجاب) بان الحكمة في ذلك ما هو مقرر عند أهل السنة من أن البدن ينعم بانواع النعيم كالروح وحيثما بقى اتصل به النعيم وباتصال النعيم به يزيد سرور الروح وانبساطها فان البدن بينه وبينها غاية الارتباط والمناسبة فجميع ما يحصل له يحصل لها وعكسه فلذلك حافظوا على طلب ابقائه ليزداد بذلك نعيمه في البرزخ والنعيم فيه مقصود أى مقصود والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عما اذا كان قبر رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى القبر قبعة وأراد رجل أن يكون قبره بجنبه فضاق الموضع الا بنقض شيء قليل من القبعة فهل يجوز له نقضه فان قلتم نعم فذاك وان قلتم لا نفع عليكم ان الشافعى رضى الله عنه قال رأيت الولاة بمكة يأمرون بهدم ما بنى منها ولم ار الفقهاء يعيرون ذلك عليهم (فاجاب) بقوله ان كانت تلك القبعة مبنية في مقبرة مسبلة وهى التي اعتاد أهل البلد الدفن فيها فهى مستحقة الهدم فلكل احد هدمها وان كانت على ذلك القبر وحده ولم تكن في مقبرة مسبلة لم يجز لاحدهما مثل ما ذكره السائل من الدفن بجانب القبر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن الميت هل يستل في قبره جالسا او راقد (فاجاب) بقوله الذى في البخارى انه يستل قاعدا وكذا في ابن ماجه وفيه ان الصالح يجلس غير فزع والسيء يجلس فزعا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به اذا شغل الميت هل تلبس روحه الجنة كما كان في الدنيا (فاجاب) بقوله ورد في حديث البراء كما ذكره القرطبي انه تعاد اليه روحه ثم يستل (وسئل) نفع الله به أين تكون الروح مقيمة بعد السؤال (فاجاب) بقوله ذكر ابن رجب أن الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين تكون ارواحهم في أعلى عليين ويؤيده اللهم الرفيق الاعلى واكثر العلماء ان ارواح الشهداء في الجنة في أجواف طيور خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح في رياض

صلاة الامام وهو زائد على الاربعين لم يؤثر في جمعة المامومين (سئل) عن قول الدميري فاذا اقيمت لا يجوز الانصراف مطلقا هل هذا التعميم مسلم (فاجاب) بان محله في حق المريض ونحوه دون المرأة والعبد ونحوهما فانهم انما يحرم عليهم الخروج منها (سئل) عما اذا احرم بالجمعة ثمانون منهم أربعون قاصرون فانقض الكاملون قبل ركوع الاولى أو بعده ثم بلغ القاصرون في الصلاة فهل الجمعة صحيحة أم لا (فاجاب) بانهم ان بلغوا فيها قبل انقضاء الكاملين صحت الجمعة والا فلا تصح (سئل) عما اذا اقيمت الجمعة في أبنية القرية وامتدت الصفوف يمينا وشمالا ووراء مع الاتصال المعتبر حتى خرجت الى خارج القرية فهل تصح جمعة الخارجين عن الابنية في الجهات الثلاث تبعا لمن في الابنية كما تفقهه الاذعري والزرعكشي وأفتى به جمع من المتأخرين أم لا (فاجاب) بانه ان كان الخارجون بمكان لا يقصر فيه من سافر من تلك البلدة صحت جمعهم وعليه يحمل ما تفقهه الاذعري والزرعكشي والا فلا يصح لكونها في غير خطبة أبنية أو طائهم وكلام الاصحاب كالصريح

الجنة حيث شئت كما في مسلم وغيره وروى ابن المبارك عن كعب قال جنة المأوى جنة فيها طير خضر ترعى فيها أرواح الشهداء على مارق نهر يباب الجنة في قبة خضراء يخرج عليهم رزقهم من الجنة بكرة وعشيا قال ابن رجب ولعل هذا في عوام الشهداء والذين هم في القناديل تحت العرش خراسهم وامل هذا في شهداء الآخرة كالغريق ونحوه وأما بقية المؤمنين فنص الشافعي رضي الله عنه على أن من لم يبلغ التكليف منهم في الجنة وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن أرواح ولدان المؤمنين في أجواف عصافير تسرح في الجنة حيث شاءوا فتأوى الى قناديل معلقة بالعرش أخرجه ابن أبي حاتم ويؤيده ما في مسلم ان له أي ابراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم لظنين يكملان رضاعه في الجنة وأما أهل التكليف فقد اختلف فيهم قدما وحديثا قال أحمد أرواحهم في الجنة قال روى عنه صلى الله عليه وسلم نسمة المؤمن اذا مات طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله تعالى الى جسده حين يبعثه وعن وهب أنها في دار يقال لها البيضاء في السماء السابعة وعن مجاهد أنها تكون على القبور سبعة أيام من يوم دفن لا تفارقه قال وأما السلام على القبور فلا يدل على استقرار أرواحهم على أفنية قبورهم فانه يسلم على قبور الانبياء والشهداء وأرواحهم في أعلى عليين ولكن لما مع ذلك اتصال سريع بالجسد ولا يعرف كنه ذلك الا الله تعالى ويشهد لذلك الاحاديث المرفوعة والموقوفة على الصحابة كآتي الدرداء وعبد الله بن عمر وأخرج ابن أبي الدنيا عن مالك بلغني أن الروح مرسله تذهب حيث شئت وعن عبد الله بن عمر ونحوه ويجمع هذه الاقوال ما ذكره الامام العارف ابن ترمذان في شرح أسماء الله الحسنى حيث قال والنفس مبرأة من باطن ما خلق منه الجسم وهي روح الجسم وأوجد تبارك وتعالى الروح من باطن ما برأ منه النفس وهي للنفس بمنزلة النفس للجسم والنفس حجابها والروح توصف بالحياة وبأحياء الله عز وجل له وموته أي الروح خمودا لا ما شاء الله يوم خمود الارواح والجسم يوصف بالموت حتى يجيء بالروح وموته مفارقة الروح إياه وإذا فارق هذا العبد الروح حاني الجسم صعد به فان كان مؤمنا فتحت له أبواب السماء حتى يصعد الى ربه عز وجل فيؤمر بالسجود فيسجد ثم يجعل حقيقته النفسانية نعم السفلى من قبره الى حيث شاء الله من الجو وحقيقته الروحانية نعم العلو من السماء الدنيا الى السابعة في سرور ونعيم ولذلك لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم موسى قائما في قبره يصلي وابراهيم تحت الشجرة قبل صعوده الى السماء الدنيا ولقيهما في السموات العلى فتلك أرواحهما وهذه نفوسهما وأجسادهما في قبورهما وإن كان شقيا لم يفتح له فيرمى من علو الى الارض وهذا قول حسن من هذا الرجل الكبير يزول به ما للقرطبي على ذلك من الاعتراضات من جعلتها حديث ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فسلم عليه الاعرفة ورد عليه السلام فانه يدل على أن الروح على القبر وكذلك حديث الجريدتين والجواب أخذا بما مر أن الذي في القبر إنما هو حقيقته النفسانية المتصلة بالروح قال القرطبي وقد قيل أنها تزور قبورها كل جمعة على الدوام ولذلك سن زيارة القبور ليلة الجمعة ويومها وبكرة السبت اه قال ابن رجب وابن عبد البر أن أرواح الشهداء في الجنة وأرواح غيرهم في أفنية القبور تسرح حيث شئت وقالت فرقة تجتمع الارواح بموضع من الارض كما روى عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمر قال ان أرواح المؤمنين تجتمع بالجالية وأما أرواح الكفار فتجتمع بسبخة حضر موت يقال لها برهوت وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعض بقعة في الارض واد بحضر موت يقال له برهوت فيه ارواح الكفار وفيه بئر ماء يرى بالنهار أسود كانه قيح يأوى اليها الهوام قال سفيان وسألنا الحضرميين فقالوا لا يستطيع احد ان يبيت فيه بالليل قال ابن قتبية وذكر الاصمعي عن رجل من اهل برهوت يعني البلد الذي فيه هذا البئر قال نجد الرائحة المنتنة الفظيعة جدا ثم نمك

خينا فيأتى الخبر بان عظيما من عظماء الكفار قد مات فترى أن تلك الرائحة منه (وسئل) رضى الله عنه هل يعرف الميت من يزوره ويفرح بذلك (فأجاب) بقوله ذكر ابن رجب حديثا أخرجه العقيلي فيه أنهم يسمعون السلام ولا يستطيعون رده (وسئل) فسح الله في مدته عن الميت هل يرى النبي صلى الله عليه وسلم ويقال له ما نقول في هذا الرجل وهذا إشارة الى الحضور وقد يموت في الوقت الواحد خلق كثير ويقال ذلك لكل واحد منهم فكيف هذا (فأجاب) بقوله قال الامام العارف ابن أبي جمرة إن هذا الرجل المراد به ذات النبي صلى الله عليه وسلم ورؤيته بالعين وفي هذا دليل على عظم قدرة الله اذ الناس يموتون في الزمان الفرد في أقطار الارض على اختلافها بعدا وقربا كلهم يراه قريبا منه لأن لفظه هذا لا يستعمل الا في القريب وفيه رد على من أنكر رؤيته صلى الله عليه وسلم في الاقطار في زمن واحد بصور مختلفة ودليله عقلا أنهم جعلوا ذاته الشريفة كالمرآة كل يرى فيه صورته على ما هي عليه من حسن أو قبح والمرآة على حالها من الحسن لم تبدل والذي قاله المحققون من الصوفية أن الامر في عالم البرزخ والآخرة على خلاف عالم الدنيا فينحصر الانسان في صورة واحدة الا الاولياء كما نقل عن قضيب البان وغيره أنه روى في صور مختلفة والسر في ذلك أن روحانياتهم غلبت على جسمانياتهم فجاز أن يظهر في صور كثيرة وحلوا عليه قوله صلى الله عليه وسلم لابي بكر الصديق رضى الله عنه لما قال وهل يدخل أحد من تلك الابواب كلها قال نعم وأرجو أن تكون منهم وقالوا ان الروح اذا كانت ككية كروح نينا صلى الله عليه وسلم ربما تظهر في سبعين الف صورة اه وهم أصحاب كشف واطلاع فيسلم لهم ما قالوه (وسئل) فسح الله في مدته هل عذاب القبر على الروح والجسد أم على أحدهما (فأجاب) بقوله ذهب أهل السنة الى أن الله يحيي المكلف في قبره ويجعل له من العقل مثل ما عاش عليه ليعقل ما يستل عنه ويحجب عنه وما يقم به ما آتاه من ربه وما أعد له في قبره من كرامة وهوان وهذا نطقت الاخبار والاصح أن العذاب على الروح والجسد (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته هل يغرس الریحان ونحوه على منزل القبر أو قافية للحد (فأجاب) بقوله استنبط العلماء من غرس الجريدتين على القبر غرس الاشجار والرياحين على القبر ولم يبينوا كيفيته لكن في الصحيح انه غرس في كل قبر واحدة فشمل القبر كله فيحصل المقصود بأى محل منه نعم أخرج عبد بن حميد في مسنده أنه صلى الله عليه وسلم وضع الجريدة على القبر عند رأس الميت (وسئل) نفع الله به كيف يدرى الميت بوصول الثواب له وهل الانفع الصدقة أو القراءة أو تسهيل الماء أو الاكل (فأجاب) بقوله المشهور من مذهبنا عدم وصول القراءة الى الميت الا ان قرئ على القبر أو بعيدا عنه بنيتة ودعا عقبها وكيفية الوصول لم يثبت فيها شيء لكن ذكر القرطبي منامات تدل على وصول نور وغيره والتفاضل بين الصدقة والقراءة على القول بوصولها لم يثبت فيه شيء أيضا وينبغي أن تكون الصدقة أفضل اذ لا خلاف في وصولها بخلاف القراءة والافضل منها ما دعت الحاجة اليه في المحل المتصدق فيه اكثر وتارة يكون الماء وتارة يكون الخبز وتارة يكون غيرهما (وسئل) فسح الله تعالى في مدته عما إذا نقل الجسد من القبر هل تنتقل معه الروح وهل الاول تراب الميت أو الثاني (فأجاب) بقوله تنتقل معه لانها تابعة له لا للقبر والثاني لم نر فيه شيئا ولا يبعد ان كلا ترابه لكن الاول كان مغنيا بوقت (وسئل) نفع الله به عما إذا دفنت الرقبة في مكان أو الجنة في آخر فأن تكون الروح (فأجاب) بقوله لم نر فيه شيئا ولكن ان قلنا في الجنة فظاهر وعلى القبر فهي متعلقة بجميع الجسد وان تفرقت أجزاءه ثم رأيت بعض المحققين أفتى بذلك فقال الروح وان لم تكن داخلية جسد الميت لكن لها به وبكل جزء منه اتصال مستمر فاذا فرق بين الجسد والرأس اتصلت الروح بكل منها حتى لا تتم تلك الرزمة الا

بالسلام كما ادعاه بعضهم
وبني عليه عدم حصول الجمعة
لمن أدرك ركوع الثانية مع
الامام ثم فارق بعد
سجديها مستدلا بقول
الامام الشافعي رضي الله
عنه في مختصر المزني أقل
ما يجزى من عمل الصلاة
أن تحرم ويقرأ بام القرآن
يتنبدى بسم الله الرحمن
الرحيم ان أحسنها ويركع
حتى يطمئن ويرفع حتى
يعتدل قائما ويسجد حتى
يطمئن ساجدا على الجهة
ثم يرفع حتى يعتدل جالسا
ثم يسجد الاخرى كما وصفت
ثم يقوم حتى يفعل ذلك في
كل ركعة ويجلس في الرابعة
ويتشهد ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم ويسلم
وتسليمه يقول السلام عليكم
واذا فعل ذلك أجزأته صلاته
وبقوله أيضا الجلسة الثانية
من الصبح كالجلسة الرابعة
من غيرها ويقول البغوي
في شرح السنة أركان الصلاة
سبعة عشر في الركعة الاولى
النية في أولها والتكبيرة
الاولى والقيام الى أن قال
وفي الركعة الثانية أربعة
عشر ركنا هذه الاركان
سوى النية والتكبيرة وفي
الجلوس للتشهد الاخير
اربعة أركان القعود وقراءة
التشهد والصلاة على النبي
ﷺ والتسليم الاولى
فكل صلاة هي ذات
ركعتين فيها أربعة
وثلاثون ركنا وفي المغرب

ولو فرض تعدد تفريق أعضاء الميت فكذلك (وسئل) نفع الله به عن الملكين اللذين يجلسان
على القبر يستغفران للميت هل هما الكاتبان أو السائق والشهيد (فأجاب) بقوله ذكر القرطبي
في تفسير وجاءت كل نفس حديثا طويلا أخرجه أبو نعيم وهو يدل على أن الكاتبين هما السائق
والشهيد وهما اللذان يجلسان على القبر للاستغفار الى يوم القيامة (وسئل) فسح الله في
مدته هل إعادة الاجساد تكون على صفتها الاولى حتى في المحشر أو لا فتكون العينان في الرأس
ويحشرون جردا مردا كما ورد (فأجاب) بقوله ذكر القرطبي في تفسير واستمع يوم يناد المنادي
والحلمي ماله تعلق بما نحن فيه وفي تذكرته في حديث يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا أي
غير مخننين ما يدل على أنهم يحشرون بجميع أجزائهم التي كانت في الدنيا من لحم ودم وعظم وشعر
ولهذا استحبوا دفن ما ينفصل منه معه وحينئذ فالتغير انما يكون عند دخول الجنة وكون العينين
في الرأس قال بعضهم لم نر أحدا من المفسرين ولا من العلماء بعد الكشف قال به لكن قال شيخ
الاسلام ابن حجر انه ورد ومع ذلك فظاهر جوابه صلى الله عليه وسلم لاستعظام أم المؤمنين كشف
العورات بان لكل منهم يومئذ شأن يغنيه أنها في الوجه وفي ذكر القرطبي حديث فيه انه تنشق عنهم
الارض شبابا أبناء ثلاث وثلاثين سنة (وسئل) نفع الله به هل يعرف الناس بعضهم بعضا في المحشر
(فأجاب) بقوله نعم في مواطن منها أرباب الحقوق كما يدل عليه أحاديث الصحيحين ومنها اذا كان
الرجل رأسا في الخير يدعوا له ويأمر به يدعى باسمه حتى اذا نجا يقال له انطلق الى أصحابك فبشرهم
واخبرهم أن لكل انسان منهم مثل هذا وكذا اذا كان رأسا في الشر ومنها في موطن الشفاعة فقد
اخرج الطحاوي انه صلى الله عليه وسلم قال اذا كان يوم القيامة جمع الله تعالى اهل الجنة صفوفًا
واهل النار صفوفًا فينظر الرجل من صفوف اهل النار الى الرجل من صفوف اهل الجنة فيقول له
يا فلان اتذكر يوم اصطفتك معروفا فيقول اللهم هذا اصطنع في الدنيا معروفا فيقال له خذ بيده وادخله
الجنة (وسئل) رضى الله عنه هل يميت الله العصاة من هذه الامة اذا دخلوا النار امانة حقيقية وما معنى
لا يذوقون فيها الموت (فأجاب) بقوله روى مسلم حديثا طويلا فيه التصريح بانهم يموتون ثم يحملون
ضباطر فيثبون على باب الجنة الحديث قال النووي والامامة حقيقية ثم يخرجون موق قد صاروا
لحما فيحملون ضباطر كما تحمل الامتعة ثم يلقون على باب الجنة ثم نقل عن القاضي عياض ان المراد
بها انه يغيب عنهم احساسهم بالآلام واختار مامر وكلام القرطبي يقتضي انهم من حين يدخلونها
يموتون وضباطر بفتح المعجمة جمع ضبارة بكسر ها وهي الجماعة والضمير في فيها في الآية راجع الى الجنة
والاستثناء فيها منقطع اذا الموتة الاولى في الدنيا او الاما بمعنى بعد او سوى (وسئل) رضى الله عنه
عن قولهم يكره اللفظ في الجنائز فهل تنتهي الكراهة بماذا اى الانصراف عن المقبرة ام تنقيد
بما دام الميت في النعش اذا الجنائز اسم للميت في النعش (فأجاب) بقوله يحتمل اويقال تنتهي بتمام طم
القبر وان يقال بسد اللحد فقط وهذا هو الاقرب واما الاحتمالان المذكوران في السؤال فبعدان
جدا ويرد الاول بانه يلزم عليه كراهة اللفظ في المقبرة وان لم يكن مع جنازة لم يقولوا به وان كان لذلك
وجه والثاني بانه من الواضح البين انه ليس المراد بالجنائز في مثل هذا الموضع ما ذكر في السؤال وان
كان هذا هو اصل وضعها اذ كيف يتخيل ذلك مع تعبيرهم بفي في قولهم في الجنائز وانما المراد بها
الجماعة التابعون لها او تكون في السبية اى يكره اللفظ بسبب الجنائز على تابعها وحينئذ فادام
يصدق عليه انه تابعها كرهه وما لا فلا ومعلوم بما قالوه في حصول القبراطين ان تبعيتها تنقطع بسد
اللحد وان لم يطم القبر بدليل انه لو رجع حينئذ حصل له تمام القبراطين فأتضح بذلك ما رجحته من
انتهاء الكراهة بسد اللحد (وسئل) فسح الله تعالى في مدته عن امرأة أوصت بانها تكفن من مالها

الاربعة اثنان وستون هذا
مذهب الشافعي وبقول
الشيخ تقي الدين بن دقيق
العيد في شرح العمدة في باب
صلاة الخوف وقد يتعلق
بلفظ الراوي من يرى أن
السلام ليس من الصلاة من
حيث انه قال فصل فيهم الركعة
التي بقيت لجعلهم مصليين
معه ما يسمى ركعة ثم أتى
بلفظ ثم ثبت جالساً وأتموا
لا أنفسهم ثم سلم بهم فجعل
السلام من أفعالهم مسمى
الركعة الا أنه ظاهر ضعيف
وأقوى منه في الدلالة ما دل
على أن السلام من الصلاة
والعمل بأقوى الدليلين
متعين وبقول الجلال المحلى
في شرح المنهاج تبعاً لقضية
كلام مؤلفه كغيره في قوله
من أدرك ركعة الثانية
أدرك الجمعة المعبر عنه في
الحركة كغيره من أدرك مع
الامام ركعة حيث قال
مفيد الله واستمر الى أن يسلم
ويقول صاحب الضوابط
الفقيه الصلاة عبادة
مركبة من تكبير ونية
مقرونة بكلمة وقيام بفاتحته
فركوع فاعتدال فسجود
فقفود فسجود فجلوس
فتشهد فصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فسلام
بشروطه بطمأنينته وطهر
من حدث الى أن قال في
ركعتي فرض بقدره وأمن
وباتفاق الفقهاء على أن

فهل يسقط عن الزوج ولو كفنها الوصي من ماله هل يرجع (فاجاب) بقوله أن ماتت غير ناشزة
والزوج موسر كان ايضاؤها بمؤنة تجهيزها من ماله وصية لوارث فلا تنفذ الا ان أجاز بقية الورثة
وشرط رجوع الوصي اذن القاضي ان تيسر والا فاشهاد عدلين أنه أنفق بقية الرجوع (وسئل)
رضي الله عنه بما صورته الميت قد يلطخ بدنه أو بعض كفته بزعفران فهل يجوز أولاً (فاجاب)
بقوله في الحديث الصحيح النهي عن التزعفر للرجال وفي شرح البخاري لابن الملقن وغيره أن
الشافعي وأبا حنيفة رضي الله عنهما قالوا لا يجوز ذلك للرجال وأجازاه مالك رضي الله عنه وغيره
في الثياب دون البدن اه وهو صريح في أن مذهب الشافعي رضي الله عنه تحريم ذلك
لكن قضية قولهم يكره الخلق للرجال وهو طيب مخلوط بزعفران وغيره عدم التحريم الا أن
يحمل هذا على ما إذا استهلك الزعفران بحيث صار لا يظهر له أثر محسوس على أن المراد بالخلق
هو تلطخ قليل من البدن أو الثوب وحيث فلا منافاة أصلاً ويؤخذ من كراهة الخلق أن تلطخ
قليل من كفن الميت بالزعفران مكروه لأحرام (وسئل) فسح الله في مدته عن امرأة كفنت من
مالها وزوجها غائب موسر فهل يرجع الورثة عليه بالكفن (فاجاب) بقوله قال الجلال البلقيني
لا يستقر في ذمته وهو صريح في أنهم لا يرجعون عليه قال وظهر لي أن الكفن امتناع لا تملك لأن
التملك بعد الموت لا يمكن وتمليك الورثة لا يجب فتعين الامتناع اه فان قلنا امتناع انتضاح ما ذكره
لأنه بموتها لم يترتب عليه في ذمته شيء وان قلنا تملك رجعوا عليه بقيمته لأنها ملكته أو قيمته بموتها
والاوجه ما ذكره من أنه امتناع ثم رأيت الرعي أقتى فيمن أوصت بأن تجهز من مالها بأنها ان
قالت أوصيت باسقاط ذلك عن الزوج كان وصية لوارث أو اجعلوا تجهيزي من مالي صرف عليها من
مالها ويبقى الكفن ومؤنة التجهيز في ذمة الزوج لان مالها قد يكون أحل من مال الزوج ويبقى
ما عليه في ذمته كما لو كان لها دين فأوصت بأن تسكن من مالها الخاص لا يكون ذلك اسقاطاً لشيء
من الدين قال فان قيل هذا وجب على الزوج بالموت بخلاف الدين فانه وجب من قبل قلنا والكفن
واجب من قبل الموت لان مأخذ وجوب الكسوة في حال الحياة ولهذا لو ماتت وهي ناشزة سقط
ايجاب الكفن فعلنا أن وجوبه متقدم كالدين اه وكلامه صريح في مخالفة الجلال البلقيني وأن الورثة
يرجعون عليه وأن الكفن تملك لا امتناع وقد رجح الأذرعى مارجحه الجلال وقاسه على مالو كان
معسراً وكفنت من مالها أو غيره فانه لا يبقى ديناً عليه جزماً والاوجه أنها حيث أوصت بأنها
تجهز من مالها كانت وصية لوارث سواء أطلقت أو عينت نوعاً منه وأنها حيث كفنت من مالها
أو غيره لم يرجع به على الزوج وان كان المستبد بذلك انما فعله على ظن صحة الوصية (وسئل)
فسح الله في مدته بما صورته اذا كان الزوج معسراً وجبت مؤنة التجهيز في مال الزوجة كيف يتصور
اعساره مع فرض مال للزوجة فانه يرث منها حصة يصيرها موسراً (فاجاب) بقوله لاشك أنه
لا يرث أى يستقر ارثه الا بعد انقضاء ما تعلق بمين التركة وبما يتعلق بعينها مؤن التجهيز فهي
مقدمة على ارثه بالمعنى المذكور فهو حال وجوبها موصوف بالاعسار الى الآن (وسئل) رضي الله
عنه اذا أوصى الميت أن يصلى عليه رجل فهل يقدم على الاولياء أولاً (فاجاب) بقوله أقتى بعض
علماء اليمن بأنه لا يتقدم عليهم لان الحق لهم فلا تنفذ وصيته لكن الاولى لهم اذا كان أصلح أن
يقدموه (وسئل) فسح الله في مدته هل اذا جعل مكان للدفن فوق الارض وأحكم بحيث انه يمنع
الرائحة والسبع ووضع فيه شخص فهل يكفى الدفن أو يلزم أن نفتح قبره أن يبلى فيحفر له فيه
ويدفن فيه أو يعتمد قول البغوي بالاكتفاء بالدفن فيه (فاجاب) بقوله الذي في الروضة واعتمده
المتأخرون أنه لا يكفى الدفن فيها فيجب أن يحفر له قبل بلائه حفرة تمنع الرائحة والسبع ويدفن

اللائق والخائف حضرا
وسفيرا وعلى أن صلاة
المغرب ثلاث كذلك وعلى
أن كلام من الظاهر والعصر
والعشاء ثلاث من حضر أربع
أربع وعلى أن أقل الوتر
ركعة والنظر الصحيح في يد
أن المحكوم عليه بالركعات
هو الماصدقات فلا يكون
المحكوم عليه وهو الصلوات
أعم من المحكوم به
وهو الركعات وبما ذكره
السبكي استنباطا له من
فرق ذكره في قول المنهاج
والا فتم لم دونه في الاصح
أو ليس ما ذكر من مسمى
الركعة المذكورة كادل
عليه كلام كثير من
الاصحاب حتى يجوز
للمسوق في مسألة الجمعة
المذكورة أن يقارن إمامه
قبل سلامه بعد تمام سجدة
نفسه كما صرح به بعضهم
ودل عليه كلام البعض
حتى المنهاج (فأجاب)
بأنه ليس التشهد الأخير
وجلسه والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فيه
والسلام من مسمى ركعة
المسبوق المذكورة لأن
ما يدركه أول صلاته فكيف
يتخيل أنها من مسمى
ركعة الأولى من الجمعة
وليس في جميع ما استدلل به
القاتل بأنها مما يخالف
ما قلته وأما ما ذكره الجلال
المحلي فأنما هو توطئة لقول
المصنف فيصلي بعد سلام
الإمام ركعة وقد خرج كل

فيها وما اقتضاه كلام البغوي بما يخالف ذلك ضعيف (وسئل) رضى الله عنه عن كراهة الكتابة
على القبور هل نعم أسماء الله والقرآن واسم الميت وغير ذلك أو تخص شيئا من ذلك ينه عنه بما فيه
(فأجاب) بقوله أطلق الاصحاب كراهة الكتابة على القبر لورود النهي عن ذلك رواه الترمذى
وقال حسن صحيح واعترضه أبو عبد الله الحاكم النيسابورى المحدث بأن العمل ليس عليه فان أئمة
المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف رضى الله
عنهم وما اعترض به إنما يتجه أن لو فعله أئمة عصر كلهم أو علوه ولم ينكروه وأى إنكار أعظم
من تصريح أصحابنا بالكراهة مستدلين بالحديث هذا وبحث السبكي والاذرعى تقييد ذلك بالقدر
الزائد عما يحصل به الاعلام بالميت وعبرة السبكي وسيأتى قريبا أن وضع شيء يعرف به القبر
مستحب فإذا كانت الكتابة طريقا فينبغي أن لا تنكره إذا كتب بقدر الحاجة إلى الاعلام وعبرة
الاذرعى وأما الكتابة فمكروهة سواء كان المكتوب اسم الميت على لوح عند رأسه أو غيره هكذا
أطلقوه والقياس الظاهر تحريم كتابة القرآن سواء في ذلك جميع جوانبه لما فيه من تعريضه للاذى
بالدوس والنجاسة والتلويث بصديد الموق عند تكرار النش في المقبرة المسئلة وأما غيره من
النظم والنثر فيحتمل الكراهة والتحريم للنهي وأما كتابة اسم الميت فقد قالوا إن وضع ما يعرف به
القبور مستحب فإذا كان ذلك طريقا في ذلك فيظهر استحبابه بقدر الحاجة إلى الاعلام بلا كراهة
ولاسيا قبور الاولياء والصالحين فانها لا تعرف الا بذلك عند تطاول السنين ثم ذكر ما مر عن
الحاكم وقال عقبه فان أراد كتابة اسم الميت للتعريف فظاهر ويحمل النهي على ما قصد به المباحة
والزينة والصفات الكاذبة أو كتابة القرآن وغير ذلك اه وما بحثه السبكي من عدم الكراهة في
كتابة اسم الميت للتعريف والاذرعى من استحبابها فظاهران تعذر تمييزه الا بهالو كان عالما أو صالحا
وخشى من طول السنين اندراس قبره والجهل به لولم يكتب اسمه على قبره ويحمل النهي على غير
ذلك لانه يجوز أن يستنبط من النص معنى يخصه وهو هنا الحاجة إلى التمييز فهو بالقياس على ندب
وضع شيء يعرف به القبر بل هو داخل فيه أو إلى بقاء ذكر هذا العالم أو الصالح ليكثر الترحم عليه
أو عود بركته على من زاره وما ذكره الاذرعى من تحريم كتابة القرآن قريب وإن كان الدوس
والنجاسة غير محققين لانهما وإن لم يكونا محققين في الحال هما محققان في الاستقبال بمقتضى العادة
المطرودة من نبي تلك المقبرة واندراس هذا القبر ويلحق بالقرآن في ذلك كل اسم معظم بخلاف غيره
من النظم والنثر فانه مكروه لا حرام وإن تردد فيه وقوله ويحمل النهي الخ قد علمت أنه تارة يحتمل
على الكراهة وتارة يحتمل على الحرمة وهو ما لو كتب القرآن أو اسما معظما دون غيرهما وإن
قصد المباحة والزينة (وسئل) رضى الله عنه عن كتابة العهد على الكفن وهو لا اله الا الله والله
أكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وقيل أنه اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم أنى أعبد اليك
في هذه الحياة الدنيا أى أشهد أنك أنت الله لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك
ورسولك صلى الله عليه وسلم فلا تكلنى الى نفسى فانك ان تكلنى الى نفسى تقربنى من الشر
وتبعدنى من الخير وأنا لا أتق الا بركتكم فاجعل لى عيذا عندك توفيقه يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد
هل يجوز ولذلك أصل (فأجاب) بقوله نقل بعضهم عن نوادى الاصول للترمذى ما يقتضى أو
هذا الدعاء له أصل وأن الفقيه ابن عجل كان يأمز به ثم أفتى بخوار كتابته قياسا على كتابة الله في نعم
الزكاة واقره بعضهم بأنه قليل يطلب فعله لغرض صحيح مقصود فأبيح وإن علم أنه يصيبه نجاسة وفيه
نظر وقد أفتى ابن الصلاح بأنه لا يجوز إن يكتب على الكفن يس والكف ويحويها خوفا من

منها مخرج الغالب وقد

دل على ما ذكرته كلام الشافعي وأصحابه وأئمة اللغة قال الشافعي ومن أدرك ركعة من الجمعة بنى عليها ركعة أخرى وأجزأته الجمعة وأدراك الركعة بأن يدرك الرجل قبل أن يرفع رأسه من الركوع فيرفع معه ويسجد وقال أيضا فمن أدرك منهم مع الإمام ركعة بسجدة تين أضاف إليها أخرى وكانت له الجمعة وقال أيضا في صلاة الخوف ولو فرقه أربع فرق فصلت بفرقة ركعة وثبت قائما وأتموا ثم بفرقة ركعتين وثبت جالسا وأتموا ثم بفرقة ركعة وثبت قائما وأتموا ثم بفرقة ركعة وثبت جالسا وأتموا كان فيه قولان الخ وذكر أصحابه مثله وقال أيضا وإذا صلت الطائفة الثانية معه ركعته الباقية عليه فهل تجلس معه لتشهده أو تقوم للاتمام الخ وقال النووي إذا صلى مع الإمام ركعة من الجمعة ثم فارقه بعذر أو بعذر بغيره وقتلنا لا تبطل صلاته بالمفارقة اتفقت الجمعة كما لو أحدث الإمام وهذا لا خلاف فيه وقال أيضا قال صاحب العدة وشرع في الظهر فتشهد بعد الركعة الرابعة ثم قام قبل السلام وشرع في العصر الخ وقال أيضا قال الأزهرى وكل قومة يتلوها الركوع والسجدة تان من الصلوات

صديد الميت وسيلان ما فيه وقياسه على ما في نعم الصدقة ممنوع لان القصد ثم التمييز لا التبرك وهنا القصد التبرك فالاسماء المعظمة باقية على حالها فلا يجوز تعريضها للنجاسة والقول بأنه قيل يطلب فضله الخ مردود لان مثل ذلك لا يحتاج به وإنما كانت تظهر الحجة لو صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب ذلك وليس كذلك (وسئل) فسبح الله في مدته عن أقل الكفن الشرعي المجزئ ما هو وما هو الأفضل وما الزائد على الأفضل وهل يحرم الاسراف فيه وكيف يكون وهل الفقير والغني فيه سواء وهل يجوز دفن اثنين في قبر واحد لغير ضرورة وإذا قلتم لا فهل هذه الفساقى التي تعمل ويدفن فيها الاقارب قبل البلى جائزة ويجزئ الدفن فيها أم لا وما هي الضرورة المجوزة لجمع اثنين في قبر وهل إذا حفر قبر ووجد فيه عظم هل يجوز فيه الدفن أم لا (فأجاب) بقوله أقل الكفن ثوب يستر جميع البدن فان اقتصر على ساتر العورة وهي ما بين سرة الرجل وركبته وغير وجه المرأة وكفها ولو أمة لزوال الرق بالموت أجزأ من حيث سقوط الحرج عن الأمة وان أتم الورثة بنقص الميت عن حقه اذ حقه ستر كل بدنه حيث خلف مالا ولم يوص بترك الزائدة على العورة هذا هو المعتمد من اضطراب طويل لا يليق ذكره بهذا المحل ويجزئ الكفن من أى نوع كان لكن يحرم الحرير ونحوه من مزعفر وكذا معصر على الخلاف فيه حيث كان هناك غيره على الذكر البالغ العاقل خلافا للأذرى ومثله الخنثى نعم المنتجه كما قاله الاستوى وغيره وصرح به الجرجاني أنه لا يجوز الطين مع وجود غيره ولو حشيشا وإن جاز ذلك للحى في الصلاة لما فيه من الازدراء بالميت ولا يجزئ أيضا متنجس بما لا يعفى عنه مع وجود طاهر غير حرير أما الحرير فيقدم على المتنجس والأفضل للرجل ثلاثة أبواب وكونها القفاف ومتساوية للمرأة والخنثى خمسة إزار ثم قميص ثم خمار ثم تلف في لفافتين ولا يجوز الزيادة على ثوب يستر كل البدن ان كفن من بيت المال أو مما وقف على الاكفان كما أقي به ابن الصلاح ويحتمل أن يلحق به ما وقف على تجهيز الموتى ويحتمل خلافه لان التجهيز يشتمل الواجب والمسندوب والأقرب الاول وان التجهيز لا ينصرف الا الى ما يجب من الكفن والدفن ونحوهما أو كان عليه دين مستغرق ولم يرض الغريم بالزائد على الثوب ولا يعتبر رضاه بما يستر كل البدن وان كان له المنع من المستحب لتأكد أمر هذا أى بالاختلاف في وجوبه وعلى تسليم هذه العلة فيؤخذ منها تخصيص عموم قولهم له المنع من المستحب بغير ما اختلف في وجوبه وليس للوارث المنع من الثلاثة ولو اتفق الورثة على ثوب أو قال بعضهم يكفن بثلاثة وبعضهم ثوب ولم يوص الميت به فيها كفن بثلاثة والزيادة على الثلاثة في الرجال خلاف الاولى وعلى الخمسة فيه في المرأة مكروهه لانه سرف كذا قاله الأصحاب وهو المذهب وان قال في المجموع ولو قيل بتحريمها لم يبعد وبه قال ابن يونس وقال الأذرى أنه الأصح المختار وحيث قلنا بجواز الزيادة على الثلاثة أو الخمسة فينبغى أن يقيد بما يأتي عن الأذرى في المغالاة فيه وما تقرر يعلم أن المذهب أن الاسراف في الكفن مكروه لأحرام ولذلك قالوا تركه المغالاة فيه وتكفين المرأة أى ونحوها بالحرير خلافا للأذرى لان ذلك سرف لا يليق بالحال قال الأذرى والظاهر أنه لو كان الوارث محجورا عليه أو غائبا أو كان الميت مفلسا جرمت المغالاة فيه من التركة وهى ويجزئ ما قاله من الحرمة في الصور الثلاث في تكفين المرأة ونحوها بالحرير وقد علم بما ذكرته جواب قول السائل وكيف يكون الكفن فان أراد السؤال عن صفته فالسنة أن يكون أبيض ومغسولا قال البغوى وثوب القطن أولى من غيره قال في الروضة ويعتبر في الكفن المباح حال الميت فيكفن الموصى من جيات الثياب والمتوسط من أو سطها والعسر من خشبها اه واعتبار ما ذكر من الأحوال الثلاثة سنة فالغنى والفقير ليسا سواء في الكفن الاكمل وأما في أقل ما يجزئ فيها فيه سواء ولا عبرة بأسرافه وتفقيره

كلها فهي ركعة فتثبت بذلك
 ان الاركان الاربعة ليست
 من مسمى الركعة المذكورة
 وبما تقرر علم أنه لو أدرك
 الامام في ركوع ثانية الجمعة
 واستمر الى فراغه من
 السجدةتين ثم فارقها بعد رأو
 غيره وضم اليها ركعة أخرى
 صحت جمعة كما جزم به
 الاسنوى وغيره وأما
 ما استنبطه السبكي بقوله
 ومن هذا الفرق تستفيد
 أن من أدرك من أول
 الركعة الثانية الى بعد
 السجود وأحدث الامام في
 التشهد أنه لا يدرك الجمعة
 وان شرط ادراكها ركوع
 الثانية أن يستمر الامام الى
 السلام فمردود بما قدمته
 ويتقدير كون الاركان
 الاربعة من مسمى الركعة
 الاخيرة لا يشترط في وقوع
 ذلك جمعة الاستمرار الى
 سلام الامام بدليل قوله
وَيُكْرَهُ من أدرك ركعة
 من الجمعة فقد أدرك
 الجمعة حيث قال ركعة ولم
 يقل ركعة الامام الاخيرة
 (سئل) عن استخلفه
 امام الجمعة في ثانيتهما ولم
 يدرك أولاهما معه فإنه
 يتم ظاهر اهل يشترط كونه
 زائدا على الاربعين كما
 ذكره الفقيه تليذ صاحب
 الروض في حاشيته حيث
 قال لم يشترط هو ولا في
 الروضة كونه زائدا على
 الاربعين ولا ينبغي أنه
 لا يد منه فاستحضره
 أم أولا يشترط

قبل موته نعم إن كان عليه دين مستغرق اعتبر تقديره على الاوجه أخذا بما قالوه في المفلس والفرق
 بينهما لا يجدي كما يعرف بتأمله وأما دفن اثنين في قبر واحد فان اتحد نوعها كرجلين أو امرأتين
 واحتيج اليه بأن كثر الموتى وعسر الافراد فعل وان لم يحتج اليه نذب تركه كما في الروضة وأصلها
 وقال الما وردى يكره والسرخسي يحرم قال السبكي والاصح الكراهة أو نفى الاستحباب وأما
 الحرمة فلا دليل عليها وأما جمع امرأة ورجل في لحد واحد فلا يجوز الا ان اشقت الحاجة
 اشتدادا حثيثا كان لم يوجد أولم يتمكن إلا من ذلك أو كان بينهما محرمية أو زوجية أو أحدهما
 صغيرا لم يبلغ حد الشهوة والخنى مع الانثى أو غيره كالانثى مع الذكر وحيث جمع متحدى النوع
 أو مختلفيه جعل بينهما حاجز تراب أو نحوه وهو مندوب على الاوجه وفاقا للاذنعي ويحتمل وجوبه
 ان تعدى بجمع متحدى النوع لغير ضرورة وأما الدفن في الفساقى فالكلام عليه يستدعى الكلام على
 أقل القبر وهو حفرة تمنع الرائحة والسبع قال الرافعي والغرض من ذكرهما ان كانا متلازمين بيان
 فائدة الدفن والا فبيان وجوب رعايتهما ولا يكفي احدهما اه قال غيره وظاهر انهما غير متلازمين
 وهو كذلك وعليه فالفساقى التي لاتنكح الرائحة وتمنع السبع لا يكفي الدفن فيها من ثم قال السبكي
 في الاكتفاء بالفساقى نظر لانها ليست معدة لكم الرائحة لانها ليست على هيئة الدفن المعهود شرعا
 قال وقد أطلقوا تحريم ادخال ميت على ميت لما فيه من هتك حرمة الاول وظهور رائحته فيجب
 انكار ذلك اه ويتأمل آخر كلامه تعلم أنه حيث حفر قبرا متعديا وأما مع ظن انه بلى ولم يبق فيه
 عظم فوجد فيه عظم رد التراب عليه وجوبا ولا يجوز الدفن فيه قبل البلى وفي الروضة وغيرها يحرم
 نبش قبر الميت ودفن غيره فيه قبل بلائه عند اهل الخبرة بتلك الارض فان حفر فوجد فيه شيء من
 عظم الميت قبل تمام الحفر وجب رد ترابه عليه وان وجدها بعد تمام الحفر جعلها في جانب من القبر
 وجاز لمشقة استئناف قبر دفن الاخر معه (وسئل) نفع الله به قالوا يسقط فرض صلاة الجنائزة
 بصبي ميء ولو مع وجود رجل قبل هو موافق لقضية قول الشيخين انما تصح بمن كان من أهل
 فرضها وقت الموت أو لما صوبه الاسنوى من أن الشرط أن يكون من أهل صحة الصلاة حيثئذ
 (فأجاب) بقوله المعتمد ما ذكره الاسنوى ولا ينافيه كلام الشيخين وغيرها لان مرادهم باهلية
 الفرض أهلية صحة فعله فوافق كلام الاسنوى وقوله ان قضية كلامهم انها لو كانت حائضا عند
 الموت وطهرت بعد الغسل ونحو ذلك لا تصح صلاتها بمنوع لان كلامهم هنا خرج منخرج الغالب
 كما يدل له نصريحهم بما ذكره السائل من سقوط فرضها بفعل المميز مع وجود الرجال (وسئل) نفع
 الله به قالوا الاولى بغسل الرجل من الرجال أولا هم بالصلاة عليه فيقدم المعتق وعصبته على ذوى
 الارحام وقدموا في المرأة ذوات الارحام كبنت العم وبنت العمة وبنت الخال وبنت الخالة على ذوات
 الولاء فما الفرق (فأجاب) بقوله قد يفرق بأن الملحظ في التقديم مع الذكورة الاحق بالتقديم في
 الصلاة والمعتق أحق من ذوى الارحام والملاحظ في التقديم مع الانوثة القرب وذوات الارحام أقرب
 من ذوات الولاء وانما كان المعتق أحق بالصلاة من القريب من ذوى الارحام لان له عصوبة اقتضت
 قوة ارثه والمدار في التقديم في الصلاة على قوة الارث وبما تقرر يعلم انه ينبغي أن يكون السلطان
 مقدما هنا في الغسل على ذوى الارحام ومتأخر عن المعتق أخذا بما قالوه في نظيره في الصلاة
 ويحتمل الفرق بأن في الصلاة من الشرف مالا ينبو عن رتبة السلطان بخلاف الغسل الا ان يجاب
 بان هذا حق ثبت له فله مباشرة بنفسه وتفويضه الى غيره (وسئل) فسح الله في مدته بما لفظه
 استثنى بعضهم الغريب العاصى بغرفته كالابن والناشرة والغريق العاصى بركوبه البحر كمن ركب
 لشرب الخمر أو ليسرق ورده الزركشى فقال والظاهر أن هذا لا يمنع الشهادة ثم قال وأما الميت

المسئلة في كلام غيره أوفى
 كلامهم ما يؤخذ موافقته
 أو مخالفته (فأجاب) بأن
 ما قاله الفتى واضح مذكور
 في المطولات والمختصرات
 إذ لو لم تعتبر زيادة الخليفة
 حيث لزمه إتمامها ظهر
 على الأربعين لزم صحة
 الجمعة بتسعة وثلاثين وقد
 قالوا إن من شروط الجمعة
 العدد وهو أربعون في
 جميعها وقد قالوا لو سلم
 بعض المأمومين في الجمعة
 التسليم الأولى خارج
 وقت الظهر وباقيهم فيه
 فإن كان المسلمون فيه
 أربعين صحت جمعهم وإلا
 فلا تصح لأن المسلمين
 خارجه لزمهم إتمامها
 ظهرا وقد قالوا لو نقص
 عدد الأربعين فيها بطلت
 ويتمونها ظهرا لأن العدد
 شرط في ابتدائها فيكون
 شرطاً في جميع أجزائها
 كالوقت وقد قالوا لو
 انقضوا فيها إلا تسعة
 وثلاثين بالامام وكانوا
 أربعين بخفى فإن اقتضى
 به بعد انقضاءهم لم تصح
 جمعهم للشك في تمام العدد
 المعتبر والا صحت لانا
 حكمنا بانقضاءها وصحتها
 وشكنا في نقص العدد
 بتقدير أنوته والاصل
 صحة الصلاة فلا نطلبها
 بالشك اهـ فأراد الفتى بقوله
 المذكور التصريح بعين
 المسئلة (سئل) عن خطيب
 حال خطبته مسك حرف

عشقا فشرطه العفة والكتمان وينبغي أن يراد به من يتصور اباحة نكاحه لها شرعا ويتعذر الوصول
 اليها كزوجة الملك والانعشقه الامر مد معصية فكيف تحصل به ادرجة الشهادة قال ويستثنى من الميتة
 بالطلاق الحامل بزناها فكيف الجمع بين أطراف كلامه المشتمل على تناقض في الظاهر (فأجاب)
 بقوله يجاب بأن الجهة في الغربية والفرق منفكة اذ المحصل للمعصية ليس هو المحصل للزهور بل
 المحصل له سبب آخر غير الغربية وغير ركوب البحر كمروض ربيع ونحوه مما ليس ناشئا عن ذنك
 في العادة وبه فارق ما يأتي في الحبل من الزنا وأما في مسئلة العشق والطلاق فالمحصل للزهور هو
 ما به المعصية لا غير اذ ليس هناك سبب غير العشق والحبل مع الطلاق اللازم له الذي لا يتصور
 انفكاكه عنه حتى يحال عليه الهلاك فلم يمكن أن ما يكون ما به المعصية محصلا للشهادة مع اتحاد
 الجهة نعم لو رأى أمرد رؤية مباحة كاول نظرة فنشأ منها عشقه فغف فكنتم فبات لم يبعد أن يقال
 هنا انه شهيد اذ لا معصية (وسئل) فسح الله في مدته بما صورته فرض الكفاية وسننها مهم يقصد
 حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله وإذا فعله واحد سقط الحرج عن الباقي ويلزم عليه أن
 لا يصح فعل واحد منها بعد صدوره من آخر لسقوط الخطاب به مع تصريحهم في صلاة الجنابة
 بخلافه فما الذي يظهر في الجواب عن ذلك (فأجاب) بقوله الذي يظهر أن في كل من فرض الكفاية
 وسننها خطابين أحدهما يقصد به حصول الفعل لدفع الاثم في الاول أو خلاف الاول أو الكراهة
 في الثاني وهذا هو الذي يسقط بالواحد والثاني يقصد به تحصيل الفعل لاجل مصلحة حصول
 الثواب وهذا هو الذي يسقط بالواحد بل لا بد من الاتيان به من كل فرد فرد بعينه فان قلت
 يلزم على ذلك أن تكون سنة الكفاية متضمنة لسنة العين قلت لك أن تلزمه لكن سنة العين التي
 تضمنتها سنة الكفاية ليست كسنة العين المطلوبة بخصوصاً لأن هذه ليس في تركها كراهة ولا خلاف
 أولى بخلاف تلك ولك أن تمنعه بأن هذا المتضمن لا يسمى سنة عين أصلاً لأن سنة العين هي التي طلبت
 مع النظر لفاعلها بالذات وهذه ليست كذلك ولا يلزم من ترتب الثواب على حصولها كونها تسمى
 سنة عين كما لا يخفى (وسئل) فسح الله في مدته قالوا لا بد في التكريرة الثالثة من الدعاء للبيت بخصوصه
 كإغفر له وأورحه فهل يشمل ذلك الطفل وهل اللهم اجعله فرطاً لأبويه كاف عن ذلك (فأجاب)
 بقوله لا فرق بين الطفل وغيره كما اقتضاه اطلاقهم وهو صريح واضح وكونه مغفورا له لا يمنع الدعاء له
 بذلك لأن ذلك يحصل له به زيادة في رفع درجته والدعاء بجعله فرطاً لأبويه الخ القصد به والذاه
 بالذات وإن كان يلزم منه كونه مغفورا له إذ الفرط السابق المهيء لمصالحها واللوازم لا يكتفى
 بها في مثل هذا المقام المطلوب فيه التنصيص على ما ينفع الميت هذا ما يظهر ويحتمل أنه يكفي اكتفاء
 باللازم المذكور (وسئل) نفع الله به بما لفظه وقع الوباء في بلاد فهل يكره لاحد من أهل تلك
 البلاد الدخول في بلد أخرى ولا يحرم الخروج حيثنأ أولاً (فأجاب) بقوله اذا عم الوباء قطرا
 من الاقطار فظاهر أنه لا يحرم حيثنأ الخروج من بلد إلى بلد أخرى منه ولا دخولها لفوات المعنى
 المعلق به حرمة الخروج وكراهة الدخول حيثنأ قد نقل ما يوافق ذلك عن ابن بنت الاعز من
 المتأخرين فان قلت الغرباء أسرع تأثراً أيام الوباء من أهل البلد فينبغي كراهة الدخول وان عم
 قلت هو كذلك ان تباعدت البلدان تباعدا فاحشا بحيث يقضى أهل الخبرة باختلاف هوائها
 لأن الداخل حيثنأ للبلد البعيدة يكون بدنه أسرع انفعالا وتأثراً بهواء تلك البلد وإن كان الوباء
 في بلده أيضاً فان قلت لعل هذا مبني على ما عليه الاطباء من أن الطاعون إنما ينشأ عن فساد
 الهواء والذي ثبت في الحديث الصحيح أنه من الجن قلت ليس مبني على ذلك إذ لا مانع من أن
 الجن يكون لهم مزيد تسلط على الغرباء أكثر وعلى هذا فلا فرق بين البلد البعيدة

جانب ذلك الحرف عاج
بعيد عنه فهل تصح خطبته أم لا
كقايض طرف شيء على
نجس لم يتحرك بحركته فان
صلاته لا تصح (فاجاب)
بانه تصح خطبته كما تصح
صلاة من صلى على سرير
قوائمه في نجس أو على
حصير مفروش على نجس
أو يده جل مشدود
في سفينة فيها نجاسة وهي
كبيرة لا تنجر بحره لانها
كالدار أما إذا كانت
صغيرة تنجر بحره فان
صلاته لا تصح قال
الاسنوي في المهمات
وصورة مسألة السفينة كافي
الكفاية أن تكون في البحر
فان كانت في البر لم تطل
قطعا صغيرة كانت أو
كبيرة اهـ وإنما بطلت
صلاة القايض المذكور
في السؤال لخله ما هو متصل
بنجاسة ولا يتخيل في
مستلثا أنه حامل للنجس
(سئل) عن قول المنهاج
ثم أن أدرك الاولى تمت
جمعهم هل المراد ادراكها
تامة مع الامام أم لا لقول
الشراح سواء أحدث
الامام في الاولى أم في
الثانية (فاجاب) بأن المراد
ادراك ركوعها مع الامام
وان أخذت فيها ولهذا لم
يقُلْ ثم ان كان أدرك مع
الامام الاولى (سئل) عن
شخص خطب وأم يوم الجمعة
وأقربا كان الخطبة وشروطها
واركان الصلاة وشروطها

والقرية وعلى تسليم كونه مبني عليه فلا مانع من اجتماع السبيين من فساد الهواء وطعن الجن ألا
تري إلى قول فقهاءنا أن الوصية أيام الوباء ولو من الصحيح تكون من الثلث وليس ذلك إلا لأن
الهواء قد فسد فالأبدان كلها مشرقة على التغير والفساد وان لم تحس بذلك وكلامهم هذا صريح
في أن فساد الهواء له دخل وان كان طعن الجن له دخل أيضا ولا مانع من أن الله تعالى يجعل لتسلط
الجن على الطعن أمانة وهي فساد الهواء (وسئل) رضى الله عنه بما صورته ما تقولون في مسئلة وقع
فيها جوابان مختلفان صورتها صحراء واسعة يسيل ماؤها إذا أتى المطر في بستان جماعة وفي الصحراء
المذكورة مقبرة جرت العادة أن من أراد الدفن فيها فلا مانع له وليست موقوفة فدفن فيها رجل
من أهل العلم والصلاح فهل يجوز البناء عليه مدرسة أو قبة أو تربة ونحو ذلك ليتنفع الحي والميت
بالقراءة فيها وليتميز بها عن غيره ويكثر زواره والتبرك به أولا أجاب الاول فقال يكره البناء في المقبرة
المسئلة بل لا يجوز لما فيه من التضيق على الناس وقد قال الامام شهاب الدين الاذري الوجه في البناء
على القبور ما اقتضاه اطلاق ابن كج من التحريم من غير فرق بين ملكه وغيره للنهي العام ولما
فيه من الابتداع بالقبيح واضاعة المال والسرف والمباهاة ومضاهاة الجابرة والكفار والتحريم
يثبت بدون ذلك اهـ جواب الاول وأجاب الثاني فقال يجوز البناء في الصحراء المذكورة لامور
أحدها أن هذه الصحراء حكمها حكم الموات وقد قال الامام ابن العباد ان كانت أي المقبرة مواتا لم
يحرم البناء فيها وان كانت مملوكة جاز البناء فيها باذن المالك الامر الثاني أن الامام بدر الدين الزركشي
نقل في الخادم عن الشيخ الامام شرف الدين الانصاري كلاما طويلا في الكلام على القرافة ذكر
في أثناءه أن السلف رضى الله عنهم شاهدوا هذه القرافة الكبرى والصغرى من الزمان المتقدم
وبنى فيها التراب والدور ولم ينكره أحد من علماء الاعصار لا بقول ولا فعل قال وقد بنوا فيه
قبة الامام الشافعي رضى الله عنه ومدرسته وهكذا سائر المزارات الى آخر كلام الشرف الانصاري
قال بعض المتأخرين واقتضى كلامه عدم تحريم البناء في المسئلة قال واذا لم يحرم في مسئلة لم يحرم
في موات وملوك باذن مالكة من باب أولى قال وهو مخالف لما تقدم عن الاذري الثالث أن
الحاكم قال في مستدركه أثر تصحيح أحاديث النهي عن البناء والكتب على القبور ليس العمل عليها
فان أئمة المسلمين شرفا وغزا البناء على قبورهم وهو أمر أخذ الخلف عن السلف قال البرزلي فيكون
اجماعا الامر الرابع أن ما قاله الامام الاذري في نظر فقد ذكر هو في الوصايا عن الشيخين من
غير اعتراض عليها جواز الوصية لعامة قبور الاولياء والصالحين لما فيها من احياء الزيارة والتبرك
بها وقال أعني الامام الاذري في الوقف بعد نقله هذا الكلام قلت وقضيته بجواز الوقف على
عمارة هذا النوع ويختص المنع بغيره وعلى جواز الوقف على قبور أهل الخير العمل له المقصود
من كلام الامام الاذري وقد ذكر هو أيضا في الوصايا ان الوصية والوقف إنما يجوزان فيما
يكون قرينة عند الموصي أو الواقف الامر الخامس ان بعض علماء ائمتنا المتأخرين ذكر كلاما حسنا
يؤيد جواز البناء فقال قلت ذكروا صحة الوصية لبناء المسجد الاقصى وقبور الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام وألحق الشيخ أبو محمد بها قبور العلماء والصالحين لما فيها من احياء الزيارة وقد ذكر
الغزالي رضى الله عنه في الوسيط والاحياء كلاما يدل على جواز البناء على قبور علماء الدين ومشايخ
الاسلام وسائر الصالحاء ولا يبعد جواز ذلك محتملا على الاكرام قال وفي شرح التنبيه للامام ابن
الرفعة ما يدل على جواز البناء كما في الوسيط والاحياء بل على استجابه ولا شك في ذلك لموجوده في
جميع أمصار الاسلام قديما وحديثا قال ولم ينقل عن أحد من العلماء والصالحاء وولادة أمور الدين
انكار فيه بقول ولا فعل مع عدم الشك في تمكثهم منه والله تعالى أعلم اهـ السؤال فما المرجح

هل تصح خطبته وامامته
وصلاته أم لا (فاجاب)
ن ان كلامه من خطبته وصلاته
صححة اذالم يقصد بقرض
من فروضها تفلا وهنما هو
الراجح وان خالف فيه
بعضهم (سئل) هل يكفي في
الخطبة قول الخطيب الصلاة
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ام لا بدأ يقول
كما في التشهد اللهم صل على
محمد (فاجاب) بانه يكفي
اللفظ المذكور في الصلاة
في الخطبة وفي الصلاة في
التشهد لانه يسمى صلاة
وقد قال الناشري في كلامه
على قول الخاوي في الخطبة
ثم لفظ الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم لا يتعين
صحتها بل يجوز ان يقول
أصلى على رسول الله او
نصلى ولا يتعين لفظ النبي
كما توهمه عبارة المصنف بل
يجوز أن يقول على البشير
أو النذير اه وقال في
كلامه على الصلاة في التشهد
وظاهره أنه لا يتعين لفظ
محمد بل لو قال والصلاة على
احمد فالاصح في التحقيق
أنه لا يجزى بخلاف الصلاة
على رسول الله او النبي
فان الاصح الاجزاء فيها
(سئل) عن الاربعين
الذين تتعبد بهم الجمعة اذا
كان فيهم قوة السماع بحيث
لو أصغى كل منهم سمع الخطبة
هل يكفي أو لا بد من
سماعهم بالفعل (فاجاب)

المعتمد من الجوابين وما قولكم رضى الله عنكم اذا كانت الصحراء التي فيها المقبرة المذكورة غير
موقوفة وكانت صفقتها على ما ذكرنا أولا فهل ياشيخ الاسلام حكم هذه الصحراء حكم المسبلة لتكون
من أراد الدفن فيها فلا مانع له أم حكمها حكم الارض المملوكة لتكون مائها إذا أتى المطر يسيل
في بستان جماعة أم حكمها حكم الارض الموات كما قال بعض المفتين من علماء العصر فان قلتم
حكمها حكم المسبلة فاذا كانت الصحراء واسعة فهل يجوز البناء فيها اذا لم يحصل التضيق لسعة
البقعة سيما انهم علوا كراهة البناء لما فيه من التضيق بل هذا التعليل في جواب الاول وان قلتم
حكمها حكم الارض المملوكة جاز البناء فيها باذن المالك كما تقدم عن الامام ابن العماد وان قلتم
حكمها حكم الموات كما قال بعض المفتين من علماء العصر فمن أحيائها أو قطعة منها ملكها وصارت
ملكاً له من املاكه يتصرف فيها كيف يشاء كما قال هذا المفتي بل كلام من جوز البناء محمول على
ما اذا كان البناء في موات او ملك أو ضحوا لنا القول في ذلك بجواب شاف يحصل به المقصود وما
قولكم رضى الله عنكم في قول من قال يكره البناء على القبر والكتابة وأن يعلم بعلامة زائدة وقيل
لا يكره البناء إذا كان الميت من المشايخ والعلماء والسادات نقل من جامع الفتاوى هل الكراهة
للتزييه وقوله وقيل لا يكره البناء الخ هل رأيتم ما يعضده غير ما ذكرنا في السؤال الاول وما قولكم
فسح الله في مدنتكم وأعاد علينا من بركتكم في قول الشيخين في الجنائز يكره البناء على القبر وقالوا
في الوصية تجوز الوصية لعارة قبور العلماء والصالحين لما في ذلك من الاحياء بالزيارة والتبرك بها
هل هذا تناقض مع عليكم أن الوصية لا تنفذ بالمكروه فان قلتم هو تناقض فما الراجح وان قلتم لا فما
الجمع بين الكلامين (فأجاب) بقوله المنقول المعتمد كما جزم به النووي في شرح المذهب حرمة البناء
في المقبرة المسبلة فان بنى فيها هدم ولا فرق في ذلك بين قبور الصالحين والعلماء وغيرهم وما في الخادم
ما يخالف ذلك ضعيف لا يلتفت اليه وكما أنكر العلماء على بائنة الامام الشافعي رضى الله عنه وغيرها
وكفى بتصريحهم في كتبهم انكاراً والمراد بالمسبلة كما قاله الاسنوى وغيره التي اعتاد أهل البلد الدفن
فيها اما الموقوفة والمملوكة بغير اذن مالكيها فيحرم البناء فيها مطلقاً قطعاً اذا تقرر ذلك فالمقبرة التي
ذكرها السائل يحرم البناء فيها ويهدم ما بنى فيها وان كان على صالح أو عالم فاعتمد ذلك ولا تغير بما
بخالفه وأما المسئلة الثانية فقد علم جوابها بما تقرر وهو انه حيث اعتيد الدفن في محل من الصحراء
تحرم البناء فيها وهدم وان لم يحصل به تضيق في الحال لانه يحصل به ذلك في الاستقبال ولان من
شأن البناء أن يضيق وكون مائها إذا أتى المطر يسيل إلى بستان جماعة لا يخرجها عن كونها مسبلة
ويلحقها بالموات خلافاً لما نقل عن بعض المفتين نعم ان اتخذ أصحاب البستان في ذلك المحل الذي
اعتيد الدفن فيه مجارى للماء حتى يصل إلى بستانهم وكان ذلك الاتخاذ قبل ان يصير ذلك المحل
مسبلاً ملكوا تلك المجارى وحريها ولم يجز الدفن فيها وأما المسئلة الثالثة فالحاصل من اضطراب
وقع للشيخين فيها أن قولها في الجنائز يكره البناء على القبر مرادها بناء في ملك الشخص أو غيره
بأذنه فان أراد المسبلة أو الموقوفة كان مرادها كراهة التحريم وما ذكره في الوصايا محمول على غير
البناء في المسبلة لما تقرر لك أولاً وكراهة الكتابة وما بعدها للتزييه لا للتحريم (وسئل) نفع الله
به ما حكم الاذان والاقامة عند سد فتح اللحد (فاجاب) بقوله هو بدعة اذ لم يصح فيه شيء وما نقل
عن بعضهم فيه غير معول عليه ثم رأيت الاصحى أفتى بما ذكرته فانه سئل هل ورد فيها خبر عند
ذلك فاجاب بقوله لا أعلم في ذلك خبراً ولا أثراً الاشياء يحكى عن بعض المتأخرين انه قال لعله مقيس
على استحباب الاذان والاقامة في أذن المولود وكأنه يقول الولادة أول الخروج الى الدنيا وهذا
آخر الخروج منها وفيه ضعف فان مثل هذا لا يثبت الا بتوقيف اعنى تخصيص الاذان والاقامة

بحيث يسمع العدد الذي
تتعد به الجمعة فالسماح
بالفعل لا يشترط والا كان
الانصات واجبا وقد صرحوا
باستحبابه فيكتفى برفع
الصوت واما كان السماع
(سئل) عن ساعة الاجابة
في يوم الجمعة وقلها صلى الله
عليه وسلم وقد قيل انها بين
خطبة الامام واحرامه
بالصلاة فهل هي ساعة معينة
في وقت مخصوص لا تحصل
في غيره فاذا كان في البلد
جمع متعددة استغرقت جميع
وقت الظهر أو اختلفت
الصلوات في أقطار الارض
فان قيل لكل جمعة ساعة لزم
تعددتها والوارد واحدة
وان قيل انها ممتدة انتفى
التقليل (فاجاب) بانهم
اختلفوا فيها على أقوال
كثيرة وأرجاها من وقت
جلوس الخطيب على المنبر
الى آخر الصلاة وليس المراد
انها مستغرقة للوقت
المذكور بل المراد انها
لا تخرج عنه لانها لحظة
لطيفة وقال شيخ الاسلام
الشهاب ابن حجر في شرحه
للبخاري فان قيل ظاهر
الحديث حصول الاجابة
لكل داع بشرطه مع
اختلاف الزمان باختلاف
البلاد والمصلين فيتقدم
بعض على بعض وساعة
الاجابة متعلقة بالوقت
فكيف تتفق مع
الاختلاف وأجيب
باحتمال أن تكون ساعة

والا فذكر الله تعالى محبوب على كل حال الا في وقت قضاء الحاجة اه كلامه رحمه الله وبه يعلم
انه موافق لما ذكرته من أن ذلك بدعة وما أشار اليه من ضعف القياس المذكور ظاهر جلي يعلم
دفعه بادنى توجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه ما حكم بناء القبور وقد
مدما كين فقط وهل يجوز أخذ حجارة القبور لسد فتح لحد أو لبناء قبر (فأجاب) بقوله لا يجوز على المعتمد
بناء القبر في المقبرة المسبلة سواء اظهر بنيانه تضيق في الحال أم لا وهى التي اعتاد أهل البلد الدفن
فيها وان لم يعرف لها مسبل والحق بها الاذرى الموت لأن فيه تضيقا على المسلمين بما لا مصلحة
ولا غرض شرعى فيه بخلاف الاحياء وهو أوجه من قول غيره يجوز ويهدم بلا خلاف كافي المجموع
وان قلنا الكراهة للتنزيه ويظهر ان الذى يهدمه هو الحاكم لا الآحاد أخذنا من كلامهم في باب
الصلح لما يخشى فيه من الفتنة وسواء فيما ذكر البناء في حريم القبر وخارجه خلافا لبعضهم ومن
المسبلة الموقوفة بل أولى قال الزركشى والبناء في المقابر أمر قد عمت به البلوى وطم ولقد تضاعف
البناء حتى انتقل للمباهاة والشهرة وسلطت المراحض على اموات المسلمين والاشراف والاولياء
وغيرهم فلاحول ولا قوة الا بالله اه وليس هذا خاسا بترتب مصر بل انتقل نظير ذلك وأخش منه الى
ترتبي المعلاة والبيع حتى صار يقع فيهما من المفساد ما لا يقع في غيرهما وسببه ولاية السوء
وقضاء الجور ثم ظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين البناء القليل والكثير لان علة الحرمة أنه يتأبد
بالجس واحكام البناء فيمنع عن الدفن هناك بعد البلى والانتحاق وهذا يجرى في البناء القليل فهو
حرام كالكثير والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) أدام الله النفع به ما حكم المرائي وهل
أحد قال فيها من العلماء المشهورين (فأجاب) بقوله عبارة شرعى للعباب ويحرم التدب مع البكاء
كما حكاه في الاذكار وجزم به في المجموع وصوبه الاسنوى قال والا لدخل المؤرخ والباحث لكنه في
الروضة تبع الرافعى في حذف التقيد بالبكاء واعتمده الزركشى وغيره كما يعلم من كلامه الاقوى وهو
تعديد محاسن البيت كواكهفاء واجبله واسندها واكرامه وذلك لما يأتي بل في المجموع عن
جمع الاجماع عليه قال فيه وجاء في الاناحة ما يشبه التدب وليس منه وهو خير البخارى عن أنس رضى
الله عنه قال لما نفل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتغشاه الكرب فقالت فاطمة واأبتاه فقال ليس
على أيك كرب بعد اليوم فلما مات قالت واأبتاه جنة الفردوس ماواه يا أبتاه الى جبريل نعاها ثم قلت
في الشرح المذكور ويكره تربية الميت كما ذكره المتولى والرويانى في البحر للنهى عن المرائي
وفسروها بأنها عد محاسنه أى بغر صيغة التدب السابقة لئلا يلزم اتحادها معها وقد أطلقها
الجهورى على عد محاسنه مع البكاء وعلى نغم الشعر اليه فيكره كل منهما لعموم النهى عن
ذلك قال جميع متأخرون منهم الاذرى في توسطه وأطال في ذلك ولعله أى ما ذكر من كراهة
التربية اذا بعثت على النوح وتجديد الحزن او ظهر منها ترم او فعلت مع الاجتماع لها او اكثر منها
لكن خالف الاذرى في بعض ذلك ان بعثت على ذلك اى النوح ونحوه مما ذكر كما يصنع
الشعراء في هظماء الدنيا وينشد في الجاهل عقب الموت فهى نياحة محرمة بلا شك اه ويؤيده
قول ابن عبد السلام بعض المرائي حرام كالنوح لما فيه من التبرم بالقضاء الا اذا ذكر مناقب عالم
ورع او صالح للحث على سلوك طريقته وحسن الظن به بل هى حينئذ بالطاعة والموعظة اشبه
لما ينشأ عنها من البر والخير ومن ثم مازال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونها على عمر
الاعصار من غير انكار وقد قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه

ماذا على من شم تربة احدا ان لا يشم مدى الزمان غاليا

صبت على مصائب لو انها صبت على الايام عدن لاليا

مصل كما قيل نظيره في ساعة الكراهة ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وان كانت هي خفيفة (سئل) عن قضاء الفريضة والخطيب يخطب هل يحرم سواء كان قضاؤها فوراً ولا تتعد أم يجوز مطلقاً أم يجوز في القضاء الفوري أم لا (فاجاب) بأنه يحرم عليه بعد جلوسه قضاؤها وان كان فوراً ولا تتعد (سئل) عن الاعمى اذا كان يحسن المشى بالعصا بلا قائد هل يجب عليه المشى الى الجمعة كما ذكره القاضي حسين أم لا (فاجاب) بأن الراجح عدم وجوب الجمعة على الاعمى المذكور لمشقته وقد أشعر كلام الشيخين بتضعيف كلام القاضي لمخالفته لاطلاق الأكثرين وضعفه الشاشي والنووي في نكته وان قواه الاذرعى وغيره حلال لاطلاق على الغالب نعم ان حمل كلام القاضي على من اعتاد المشى وحده الى موضع الجماعة وغيره بلا مشقة فهو ظاهر (سئل) هل تتعد بأربعين من الجن (فاجاب) بأنه قد ذهب بعضهم الى انعقادها بهم اذا تصوروا بصورة الأدميين (سئل) عما لو سلم شخص على الخطيب وهو يخطب هل يجب عليه رد السلام او لا (فاجاب) بأنه لا يجب على الخطيب رد

وقد رثاه صلى الله عليه وسلم كثيرون من أصحابه كأبي بكر وعثمان وعلي وحسان وصفية عمته وغيرهم رضى الله عنهم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) أدام الله النفع بعلمه أن يتفضل بذكر شيء في موت الاولاد من الاحاديث والآثار لانه عم في هذا العام موت الصغار بالطاعون فلعل آباءهم يتصبون بسبب ذلك (فأجاب) بقوله أما مطلق الصبر فله فضائل كثيرة وفيها أحاديث شهيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم الصبر نصف الايمان واليقين الايمان كله وقوله صلى الله عليه وسلم الصبر من الايمان بمنزلة الرأس من الجسد وقوله صلى الله عليه وسلم ما رزق عبد خيراً له ولا أوسع من الصبر وقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الايمان الصبر والسماحة وقوله صلى الله عليه وسلم نعم سلاح المؤمن الصبر والدعاء وقوله صلى الله عليه وسلم النصر مع الصبر والفرج مع الكرب وان مع العسر يسراً وقوله صلى الله عليه وسلم انتظر الفرج بالصبر عبادة ومن رضى بالقليل رضى الله تعالى عنه بالقليل من العمل وقوله صلى الله عليه وسلم ان الصبر عند الصدمة الاولى وقوله صلى الله عليه وسلم الصبر ثلاثة صبر على المصيبة وصبر على الطاعة وصبر عن المعصية فمن صبر على المصيبة حتى يردها بحسن عزائمها كتب الله له ثلاثمائة درجة ما بين الدرجتين كما بين السماء والارض ومن صبر على الطاعة كتب له ستمائة درجة ما بين الدرجتين كما بين تخوم الارض الى منتهى الارضين ومن صبر عن المعصية كتب الله له تسعمائة درجة ما بين الدرجتين كما بين تخوم الارض الى منتهى العرش مرتين وأما الصبر على موت الاولاد ففيه فضائل أكثر من أن تحصى وفيه أحاديث أعظم من أن تستقصى منها قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ولد العبد قال الله تعالى للملائكة قبضتم ولد عبدي فيقولون نعم فيقولون أقبضتم ثمرة فؤاده فيقولون نعم فيقول ما ذا قال عبدي فيقولون حمدك واسترجع فيقول الله تعالى ابنوا لعبدي بيتاً في الجنة وسموه بيت الحمد ومنها قوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا حنثاً الا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته اياهم وقوله صلى الله عليه وسلم من دفن ثلاثة من الولد حرم الله عليه النار وقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث الا تلقوه من أبواب الجنة الثمانية من أيها شاء دخل وقوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى اذا وجهت الى عبد من عبيدى مصيبة في بدنه أو في ولده أو في ماله فاستقبلها بصبر جميل استجيت يوم القيامة أن انصب له ميراً نأوا وأشرله ديواناً وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لا يرضى لعبده المؤمن اذا ذهب بصفية من أهل الارض فصبر واحتسب ثم ابواب له دون الجنة وقوله صلى الله عليه وسلم يقول الله ما لعبدي المؤمن عندي جزاء اذا قبضت صفية من أهل الدنيا ثم احتسبها الا الجنة وقوله صلى الله عليه وسلم ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث الا أدخله الله الجنة بفضل رحمته اياهم وقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلمين يموت بينهما ثلاثة أولاد لم يبلغوا الحنث الا أدخلهما الله الجنة فيقال لهم ادخلوا الجنة فيقولون حتى يدخل آباؤنا فيقال لهم ادخلوا الجنة أنتم وآباؤكم وقوله صلى الله عليه وسلم ما مكن امرأة تقدم بين يديها ثلاثة من ولدها الا كانوا لها حجاباً من النار قالت امرأة اثنتين قال واثنين وقوله صلى الله عليه وسلم من احتسب ثلاثة من صلبه دخل الجنة قالت امرأة اثنان قال واثنان وقوله صلى الله عليه وسلم من قدم له ثلاثة لم يبلغوا الحنث كانوا له حصناً حصيناً من النار واثنين وواحد ولكن ذلك في أول صدمة وقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار الا تحلة القسم وقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت لاحداكن ثلاثة من الولد فتحسبهم الا دخلت الجنة واثنان وقوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ان السقط ليجرأه بسرره الى الجنة اذا

السلام اذا سلم عليه (سئل)
 عما نقل عن ابن الملقن في
 شرح التنبيه في استحباب
 تنف الابط ما صورته فرع
 كما يستحب تنف الابط
 يستحب تنف الانف أيضا
 كذا في الكفاية من غير عزو
 لاحد هل هو معتمد أم ما
 في أحكام المحب الطبري
 ما نصه استحباب قص شعر
 الانف وكرهه تنف ثم
 روى عن عبد الله بن بشير
 المازني رضى الله عنه موقوفا
 لا تلتفوا الشعر الذي في
 الانف فانه يورث الاكلة
 لكن قصوه قصارواه أبو
 نعيم في الطب اه كلامه
 (فاجاب) بان المعتمد ما في
 أحكام المحب الطبري
 (سئل) عن مستخلف
 استخلفه الامام الحدث
 حدث وكان المستخلف
 معتقدا بالامام قبل حدثه
 ولم يترك الاولى فصار اماما
 في الثانية فهل اذا صلى
 بالقوم ركعة صارت أولى
 والياهم من الثانية فبعد
 تشهدهم يتم جمعة أم
 ظهر (فاجاب) بانه يتم
 صلاته ظهر الجمعة ففي
 المنهاج ثم ان ادرك الاولى
 تمت جمعهم والا فتم لهم
 دونها في الاصح وان أوهم
 كلام الروضة وأصحاب خلافة
 (سئل) عما اذا صعد الخطيب
 وأراد أن يلتفت ويقبل
 على الناس يلتفت على يمينه
 أو على يساره (فاجاب) بانه
 يلتفت على يمينه (سئل)

احتسبه وقوله صلى الله عليه وسلم لسقط أقدامه بين يدي أحب الى من فارس أخلفه خلفي وقوله
 صلى الله عليه وسلم ان أبغض العباد الى الله العفريت التفريت الذي لم يرزأ أى يصب في مال ولا
 ولد وقوله صلى الله عليه وسلم يخ يخ ما أثقلتم في الميزان لاله الا الله والحمد لله والله أكبر والولد
 الصالح يتوفى للمرء المسلم فيحسبه وقوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل من أمي ليدخل الجنة فيشفع
 لاكثر من مضر وان الرجل من أمي ليعظم للنار حتى يكون أحد زواياها ومامن مسلمين يقدمان أربعة
 من ولديهما الا ادخلهما الله الجنة بفضل رحمته قالوا أو ثلاثة قال أو اثنين قال أو اثنين
 وقوله صلى الله عليه وسلم تعسر نزع الصبي تمحيص للوالدين وقوله صلى الله عليه وسلم لامرأة قالت
 يا رسول الله قدمت ثلاثة من الولد فقال لها صلى الله عليه وسلم لقد احتظرت بحظارة شديدة من
 النار وقوله صلى الله عليه وسلم مامن امرأين مسلمين هلك بينهما ولدان أو ثلاثة فاحتسبا وصبرا
 فريان النار أبدا وقوله صلى الله عليه وسلم مامن مسلمين يموت لهما ثلاثة من أولادهما لم يبلغوا
 الحنث الا كانوا لهما حصنا حصينا من النار قالوا يا رسول الله وان كانا اثنين قال وان كانا اثنين قالوا
 وان كان واحدا قال وان كان واحدا ولكن انما ذاك عند الصدمة الاولى وقوله صلى الله عليه وسلم
 من أصيب له ولدان أو ثلاثة لم يبلغوا الحنث فاحتسبهم كانوا له ستر من النار وقوله صلى الله عليه وسلم
 من دفن ثلاثة من الولد فصر عليهم واحتسبهم وجبت له الجنة ومن دفن اثنين فصر عليهما واحتسبهما
 وجبت له الجنة ومن دفن واحدا فصر واحتسب كانت له الجنة وقوله صلى الله عليه وسلم من قدم ثلاثة
 لم يبلغوا الحنث كانوا له حصنا حصينا من النار قال أبو ذر قدمت اثنين يا رسول الله قال واثنين قال أى
 ابن كعب قدمت واحدا يا رسول الله قال وواحدا ولكن ذاك في أول صدمة وقوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم من قدم شيئا من ولده صابرا محتسبا حجبه باذن الله من النار وقوله صلى الله عليه وسلم من
 كان له فرطان من أمي أدخله الله الجنة قالت عائشة فمن كان له فرط قال ومن كان له فرط يا موقفة
 قالت ومن لم يكن له فرط قال فانا فرط أمي لم يصابوا بمثل وقوله صلى الله عليه وسلم من مات له
 ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث لم يرد النار الا عابر سبيل يعنى الجواز على الصراط وقوله صلى الله
 عليه وسلم يا عثمان أما ترضى بان للجنة ثمانية أبواب وللنار سبعة لا تنتهى الى باب من ابواب
 الجنة الا وجدت ابنك قائما عنده آخذ بحجزتك يشفع لك عند ربك قالوا يا رسول الله ولنا في فرطنا
 ما لعثمان بن مظعون قال نعم لمن صبر واحتسب وقوله صلى الله عليه وسلم لأن أقدم سقطا أحب
 الى من مائة مستتم وأما الصبر على المصائب مطلقا ففيه أحاديث كثيرة أيضا منها قوله صلى الله عليه
 وسلم إذا أصيب أحدكم بمصيبة فليذكر مصيبتة بى فانها من أعظم المصائب وقوله صلى الله عليه
 وسلم مامن أحد أصيب بمصيبة فاسترجع الا استوجب من الله ثلاث خصال كل خصلة خير من الدنيا
 وما فيها قال أبو عبيدة يعنى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون وقوله صلى
 الله عليه وسلم ما من امرئ تصيبه مصيبة تحزنه فيرجع فيقول انا لله وانا اليه راجعون الا قال الله
 عز وجل أوجعت قلب عبدى فصر واحتسب اجعلوا ثوابه منها الجنة وما ذكر مصيبتة فرجع
 الاجدد الله له أجرها وقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبد يصاب بمصيبة فيقول انا لله وانا اليه
 راجعون اللهم عندك احتسبت مصيبتى فأجرنى فيها واعقبني منها خيرا الا أعطاه الله ذلك وقوله
 صلى الله عليه وسلم ما من عبد يصاب بمصيبة فيفرغ الى ما أمر الله به من قوله انا لله وانا اليه راجعون
 اللهم أجرنى في مصيبتى هذه وعضى منها خيرا الا أجره الله في كل مصيبة وكان قمنا أى حقيقا من
 أن يعوضه الله منها خيرا وقوله صلى الله عليه وسلم ليس ترجع أحدكم في كل شيء حتى في شئ نعله
 فانها من المصائب وقوله صلى الله عليه وسلم من استرجع عند المصيبة جبر الله مصيبتة وأحسن

عقبا وجعل له خلفاء صالحا ووقو صلى الله عليه وسلم من أصابته مصيبة فقال اذا ذكرها انا لله وانا اليه راجعون حدد الله له من أجرها مثل ما كان له يوم أصابته وقوله صلى الله عليه وسلم أعطيت أمتي شيأ لم يعطه أحد من الامم أن يقولوا عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون وقوله صلى الله عليه وسلم أيها الناس من أصيب منكم بمصيبة من بعدى فليتعز بمصيبته بي عن مصيبته التي تصيبه فان ان يصاب أحد من أمتي من بعدى بمثل مصيبته بي وقوله صلى الله عليه وسلم المصيبة تبيض وجه صاحبها يوم تسود الوجوه وقوله صلى الله عليه وسلم المصائب والاحزان في الدنيا جزاء وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أصابته مصيبة احتسب وصبر واذا أصابه خير حمد الله وشكر ان المسلم يؤجر في كل شيء حتى في اللقمة يرفعها الى فيه وقوله صلى الله عليه وسلم عظم الاجر عند عظم المصيبة واذا أحب الله قوما ابتلاهم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أحب الله العبد الصق به البلاء وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله اذا أحب قوما ابتلاهم فمن صبر فله الصبر ومن جزع فله الجزع وقوله صلى الله عليه وسلم ما يزال البلاء بالمؤمن والمؤمنة في نفسه وولده وماله حتى يلقى الله وما عليه خطيئة وقوله صلى الله عليه وسلم أشد الناس بلاء الانبياء ثم الامثل فالامثل يبتلى الرجل على حسب دينه فان كان في دينه صلبا اشتد بلاؤه وان كان في دينه رقة ابتلى على قدر دينه فما يبرح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشى على الارض وما عليه خطيئة وقوله صلى الله عليه وسلم أشد الناس بلاء في الدنيا نبي اوصفى وقوله صلى الله عليه وسلم أشد الناس بلاء الانبياء ثم الصالحون ثم الامثل فالامثل وقوله صلى الله عليه وسلم أشد الناس بلاء الانبياء ثم الصالحون وقد كان احدهم يبتلى بالفقر حتى ما يجد الا العباءة يحويها فيلبسها فيبتلى بالقمل حتى يقتله ولا حدهم كان أشد فرحا بالبلاء من احدهم بالعطالم وقوله صلى الله عليه وسلم أشد الناس بلاء الانبياء ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقوله صلى الله عليه وسلم أشد الناس بلاء الانبياء ثم الامثل فالامثل يبتلى الناس على قدر دينهم فمن تخن دينه اشتد بلاؤه ومن ضعف دينه ضعف بلاؤه وان الرجل ليصيبه البلاء حتى يمشى في الناس ما عليه خطيئة وقوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء يضاعف علينا البلاء وقوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل يكون له المنزلة عند الله فما يبلغها بعمل فلا يزال الله يبتليه بما يكره حتى يبلغه اياها وقوله صلى الله عليه وسلم اذا كثرت ذنوب العبد فلم يكن له من العمل ما يكفرها ابتلاه الله بالحزن ليكفرها وقوله صلى الله عليه وسلم اذا قصر العبد في العمل ابتلاه الله بالهم وقوله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن كمثل الزرع لا تزال الريح تفيه اى تمليه ولا يزال المؤمن يصيبه البلاء ومثل المنافق كمثل شجرة الارز لا تثمر حتى تستحصد وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أراد بعدة الخير عجل له العقوبة في الدنيا واذا اراد الله بعدة الشر امسك عنه بذنبه حتى يوافي به يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يمشى في شوكه فافوقها الا حط الله تعالى به سيأته كما تحط الشجرة ورقها وقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يشاك شوكه فافوقها الا كتب له بهادرجة ومحيث عنه بها خطيئة وقوله صلى الله عليه وسلم ان الصالحين ليشدد عليهم فانه لا يصيب مؤمنا نكبة من شوكه فافوق ذلك الا حطت عنه بها خطيئة ورفع له بهادرجة وقوله صلى الله عليه وسلم قاربوا وساددوا فقى كل ما يصاب به المسلم كفارة حتى النكبة ينكبها أو الشوكة يشاكها وقوله صلى الله عليه وسلم ما يصيب المؤمن من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يتعاهد عبده المؤمن بالبلاء كما يتعاهد والد الولد بالخير وان الله ليحمي عبده المؤمن من الدنيا كما يحمي المريض اهله الطعام وقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبد ابتلى ببلية في الدنيا الا يذنب والله اكرم واعظم عفوا من ان يسأله عن ذلك الذنب يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم

عن امام محدث أكرم بصلاة الجمعة ساهيا ثم تذكر فيها انه محدث هل يجوز له أن يستخلف شخصا آخر عقبه أم لا (فاجاب) بانه يجوز له الاستخلاف المذكور ولا يخالف ما ذكرته في قول المنهاج ولا يستخلف للجمعة الا مقتديا قبل حدثه لان قوله قبل حدثه جرى على الغالب (سئل) عن قول المنهاج وان كان سلم فانت الجمعة هل الحكم كذلك فيما اذا وقع سلام الامام ورفع المأموم من السجود معا أولا (فاجاب) بان صورتها أن امامه سلم قبل تمام سجوده (سئل) عن حلق الشارب هل هو سنة أولا وهل اصلاح اللحية سنة أولا (فاجاب) بان السنة قص الشارب بحيث يظهر طرف الشفة ولا يحفيه من اصله وليس اصلاح اللحية سنة (سئل) عن الحديث الذي يورده المرقى يوم الجمعة بين يدي الخطيب من قوله اذا قلت لصاحبك الخ هل هو صحيح أولا واذا قلتم بصحته فهل كانوا يوردونه في زمنه صلى الله عليه وسلم أولا واذا قلتم به فهل كانوا يوردونه بهذه الصيغة المعهودة الان أم لا وهل الاذان الذي يؤذنه المرقى بين يدي الخطيب له اصل ام لا (فاجاب) بان الحديث صحيح والاذان المذكور هو الذي كان في

وسلم ان الله ليتلى المؤمن وما يتلىه إلا لكرامته عليه وقوله ﷺ ليس بمؤمن مستكمل الايمان من لم يعد البلاء نعمة والرخاء مصيبة جعلنا الله من هؤلاء المؤمنين وألحقنا بأحبائنا من الصديقين والصالحين في دار كرامته مع دوام رضاه وغاية نعمته انه الجواد الكريم الرؤف الرحيم (وسئل) نفع الله به عن معنى حسن الظن بالله تعالى هل المراد به ان يظن العبد أن الله تعالى يعطيه الخير ويوفقه له أو يحصل مراده في الدنيا والآخرة أو مجرد أن الله يرحمه فلو ظن لما رأى أحواله متفرقة غير منتظمة انه لا يفعل بي إلا كذا وكذا فهل هذا من عدم حسن الظن بالله تعالى أم لا وما مؤاده الحقيقي إذا أطلق (فأجاب) بقوله ذكرت في كتابي الزواجر عن اقتراف الكبائر ما يعلم به الجواب عن ذلك وعبارته الكبيرة الحادية والثانية والاربعون سوء الظن بالله تعالى والقنوط من رحمته أخرج الديلمي وابن مردويه في تفسيره أنه صلى الله عليه وسلم قال أكبر الكبائر سوء الظن بالله عز وجل وقال تعالى عز قائلًا ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون (تنبيه) عد هذين كبيرتين مغايرتين لليأس من رحمة الله هو ما وقع للجلال البلقيني وغيره وكانهم لم ينظروا الى ما بين الثلاثة من التلازم ومن ثم قال أبو زرعة وفي معنى الآيس القنوط والظاهر أنه أبلغ منه للترقي اليه في قوله تعالى وان مسه الشرفيوس قنوط اه والظاهر أيضا أن سوء الظن أبلغ منها لانه يأس وقنوط وزيادة التجويز على الله تعالى أشياء لا تليق بكرمه وجوده وفي تفسير ابن المنذر عن علي كرم الله وجهه قال أكبر الكبائر الايمان من مكر الله واليأس من روح الله والقنوط من رحمة الله وفي تفسير ابن جرير عن أبي سعيد نحوه وقلت قبل ذلك الكبيرة الاربعون اليأس من رحمة الله تعالى قال تعالى انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون وقال الله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقال تعالى يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم وقال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله تعالى مائة رحمة كل رحمة منها طباق ما بين السماء والارض أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والانس والبهاائم فيها يتعاطفون وبها يتراحمون وبها تعطف الطير والوحوش على أولادها وآخر تسعة وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة وأخرج الترمذي وحسنه عن أنس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول قال الله تعالى يا ابن آدم انك مادعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك يا ابن آدم لو أتيتني بقراب الارض أى بضم القاف ويجوز كسرهما أى قريب ملئها خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئا لايتك بقرابها مغفرة وعن انس بسند حسن انه صلى الله عليه وسلم دخل على شاب وهو في الموت فقال كيف تجدك قال ارجو الله يا رسول الله وانى اخاف ذنوبى فقال صلى الله عليه وسلم لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن الا اعطاه الله ما يرجو وأمنه مما يخاف واخرج احمد انه صلى الله عليه وسلم قال ان شئتم انبأتكم ما اول ما يقول الله عز وجل للمؤمنين يوم القيامة وما اول ما يقولون له قلنا نعم يا رسول الله قال ان الله عز وجل يقول للمؤمنين هل احببتم لقائى فيقولون نعم يا ربنا فيقول لم فيقولون رجونا عفوك ومغفرتك فيقول الله قد وجبت لكم مغفرتي والشيخان قال الله عز وجل انا عند ظن عبدى بي وانا معه حيث يذكرني الحديث وابوداود وابن حبان في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم قال حسن الظن من حسن العباداة والترمذي والحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال من حسن الظن بالله من حسن العباداة ومسلم وغيره عن جابر انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قبل موته بثلاثة ايام يقول لا يموتن احدكم الا وهو يحسن الظن بالله عز وجل واحمد وابن حبان في صحيحه والبيهقي انه ﷺ قال قال الله جل وعلا انا عند ظن عبدى بي

عنهما (سئل) عما إذا تعددت الجمعة في البلد لغير حاجة ولم تعلم السابقة وتعذرت اعادة الجمعة كما هو معلوم من استسكار العامة ذلك وعدم انقيادهم له فهل يجب صلاة الظهر أم لا وهل تسن رتبة الجمعة المؤخرة في هذه الحالة أم لا وهل يجمع بين صلاة الجمعة وهذه الظهر بتيمم واحد أم لا وهل يجمع بين الفرض واعادته أم لا (فأجاب) بأنه ان علم المصلى أن جمعته فعلت قبل انتهاء عدد الجلس المحتاج اليها في ذلك البلد لم يجب عليه فعل الظهر والاوجب والراتبة المتأخرة حينئذ للظهر ويجوز أن يجمع بين صلاة الظهر والجمعة بتيمم واحد وكذلك الفرض واعادته (سئل) عن شخص لم يدرك امام الجمعة الا في التشهد ونوى الجمعة وصلها ظهر أم ثم أدرك الجمعة ثانيا تقام فهل يجب عليه اعادةها مع الجماعة (فأجاب) بأنه يجب عليه صلاة الجمعة ان كان ممن تلزمه الجمعة والاستحب له فعلها (سئل) عن العذر المرخص في ترك الجمعة والجماعة مثل الراحة الكربة اذا اجتمعوا كلهم بصفة واحدة فهل يكره لهم الحضور أم لا (فأجاب) بأنه يجب عليهم حضور

الجمعة إذ لا يجوز لهم تعطيل
الجمعة في بلدهم أو قريتهم
ومعلوم أنه لا كراهة فيه
(سئل) عن امام سبها
عن السجدة الثانية من
الركعة الاولى من الجمعة
فقام وقرأ وذكروه فلم
يتذكر فهل لهم متابعتها
على ظنه أم ينتظرونه بين
السجدين ويحتمل التطويل
أو ينتظرونه سجودا
(فأجاب) بأنه لا يجوز لهم
متابعتها ولا انتظاره بين
السجدين لما فيه من
تطويل الركن القصير
فيسجدون وينتظرونه
فيه وإن ذهب بعض
المتأخرين إلى أنهم ينتظرونه
في الجلوس بين السجدين
(سئل) عن قراءة الآية
في الخطبة من غير قصد لها
كان يقرأ قوله تعالى إن الله
وملائكته يصلون على
النبي يا أيها الذين آمنوا
صلوا عليه الآية وإن الله
يأمر بالعدل والاحسان
الآية بلا قصد الآية
وغيرها من الفرائض بل
في أثناء الوعظ والتذكير هل
يحصل بها فريضة الآية
أولا والحال أنه لم يقصد
شيئا (فأجاب) بأنه لم يحصل
بها فريضة الآية (سئل) عن
قراءة الخطبة من غير تذكر
مواضع الفروض بالفريضة
بان لم يتميز عنده أركان
الخطبة وقت القراءة مع
كونها معلومة عند محققة
إذا تذكر فهل تصح خطبته

إن ظن خيرا فله وإن ظن شرا فله واليهي أنه صلى الله عليه وسلم قال أمر الله عز وجل بعبد إلى
النار فلما وقف على شفتها التفت فقال أما والله يارب إن كان ظني بك لحسن فقال الله عز وجل
ردوه أنا عند حسن ظن عبدى بى (تنبيه) عند هذا كبيرة هو ما أطبقوا عليه وهو ظاهر لما
فيه من الوعيد الشديد الذى علمته بما ذكر بل فى التصريح الذى مر آنفا أنه من الكبائر بل جاء عن
ابن مسعود أنه أكبر الكبائر انتهى ما فى الزواجر وبه يعلم أن سوء الظن قد يراد به اليأس من رحمة
الله وفسر الفقهاء خبر مسلم السابق لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى بان المراد به أن
يظن أنه يرحمه ويعفو عنه واحسان الظن بالله تعالى مندوب قالوا ويندب للحاضرين أن
يحسنوا ظن المحتضر ويطمعوه فى رحمة الله تعالى وبحث الاذرعى وجوبه عليهم اذا رأوا منه أمارات
اليأس والقنوط أخذا من قاعدة النصيحة الواجبة وعبارة شرحى للارشاد بعد ذكر ذلك قيل
والاولى للصحيح تغليب خوفه على رجائه والاظهر فى المجموع استاؤها لان الغالب فى القرآن
ذكر الترغيب والترهيب معا وقال الغزالي إن أمن داء القنوط فالرجاء أولى أو أمن المكرف الخوف
أولى أى وإن لم يلغب واحد منها استويا وينبغى حل كلام المجموع على هذه الحالة وقضية كلامه
اى الارشاد كاصله والروضة والمنهاج ان المريض الذى ليس بمحتضر كالصحيح والوجه ما دل عليه
كلام المجموع من ان المريض غير المحتضر مثله فى ذلك وعبارته اتفق الاصحاب وغيرهم على أنه
يسن للمريض ومن حضرته أسباب الموت ومقدماته أن يكون حسن الظن بالله تعالى انتهت عبارة
شرح الارشاد وبها مع ما سبق عن الزواجر يعلم ان الكلام فى مقامين احدهما شخص يجوز وقوع
الرحمة له والعذاب فهذا هو الذى تعرض له الفقهاء فان كان مريضا ندب له تغليب جانب الرجاء
وان كان صحيحا اختلفوا فيه كما رأيت ثانيهما فى شخص آيس من وقوع شيء من انواع الرحمة له
مع اسلامه وهذا هو الذى كلام الزواجر فيه فهذا اليأس كبيرة اتفاقا لانه يستلزم تكذيب النصوص
القطعية التى اشرنا اليها ثم هذا اليأس قد تنضم اليه حالة اشد منه فى التصميم على عدم وقوع الرحمة
له وهو القنوط بحسب ما دل عليه سياق فهو يؤس قنوط وتارة ينضم اليه أنه مع عدم رحمة له يشدد
عذابه كالكفار وهذا هو المراد بسوء الظن هنا فتأمل ذلك فانه مهم وقد علم بما قدمته عن الفقهاء
ان المراد باحسان الظن المندوب انه يظن ان الله يرحمه ومن الرحمة ان الله يوفقه للخير وان يعطيه
ما يسأل منه مما يتعلق بالدنيا والاخرة أو ان الانسان اذا رأى أحواله غير جارية على سنن الاستقامة
فاشتد الخوف عنده بسبب ذلك وخشى أن يعاقب على قبائح مع تجويزه ان الله تعالى قد يعفو عنه
ويغفر له لم يكن هذا من سوء الظن بل هو من الحالات الكاملة والاحوال الفاضلة فقد قال صلى
الله عليه وسلم انا اعلمكم بالله واخوفكم منه وورد عن الخلفاء الراشدين وبقية أئمة السلف من
أنواع الخوف ما يفتت الكبد ويذيب الجلد ولذلك جرى جماعة اجلاء على ترجيح جانب الخوف
على جانب الرجاء مطلقا لانه مادام ترجيحه باقيا كان حاملا على اجتناب المعاصي وغيرها من سائر
ما لا ينبغى بخلاف ترجيح جانب الرجاء فانه غالبا يحمل صاحبه على اقتراف النقاىص خلصنا الله منها
ووقفنا لطاعته بمنه وكرمه وأدام علينا رضاه فى هذه الدار الى ان نلقاه آمين (وسئل) نفع الله به
بما لفظه احتيج لسد فتح لحد القبر ولم يوجد الا لبن لغائب ومسجدا الذى يؤخذ (فأجاب) بقوله
متى توقف الدفن الواجب عليه جاز اخذه من مال الغائب لان الميتم لم يكن له مال كان هذا المال
من جملة ما تعلق به فرض الكفاية الذى يعم جميع المومنين وان كان له مال كان كمال المضطر طعام
الغائب ويضمته ويؤتمن من كلامهم فى المضطر اذا وجد ما كولا لغائب ولحم ميتة او صيد وهو
محرم ما قلناه هنا من انه يجب تقديم مال الغائب ولا يجوز الاخذ من جدار المسجد وان كان خرابا

نعم تصح خطبته خلافا لبعضهم (سئل) عما إذا نسي الخطيب الآية في الخطبة الاولى وجلس للفصل بين الخطبتين فلما قام تذكراً فقرأ الآية ثم فصل بينهما بالجلوس فهل يقطع الجلوس الاول والاولا بينهما أم لا (فاجاب) بانه لا يقطع الجلوس الاول فيها الولاء (سئل) عن الصلاة على النبي ﷺ اذا قرأ الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي هل هي مستحبة او جائزة وهل يرفع المستمع بذلك صوته حينئذ ام لا وفي غير هذه الآية في الخطبة اذا جرى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم هل يستحب الصلاة عليه أولاً ولم يتعرض لذلك في الروضة وغيرها وهل صرح بذلك أحد في هذا الموضع أم لا (فاجاب) بانه تستحب الصلاة المذكورة ولا يرفع بها صوته ومتى ذكر النبي ﷺ استحبت الصلاة عليه والنصوص الدالة على استحباب الصلاة عليه عند ذكره كثيرة صلى الله عليه وسلم (سئل) عن الترضي على الصحابة عند ذكرهم في الخطبة هل هو كالصلاة على النبي ﷺ أم لا (فاجاب) بانه ليس الترضي المذكور فيها كالصلاة على النبي

لانه لا يمكن تملك بعضه ومال الغائب قد علمت انه يملك قهراً عليه للضطر ببدله واذا قدم الغائب ووجد للبيت تركه فله مطالبة الوارث برد لئنه فيجب نبش القبر واعطاؤه لئنه او شراء غيره ان وجد والادفع له قيمته وواضح ان اللين المختلط بزل بحيث لا يمكن تطهيره لا يمكن تقويمه اذ لا يصح بيعه فلا تجب فيه قيمة وان وجب رده كغير المتمول (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته وبركات علومه في الدنيا والآخرة عن قبر والده أو أمه عند صالح فهل الاولى البداءة بزيارة الأصل أو الصالح (فاجاب) بقوله الذي يتجه في ذلك انه ان مر بقبر الصالح قبل بدأ به وآلا بدأ بآبيه او امه وهذا أولى من اطلاق بعضهم انه يبدأ بوالده لان الله تعالى أمر ببر الوالدين والاحسان اليهما ومن ذلك الوقوف عند قبرهما والدعاء لهما وتلاوة القرآن على قبرهما (وسئل) رضى الله عنه عن زيارة قبور الاولياء في زمن معين مع الرحلة اليها هل يجوز مع انه يجتمع عند تلك القبور مفاسد كثيرة كاختلاط النساء بالرجال واسراج السرج الكثيرة وغير ذلك (فاجاب) بقوله زيارة قبور الاولياء قرينة مستحبة وكذا الرحلة اليها وقول الشيخ أنى محمد لا تستحب الرحلة الا لزيارته صلى الله عليه وسلم رده الغزالي بانه قاس ذلك على منع الرحلة لغير المساجد الثلاثة مع وضوح الفرق فان ماعداتك المساجد الثلاثة مستوية في الفضل فلا فائدة في الرحلة اليها وأما الاولياء فانهم متفاوتون في القرب من الله تعالى ونفع الزائرين بحسب معارفهم وأسرارهم فكان للرحلة اليهم فائدة أى فائدة فمن ثم سنت الرحلة اليهم للرجال فقط بقصد ذلك وانعقد نذرهما كما بسطت الكلام على ذلك في شرح العباب بما لا مزيد على حسنه وتحريره وما أشار اليه السائل من تلك البدع أو المحرمات فالقربات لا تترك لمثل ذلك بل على الانسان فعلها وانكار البدع بل وازالتها ان أمكنه وقد ذكر الفقهاء في الطواف المندوب فضلاً عن الواجب أنه يفعل ولو مع وجود النساء وكذا الرمل لكن أمره بالبعد عنهن فكذا الزيارة يفعلها لكن يبعد عنهن وينهى عما يراه محرماً بل ويزيله ان قدر كما مر هذا ان لم تيسر له الزيارة الا مع وجود تلك المفاسد فان تيسرت مع عدم المفاسد فتارة يقدر على ازالة كلها أو بعضها فيأكد له الزيارة مع وجود تلك المفاسد ليزيل منها ما قدر عليه وتارة لا يقدر على ازالة شيء منها فالاولى له الزيارة في غير زمن تلك المفاسد بل لوقيل يمنع منها حينئذ لم يبعد ومن اطلق المنع من الزيارة خوف ذلك الاختلاط يلزمه اطلاق منع نحو الطواف والرمل بل والوقوف بعرفة أو مزدلفة والرمى اذا خشي الاختلاط أو نحوه فلما لم يمنع الأئمة شيئاً من ذلك مع ان فيه اختلاطاً أى اختلاط وانما منعوا نفس الاختلاط لا غير فكذلك هنا ولا تغتر بخلاف من أنكر الزيارة خشية الاختلاط فانه يتعين حمل كلامه على ما فصلناه وقررناه والا لم يكن له وجه وزعم أن زيارة الاولياء بدعة لم تكن في زمن السلف ممنوع وبتقدير تسليمه فليس كل بدعة ينهى عنها بل قد تكون البدعة واجبة فضلاً عن كونها مندوبة كما صرحوا به (وسئل) نفع الله به عن من بمقبرة فقرأ الفاتحة وأهداها لهم فهل تقسم بينهم أو يصل لكل منهم مثل ثوابها كاملاً (فاجاب) بقوله أفتى جمع بالثاني وهو اللائق بسعة الفضل (وسئل) نفع الله به بما لفظه ما حكم الاذان والاقامة عند سد فتح اللحد (فاجاب) بقوله هو بدعة ومن زعم انه سنة عند نزول القبر قياساً على نديهما في المولود الحاقاً لخاتمة الامر بابتدائه فلم يصب وإى جامع بين الامرين ومجرد ان ذاك في الابتداء وهذا في الانتهاء لا يقتضى لحوقه به (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته عن حكم بناء القبور قدر مد ما كين فقط (فاجاب) بقوله يحرم بناء القبر في المقبرة المسبلة وهى التي اعتاد اهل البلد الدفن فيها ومثلها الموقوفة لذلك سواء كان مداماً كامداً ما كين لان الكل يسمى بناء ولو وجود علة تحريم البناء في ذلك وهى تحجير الارض على من يدفن بعد بلاء الميت اذ الغالب ان البناء يمكنك الى ما بعد البلى

صلى الله عليه وسلم (سئل)
 عن ذكر الخلفاء الراشدين
 والستة الباقيين والسيطين
 والعينين رضى الله عنهم
 أجمعين في آخر الخطبة
 والترضى عنهم من
 السامعين هل له أصل من
 السلف أولا وهل الأولى
 ترك ذكركم في الخطبة
 أولا لترك الواضحة غير أن
 عمه وسبطيه كوني كركم
 أيامهم مع بقية الاتقي عطر
 أيا ما (فأجاب) بيان ما ذكر
 أصلا الاقتداء بالشفيع
 وليس الأولى ترككم (سئل)
 عن أهل بلدة تجحوا عليهم
 الجمعة فهل إذا تقروا قولها
 وسكنوا الولادى على فحوا
 فرسخ أو فرسخين من
 بلدتهم مع لهم اجتماع
 إليها للجمعة والعيد هل
 تنعقد بهم الجمعة في ذلك
 البلدة إذا لم يكمل العيد إلا
 بهم أولا والحال أنهم
 لا يجوزونها إلا لحاجة الجمعة
 أو عيد وهل يجب عليهم
 الحضور إليها لأجل الجمعة
 أم لا تنعقد الجمعة
 (فأجاب) بأنه لا تنعقد الجمعة
 من ذكر ولا يجب حضور
 تلك البلدة لأجل الجمعة
 حيث لم يتوطنها عدد من
 تنعقد بهم الجمعة والله
 سبحانه وتعالى أعلم
 (باب صلاة الخوف)
 (سئل) عن شخص خطف
 نعل إنسان وهو في الصلاة
 هل يجوز له أن يجرى خلفه

وأن الناس يهابون فتح القبر المبني فكان في البناء تضيق للبقرة ومنع الناس من الانتفاع بها
 فحرم وجب على ولاية الأمر هدم الابنية التي في المقابر المسبلة ولقد أفتى جماعة من عظام
 الشافعية بهدم قبة الامام السافعي رضى الله عنه وأن صرف عليها ألوف من الدنانير لكونها في
 المقبرة المسبلة وهذا أغنى البناء في المقابر المسبلة ما عم وطم ولم يتوقه كبير ولا صغير فانا لله وانا اليه
 راجعون (وسئل) رضى الله عنه هل يجوز لأحد الاخذ من حجارة القبور لسد فتح لحد ولبناء
 قبر أم لا (فأجاب) بقوله ان علم مالك تلك الاحجار فواضح أنه لا يجوز الاخذ منها الا برضاه ان كان
 رشيدا وان جهل فان رضى ظهوره لم يجز أخذ شيء منها وان أيس من ظهوره ففي من جملة أموال
 بيت المال فلن له فيه حق الاخذ منها بقدر حقه وقد نقل الشيخان وأقره في احياء الموات أن
 المال الضائع امره إلى الامام ان رأى حفظه حتى يظهر مالكة او يبعه وحفظ ثمنه فعل وله ان
 يقرضه أى الثمن على بيت المال ومحل حفظه إلى ظهور مالكة كما في الخادم عن ابن عبد السلام ما اذا
 توقع ظهوره وهو متعين ومن ثم جزم به ابن سراقه فان أيس من ظهور مالكة صار مصروفا إلى مصارف
 بيت المال وأخذ من هذا جماعة أن الأموال التي يأخذها المكاسون وتختلط وتنبهم فلا كما
 تصير من أموال بيت المال (وسئل) نفع الله به وفسح في مدته عما اذا حضر المسلم الحروب
 الواقعة بين الكفار الحريين ككفرة مليار فان من يشاهد الحرب كافرا كان أو مسلما يقصد
 معاركهم الى نحو فرسخين ويعدون لذلك ما كل ويقوم عند معركتهم ويتفرج على القتل والضرب
 فيما بينهم فهل يأثم المسلم بمشاهدته وحضوره لما فيه من تكثير جمعهم مع انه لا ضرورة
 له الى ذلك وتقييع طائفة وتحسين أخرى والحث على الهجوم على الآخرين ووجود الخطر فرما
 تصل اليه سهامهم وربما يجرح وربما يقتل أولا ثم في ذلك واذا أعان المسلمون احدي طائفتي
 الكفرة في حروبهم وقتلوا الآخرين معهم من غير ضرورة ولا حاجة حتى يقتلوا أو يقتلوا في
 الحروب فهل يجوز ذلك أولا وهل يؤجر المسلم بذلك لقتله الكافر أو لكونه مقتوله وهل يعامل
 معاملة الشهيد في عدم الغسل والصلاة عليه وقد يكون خروج المسلم لاعتهم لطلب ملوك بلادهم الكفرة
 منه أن يخرج معهم لذلك فكيف يكون الحكم في ذلك وهل فرق بين ما اذا خرج بطلب ملوكهم
 أولا (فأجاب) بقوله حضور المسلم لحرب الحريين فيما بينهم بقصد تعلمه الشجاعة وكيفية القتال
 وقوة النفس عند مشاهدته أو بقصد فرحه بمن مات من الحريين لتعلو كلمة الله تعالى بضعف
 شوكتهم وقلة عددهم أو بقصد شيء غير ذلك من المقاصد الصحيحة جائز لا محذور فيه بوجه سواء بعد
 محل الحرب أو قرب وليس في ذلك تكثير لجمعهم فان التكثير انما يتصور في حق الموالى والمناصر وأما
 الحاضر راجيا لزوالهم وفنائهم عن آخرهم ومنتظرا وقوع دائرة عليهم فينتقم منهم فغير مكث لجمعهم
 بل هو من جملة المحاربين لهم باطنا وكذا لا محذور ايضا في اغراء بعضهم على بعض لان التوصل إلى
 قتل الحربي جائز بل محبوب بأي طريق كان هذا كله ان ظن سلامته أو قتله بعد انكاثهم أما لو
 غلب على ظنه ان مجرد حضوره يؤدي إلى قتله أو نحوه من غير ان يلحقهم منه نكابة بوجه فحضوره
 حينئذ في غاية الذم والتقصير فليمسك عنه واذا أعان مسلم أو أكثر احدي الطائفتين فقتله
 في الحرب أحد الحريين فهو شهيد لا يغسل ولا يصلى عليه وله ثواب أى ثواب ان قاتل لتكون
 كلمة الله هي العليا ولا فرق في ذلك كله بين من خرج بنفسه ومن خرج بطلب ملكهم له حيث
 لا اجبار (وسئل) نفع الله به عما اذا التقى مسلم وكافر في طريق في الامن فتسابا في شيء من الامور
 فوقع الاختلاف بينهما حتى قتل المسلم فهل هو شهيد حتى لا يغسل ولا يصلى عليه أولا ولو وقع بين
 الكفرة من غير ارادة حرب فأرادوا قتله فهرب منهم فقتلوه هل هو شهيد فلا يغسل ولا يصلى عليه

ويصل إلى القبلة وغيرها
 كحالة القتال ولا يضر المشي
 على النجاسة كشدة
 الخوف أم لا وهل تلزمه
 الإعادة لو طوئه النجاسة
 أم لا وهل صرح بالمسئلة
 أحد من الأصحاب غير
 ابن العباد أم لا (فاجاب)
 بأنه يجوز صلاة شدة
 للخوف إذا خاف ضياعه
 ولا يضره وطؤه النجاسة
 كحمل السلاح المتلطيخ بالدم
 للحاجة ويلزمه فعلها ثانيا
 على المعتد بالمسئلة مأخوذة
 من قولهم أنه يجوز له صلاة
 شدة الخوف للخوف على
 حاله بل صرح الجرجاني بأنه
 يصلها الخوف انتفاعه عن
 رفقته ومن تعليمهم عدم
 جوازها لمن خاف فوت
 الصلوة بأنه لم يخف فوت
 ما هو حاصل وقول البصيري
 لو شردت فرسه فقبها إلى
 صوب القبلة شيئا كثيرا أو
 إلى غيرها بطلت مطلقا
 محمول على ما إذا لم يخف
 ضياعها (وسئل) هل يجوز
 صلاحات الرقاق فيما إذا
 كان العدو في جهة القبلة
 ولا حائل بينهم أو لا وهل
 يحتاج الإمام في صلاة ذات
 الرقاق إذا اقتربت به الفرقة
 الثانية إلى نية الإمام فيحصل
 بفضل الجماعة أو لا وهل إذا
 كان الإمام منتظرا للفرقة
 الثانية يحصل له ثواب
 الجماعة حال انتظاره أو لا
 (فاجاب) بأنه لا يجوز صلاة
 ذات الرقاق لفوات شرطها

أولا ولو سافر جماعة لتجاراتهم فالتقوا بالحريين في طريقهم فتقاتلوا من بعيد بالبنادق والسهام
 فقتل المسلمون بسبب ذلك فهل يغسلون ويصلى عليهم أولا ولو دفن من قتله الكفار الحريون
 من غير غسل ولا صلاة يزعم أنه شهيد مع أنه ليس كذلك لجهلهم بالحكم فلما علم الحكم حفروا
 فوجسوه متنفخا أو منتفا وتعدوا إخراجهم وغسلوه فهل يجب التيمم مع إمكانه والحالة هذه أولا
 (فاجاب) بقوله إذا تحارب مسلم وكافر فقتل الكافر المسلم ظلما لكونه حريا أو ذميا ولم يتعد
 المسلم عليه بارادته قتله فالمسلم شهيد لا يغسل ولا يصلى عليه وهذا هو المراد بالشهيد حيث أطلق
 بخلاف ما لو أراد مسلم قتل ذميا ظلما فدفعه الذمى عن نفسه بالتدريج إلى أن أفضى الدفع إلى قتله
 فإن المسلم في هذه ليس شهيدا لتعديه المفضى إلى قتله وفي شرحي للعباب وقيد في البهجة الحرب
 بكونها حلالا احترازا عن محاربة مسلمين لذميين ظلما فلا يكون مقتولهم شهيدا وهو ظاهر اه وبها
 يتضح ما قررته ومن هرب منهم فقتلوه في الصورة المذكورة في السؤال غير شهيد فقد صرحوا بأن من
 اغتاله كافر في غير قتال غير شهيد وبأن الشهيد هو الذي قتله كافر مع قيام الحرب وفي شرح العباب
 وأفهم قوله مع قيام الحرب أن المعركة لو انجلت فولى المشركون قبيحهم المسلمون ليستأصلوهم
 ففكر بعضهم على مسلم فقتله لا يكون شهيدا لكن استبعده الأذرعى ومن ثم رجح الزركشى أنه
 شهيد لأن آثار القتال موجودة لم يفصل بينهما شيء اه وبهذا الأخير يفرق على كلام الزركشى
 بين هذه ومسلتنا بأن آثار القتال لما بقيت هنا كان القتال كأنه موجود وأما في مسألة السؤال
 فليس فيها آثار قتال ألبتة فلا مقتضى فيها للشهادة وفيه أيضا أن الشهيد هو الذي قتله كافر مع
 قيام الحرب أو مات بسبب الحرب كان رحمة دابة له أو لغيره أو عاد إليه سلاحه أو سلاح مسلم
 خطأ وبه يعلم أن المسلمين المقتولين في قول السائل نفع الله بعلومه وبركته ولو سافر جماعة لتجاراتهم
 الخ شهداء لا يغسلون ولا يصلى عليهم وفيه أيضا لو دفن الميت قبل الغسل أو بدله وهو التيمم نبش
 له القبر وجوبا تداركا للواجب ألا أن تغير قال الماوردي بالنفن والرائحة والقاضى أبو الطيب
 وابن الصباغ بالتقطع وهذا أبلغ مما قبله فان التأذى برائحته أبلغ من تقطيعه فيحرم النبش حينئذ
 لما فيه من هتك حرمة اه وبها يعلم في مسألة السؤال الأخيرة أنه لا يجوز النبش لما فيه من هتك
 حرمة الميت وإنه لا يجب التيمم بل يحرم النبش له كالغسل بعد التغير لما تقرر من أن فيه هتك
 لحرمة فان ظن عدم تغيره فنبش فمأى التغير وجب رد التراب فوراً كما هو ظاهر ويلزم من وجوب
 للفورية فيه عدم وجوب الغسل أو التيمم بل عدم الجواز وفي شرح العباب أيضا فان دفن من
 يجب غسله قبل غسله أو تيممه كما قاله الأذرعى وغيره نبش له ثم بعده يصلى عليه لأنه واجب مقدور
 عليه فوجب فعله مالم يتغير بنحوه تن شديد كما يأتي حينئذ لا يجوز نبشه لهتك حرمة وتردد الأذرعى
 في النبش عند دفنه بلا غسل جهلا أو نسيانا أو خوفا من نحو عدو أو لفقد الطهور ثم أشار إلى أنه
 حيث صحت الصلاة عليه بلا غسل لم ينبش والا ينبش وهو محتمل ويحتمل الأخذ باطلاقهم من النبش
 مطلقا حيث لا تغير مباغاة في إكرامه ولعل هذا أقرب اه (وسئل) نفع الله به عن قول الأصحاب
 رضى الله عنهم يسن قراءة يس عند من حضره الموت يعنى مقدماته لأن الميت لا يقرأ عليه هل
 لا يؤمر بالقراءة عليه لعدم انتفاعه بها للصعود بروحه إلى الحضرة الإلهية فلا تنفعا بالقرأة
 حينئذ كما ذا كرنى بذلك بعض ائمتنا أم المراد غير ذلك وما هو (فاجاب) بقوله قولهم الميت
 لا يقرأ عليه مبنى على ما أطلقه المتقدمون من أن القراءة لاتصل إلى الميت لأن ثوابها للقارىء والثواب
 المترتب على عمل لا ينقل عن عامل ذلك العمل قال تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ووصول
 الدعاء والصدقة ورد بهما النص فلا يقاس عليهما اذ لا مجال للقياس في لك فاتجه قولهم أن الميت

ولا يحتاج الإمام إلى نية
الإمامة إذا اقتدت به
الفرقة الثانية ويحصل له
فضيلة الجماعة حال انتظاره
(سئل) هل ترك الصلاة
لمن لم يدرك الحج إلا به
واجب (فأجاب) بأنه
واجب

(باب اللباس)

(سئل) هل يجوز تطيرز
العرقية مثلاً بالفضة كما قاله
بعضهم أم لا كما هو ظاهر
كلامهم (فأجاب) بأنه
لا يجوز تطيرز العرقية مثلاً
بالفضة للرجل والحق
أخذاً بعموم كلامهم في
تحريم الذهب والفضة
عليها إلا ما استثنوه
(سئل) عن خضب الحية
بسواد أو خضاباً شبيهاً
هل يحرم أولاً (فأجاب)
بأن خضاب الشيب بالحرة
والصفرة سنة وخضابه
بالسواد حرام إلا للجاهل
في الكفار فلا بأس به
(سئل) هل يجوز الجلوس
على اللحاف الحرير لا يلمس
يعد للجلوس عليه أم لا
لأنه يعد مستعملاً وهل
إذا جاز الجلوس عليه
يجوز التخطي به على قفاه
(فأجاب) بأنه لا يجوز
الجلوس على اللحاف
الحرير إلا أن يفرش عليه
غيره لأنه يجلس عليه بلا
فرش يعد مستعملاً له وإنه
لم يكن المقصود من اتخاذه
ذلك فلو جعل الحرير عاكلاً
الأرض وجلس على طائفة
لم يحرم ولا يجوز التخطي به

لا يقرأ عليه لما ذكرته ولما كان المتأخرون يرون وصول القراء للميت على تفصيل فيه مقرر في محله
أخذ ابن الرفعة كغيره بظاهر الخبر من أنها تقرأ عليه بعد موته وهو مسجى بل في وجه لبعض
أصحابنا أنها تقرأ عليه عند القبر وتبع هؤلاء الزركشي فقال لا يبعد على القول باستعمال اللفظ في
حقيقته ومجازه أنه يندب قراءتها في الموضعين وما نقل في السؤال من التعليل بعدم انتفاعه للصعود
بروحه الخ كلام في غاية السقوط والفساد لأن صعود الروح للبلاء الأعلى لا ينافي انتفاعها بما
يصل إليها إجماعاً من الدعاء والصدقة فكذا القراءة لولا ما أشرت إليه من الفرق على أن الحق
وصولها أن عقبها دعاء بوصول ثوابها أو مثله لأن حذف لفظ مثل وإرادة معناها صحيح كعبتك بما
باع به فلان فرسه وأوصيت لك بنصيب ابني وكذا إن لم يعقبها دعاء وكانت على القبر لأن الميت
حينئذ كالحاضر ترجى له الرحمة والبركة وبهذا يتضح فساد تلك المذاكرة اذ لو نظرنا إلى صعود روحه
بالمعنى الذي في السؤال لم يقولوا بذلك فإن قلت ينافي قولهم الميت لا يقرأ عليه قول الشافعي رضي الله
عنه يقرأ عند القبور ما ينس من القرآن ويدعو لهم عقبها قلت لا ينافيه لأن كلامهم في مجرد القراءة
عند الميت وكلام الشافعي رضي الله عنه في قراءة عقبها دعاء وهذه يصل ثوابها إليه فلا تنافي بل في
كلام الشافعي رضي الله عنه هذا تأييد للتأخيرين في حملهم مشهور المذهب على ما إذا لم يكن
بحضرة الميت أو لم يدع عقبها (وسئل) نفع الله به عما قالوه في غسل الميت في أنه يغسل أولاً
رأسه ثم لحيته هل المراد تقدمها بغسلة الصدر والتنظيف والقرض والتليث أو بالأولى فقط
واستظهر بعضهم أنه يقدم بغسلات الصدر رأسه ثم لحيته ثم باقي بدنه ثلاثاً بالماء الصرف كذلك
هل هو كذلك أم لا (فأجاب) بقوله أن الغاسل يخير بين كل ما ذكر فيه كما حققه السبكي وغيره
حيث قال لا وجه لتخصيص الصدر بالأولى من غسلات التنظيف أي الذي يفهمه كلام الروضة وغيرها
بل الوجه التكرير به إلى أن يحصل النقاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فإذا حصل النقاء وجب
غسلة بالماء الخالص ويسن بعدها ثانية وثالثة كغسل الحى فإن استعمال الخالص بعد كل غسلة من
غسلات التنظيف كفاء ذلك عن استعماله بعد تمامها وتكون كل مرة من التنظيف واستعمال الخالص
بعد غسلة واحد وكلامه الأخير بيان لكلامهم وكذا الأول ومن ثم قال ابنه في التوشيح قد
لا يجعل ذلك خلافاً ويقال إنما خصت الأولى بالذكر لحصول النقاء بها غالباً أي فالخاصل أن
الغاسل يخير بين الكيفيتين وأن مرادهم بالثلاث في قولهم بعد غسلة الصدر ثم يصب ماء قراحاً
من فرقه إلى قدمه ثم يغسله بالماء القراح ثلاثاً أنها ثلاث متوالية في الكيفية الأولى ومتفرقة في
الكيفية الثانية فإن قلت أي الكيفيتين أفضل قلت ظاهر كلام السبكي وغيره أن الأولى هي الأفضل
لما تقرر أنها الموافقة للخبر ولأنها أبلغ في النظافة مع السهولة (وسئل) نفع الله به عن قولهم أن
أقل الدفن ما يمنع الميت ورائحته هل المراد يمنع رائحته بحيث لا يدركها القاعد الملاصق للقبر أو
المراد أن لا يدركها بالشم مع تقريب الأنف إلى تراب القبر لأنها إذا أدركت بذلك أدركها السبع
فيحمله على النباش أو غير ذلك (فأجاب) بقوله ظاهر كلامهم أنه لا يلزم من منع الرائحة منع السبع
وعكسه وهو ظاهر كما قاله جمع متأخرون فلا يكفي أحدهما كما قاله جمع متقدمون ونقله ابن الرفعة
عن الأصحاب وهو المعتمد وإن نازع فيه الأذرعى ومن تبعه إذا تقرر ذلك فالظاهر أن المراد
بمنع الرائحة منعها عن عند القبر بحيث لا يتأذى بها تأذياً لا يحتمل عادة لأن ملحظ
اشتراط منع القبر لها دفع الأذى عن الناس والأذى إنما يتحقق بما ذكرته من أن يفوح
منه ريح يؤذى من قرب منه عرفاً أيذاء لا يصبر عليه عادة ويؤيد ما ذكرته أنه لا أثر
لرائحة لا تؤذى كذلك قول الأصحاب يسن أن يعقم القبر قدر قامته وبسطة لأنه أبلغ

في المقصود من منع السبع والرائحة فعلينا من ذلك أن أصل الرائحة لا يؤثر وإنما المؤثر منه ما تقرر
وبما تقرر من عدم التلازم يندفع قول السائل لأنها إذا أدركت بذلك أدركها السبع (وسئل)
فسح الله في مدته عن قراءة ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية في رابعة الجنابة
هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس بها للنسابة وكذلك قراءة الباقيات الصالحات عند المرور على
القبر وكونها كفارة لا اثم مروره عليه هل له أصل أيضا أم لا (فاجاب) بقوله جميع ما ذكر فيه
لا أصل له بل ينبغي كراهة قراءة الآية المذكورة في الرابعة كما تكره القراءة في غير القيام من بقية
الصلوات وقول السائل عند المرور على القبر أن أراد المشي عليه فهو مكروه لا اثم فيه أو بجذائه
فلا كراهة ولا اثم فاي اثم في المرور حتى يحتاج لرفعه (وسئل) فسح الله في مدته عن قول الأئمة
لو اختلط مسلمون بكفار أو ماتت كافرة ولو حرية أو مرتدة وفي بطنها جنين مسلم ميت قبروا بين
مقابر المسلمين وعكسه لكن هل تلمس قبورهم أو ترفع شبرا استظهر بعضهم الاول قال لان رفعه يؤدي
الى أن يزار الكافر ويحترم فينتد يلمس قبرة هل هو كذلك أم لا (فاجاب) بقوله ما بحث من
الطمس محتمل وإن كان ماعلل به غير مطرد بل غير صحيح لاننا نظرنا الى محل الدفن وهو كونه بين
مقبرتي المسلمين والكفار انتفى كونه يزار ويحترم سواء أرفع أم لم يرفع وإن نظرنا الى أن الرفع
يستلزم الزيارة والاحترام حرمانه في مقبرة الكفار وليس كذلك فالوجه أن يقال لا يسن الرفع
لان فيه نوع احترام ولا يقال يسن الطمس لان الأئمة لم يطلبوه الا عند خشية النش لا غير وفرق
واضح بين العبارتين فتامله (وسئل) نفع الله به عن كيفية التصديق بثواب القراءة هل يكون
ذلك على الترتيب كان يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأته وأجر ما تلوته الى روح فلان ثم الى روح
فلان وهكذا كما في وقف الترتيب ويقدم الاقرب فالاقرب وبعدهم من شاء أو التشريك كأوصل اللهم
ثواب ما ذكر الى روح فلان وفلان أو هما سياتي في الحكم ينونا لنا ما في ذلك من نص أو قياس
(فاجاب) بقوله ايصال عين ثواب ما قرأه الى غيره غير مراد وإنما المراد الدعاء بأن الله تعالى يتفضل
ويوصل مثله الى المدعوله فلفظة المثل أن صرح بها فواضح والافهى مرادة وحذف لفظها وإرادة
معناها شائع في كلامهم في الوصية والبيع وغيرهما وإذا تقرر أن المراد الدعاء بايصال مثل ثواب
القراءة اتضح أنه لا فرق بين أن يأتي بالمدعو لهم مرتين أو مجموعين بالعطف بالواو أو بدونه كأوصل
ثواب ذلك الى المسلمين أو الاشراف أو أهل بلد كذا ألا ترى أنك لو قلت اللهم اغفر لفلان ولفلان
أو لفلان ثم فلان أو للمسلمين كنت داعيا ومؤديا لسنة الدعاء الخاص أو العام في الكل فكذلك
فيما نحن فيه نعم في النفس توقف من الاتيان بالترتيب لان فيه نوع تحكم في الدعاء فينبغي أنه
خلاف الأدب إذ اللاحق في الادب أن يفوض وقت اعطاء المطلوب للغير الى مشيئة الله تعالى
وأما التخصيص على طلب أن اعطاء فلان قبل فلان وفلان قبل فلان ففيه نوع قلة أدب كما لا يخفى
على موقف فان قلت ظاهر قولهم ويقرب زائره منه كقربه منه حيا أنه يعامله بما كان يعامله به لو كان
حيا كتقدمه على غيره في الزيارة ان كان له عليه ولادة أو مشيخة أو نحوهما وإذا سن ذلك فليس
تقديمه في الدعاء على غيره قلت فرق واضح بين المقامين لان الزيارة أكرام ناجز تتفاخر به الارواح
كما ورد ما يدل على ذلك فساغ التقديم فيها لذلك وأما الدعاء فهو طلب افضال من الله تعالى على
المدعوله والخيرة في وقت ذلك اليه تعالى فلا دخل للترتيب بوجه بل فيه تحكم وقلة أدب كما
تقرر فلم يقل به نعم ينبغي إذا أراد ذكر جماعة كلا على انفراده أن يقدم في اللفظ مع العطف بالواو
لا بنحو ثم الافضل فالافضل كما هو ظاهر (وسئل) نفع الله به عن صلاة الجنابة هل كانت على
من قبلنا (فاجاب) بقوله نعم فقد اخرج ابوداود والطيالسي وابن منيع وعبد الله بن الامام احمد

المنسوج هل يحل استعماله
أم لا (فاجاب) بأن حرمة
استعمال الحرير على الرجل
والخنثى تناول غير
المنسوج أيضا بدليل
استثنائهم من الحرمة حيط
السبعة وليقة الدواة (سئل)
هل العذبة سنة أم لا وهل
يكراه أم لا (فاجاب)
بأنها سنة وكذا كونها بين
كفيه إهداء به ^{عليه} ^{عليه}
ولا يكره تركها إذا صح
في النبي عنه شيء (سئل)
عن الإزار الحرير هل
تحرم على غير المرأة كما نقل
عن البرهان السجوري أم
تحل قياسا على التطريف
(فاجاب) بأنه تحل قياسا
على التطريف بل أولى
(سئل) ما المعتمد في كيس
الدراهم (فاجاب) بأن
المعتمد تحريم كيس الحرير
على غير المرأة (سئل) عن
لبس الرجل الثوب المعصفر
هل هو مكروه أو حرام
(فاجاب) بأن الراجح أنه
مكروه لإحرام (سئل)
هل يجوز الاستصباح
بالدهن النجس في المسجد
والمساجد والمعارع أم
تكره أم لا (فاجاب) بأنه
يجوز للحاجة اليه فقد
صرحوا بجواز الاحتجام
والفصد فيه في أثناء وادخال
التعل المتنجسة فيه إذا أمن
تلوته بل قال الاسنوي
إطلاقهم يقتضي الجواز
وسيه قلة الدخان أم وأما

من صرح بشحيم
 الاستصباح بالدهن النجس
 فعله بان فيه تنجيته
 (باب صلاة العيدين)
 (سئل) عما لو فاتته صلاة
 العيد وأراد قضاء هافهل
 يكبر أم لا (فأجاب) بانه
 يكبر فيها وعبرة بعضهم
 وتقتضى اذا فاتت على صورتها
 (سئل) عن شرع في
 التكبيرات قبل الافتتاح
 في صلاة العيد هل يعود
 للافتتاح أم لا (فأجاب)
 بانه يعود الى الافتتاح
 والله تعالى أعلم
 (باب صلاة الكسوفين)
 (سئل) هل يشترط في
 خطبة غير الجمعة شروط
 الجمعة جميعها أم لا (فأجاب)
 بانه لا يشترط شروط
 خطبة الجمعة الا السماع
 والاسماع وكون الخطبة
 عربية (سئل) عما اذا نوى
 صلاة الكسوفين وأطلق
 هل له الاقتصار فيها على
 ركعتين كسنة الظهر وأن
 يصليها بركوعين وقيامين
 (فأجاب) بانه يجوز له كل
 من الامرين المذكورين
 (سئل) هل يجوز في صلاة
 الكسوف الزيادة على
 ركوعين للاحاديد في ذلك
 وهل يجوز تكريرها
 لظاهر خبر النعمان (فأجاب)
 بانه لا يجوز الزيادة ولا
 التكرير وقد أجاب
 الجمهور بأن أخبار
 الركوعين أشهر وأصح
 فوجب تقديمها ويجاب عن
 خبر النعمان بانه يحتمل أن
 ما صلاه بعد الركعتين لم ينو

والرويانى وابن عساكر والنسائى والبيهقى وغيرهم ان الملائكة لما قبضوا روح آدم صلى الله عليه
 وسلم واولاده ينظرون غسلوه وهم ينظرون وكفنوه وهم ينظرون وصلوا عليه ثم حفروا له ودفنوه
 ثم أقبلوا عليهم فقالوا يا بنى آدم هذه سنتكم في موتاكم وهذه سبلكم (وسئل) فسبح الله في مدته
 بما لفظه الحديث الصحيح من بجزاة فائى عليها خبرا الخ هل هو على ظاهره من أن ثناء الواحد
 يوجب الجنة وان خالف الاكثر (فأجاب) بقوله هو محمول عند العلماء على ظاهره بشرط كون
 الثناء من عدل خبير صالح للزكية وهذا الثناء علامة على ما عند الله للعبد باخبار الصادق صلى
 الله عليه وسلم وثناء الاثنين كاف كفى الخبر (وسئل) نفع الله به هل يعلم الاموات بزيارة الاحياء
 وبما هم فيه (فأجاب) بقوله نعم يعلمون بذلك من غير تقييد بزمان خلافا لمن قيد كما أفاده حديث
 ابن أبى الدنيا ما من رجل يزور قبر أخيه ويجلس عليه الا استأنس وردد حتى يقوم وصح حديث
 ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه وردد عليه السلام (وسئل)
 فسبح الله في مدته هل يعلم الاموات بأحوال الاحياء وبما هم فيه (فأجاب) بقوله نعم لحديث
 مسند أحمد ان أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الاموات فان كان خيرا استبشروا
 وان كان غير ذلك قالوا اللهم لاتمتهم حتى تهديهم كما هديتنا وبه يعلم انها انما تعرض على صالحى
 الاقارب وفي رواية لابي داود الطيالسى وان كان غير ذلك قالوا اللهم ألهمهم أن يعملوا بطاعتك
 وفي حديث ضعيف ان نفس المؤمن اذا قبضت تلقاها اهل الرحمة من عباد الله كما يلقون البشير
 من أهل الدنيا فيقولون انظروا صاحبكم ليستريح فانه في كرب شديد ثم يسألونه ما فعل فلان وفلانة
 هل تزوجت الحديث وفيه ان اعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من أهل الآخرة فان
 كان خيرا فرحوا واستبشروا وقالوا اللهم هذا فضلك ورحمتك فاتم نعمتك عليه وأتمه عليها
 ويعرض عليهم عمل المسء فيقولون اللهم ألهمه عملا صالحا ترضى به ويرقبه اليك وروى الترمذى
 الحكيم حديث تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس على الله وتعرض على الانبياء وعلى الآباء
 والامهات الجمعة فيفرحون بحسنتهم وتزداد وجوههم ياضاواشراقا فاتقوا الله ولا تؤذوا أمواتكم
 وفي حديث ابن أبى الدنيا لا تقضحوا موتاكم بسيئات أعمالكم فانها تعرض على أوليائكم من
 أهل القبور (وسئل) فسبح الله في مدته هل يسمع الميت كلام الناس (فأجاب) بقوله نعم
 لحديث أحمد وجماعة ان الميت يعرف من يغسله ويحمله ويدليه في قبره واخرج ابن ابى الدنيا
 عن عبد الرحمن بن أبى ليلي قال الروح بيد ملك يمشى به مع الجنائز يقول له اسمع ما يقال
 لك فاذا بلغ حفرة دفنه معه (وسئل) فسبح الله في مدته ما مقر الارواح بعد موت أجسادها
 (فأجاب) بقوله صح انه صلى الله عليه وسلم قال انما نسمة المؤمن اى روحه طائر اى على صورته
 تعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله الى جسده يوم يبعثه وفي حديث سنده حسن تكون النسم
 طيرا يعلق بالشجر حتى اذا كان يوم القيامة دخلت كل نفس في جسدها وفي حديث مسلم وغيره
 ارواح الشهداء عند الله في حواصل طير تسرح في انهار الجنة حيث شاءت ثم تأوى الى قناديل
 تحت العرش وفي رواية سندها حسن ان ارواحهم في قبة خضراء على نهر يباب الجنة يخرج
 اليهم منها رزقهم غدوة وعشية ولا تحالف ما قبلها لانهم مراتب وصح حديث اولاد المؤمنين في جبل
 في الجنة يكفلهم ابراهيم وسارة حتى يردهم الى آباءهم يوم القيامة واخرج جماعة انه عليه السلام قال اتيت
 بالمعراج الذى تعرج عليه ارواح نبي آدم فما ترى الخلائق احسن من المعراج ما رايت الميت
 حين يشق بصره طامحا الى السماء فان ذلك يحبه بالمعراج فصعدت انا وجبريل فاستفتح باب السماء
 فاذا انما بآدم تعرض عليه ارواح ذريته من المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في

به الكسوف فلان وقائع
 الاحوال اذا تطرق اليها
 الاحتمال كساها ثوب
 الاجمال وسقط بها
 الاستدلال (سئل) عن قول
 السبكي قد أطلق الاصحاب
 تقديم الجنازة على الجمعة في
 أول الوقت ولم يبينوا هل
 هو على سبيل الوجوب أو
 الندب وتعليهم يقتضي
 الوجوب هل هو كما قال أولا
 (فأجاب) بأن حكما
 ما اقتضاه تعليهم من
 وجوبه بل لنا وجه انه
 يقدمها وان خرج وقت
 الجمعة لان لها بدلا وان رد
 بأنه لا يجوز اخراجها عن
 وقتها عمد (سئل) عن صلاة
 الحسوف فتوت بطلوع
 الشمس لا بغروبها خاسفا
 ولا بطلوع الفجر فافائدة
 الصلاة والدعاء اذا غاب مع
 انتهائه في أثناء الليل كالليلة
 السابعة فهل على عوده حتى
 يصلي لاجله او لكون الليل
 موجودا فقط وحيث
 الصلاة لاجل العبادة
 لا للحاجة (فأجاب) بان
 سبب فوت الصلاة الحسوف
 بطلوع الشمس عدم
 الارتفاع بالقمر حيث
 وسبب عدم فوتها بغروب
 خاسفا بقاء سلطانه وهو
 الليل
 (باب صلاة الاستسقاء)
 (سئل) عن صوم الاستسقاء
 بأمر الامام أو نائبه هل
 يجب له نيت النية وتعيين
 الفرض وهل يصح صومه

عليين ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في سجين وفي
 حديث عند أبي نعيم الاصبهاني ان أرواح المؤمنين في السماء السابعة ينظرون الى منازلهم في الجنة
 ولا تنافي بينه وبين ما قبله لان المؤمنين درجات كالشهداء (وسئل) نفع الله به هل تجتمع الارواح
 ويرى بعضهم بعضا (فأجاب) بقوله نعم للخبر انهم يجتمعون ويتلقون الميت ثم يسألونه ما فعل
 فلان وفلانة النخ وفي حديث ابن أبي الدنيا لما مات بشر بن البراء بن معرور وجدت عليه أمه وجدا
 شديدا فقالت يا رسول الله هل يتعارف الموتى فأرسل الى بشر بالسلام فقال نعم والذي نفسي بيده
 انهم ليتعارفون كما يتعارف الطير في رؤس الشجر وفي حديث أحمد أن روحى المؤمنين يلتقيان على
 مسيرة يوم وما رأى أحدهما صاحبه قط وصح حديث أن المؤمن ينزل به الموت ويعاين ما يعاين
 يود لو خرجت نفسه والله يجب لقاء المؤمن وان المؤمن تصعد روحه الى السماء فتاتيه أرواح
 المؤمنين يستخبرونه عن معارفه من أهل الارض فاذا قال تركت فلانا في الدنيا أعجبهم ذلك واذا قال ان
 فلانا قد مات قالوا ما جرى به اليانا وفي رواية فيقولون اننا لله وانا اليه راجعون ذهب به الى أمه
 الهاوية (وسئل) فسح الله في مدته هل يسئل الشهيد (فأجاب) بقوله لا كما صرح به جماعة واستدل
 له القرطبي بخبر مسلم هل يفتن الشهيد قال كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة قال ومعناه ان السؤال
 في القبر إنما جعل لامتحان المؤمن الصادق في ايمانه من المناق واثبته تحت بارقة السيوف ادل
 دليل على صدقه في ايمانه والا لفر للكفار قال واذا كان الشهيد لا يفتن فالصديق أولى لانه أجل
 قدرا ووردت احاديث ان الم رابط لا يسئل ايضا وكذا المطعون والصابر في بلد الطعن محتسبا
 ومات بغير الطاعون كما في بذل الماعون للشيخ الاسلام ابن حجر والله تعالى اعلم (وسئل)
 فسح الله في مدته هل يسئل الطفل (فأجاب) بقوله لا كما افاده قول ائمتنا خلافا لابن يونس
 لا يلحق صبي لم يبلغ ومثله مجنون لم يسبق له تكليف قال الزركشى لانهم لا يسئلون وبه أفتى شيخ
 الاسلام ابن حجر وللحنابلة والحنفية والمالكية قول ان الطفل يسئل ورجحه جماعة من هؤلاء
 واستدل له بما لا يصح أنه صلى الله عليه وسلم لقن ابنه ابراهيم ولا يؤيد ذلك ما روى عن أنى هريرة
 انه كان يقول في صلاته على الطفل اللهم اجره من عذاب القبر لانه ليس المراد بعذاب القبر فية عقوبته
 ولا السؤال بل مجرد ألم الهم والغم والوحشة والضغطة التي تعم الاطفال وغيرهم (وسئل) فسح الله
 في مدته بما لفظه ما قيل ان الموتى يفتنون في قبورهم أى يسئلون كما أطبق عليه العلماء سبعة أيام
 هل له أصل (فأجاب) بقوله نعم له اصل أصيل فقد أخرجه جماعة عن طاوس بالسند الصحيح وعبيد
 ابن عمير بسند احتج به ابن عبد البر وهو أكبر من طاوس في التابعين بل قيل انه صحابي لانه ولد في
 زمنه صلى الله عليه وسلم وكان بعض زمن عمر بمكة ومجاهد وحكم هذه الروايات الثلاث حكم
 المراسيل المرفوعة لان ما لا يقال من جهة الراى إذا جاء عن تابعي يكون في حكم المراسل المرفوع الى
 النبي صلى الله عليه وسلم كما بينه أئمة الحديث والمرسل حجة عند الائمة الثلاثة وكذا عندنا اذا اعتضد
 وقد اعتضد مرسل طاوس بالمرسلين الآخرين بل اذا قلنا بثبوت صحة عبيد بن عمير كان متصلا للنبي
 صلى الله عليه وسلم وبقوله الآتى عن الصحابة كانوا يستحبون النخ لما يأتي أن حكمه حكم المرفوع
 على الخلاف فيه وفي بعض تلك الروايات زيادة ان المناق يفتن اربعين صباحا ومن ثم صح عن
 طاوس أيضا أنهم كانوا يستحبون أن يطعم عن الميت تلك الايام وهذا من باب قول التابعي كانوا
 يفعلون وفيه قولان لاهل الحديث والاصول أحدهما انه أيضا من باب المرفوع وان معناه كان
 الناس يفعلون ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم به ويقر عليه والثاني أنه من باب العزو
 الى الصحابة دون انتهائه الى النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا قيل انه اخبار عن جميع الصحابة

عن القضاء والنذر والكفارة
وهل يجب هذا الصوم على
الامام حيث أمر به (فاجاب)
بانه يجب التثبيت والتعيين
بناء على وجوبه كما أفتى به
النووي وغيره ويصح صومه
عن القضاء والنذر والكفارة
لان المقصود وجود الصوم
في تلك الايام لا تعيينه ولا
يجب على الامام لانه انما
وجب عى غيره بأمره
بذلا لطاعته (سئل)
على دعاء الكافر اذا كان
مظلوما هل يستجاب منه
أم لا (فاجاب) بأنه قد
يستجاب دعاءه كما استجيب
لابليس دعاءه بالانظار
(باب تارك الصلاة)
(سئل) هل استتابة تارك
الصلاة واجبة أو مستحبة
(فاجاب) بأن استتابته
مستحبة على الراجح (سئل)
عما اذا ترك الجمعة فبأى شيء
تحصل توبته (فاجاب) بانه
تحصل توبته بأن يقضى
ظهر يوم تركها ويعزم على
عدم تركها (سئل) هل
يشترط لاهد ادم تارك
الصلاة استتابة الحاكم
حتى لو استتابه آحاد الناس
وقته هو أو غيره قتل به
أم لا واذا قتل بذلك واستتابة
الحاكم ولم يتب ولم يامر
بقتله وقتله شخص هل
يقتل به أم لا (فاجاب) بانه
لا يشترط لاهد ادم
استتابة الحاكم اياه والله
سبحانه وتعالى أعلم

فيكون نقلا للاجماع وقيل عن بعضهم ورجحه النووي في شرح مسلم وقال الرافي مثل هذا اللفظ
يراد به أنه كان مشهورا في ذلك العهد من غير نكير ثم ما ذكر في السؤال عن العلماء من أن المراد
بالفتنة سؤال المسلمين صحيح ويؤيده خبر البخاري أوحى الى أنكم تفتنون في القبور فيقال ما علمك
بهذا الرجل الخ وروى عن أبي الدنيا أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر كيف أنت اذا رأيت منكرا
ونكيرا قال وما منكرو ونكير قال فتانا القبر الحديث وفي مرسل عند أبي نعيم فتان القبر ثلاثة
انكورونا كور ورومان وفي حديث مرفوع رواه ابن الجوزي فتانو القبر أربعة منكرو ونكير
ونا كور ورومان واعلم انه ليس في ذكر السبعة الايام معارضة للاحاديث الصحيحة لانها مطلقة وهذا
فيه زيادة عليها فوجب قبولها كما هو مقرر في الاصول وقوله فيها نعم صالحا لا ينافيه السؤال في يوم ثان
وهكذا خلافا لمن وهم فيه ونظير ذلك أنه اطلق السؤال فيها وفي حديث حسن ان السؤال يعاد
عليه في المجلس الواحد ثلاث مرات فانه جاء في أحاديث ان السائل ملك وفي أحاديث انه ملكان واحاديث
انه ثلاثة واحاديث انه اربعة ولا تنافي لان ذا كر الواحد لم يقل ولا يأتيه غيره ذكره القرطبي واعلم
ايضا ان السؤال فيما بعد اليوم الاول تأكيد له لحديث أنهم لا يستلون عن شيء سوى ما ذكر
في السؤال الاول وحكمة التكرير تمحيص الصفات واطهار شرفه صلى الله عليه وسلم ومزيته على
سائر الانبياء فان سؤال القبر انما جعل تعظيما له اذ لم يجعل ذلك لنبي غيره وصح حديث واما
فتنة القبر في يفتنون وعنى يستلون وبين الحكيم الترمذي ان سؤال القبور خاص بهذه الامة فان
قلت لمكرر الاطعام سبعة أيام دون التلقين قلت لان مصلحة الاطعام متعددة وفائدته للبيت
اعلى اذ الاطعام عن الميت صدقة وهي تسن عنه اجماعا والتلقين اكثر العلماء على انه بدعة وان
كان الاصح عندنا خلافه لمجيء الحديث به والضعيف يعمل به في الفضائل (وسئل) فسح الله في
مدته بما لفظه ما ميت مات ولم تطلع روحه كما صح به الخبر (فاجاب) بقوله المراد بذلك النطف في الاصلاب
سماها الله أمواتا مع انه لم يكن فيها روح فقال وكنتم أمواتا فأحياكم (وسئل) اعاد الله
علينا من بركاته عن ترك العيادة للمرضى يوم السبت هل له اصل (فاجاب) بقوله لا اصل له بل
هو بدعة قبيحة اخترعها بعض اليهود لما ألزمه الملك بقطع سبته والاتبان لمدواته فتخلص منه
بقوله لا ينبغي ان يدخل على مريض يوم السبت فتركه واما زعم بعضهم ان لذلك اصلا وهو
زيارته صلى الله عليه وسلم القبور يوم السبت قال ففيه تفاؤل على موت المريض فهو في غاية
السقوط إذ ليس فيه اشارة لذلك بوجه كما هو واضح فترك ذلك لذلك من باب التشاؤم والطيرة المنهى
عنهما والمسلمون برآء من ذلك وليس هذا الاكقول بعض العوام لا ينبغي أن يزار المريض يوم
الاثنين لانه صلى الله عليه وسلم مات فيه وهذا ايضا من باب التشاؤم والطيرة نعم هنا فائدة دقيقة
ينبغي التفتن لها وهي انه رسخ في اذهان العوام ان اياما مشؤمة على المريض اذا اعيد فيها فينبغي
لمن علم منه اعتقاد ذلك ان لا يعاد في تلك الايام لان ذلك يؤذى المريض ويزيد في مرضه لما ركز
في عقولهم السخيفة من التشاؤم والطيرة فيحصل بذلك ضرر كبير وقد قال صلى الله عليه وسلم
لا ضرر ولا ضرار وقد ترك السنة لعوارض قوية فان قلت ينبغي للعالم ان يفعل ذلك اظهارا للسنة
واعلاما للناس بها ليركوا ما في اذهانهم قلت هذا واضح ان لم يغلب عليهم الجهل والتشاؤم ويرسخ
ذلك في اذهانهم حتى يعادوا بسببه العالم ويستسخروا به ويحصل له منهم اذى شديد اما اذا
ترتب عليه ذلك فتركه اولى لان درء المفاسد اولى من جلب المصالح (وسئل) فسح الله في اجله
عما اعتيد من ان من عاد مريضا لا بد ان يأتي معه بشيء والا عيب عليه هل له اصل او هو بدعة
(فاجاب) بقوله لا اصل لذلك بل هو بدعة ان كان مع اعتقاد توقف العيادة على شيء يصحبه معه

(سئل) عن تقدم على امامه في صلاة الجنائز او تقدم على الجنائز هل تصح صلاته اولاً (فأجاب) بأنه تبطل صلاته بتقدمه المذكور (سئل) عن أسلم وأبواه كافران ثم ترد بعد موتها في إسلامهما هل يدعى لوالديه بالرحمة ام لا (فأجاب) بأنه ان غلب على الظن إسلامهما جاز الدعاء لهما بالمغفرة والرحمة ونحوهما والا فلا يجوز ذلك لكن يستحب له أن يدعو بالمغفرة والرحمة لكل من أسلم من والديه على سبيل الايham فيدخل ابواه في ذلك ان كانا أسلماً (سئل) عما لومات ذمية وهي حامل بمسلم في أي موضع تدفن فأجاب بأنه إذا ماتت وفي بطنها جنين مسلم ميت دفنت بين مقابر المسلمين والكفار ويجعل ظهرها للقبلة ليستقبلها الجنين لان وجه الجنين الى ظهر امه (سئل) عما لومات مسلمة بعد وضع جنينها فاكترى والده يهودية لارضاعه ولها ولد في شكاه فارضعه حولاً وماتت ولم يوجد من يميز بين الولدين بسبب غيبة زوج الذمية فاذا حضر الذمي ولم يعرف ابنه كيف يأخذه ولو هلك الولدان ما حكم دفنها وغسلهما والصلاة عليهما وفي أي موضع يدفنان (فأجاب) بأنه اذا

أما اذا انتهى هذا الاعتقاد بان كان من أتى بشيء فهو زيادة في البر ومن لا فلا عتب عليه فذلك احسان للعارف أو الاصدقاء أو الاقارب وهو سنة كما هو واضح (وسئل) رضي الله عنه ذكر التفاتاني في شرح العقائد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان العالم والمتعلم اذا مرا على قرية فان الله يدفع العذاب عن مقبرة تلك القرية اربعين يوماً هل لهذا الحديث أصل وهل رواه أحد من أصحاب السنن أولاً (فأجاب) بقوله لم أر لهذا الحديث وجوداً في كتب الحديث الجامعة المبسوطة ولا في غيرها ثم رأيت الكمال بن أبي شريف صاحب الاسعاد قال ان الحديث لا أصل له وهو موافق لما ذكرته (وسئل) نفع الله به عن العزاء الذي يفعلونه ببلاد اليمن فذ يفعلها أجنبي ويطلب الرجوع به على الورثة وقد يفعلها وارث ويرجع به على بقية الورثة فما حكمه (فأجاب) بقوله جعل الطعام للعزيز ان حل على معصية كنيحة حرم مطلقاً وان لم يكن فيه ذلك فان فعله أجنبي من غير اذن الورثة جاز ولم يرجع به عليهم لانه متبرع به وكذا اذا فعله بعض الورثة من غير اذن الباقيين فلا رجوع له بشيء على بقية الورثة ويحرم على وارث أو وصي جعله من التركة اذا كان في الورثة غير مكاف أو محجور عليه بسفه واذا أوصى الميت بفعله فان كان على وجه حرام أو مكروه لم تنفذ وصيته والا نفذت من الثلث ان لم تجز الورثة الزائد عليه فيفعله الوصي حينئذ والله تعالى أعلم (باب تارك الصلاة)

(وسئل) رضي الله عنه بما صورته تارك الصلاة بشرطه لا يتحتم قتله اذا تاب اتفاقاً بخلاف نحو الزاني المحصن فان في تحتم قتله خلافاً والاصح تحتمه في الفرق بينهما (فأجاب) بقوله الفرق ان المقتضى لقتل تارك الصلاة ليس مجرد الترك بل مع الاصرار عليه فاذا لم يصبر لا نقول سقط الحد بل لم تتحقق موجهه ولا كذلك نحو الزاني المحصن لان الفعل المجعول سبباً قد تحقق فاذا وجدت التوبة ناز الحلاف نظراً الى انها هل تجب ما قبلها حتى في الدنيا او يختص ذلك بالآخرة ومن زعم تحتم قتل تارك الصلاة فقد غلط غلطاً فاحشاً (وسئل) فسح الله في مدته هل يقتل بترك الصلاة المنذورة (فأجاب) بقوله الاوجه من وجهين أنه لا يقتل بتركها وان كانت مقيدة بزمان

(كتاب الزكاة)

(وسئل) فسح الله في مدته ونفع بعلمه عن فقيه يصلي بجماعة لاجل زكاة أموالهم وأبدانهم ويعطونه نصف الزكاة فهل يحل له ذلك أم لا يحل له أخذ النصف وهل له النقل الى بلده أم لا (فأجاب) بقوله ان الفقيه المذكور حيث كان من أحد الاصناف الثمانية المذكورة في كتاب الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء الآية جاز له أن ينقل ما كان اخذه الى بلده لان العبرة بمن هو مقيم في بلد الزكاة عند وجوبها وان لم يكن فيه شرط استحقاق الزكاة لم يجز دفعها اليه ولا أخذها فان فعل لم تبرأ ذمة الدافع اليه والله أعلم (وسئل) رضي الله عنه ونفع بعلمه هل قولهم في المعجل عن الزكاة هو كباقي في نصابه وان تلف المعجل لكن قالوا واشترت المعجلة في أثناء الحول أو كانت معلوفة لم تلزمه أخرى لان النصاب لم يتم فما الفرق (فأجاب) بان ما أشرت اليه في شرح الارشاد وعبارته مع المتن (وهو) أي المعجل من الزكاة اذا وجدت شروط الاجزاء وقت الوجوب كما يعلم من قوله الا أن نقص نصابه بتلفه (كباقي) بملك الملك لا حقيقة لنفوذ تصرف المستحق فيه بل (في نصابه) تنزيلاً له منزلة ما لو كان في يده فيضم الى ما عنده وان تلف قبل الحول اذ التعجيل انما كان رفقا بالمستحق فلا يكون مسقطاً لحقه وبين بقوله في نصابه ان محل ذلك اذا كان المعجل من النصاب بخلاف ما اذا كان مشترى أو معلوفاً في أثناء الحول فليس كالباقى اذ لا يكمل به النصاب وان جاز اخراجه عن الزكاة فلم يهدأ مع قوله الذي اشرت اليه آنفاً انه لو عجل شاة من اربعين فجاء الحول وهي

اشتبهوه الكافر بولد
المسلم ولم يعرف المسلم
ولده منها وقف أما
الولد من حق يتضح الحال
بينة تقوم بمعرفة ولد
المسلم أو ولد الكافر أو
بقائف يلحق أحد الولدين
بالمسلم أو يلبغا وينتسب
انتسابا لمختلفا فإنه يلزم كلا
منهما أن ينتسب إلى من
مال طبعه إليه من المسلم
أو غيره فإن يلبغا ولم توجد
بينة ولا قائف ولا انتساب
أى لفقد الميل أو انتساب
إلى واحد دام الوقف
بالنسبة إلى النسب وتلطف
بهما العلم بإسناد أن امتنعا
من الإسلام لم يكرها عليه
وإذا مات الولدان قبل
الامتناع من الإسلام وجب
غسلهما والصلاة عليهما
ويدفنان بين مقابر المسلمين
والكفار وتوجهان للقبلة
وإن ماتا بعد البلوغ والامتناع
من الإسلام جاز غسلهما
ولا تجوز الصلاة عليهما
لأن أحدهما يهودى والآخر
مرتد (سئل) عمالو كان
في كفن الميت نجاسة مخفية
أو ظاهرة هل تصح الصلاة
عليه مع أم لا وهل يشترط
في الكفن المفروض
طهارته إلى انتهاء الصلاة
أم إلى وضعه في القبر
(فأجاب) يانه لا تصح
الصلاة على الميت وفي كفنه
نجاسة غير معفو عنها ظاهرة
أو خفية ويشترط في الكفن
طهارته إلى انتهاء الصلاة
عليه (سئل) عن قول

تالفة أجزائه أن وجدت شروط الأجزاء والالام يكمل النصاب عند الحول لبقاء المدفوعة تقدير أو
عن مائة فتحت وكملت المائة وأحدى وعشرين لزومه شاة أخرى وإن تلفت الأولى أو صاعا عن
فطرته فأكله المستحق أو أتلفه قبل وقت الوجوب ثم دخل والشروط محققة وقع الموقع وأنه لو
عجل شاة عن أربعين فاستغنى مثلا الفقير بغير ما تعجله واستردها أو لم يستردها جدد الأخراج لوجود
المانع من أجزاء المعجلة ولم يستأنف الحول لما تقرر أنها كالباقية تقديرًا فاندفع تصحيح الفارقي
عدم الضم والقول بأنه أقيس نظرا إلى فقد شرط السوم لكونها في الذمة وإن المعجلة لو تلفت
بيد الفقير واسترد المزكى عوضها انقطع الحول لأنها صارت دينًا على الفقير فلا يكمل به نصاب
السائمة نعم إذا دفع مثلها في النقد وجبت زكاته وجدد الأخراج إذا لم يمانع كما يأتي وأنه لو
عجل معلوفة أو اشترى شاة في أثناء الحول وأخرجها ولم يكمل ماعنده نصابا آخر الحول الأخراج
لم يجب شيء لأن المعلوفة لا تدخل في نصاب السائمة وكذا المشتراة في أثناء الحول لا تدخل في نصاب
ما كان عنده أول الحول انتهت عبارة الشرح المذكور وبه يعلم أنه لا تنافي بين عبارتي الأصحاب
المذكورة في السؤال وذلك ظاهر واضح غنى عن التأمل والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) متع الله بحياته وفسخ في أجله فيمن ملك عرضا للتجارة حولًا كاملاً أو كان رأس ماله فيها
عروضاً وقلتم يقومها بنقد البلد وكان نقد البلد من الدراهم المغشوشة فكيف صورة التقويم هل
يقوم بالمغشوش ثم بالخالص وما خالط ذلك من الغش بمنزلة العروض يحسب في تقويم العروض
كما قال بذلك بعضهم أو يكتفى بالتقويم مرة واحدة بالمغشوش أو الخالص وما هو منها وهل
يكتفى في التقويم بعدل واحد كما في الخرص بنسب الحاكم أو لابد من عدلين كما نقله الزركشى عن
ابن الاستاذ (فأجاب) بقوله أن الذي اقتضاه إطلاقهم أنه في الصورة المذكورة في السؤال يقوم
بغالب نقد المحل الذي تم الحول فيه سواء كان ذلك النقد خالصاً أو مغشوشاً فإن ساوت قيمته نصاباً
منه خالصاً وجبت زكاته وإلا فلا زكاة عليه وإن ساوت قيمته نصاباً خالصاً من غير الغالب فعلم أنه
لا نظر في هذه الصورة ونحوها لغشه هل له قيمة أو لا بخلاف ما لو اشترى بذهب مثلاً فضة مغشوشة
بنية التجارة فيها فإنها هي وغشها يقوم آخر الحول بذلك الذهب فإن ساوت قيمتهما نصاباً خالصاً
من ذلك الذهب وجبت زكاهما وإلا فلا فتحت من ذلك أن التقويم لا يكون إلا بالخالص من ذلك
النقد الذي يقوم به وإن المقوم نفسه لا يشترط أن يكون خالصاً لأنه في هذا الباب بمنزلة
العروض وهي يجب تقويمها حتى يخرج ربع عشر قيمتها فكذلك ما هو بمنزلة ما هو بهذا يعلم أن
ما ذكر عن بعضهم في السؤال غلط منشأه اشتباه المقوم بالمقوم به وذلك أن المقوم هو الذي يحسب
غشه لأنه كالعرض كما مر وأما المقوم به ليعلم هل بلغ مال التجارة نصاباً أو لا ولم كمية أنصبته التي
يخرج عليها فلا يكون إلا خالصاً لما قررناه في باب زكاة النقد أن الزكاة لا تجب إلا في الخالص
ثم إذا عرف بالتقويم مقدار مال التجارة بالنقد الخالص وجب الأخراج من النقد الخالص أو من
المغشوش المساوى خالصه للنقد الخالص ويكون متطوعاً بالغش فإن قلت ما المانع فيما إذا كان
النقد الذي يقوم به كالنقد الغالب مغشوشاً من أن يقوم بذلك المغشوش ويخرج منه ولا ضرر
حيث أن على المستحقين لأن الغش كما حسب في التقويم لهم كذلك يحسب في الخرج لهم قلت المانع
من ذلك إن التقويم في صورة السؤال ونحوها لا يكون إلا بنقد والغش المخالط للنقد ليس نقداً فلا
يجوز اعتباره في التقويم ويؤيد ذلك قولهم إنما اختص الربا بالذهب والفضة دون الفلوس لأنها
قيم الأشياء وأيضاً باعتبار الغش في التقويم يؤدي إلى الجهالة لأن الغش المخالط للفضة ليس له قيمة
مستقرة مضبوطة حتى يعلم ما يقابله بل لو علم ما يقابله لم يعتبر لأنه لا يعرف فيه ذلك إلا إذا قومناه

بمجانزة فالنصوص وقول
الاكثرين انه لا يستحب
القيام طائلا قال الاكثرون
انه يكره كذا في زوائد الروضة
انه فلم لا يستحب القيام
لحديث البخاري اذا رايت
الجماعة تقوموا حتى تحلفكم
او توضحوا ولا يكره الجلوس
قبل ان توضح وتورد النبي
صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري ايضا
(فأجاب) بانه قد صرح
المولى باستحباب القيام لما
للأحاديث الصحيحة
واختاره النووي رحمه الله
في شرح المنهاج ومسلم
وأجاب القاضى والجمهور
عن الأحاديث بان القيام
فيها منسوخ (سئل) هل تسن
تعزية الزوج بوجته
والصديق بصديقه وهل
يجوز تعزية المال كالموت
(فأجاب) بانه يسن تعزية
للزوج بوجته والصديق
بصديقه إذ السنة ان يموت
الشخص بكل من يحصل له
عليه وجد وأدلة التعزية
كحديث ما من مسلم يموت
أغناه عيشة إلا كساه الله من
خلى السموات يوم القيامة
قائمة لتعزية الشخص
بصيته بالله ولكن القضاء
تكتلوا على التعزية بالميت
(سئل) يحسن القف جفينا لم
يستقبل ولم يبك وكانت
مسست بتمرك في بطنها حين
كان له أرملة أشهر أو أكثر
فهل يجب الصلاة عليه بذلك

بالنقد فهو مقوم فلا يتصور أن يكون مقوما به ودعى انه لا ضرر على المستحقين في التقويم
بالمغشوش غير صحيحة على أنها وان سلمت فالمانع من التقويم جاء من وجه آخر وهو ما ذكرته أولا
فلا فرق في امتناع التقويم به بين أن يكون على المستحقين ضرر أم لا وأما قول السائل نفع الله به
وهل يكفي في التقويم الخ فالجواب عنه أن ما نقل عن ابن الاستاذ بما ذكر في السؤال صحيح
اذ عباره وبغنى للتاجر عند الحول أن يبادر الى تقويم ماله بعدلين ويمتنع واحد كجزاء الصيد ولا
يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج منه وهذا تصريح منه بأنه لا يكفي
هنا عدل واحد قياسا على عدم الاكتفاء به في التقويم في جزاء الصيد اذ لا بد ثم من عدلين كما قاله
الماوردي وجرى عليه صاحب التبيين وغيره فكذلك هنا بجامع أن كلا حق لله تعالى متعلق
بالفقراء ونحوهم فكما اشترطوا ثم عدلين كذلك يشترطان هنا لوضوح الجامع بين البابين كما تقرر
ويؤيد ذلك قولهم في باب القسمة وحيث لم يكن في القسمة تقويم اكتفى فيها بواحد بخلاف ما اذا
كان فيها تقويم فانه لا بد فيها من اثنين لاشتراط العدد في المقوم لان ذلك شهادة بالقيمة ويفرق بين
ما هنا وما ذكره في الخارص بأن الخارص كالحاكم لان الخارص ينشأ عن اجتihad وفيه ولاية
ومن ثم جاز للخارص باذن الامام أو الساعي أن يضمن المالك نصيب المستحقين حتى اذا قبل انتقل
حقهم الى ذمته وحل له التصرف في الجميع بخلاف التقويم فانه ليس فيه شائبة ولاية وانما هو
شهادة بالقيمة والشاهد لا بد من تعدده ثم ظاهر كلام ابن الاستاذ السابق أنه لا بد من عدلين وان
كان المالك يعرف القيمة ويؤيده قولهم ويصدق المالك في قدر خالص المغشوش ويحلف أى ندبا
ان انتم فان قال أجمل قدر الغش وأدى اجتهادى الى أنه كذا لم يقبل الا بشاهدين من أهل
الخبرة بذلك ومن ثم قال المرازقة ونقله الامام عن الأئمة ورجحه في الشرح الصغير ولا يعتمد عليه
ظنه وان تولى اخراجها بنفسه نعم نقل ابن الرقعة عن الماوردي أنه لو انضاف الى قوله قول معتد من
ثقات أهل الخبرة عمل به وعبر غيره بانه لا بد من شاهدين من أهل الخبرة وعبرة المجموع قال أصحابنا
ومتى ادعى رب المال ان قدر الخالص في المغشوش كذا وكذا فالقول قوله فان اتهمه الساعي
خلقه استجابا بلا خلاف لان قوله لا يخالف الظاهر قال البندنجي فان قال رب المال لا أعظم
قدر الفضة علما لكنى اجتهدت فادى اجتهادى الى كذا لم يكن للساعي أن يقبل منه حتى يشهد
شاهدان من أهل الخبرة بذلك انتهت نعم قد يؤخذ من هذا تفصيل وهو ان المالك ان قطع بأن
قيمة ماله كذا صدق وحلف ندبا وان قال أظن ان قيمته كذا لم يصدق الا بقول عدلين خبيرين الا
ان يفرق بأن المالك له طريق الى القطع بأن قدر الخالص كذا وليس له طريق الى القطع بأن القيمة
كذا وهذا أوجه فلا يصدق فيها الا بقول عدلين خبيرين مطلقا فان لم يجد هما فالذى يظهر انه يلزمه
الاحتياط أخذ من قولهم في المسئلة المذكورة فان لم يجد هما تخير بين أن يسبكه ويؤدى الواجب
خالصا ومثونة السبك عليه وان احتاط ويؤدى ما يتقن ان فيه الواجب خالصا هذا ان لم يكن المال
لمحجور عليه والا فالذى يظهر أنه يخرج ما يتقن وجوبه عليه ويوقف الامر في المشكوك فيه حتى
يتبين أمره والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه وفسح في مدته لو كان لصى
درام مغشوشة ولم يعلم مقدار الغش الذى فيها إلا بسبك الجميع والحال أن السبك يتلف مائيتها أو
معظمها فما الطريق الى معرفة الخالص منها ليعلم وجوب الزكاة أو عدمه وهل يكفي في معرفة
ذلك بالامتحان بالماء كما في الاناء المختلط وهل تجب الزكاة مع الجهل بالغش حيث ظن حصول نصاب
أم لا (فأجاب) بان الذى صرحوا به في الاناء المختلط أنه ان شاء احتاط مالم يكن المال لمحجور
عليه والاعرم الاحتياط وبه يعلم أنه لا يجوز للمولى في الصورة المذكورة في السؤال العمل بالاحتياط

لان فيه ضررا على المولى ثم الذي يظهر أنه ان أمكن معرفة مقدار الغش باخبار عدلين من أهل الخبرة وجب عليه العمل بقولها وكذا ان أمكنه معرفته بالماء بان يجري فيه نظير ما قالوه في مختلط من ذهب وفضة جهل وزنه بالكيلية وذلك بان يضع في المصاء الف درهم مثلا من الفضة ويعلم ارتفاعها ثم يخرجها ثم يضع فيه الفانحاسا ويعلمها وهذا فوق الاولى لان النحاس أكبر حجما من الفضة ثم يخرجها ثم يضع فيه المخلوط فان استوت نسبته اليها فنصفه فضة ونصفه نحاس وان نقص عن علامة الفضة بشعيرتين وعن علامة النحاس بشعيرة فثلثاه نحاس وثلثه فضة أو بالعكس فبالعكس أو بان يضع المختلط وهو الف مثلا في ماء ويعلم ارتفاعه ثم يضع من خالص الفضة شيئا فشيئا حتى يرتفع المصاء الى تلك العلامة ثم يوزن ذلك الخالص فاذا كان الفانحاسين وضع من خالص النحاس شيئا فشيئا حتى يصل لتلك العلامة ثم يوزن فاذا كان ستائة علم نصف المختلط فضة ونصفه نحاس لان زنته نصف زنة المجموع فعلم أنه يمكن معرفة قدر الخالص والغش باحد هذه الطرق الثلاث فان فرض أنه لا يمكن معرفته بما ذكر فان أمكن معرفة مقدار ذلك بسبك قدر يسير منه لزمه ذلك ويحتمل اتلافه للضرورة في ذلك وان لم يمكن الا بسبك كله أو شيء منه لموقع والسبك ينقص ما ليته نقصا له وقع فان يتقن فيه نصابا أو أكثر خالصا وانما شك في انتهاء لزمه الاخراج عما يتقنه دون ما شك فيه لان الاصل عدم اللزوم فيه والاحتياط متعذر عليه كما مر بخلاف المتصرف لنفسه فانه يلزمه في نظير ذلك اما الاحتياط أو السبك كما مر أيضا وكذا لو لم يتقن فيه نصابا خالصا بان شك أن ما فيه من الخالص هل يبلغ نصابا أولا فلا يلزمه شيء لما ذكرنا ما قول السائل نفع الله به وهل تجب الزكاة الخ لجوابه يعرف بما ذكرته آخر السؤال الذي قبل هذا عن المروضة وغيرهم من أنه لا يعتمد غلبة ظنه الا مع شهادة عدلين من أهل الخبرة فان لم يجدها تخبر بين أن يسبكه ويؤدي للواجب خالصا ومونة السبك عليه وأن يحتاط ويؤدي ما يتقن ان فيه الواجب خالصا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن رجل في بلد ليس فيها أحد يعرف بالديانة الشرعية بل انهم لا يقسمون ميراثا ومع ذلك متخذون فقهاء يغيرون احكام الله ليسوا بفقهاء شرع بل فقهاء الحرث ومع ذلك ياخذون صدقات تلك الناحية فيدخرونها في يوتهم حتى يجمعوا من ذلك شيئا كثيرا ويشترون به الضياع فاذا جاءهم من أهل هذه الناحية رجل يريدون أن يتحاكموا اليه أخذ منهم عطاء على ان يعلمهم الحيل فهل ينفذ حكمه اذا عرف بذلك وهل اذا اجتمع هو وجماعة على شيء من العقود وشري لصاحبه أغنى الذي جعل له الدراهم هل يتهمون بالتدليس على البائع اذا كان البائع امرأة بحيث اهرم ذكروا لها أن هذه البلدة أخذها ابوك في كذا وكذا اشرفيا فباعت بمقدار عشرة اشرفية ولم تقبض من الثمن شيئا والارض التي حصل عليها العقد تساوى مائتين اشرفيا فهل يصح هذا البيع فاذا قلمت يصح وقلتم ان الغبن الفاحش لا يوجب الرد فكيف بهؤلاء الذين ذكروا في السؤال من أنهم لا يورثون النساء وكان والدهن للمرأة المذكورة أعلاه قد خلف ارضا فبسطوا أيديهم عليها ولم يقتسموا قسمة صحيحة أغنى وهم العصبة والتي حصل معها هذا العقد وأيديهم على مال أبيها فاراد العصبة ان يخرجوها من مال أبيها وقد كان وقف عليها هذا الشقص الذي وقع عليه هذا العقد ومعا شاهد على ان اباها حين قاربه الموت وقفه عليها فهل تثبت دعواهم اذا كثرت الشهود معهم مثلا يوم العقد المتقدم ذكره أو تسمع بينتها وهو الشاهد المذكور اذا كان عدلا مع يمينها وتبطل دعواهم وقول صاحب الروض لو اشترى زجاجة بالف ظاننا انها جوهرة فهل هذه المسئلة كهذه المسئلة اذا باعت ولم تسكن لها معرفة بضمن المثل ام لا (فاجاب) بأنه لا يجوز إعطاء هؤلاء الفقهاء المذكورين شيئا من

لان تحريك المذكور اماراة الحياة (فاجاب) بأنه لا يجب الصلاة على السقط المذكور بل لا يجوز لعلم ظهور الحياة فيه باختلاج بعد انفصاله والتحريك المذكور في بطن أمه ليس اماراة الحياة لاحتمال كونه ميتا ونحوه (سئل) هل تسن تعزية أهل الميت لبعضهم بعضا أولا (فاجاب) بأنه تسن لان كل منهم مصاب (سئل) هل ينزل من بطن أمه بعد خمسة اشهر مثلا ميتا هل يصلى عليه ام لا (فاجاب) الجواب عن الحديث الخبر بنفع الروح فيه فيها لا يقتضى موته بعد حياته فيصل عليه (فاجاب) بأنه لا يصلى على السقط المذكور لان المتقضى للصلاة على السقط يتقن حياته أو ظهورها بعد انفصاله وانما يتقن نفع الروح فيه فانطوى حتمت لنفسه وتكفيه مودعة لا للصلاة عليه ومعنى الحديث المشترط ان الملك ينفع فيه الروح بعد موته وعشرين يوما فاذا نزل السقط المذكور ميتا وجب غسله ودفعه ولا يصلى عليه للمر لا لمظالفة بين ما ذكره فقهاءنا وبين الحديث المذكور (سئل) عن جنازة مصرية متوفى مسجدا قبل اذان العصر ينحو درجتين فاراد الجماعة الذين معها تأخيرها الى الصلوة عليها لما خرج من صلاة

تصح الصلاة لكن محله
اذ لم يقصدوا بتأخيرها
الا انها عيول الكراهة
(سئل) عن رجل مرت
عليه جنازة فنوى وصلي
عليها وهي سائرة مستقبل
القبلة فهل تبطل صلاته
أو لا كما قام مشى به سريره
أو سارت به سفينته أو
بين المستلثين (فأجاب)
نعم تصح الصلاة المذكورة
 بشرط أن لا يزيد ما بين
المصل والحائز على ثلاثمائة
ذراع تقريباً غير المسجد
فلا فوق بين المقوس والمقبس
عليه بين المقوس وأولى
بالصحة فإن الإمام مصل
لغيره ومن شرطها
للاستقرار بخلاف الميت
(سئل) عن من صلى على جنازة
صلاة واحدة وقال في
دعائه فيها اللهم ان هذا
عبدك بتوحيد المضاف
واسم الإشارة فهل تصح
صلاته لعموم المضاف
ولصحة الإشارة بهذا إلى
الغريق ونحوه (فأجاب)
نعم تصح الصلاة المذكورة
اذا اختلفت في صيغة الدعاء
أما انهم الإشارة فلقول
أئمة النجاة انه قد يشر
بما للواحد إلى الجمع كقول
سئل
ولقد سئمت من الحياة
وطولها
وسئل هذا الناس كيف
ليبد
علي قال الفقهاء لو ذكر
ضمان الاتي على ارادة
الشخص أو أنت ضمان

الزكاة الا ان وجدت فيهم صفة من الصفات الثمانية التي ذكرها الله في كتابه العزيز بقوله عز
من قائل انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فاذا أخذوا شيئاً من الزكاة وليس فيهم صفة من
صفات الاستحقاق الثمانية كانوا عصاة فسقة يجب على ولي الامر تعزيرهم على ذلك وزجرهم عنه
التعزير والزجر الشديدين ولا يجوز المحاكمة اليهم ولا استفتاؤهم وأخذ عطاء على تعليم الحيل
فسق أيضاً ومن عرف بذلك لا يجوز افتاؤه ولا ينفذ حكمه وحيث كانت المرأة البائعة المذكورة
رشيدة بأن بانّت صالحة لدينها وماله صريح يعيها المذكور وان دلس عليها لكن من دلس عليها
يأثم ويسق بسبب ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من غش فليس منا ومن زعم
أن النبات لا يرث من أيهن أو نحوه نسباً فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم فيستتاب
فإن تاب والا ضربت عنقه ولا يثبت الوقف بشاهد ويمن بل لابد من شاهدين عدلين والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته عن الجبارة والرماة للبندق ونحوهم
المتصفين بصفات أهل الزكاة هل يعطون منها وهل يعطون مع ترك الحرفة اللائقة أم لا (فأجاب)
بأن النوى وغيره صرحوا بأنه يجوز اعطاء الزكاة للفسقة كتارك الصلاة ان وجد فيهم شرط
استحقاقها لكن من بلغ منهم غير مصلح لدينه وماله لا يجوز اعطاؤها له بل لوليه ثم تركهم
الحرف اللائقة بهم ان كان لاستغنائهم بما هو أهم كقتال الكفار اعطوا من الغنى والغنيمة لا من
الزكاة أو كقتال البغي جاز اعطاؤهم من الزكاة وان كان لغرض ذلك كاستغنائهم بالمعاشي ومحاربة
المسلمين فضلاً عن المباحات فلا يجوز اعطاؤهم شيئاً من الزكاة ومن اعطاهم منها شيئاً لم تبرأ به ذمته
ويجب على كل ذي قدرة منعه وزجره عن ذلك بيده ثم لسانه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) أفاض الله علينا من فيض مدده بأن زوجة العبد الحرة هل تعطى من الزكاة أم لا
(فأجاب) منع الله بحياته بأنهم صرحوا بأن المكفية بنفقة زوجها ولو رجعية لا تعطى ومن لم تكتف
بما يجب لها لكونها أكلة أو مالكة لورقيق يلزمها مؤنته أو مريضه وقتلنا لا يلزمه مداواتها قال
القفال فلها اخذ الزكاة قال الامام ويكون من سهم المساكين قال الاذرعى ويشبه أن يقال ان
كان ما يجب لها يقع موقعا من كفايتها فالامر كما قاله الامام أولاً فتعطى من سهم الفقراء وأن
الحال البائن كالتى فى العصمة وان قلنا ان النفقة للحمل اه وبهذا علم أن زوجة العبد الحرة
ان كفتها نفقته لم تعط شيئاً والا أعطيت تمام كفايتها نعم لولم تجب نفقة الزوجة لنشوزها وهى مقيمة
لم يجز اعطاؤها شيئاً من الزكاة لقدرتها على الغنى بالطاعة بخلاف ما لو سافرت وحدها بلا اذن فانها
تعطى من سهم الفقراء كالفقير العاصي بالسفر لانها لا تقدر على العود حالا ومن ثم لو قدرت لم تعط
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عن عليه دين وله مال يستغله يخرج
بيعه الى المسكن هل يعطى من الزكاة أم لا (فأجاب) بأنهم صرحوا بان من له عقار يستغله
لكن ينقص دخله عن كفايته فهو اما فقير أو مسكين فيعطى تمام كفايته ولا يلزمه بيعه وبان من
اذان لنفسه ويجز عن وفاء دينه يعطى وان كان كسواً ثم ان لم يكن معه شيء أعطى السك والافان
كان بحيث لو قضى دينه مما معه تمسكن ترك له مما معه ما يكفيه وأعطى ما يقضى به باقى دينه فان
انتهى ذلك لم يعط هذا هو المعتمدون ثم لما قال الرافعى ظاهر كلام الاكثرين يقتضى اشتراط كونه
فقيراً لا يملك شيئاً وربما صرحوا به قال وفى بعض شروح المفتاح أنه لا يعتبر المسكن والملبس
والقراش والآنية وكذا الخادم والركوب اذا اقتضاها حاله بل يقضى دينه وان ملكها ويقرب منه
قول بعض المتأخرين انا لا نعتر الفقر والمسكنه هنا بل لملك قدر كفايته ولو قضى دينه لنقص ماله
عما يكفيه ترك له ما يكفيه ولا يدخل فى الاعتبار وهذا أقرب اه كلام الرافعى قال القمولى ومعنى

لم يضر وأما لفظ العبد
فلانه مفرد مضاف لمعرفة
فيهم أفراد من أشير اليه
(سئل) عن مؤنة تجهيز
المبعض هل يجب على مالك
بعضه أو في ماله أو كيف
الحال (فأجاب) بأنه يجب
في ماله وعلى سيده بحسب
الرق الحرية أن لم تكن
مهاياً أو الأفعلى من مات في
نوبته فإن لم يكن للمبعض
مال فعلى من تلزمه نفقته
حيامن أقاربه فإن لم يكن
فعلى بيت المال فإن لم يكن
فعلى المسلمين (سئل) عن
زوجة توفت فجهزها بعض
أقاربها وزوجها حاضر أو
غائب فهل له الرجوع بمؤنة
تجهيزها على زوجها المورس
بها أم لا (فأجاب) بأنه
لا رجوع له عليه بشئ منها
(سئل) هل يجب على
غاسل الميت ستره من سرته
الى ركبته أم لا (فأجاب)
يجب عليه الستر المذكور
(سئل) عن قول شرح
المنهج في الجنائز لا يجب في
الحاضرة تعيين هل قوله في
الحاضرة قيد معتمد حتى
لوصلى على غائب وجب
تعيينه وذلك منقول عن
بعض أهل اليمن أم لا
(فأجاب) بأن ما ذكر قيد
معتمد فيخرج به الغائب
(سئل) هل يسن تطويل
الدعاء والاستغفار للبيت
بعد التكبير الرابعة كما
اقتضاه كلام الاسنوى في

هذا الاخير الذي رجحه أنه لو كان في ملكه ما يباع في الدين لكن لو بيع لاحتجنا الى دفعه له في سهم
الفقراء أو المساكين لا يمنع وجوده أن يصرف اليه من سهم الغارمين لانا لو فعلنا ذلك لصرفنا اليه
بدله من الزكاة فلا فائدة فيه ومقتضاه أنه لو كان له عقار أو ضياع وعادته استغلالها أو رأس مال
يتجر فيه والريع والكسب لا يزيدان على كفايته لا يمنع ذلك من اعطائه من سهم الغارمين اه وبما
تقرر علم أن المال الذي يستغله ان كان ينقص دخله عن كفايته أعطى اما بالفقر أو المسكنة وان كان
دخله بقدر كفايته لم يعط بالفقر ولا مسكنة بل بكونه مديونا وان كان يزيد دخله على كفايته كلف
صرف الزائد في الدين وأعطى ما يقضى به باقى دينه وفي فتاوى البغوى اذا ملك الرجل مالا وعليه
دين هل يجوز صرف سهم الغارمين اليه قال ينظر ان كان ماله لا يزيد على قوته وعلى قوت عياله ليومه
وليلته نظر ان كان قدراً يفي بنفقته سنة ولو صرف الى الدين قضاء لا يجوز واحد منها أى أن
يصرف اليه من سهم الفقراء ولا من سهم الغارمين وان صرفه الى دينه حينئذ أخذ من سهم الفقراء
وان كان يفي بدينه ولا يبلغ نفقة سنة يجوز أن يأخذ من سهم الغارمين قدر ما يفي بدينه ولا يجوز
من سهم الفقراء اه وتعييره بالسنة مبنى على قوله ان الفقير والمسكين انما يعطيان كفاية سنة
والصحيح أنهما يعطيان كفاية العمر الغالب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع
الله بعلومه عما لو كانت امرأة مدينة فهل تعطى لاجل دينها من الزكاة مع أنها تملك من المصاغ
ما يوفيه لكن تحتاجه للتجمل به ليرغب فيها لاجله أولاً ويلزمها بيعه (فأجاب) رضى الله عنه
بأن الذى يصرح به كلام الرافعى المنقول عن بعض شروح المفتاح وغيره الذى قدمته قريبا انه
تعطى قدر دينها من الزكاة ولا يلزمها بيع حليها المحتاجة لتجمل به أو لتؤجره لمن يتجمل به
وتتقوت بأجرته والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فسح الله في مدته عن رجلين اشتركا
في بذر زرع هل يجوز لاحدهما اعطاء الآخر من زكاة ذلك الزرع أم لا فان قلتم نعم فذاك والا
فما الحيلة (فأجاب) رضى الله عنه بأنه متى أعطى أحد الشريكين أو كل منهما زكاة حصته
المشتركة من غير المشترك المتحد معه في نحو الحب جنسا ونوعا وصفة أو الاعلى منه أو من حصته
المشتركة لكن بعد القسمة حيث جازت فظاهر أنه يجزئه ذلك حيث كان الشريك من مستحقى
الزكاة فان أعطاه من حصته المشتركة قبل القسمة كأن قال له ملكتك ثمن حصتي زكاة احتمل أن
يقال بعدم الاجزاء للجهل بعين الحصة هنا لانها لا تتميز بالا بالقسمة واحتمل أن يقال بالاجزاء وهذا
هو الذى يظهر اعتناؤه ودعوى الجهل المذكورة ممنوعة اذ يكفى العلم بالحصة بالجزئية كنصف
هذا الحب أو ثلثه فاذا ملك شريكه المستحق ثلثا عن زكاة حصته او كل زكاة حصته حيث جاز بان
لم يكن في البلد مستحق غيره ولم يفضل من الزكاة شئ عن حاجته فلا مانع من الاجزاء حينئذ ولا أثر
للجهل بالعين للعلم بالجزئية كما مر وكذا يقال فيما لو كان بينهما خمس من الابل وأرادا أن يخرججا
عنها شاة مشتركة أيضا فيجوز لاحدهما بل لكل منهما حيث كانا من المستحقين أن يعطى صاحبه بعض
زكاته او كلها بالقيد السابق ولا يتخيل ان اشتراكهما يمنع من ذلك لانه لا وجه لمنعه منه كما لا يخفى
وكذا يقال في عامل القراض مع المالك فانه وكيل ابتداء شريك انتهاء اذا حصل ربح فلكل منهما
اعطاء الآخر من زكاته ولو من مال القراض أصلا وربحا لما مر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) فسح الله في مدته عما لو أعطيت الزكاة قبل قسمتها بين الاصناف هل يصادف محلا أم لا
(فأجاب) رضى الله عنه بأنه متى اجتمعت الاصناف التى في البلد أى ثلاثة من كل صنف وجد
أو أقل من الثلاثة ان لم يوجد تكملتها واعطى جميع زكاته لواحد منهم باذن الباقيين او لجميعهم
فقد ملكوها وبرئت ذمته بذلك ويصير مشتركا بينهم على حسب استحقاقهم فان تراضوا بقسمتها

الروضة وظاهر الحديث
الوارد فيه وما حد التطويل
(فاجاب) بانه يسن التطويل
وحده ان يكون ما بين
التكبيرات كما افاده الحديث
الوارد فيه (سئل) عن
تلقين الميت هل هو سنة او
مكروه وهل هو قبل الدفن
او بعده (فاجاب) بان
تلقين الميت غير الطفل
ونحوه سنة ويكون بعد
دفنه وعبارة الشيخ نصر
المقدسى اذا فرغ من دفنه
يقف عند رأس قبره كما نقله
النوى في اذكاره واقره
ويدل له خبر الصحيحين عن
أنس ان العبد اذا وضع في
قبره وتولى عنه أصحابه انه
يسمع قرع نعالهم فاذا
انصرفوا أتاه ملكان
الحديث فاذا أخرج التلقين
الى ما بعد الاهالة كان أقرب
الى حالة سؤاله (سئل) عن
ولسيتا بعد تمام غالب مدة
الحمل هل حكمه حكم
الكبير في وجوب الغسل
والتكفين والصلاة عليه
ام يغسل ويكفن ولا يصلى
عليه كما أفتى به شيخ
الاسلام زكريا وهل يشمل
هذا قول ابن الوردي في
بهجته فصاعدا او يحمل
قوله فصاعدا الى ستة أشهر
كما نقل عن فتاوى الشيخ
جلال الدين السيوطى أن
السقط من ولد دون ستة
أشهر وهل للسقط حد
يعرف به لغة ولا (فاجاب)

فذاك والاتولى الحاكم قسمتها بينهم على الوجه الشرعى أما اذا اختل شيء بما ذكر فانه لا يبرأ فقد
قالوا إذا فرق المالك بنفسه أو نائبه وأمكنه استيعاب الاصناف لكونهم محصورين ولم يزدوا على
ثلاثة من كل صنف أو زادوا عليها ووفى بهم المال لا يجوز له الاقتصار على ثلاثة بخلاف ما إذا لم
ينحصروا بان لم يسهل ضبطهم عادة فان له الاقتصار على ثلاثة لا أقل من كل صنف ويجب عليه
التسوية بين الاصناف وان تفلوت حاجتهم لابين آحادهم فله اعطاء بعض آحاد الصنف أقل متمول
فان أعطى اثنين من صنف دون الثالث غرم له الاقل المذكور او واحدا فقط غرم لكل من
الآخرين الاقل المذكور أيضا اما اذا لم يوجد الثالث فيعطى الكل لل اثنين ان احتاجاه ولا ينقل باقى
السهم الى غيرها فان لم يحتاجوه رد على الباقي ان احتاجوه والانتقل الى غيرهم اذ حصة من فقد
من الاصناف أو من آحاد الصنف بمحل الزكاة والفاضل عن كفاية بعضهم لمن بقي فبدر نصيب الصنف
كالفاضل على بقية الاصناف ونصيب المفقود من آحاد الصنف على بقية ذلك الصنف ولا ينقل شيء
من ذلك الى غيرهم ان نقص نصيبهم من كفايتهم أو ساواه والانتقل الى ذلك الصنف اما لو عدوا
كلهم او فضل عنهم شيء فان الكل او الفاضل ينقل الى جنس مستحقه بأقرب بلد الى بلد الزكاة
ومتى كان كل صنف أو بعض الاصناف محصورا في ثلاثة فأقل لا أكثر استحقوها في الاولى وما
يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى أو غيبة أو موت لاحد منهم
بل حقهم باق بحاله ولا يشاركه قادم ولا غائب عنهم وقت الوجوب ومتى زادوا على الثلاثة كانوا
غير محصورين بالنسبة لعدم الملك وان كانوا محصورين بالنسبة لوجوب استيعابهم ان وفى بهم المال
لانه لا يلزم من وجوبه الملك لان المدار ثم على السهولة عادة وهى موجودة وهنا على التحديد بالثلاثة
لانها أقل ما يصدق عليه الجمع في الآية والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه
عن أهل ناحية يزكون ما يحصل لهم من تمر أو زرع قبل أن يكمل النصاب على ظن كاله من تمر
او زرع يحصل اذا حصل المطر في ذلك العام او على غير ذلك الظن فهل يبرؤن بهذا ام لا (فاجاب)
بان هذه المسئلة تحتاج الى مقدمة وهى انهم صرحوا بان شرط جواز تعجيل زكاة النبات ان يقع
بعد الصلاح والاشتداد لا قبلها ولو بعد الخروج وعبارة المجموع وما لا يتعلق بالحول انواع منها
زكاة النبات تجب باشتداد الحب والثمار يبدو الصلاح وليس المراد ان ذلك وقت الاخراج بل هو وقت
ثبوت حق الفقراء وانما يجب الاخراج بعد تنقية الحب وتجفيف الثمار قال أصحابنا والاخراج بعد
مضى الرطب تمرا أو الغنم زبيبا ليس تعجيلا بل واجب حينئذ ولا يجوز التعجيل قبل بلوغ الثمرة بلا
خلاف وفيما بعده أوجه الصحيح عند المصنف والاصحاب يجوز بعد بدو الصلاح لا قبله واما الزرع
فالاخراج عنه بعد التنقية واجب وليس تعجيلا ولا يجوز التعجيل قبل التسنيل وانعقاد الحب وبعده
فيه ثلاثة أوجه الصحيح جوازه بعد الاشتداد والادراك ومنعه قبله انتهت ملخصة وبه يعلم ان تعجيل
زكاة المعشر قبل الوجوب لا يجوز لانها انما تجب بسبب واحد هو ادراك الثمرة وانعقاد الحب فاذا
عجله قبله قدمه على سببه فلم يجوز كما لو قدم زكاة المال على النصاب بخلاف ما لو عجله بعده فانه يجوز ان
غلب على ظنه حصول نصاب منه وقالوا أيضا لا يضم ثمر عام الى عام آخر لاتمام النصاب وان أطلع
قبل جذاذ الاول ويضم ثمر عام واحد وان اطلع الثاني بعد جذاذ الاول واختلف قدر واجبها
ولا زرع عام الى زرع آخر ويضم زرع عام كالذرة ان وقع حصدهما في سنة بان كان بينهما أقل من
اثني عشر شهرا عرية والا فلا ضم سواء كان زرع الثاني بعد حصد الاول وفي عامه ام لا ولو زرع معا
أو على التواصل المعتاد فادرك احدهما والثاني بقل ضم مطلقا فلو تواصل بذر الزرع عادة فهو زرع واحد
وان تبادى شهرا او شهرين وان لم يتواصل ضم ما حصده في عام واحد وفي الروضة وأصلها

بأن حكمه حكم الكبير في وجوب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه واستثنوا منه ما استثنوه والاستثناء معيار العموم ولا يشمل هذا قول ابن الوردى كغيره في السقط فصاعداً لأن هذا لا يسمى سقطاً لأنه النازل قبل تمام أشهره فقد قال أئمة اللغة السقط الولد الذي يسقط من بطن أمه قبل تمامه (سئل) عن نبش قبر ميت بمقبرة مسبلة قبل أن يبلى ودفن فيه آخر وأعاد التراب عليهما كما كان هل يجب عليه نبشه وإخراج الثاني لأن الأول استحقه أم يجوز أم يحرم لأن هتك الحرمة قد زال بالطم (فأجاب) بأنه يحرم عليه النبش ثانياً لما فيه من هتك حرمة الميتين وهذا داخل في قولهم يحرم نبش القبر قبل بلاء ميتة (سئل) عن قول الجلال المحلى يقدم في غسل الذكور العصبه ثم ذؤو الولا ثم ذؤو الإرحام وفي غسل الإناث العصبه ثم ذؤوات الإرحام ثم الولا فلا يشي جعلوا الولا وسطاً في الذكور وأخروه في الإناث (فأجاب) بأنه إنما يقدم في غسل الرجال ذؤو الولا على ذؤو الإرحام لأنه من حق الميت كالتكفين

لو زرع ذرة ثم حصدت واستخلفت ثم حصدت فإن اشتدت في الأول واستبين بعض حبها ثبتت في السنة وأدرك فهل يصح مطلقاً أو بالشرط السابق أي وهو وقوع الحصاد في سنة طريقان أي أحصها الثاني كما في الشرح الصغير وإن نبتت والتفت وغطى بعضها فلبا حصداً لمعطى أدرك الآخر أو كانت هندية فحصد سنبلها فأخرج سوقها سنبلًا آخر ضم مطلقاً اه فعلم من عبارة المجموع السابقة وما بعدها منع ما يفعله أهل جهتهم من تركهم ما حصل لهم من ثمر أو زرع قبل أن يكمل النصاب وإن ظنوا كماله من ثمر أو زرع آخر يحصل بعد ذلك إذا حصل المطر في ذلك العام وسبب عدم الاجزاء أنا لو قلنا إن ما عجلوه يحجز عن الثاني لكان فيه تعجيل وهو ممتنع ولو قلنا إنه يحجز عن الأول لكان الاجزاء فيه حيثن مع تيقن النقص عن النصاب وهو ممتنع لما مر أن شرط التعجيل بعد الوجوب وهو بدو الصلاح في الثمر والاشتداد في الحب أن يظن حصول نصاب منه فإن قلت هذا واضح حيث لم يضم الثاني إلى الأول أما لو قلنا بضمه إليه في الكمال النصاب فهو غير واضح لأنها حيثن بمنزلة ثمر أو زرع واحد فما المانع حيثن من التعجيل قلت بل هو واضح مطلقاً وذلك لأن فائدة الضم أنا تبين به أن الزكاة وجبت في الأول وأنه صار مع الثاني كالثمر أو الحب الحاصل من شجر أو زرع واحد حتى يجب حيثن زكاتها وليس من فوائده أن ظن حصول ماله حصل ضم إلى الأول يصيره معه كالشيء الواحد حتى يعطى الأول حكم النصاب الكامل وتخرج الزكاة منه لأن ظن حصول المعدوم لا يلحقه بالموجود حتى يعطى أحكامه بخلاف ما إذا حصل المعدوم فإنه بعد حصوله صار موجوداً فأعطى حكمه وأيضاً فالزكاة لا بد فيها من النية والجزم بها لا يتصور إلا إن انعقد السبب في حقه بأن وجد أحد سببي ماله سببان أو سبب ماله سبب واحد كالعشر وأما قبل ذلك كما في الصورة التي يفعلها أهل الجهة المذكورة في السؤال فلا يتصور فيه جزم بالنية لأن السبب لم ينعقد لتيقن النقص عن النصاب كما مر فاتضح بذلك كما تقرر من أن أهل الجهة لا يبرؤون بما يفعلونه بما ذكر عنهم بل الواجب عليهم عند حصول الثمر أو الحب الثاني زكاته إن كان نصاباً مطلقاً وكذا إن كان دونه ووجد شرط ضمه إلى الأول وحيث وجد الضم حسب الثمران أو اللجان ووجب إخراج زكاتها من الثاني والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله في مدته عن رجل عنده ألف أشرفي بنية الاقتناء فهل يجب عليه الزكاة أم لا (فأجاب) بأنه يلزمه زكاة الألف المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عما لو كان رأس مال التجارة نقدًا مغشوشاً كالسوداء عندنا والكبار عندكم وهو مثلاً مائة أشرفي عندكم الأشرفي اثنا عشر ومائة دينار سوداء عندنا وهما دون نصاب فاشترى بذلك عرضاً للتجارة وقوم آخر الحول المشتري بالمائة الأشرفي الكبار فأتى مائة وخمسين أشرفياً كذلك وهو دون النصاب أيضاً لو صفى من الغش ولكن لو قوم غشه بانفراده بلغ نصاباً وكذا يقال في السوداء فهل تجب الزكاة والحال ما ذكر أم لا وقد ذكر لي عن بعضهم أنه لو كانت المائة والخمسون الأشرفي تأتي بمائتي درهم فضة وجبت الزكاة وإن كانت لو صفيت لنقصت هل هو صحيح أم لا (فأجاب) نفغنى الله بعلومه وبركته بأن هذه المسئلة تحتاج إلى تحرير السؤال فإن فيه إهماً لكن سأذكر ما يتضح به المقصود منه إن شاء الله تعالى وذلك أن النظر في مال التجارة إلى بلوغه نصاباً خالصاً آخر الحول فيحتمل يجب في مالها ونحو ربحه وتناجه وثمرته ربع عشر قيمته ثم إن ملكه بنقد وجب ربع عشر القيمة المذكور من ذلك النقد لأنه أصل ما في يده وإن ملكه بعرض أو بنحو نكاح أو خلع وجب ربع العشر المذكور من عين نقد البلد الغالب فلو اشترى عرضاً للتجارة بمائتي درهم أو أقل قوم آخر الحول بالنقد الذي اشترى به فإن ساوت قيمته نصاباً خالصاً من ذلك النقد زكاه والام يلزمه زكاة وإن كان لو قوم بالذهب الغالب لبلغ نصاباً به خالصاً أو

والدفن والصلاة وهم أحق به منهم لقوتهم ولهذا يرثونه بالاتفاق ويؤدون ديونه وينفذون وصياه ولا شيء منها لدوى الارحام مع وجودهم وقدمت ذوات الارحام على ذوات الولاة في غسل الاناث لانهن أشفق منهن ولضعف الولاة في الاناث ولهذا لا يرث امرأة بولاء إلا عتيقها أو متتيا اليه بنسب أو ولاء (سئل) عن المصلى على الجنائز هل يسن نظره الى الميت أو الى جهة القبلة أو الى محل سجوده لو كان (فأجاب) بأنه ينبغي كما قاله بعض المتأخرين أن ينظر الى الميت (سئل) عما أفتى به القفال من أن فاقد الطهورين اذا صلى على الميت ثم وجد الماء فانه يعيد هل هو معتمد أولا (فأجاب) بأنه هو المعتمد ولكن محل صلاته اذا لم يحصل الفرض بغيره (سئل) عن دفن ميتين في قبر واحد من غير ضرورة هل يحرم سواء اتحد النوع أم اختلف وسواء الصغير والكبيرة أم فيه التفصيل (فأجاب) بأنه يحرم دفن اثنين في الابتداء في قبر واحد من غير ضرورة وان اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمية أو زوجية أو مملوكية كما جرى عليه النووى في مجموعه تبعا للشرخسى لانه بدعة

بعرض قنية مثلا قوم بغالب نقد المحل الذى تم به الحول فان ساوت قيمته نصابا منه زكاة والا فلا زكاة عليه وان ساوت قيمته نصابا خالصا من غير الغالب فان كان بالبلد نقدان على السواء وتم بأحدهما نصابا خالصا وجب ربع العشر منه والا بأن تم النصاب بكل منهما تخير على اضطراب فيه وقيل يجب الانفع للمستحقين اذا تقرر ذلك علم انه لو اشترى عرضا للتجارة بدون النصاب من الفضة المغشوشة وجب أن يقوم آخر الحول بها فان ساوت قيمته نصابا خالصا منها وجبت زكاته والا فلا ولا نظر لغشه في هذه الصورة هل له قيمة أم لا بخلاف ما لو اشترى بذهب مثلا فضة مغشوشة بنية التجارة فيها فانها هي وغشها يقومان آخر الحول بذلك الذهب فان ساوت قيمتها نصابا خالصا من ذلك الذهب وجبت زكاتها والا فلا فعلم أن التقويم لا يكون الا بخالص وان المقوم لا يشترط فيه أن يكون خالصا لانه في هذا الباب بمنزلة العروض وهي تجب قيمتها حتى يخرج ربع عشر قيمتها فكذلك ما هو بمنزلة ما هو والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله بعلومه اذا كان السلطان يبعث أو ان حصاد الزرع من يقدر عليه قدر العشر ثم يسلم اليه حبا صافيا ولم يعلم هل مراده الزكاة أم لا هل يجزى ذلك عن الزكاة (فأجاب) متع الله بحياته بقوله اذا بعث السلطان من ذكر لما ذكر في السؤال لم يجز ذلك عن الزكاة كما أفهمه كلام البغوى وعبارته وأما اخراج المضروب على الماء كبلاد مرو فذلك لا يمنع الزكاة فان أخذه السلطان عنه فهو كأخذه القيمة في الزكاة بالاجتهاد وفي سقوط الفرض به وجهان أى والصحيح المنصوص فى الام وبه قطع الجمهور وصححه النووى بسقوطها اذا نوى به البدلية فافهم قوله فان أخذه السلطان عنه انه لا بد أن يتحقق من السلطان انه أخذه عن الزكاة اما اذا علم منه انه لم يأخذها عنها أو شك فلم يدرك يأخذها عن الزكاة أولا فلا يقع ذلك عن الزكاة وقد قال الكمال الرزادى فى شرح الارشاد عقب كلام البغوى وخارج بقوله عنه ماله أخذه السلطان فى مقابلة الذب عن الرعية ليستعين به على تحصيل الجند كما يعتاد ذلك ولاية بلادنا فلا يجزى عن الزكاة قطعاً ورأيت بعض من لا معرفة له يفتى بالاجزاء ويعمل به وهو خطأ صريح نسأل الله تعالى العصمة والهداية اه وقال فى فتاويه مسألة اذا أعطى الزرع ومن عليه زكاة الثمار والنخل والعنب الامام العاشر بنية الزكاة فى هذا الوقت هل يجزئهم ذلك عن الزكاة أولا وما العلة اذا فى ذلك أجاب لا يجزى أبدا ولا يبرأ من الزكاة بل الزكاة واجبة على من وجبت عليه لان الامام يأخذ ذلك عنهم باسم الخراج فى مقابلة قيامه بسد الثغور حتى يصرفه فى ذلك وفى قمع القطاع والمتلصصين عنهم وعن اموالهم وقد اوقع جمع من ينتسب للفقهاء وهم باسم الجهل احق اهل الزكوات ورخصوا لهم فى ذلك فضلوا وأضلوا اه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه هل يجوز للمالك ان يتصدق على حاضرى الحصاد من الفقراء من سنابل الزرع الزكوى (فأجاب) فسح الله فى مدته لا يجوز للمالك ان يسلم الفقراء مما ذكر شيئا سواء أنوى به الزكاة أم لا ولو بعد اشتداد الحب فى الزرع لانه يجب عليه التنقية وفى وقوع ما اعطاه له الموقع تفصيل معروف فى كلام الفقهاء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) سيدنا الشيخ العلامة المشار اليه فسح الله فى مدته فى شخص جدتمرا وصرم جانبو مائة وسق مثلا وادخره للنفقة ولم يخرج منه حال الجداد والصرام زكاة ومالك ايضا نصبا من النقدين نحو الف دينار مثلا وادخره ايضا بنية الصرف للنفقة وحالت عليه احوال كثيرة ولم يخرج لذلك زكاة هل يحرم عليه فى المستلتمين ام فى احدهما ام لا يحرم لكونه اعده للصرف والنفقة اعتبارا بنيتة للحديث او ضحوا لنا فان غالب الناس واقعون فى ذلك (فأجاب) متعنا الله بحياته انه يحرم عليه عدم اخراج الزكاة فى القسمين وان ادخرهما للنفقة ويفسق بذلك وليست نية النفقة مؤثرة فى اسقاط الزكاة لان ملاحظ وجوبها فى الحب والجداد النمو بالفعل وهو

وخلاف ما درج عليه

السلف ولانه يؤدى الى
الجمع بين البر والتقى والفاجر
النشقى وفيه اضرار الصالح
بالجار السوء وفى الام
ويفرد كل ميت بقبر الى أن
قال فان كان الحال ضرورة
مثل أن تكثر الموتى ويقل
من يتولى ذلك فانه يجوز
أن يجعل الاثنين والثلاثة
فى القبر وعبرة الانوار
ولا يجوز الجمع بين الرجال
والنساء الا لضرورة متأكدة
اه ودليله ظاهر كما فى الحياة
(سئل) عن شخص مات
رقيقه ثم مات وتركته لاتفى
الا بتجهيز أحدهما فهل
يقدم به الرقيق لسبق حقه
أم سيده (فاجاب) بانه يقدم
به سيده لتيقن عجزه بموته
عن تجهيز غيره (سئل)
هل يثاب على إعادة صلاة
الجنائز لقولهم انها تقع
فلا أم لا لانها غير مستحبة
(فاجاب) بانه يثاب عليها
لوقوعها فلا وقد يكون
الشيء غير مطلوب وإذا
فعله أثيب عليه كاعتداء
المؤدى بالقاضى وعكسه
وقد يكون الشيء مندوبا
وإذا فعله وقع واجبا كمن
مسح جميع رأسه فى وضوئه
على القول به فيه وفى نظائره
(سئل) عن الكفن المعصر
للرجل هل هو حرام كما ذكره
البيهقى وجرى عليه كثير
من المتأخرين أو مكروه كما
ذكره الشيخان (فاجاب)
بان المعتمد كراهته لا تحريمه

وهو حاصل فى العام الاول سواء أبقاه للنفقة أم لا وفى التقدين تنموهما بالفعل والقوة وهو حاصل
فى العام الاول وما بعده فلم يكن لنية دخل فى اسقاط الوجوب لانها لا تعارض سببه المذكور
وتأمل ما قررته تعلم ان الثمر والحب اذا مضى عليهما أحوال ولم ينو بادخارهما تجارة بشرطها
لا تجب زكاتها الا فى الحول الاول واما فيما بعده فلا تجب فيها زكاة بخلاف التقدين فانه تجب
زكاتها فى كل حول مضى عليها سواء أعدا للتجارة بهما أم للنفقة لما علمت أنها صالحان للبناء
فيها ناميان بالقوة أو الفعل فلذلك تكررت زكاتها بتكرر الاحوال والله اعلم (وسئل) نفع الله
بعلومه وبركته عن قول الامامة اذا اشترى عرضا للتجارة بعرض قنية ونقد قوم ما تأبل النقد به وقوم
ما قابل العرض بغالب نقد البلد اه ولم يزيدوا على ذلك والذي يظهر أن معرفة التقسيط لكل من
النقد والعرض متوقعة على معرفة تقويمها يوم الشراء بغالب نقد البلد ليعرف نسبة كل منهما
من الآخر مثاله اشترى عرضا للتجارة بمائة درهم وغالب نقد البلد دنانير وبعد قنية فتقوم
الدراهم بغالب نقد البلد يوم الشراء ويقوم العبد به فان استوى قيمتهما قوم نصف عرض مال
التجارة آخر حوله بالدراهم ونصفه الآخر بغالب نقد البلد يوم التقويم وان اختلفت قيمة العبد
والدراهم بأن ساوت الدراهم ثلث نصاب من غالب نقد البلد وساوى العبد الثلثين قوم ثلث عرض
مال التجارة آخر الحول بالدراهم وثلثاه بغالب نقد البلد يوم التقويم وهذا كله فيما اذا كان غالب
نقد البلد يوم التقويم غير جنس المشتري به أما اذا كان من جنسه فلا يحتاج الى التقويم واختلاف
صفة النقد كاختلاف جنسه فى رعاية التقسيط هذا ما ظهر للمملوك فهل هو كذلك أم لا (فاجاب)
فسح الله فى مدته بقوله ما ذكر من تقويم الثمن المشتل على النوعين المذكورين بغالب نقد البلد
أى ما يتعامل به فيه ولو عرضا كما صرحوا به فى نظائر ذلك ظاهر مفهوم من كلامهم فى مواضع منها
تعبيرهم هنا بالمقابلة اذ لا تعرف الا بالتقويم فى كل من ذينك النوعين والتقويم انما يكون بالغالب
المذكور كما هو معروف ومن ثم لم يحتاجوا الى التصريح بذلك هنا ومنها قولهم فى قاعدة مدعوجة
وفىها اذا اشترى شقصا مشفوعا وسيفا بمائة مثلا ان أحد طرفى العقد اذا اشتمل على مالين
مختلفين وزع ما فى الجانب الآخر عليها باعتبار القيمة أى يعطى كل منهما حكمه ولا يعرف
هذا التوزيع باعتبار القيمة الا اذا قوما بالغالب المذكور ومنها قولهم فيمن اشترى دارا فيها
صفائح فضة ذهب أو بالعكس اشترط قبض الدار ومقابل الصفائح من الثمن فى المجلس حذرا من
الربا أى ولا تعرف تلك المقابلة الا بالتقويم بالغالب كما تقرر وظهور هذا اذ هو من المقررات المعروفة
من مجموع كلامهم لم يتعرضوا له فى أكثر المواضع اتكالا على ذلك فظهر أن ما ذكر فى صورة
السؤال من تقويم النوعين المذكورين بالغالب المذكور هو المفهوم من كلامهم عند من له أدنى
مسكة بقواعدهم وإلام باطراف كلامهم نعم يتردد نظر الفقيه فيما لو اختلف الغالب وقت الشراء
 وآخر الحول فهل يعتبر الثانى لانه المعتبر فى زكاة التجارة أو الاول لان هذا التقويم لا يتعلق
بالزكاة بطريق القصد بل بالتبع اذ الغرض منه معرفة ما يخص كلا من العرض والنقد لاختلاف
حكمهما واما أمر الزكاة فشىء مترقب قد يحصل وقد لا للنظر فى ذلك مجال والذي ينقدح الثانى
لما أشرت اليه آنفا أن اختلف أحد طرفى العقد يقتضى توزيع طرفه الآخر عليهما وان ذلك
التوزيع لا يعرف الا بالتقويم بالغالب فكان التقويم به من مقتضيات العقد فلم نعتبر فيه
غير الغالب وقته وعليه فاذا اشترى بعبد ودينار عرض تجارة وغالب المتعامل به حينئذ
الفضة مثلا فقومها بها وكان العبد ثلاثة أرباع جانبه والدينار ربع جانبه ثم عند آخر الحول صار
الغالب الحنطة ولو فرض تقويمهما بها الآن لكان العبد ثلثى جانبه والدينار ثلث جانبه اعتبر

الاول دون الثاني لما قررته من ان هذا التوزيع من أحكام العقد فكان اعتبار وقته متعينا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه ما حكم أخذ الفريك وهو الحب في أول اشتداده من زرع يجيء منه نصاب (فاجاب) منع الله بحياته أخذ شيء من الزرع الزكوى بعد ما تعلق به الزكاة بأن اشتد حبه لا يجوز ومن أخذ منه شيأ عزز عليه تعزيرا شديدا فان أكله غرم مثل حصة مستحق الزكاة لهم سواء في ذلك المالك وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله في مدته عن درهم الاسلام كم قدره من الحلقة الكبار وكم درهم الاسلام قيراطا وكم القيراط بالخروبة أو الشعيرة وكم مثقال الذهب قيراطا (فاجاب) بقوله أما المثقال فهو لم يختلف لجاهلية ولا اسلاما فهو اثنان وسبعون حبة وهي شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها ماذق وطال واما الدرهم فهو مختلف جاهلية واسلاما والمراد به حيث اطلق الاسلامى وهو خمسون حبة شعير معتدلة وخمسا حبة كذلك فهو ستة دوانيق اذ الدانق ثمان حبات وخمسا حبة ومتى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا ومتى نقص عن المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان واما القيراط فهو في مصطلح أهل مصر والشام والحجاز ونحوها جزء من أربعة وعشرين جزءا من الواحد لانه ثلث ثمنه والحب ثلث القيراط وهي جزء من اثنين وسبعين جزءا من واحد لانه ثمن تسعة والدانق هنا نصف الحبة وسدس القيراط فهو جزء من مائة وأربعة وأربعين جزءا من الواحد لانه نصف ثمن تسعة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن رجل معه بعض كفاية عياله من زرع وله معه اشجار غناب وارض يأخذ من زكوات الاموال ويحفظه في بيته ويأكله ويشترى به الضياع والمواشى وغيرها هل يملكها اى الزكوات مع جهالة صارفها اليه أم تكون مضمونة عليه فانه لا يعطى الفقراء ولا المساكين ولا ابن السبيل شيأ منها وكذا زكاة الابدان في يوم عيد الفطر ومع ذلك هو قاطع لصلاة الجماعة واذا كان القادر يقدر على الكسب يحل له ان يأخذ هذه الزكوات وهل تبرأ ذمة من أعطاه (فاجاب) بقوله متى كان لهذا الشخص المذكور من زرع أو غيره أو كان له كسب وكان ذلك يفي بنفقته ونفقة عياله لم يحل له أخذ شيء من الزكوات سواء زكاة الفطر والمال وسواء أعلم الدافع اليه بحاله أم لا ولا يملك ما أخذه ولا تبرأ به ذمة الدافع اليه ويجب على حاكم المسلمين منعه من اخذ الزكاة ومنع الناس من اعطائه واما اذا كان دخله لا يفي بخرجه فانه يجوز له ان يأخذ تمام كفايته وكفاية عياله الذين تلزمه مؤنتهم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله في مدته عن تحت يده وديعة أو مال قراض أو ثمن مبيع أو أمانة خال عليه الحول فهل له اخراج زكاة ذلك بغير اذن المالك أم لا (فاجاب) نفع الله به بأنه ليس لو اضع يده على مال غيره باذنه أو تعديا اخراج زكاته الا باذن المالك والله تعالى أعلم (وسئل) نفع الله به عن شخص أخرج الزكاة قبل وجوبها فهل تسقط عنه وما شروط التججيل وهل يجوز نقلها الى بالغله باحتياج أهل تلك البلد أكثر وهل يجوز صرفها بطول السنة نقدا وعروضا وتمرًا وخبزًا وينوى عند الاخراج (فاجاب) بقوله يجوز تججيل الزكاة بعد تمام النصاب في غير التجارة وقبل تمام الحول عن عام لا أكثر وزكاة الفطر في رمضان لا قبله ويجوز بعد بدو الصلاح في التمر والاشتداد في الحب لا قبله ولا يجوز تقديم زكاة معدن وركاز قبل الحصول وشرط اجزاء المعجل شيآن الاول ان يكون القابض في آخر الحول مستحقا ولا يضر غناؤه بالمدفوع وحده أو مع غيره معجلا كان ايضا أو غيره بخلاف غنائه بغيره وحده ويؤخذ من اشتراط استحقاقه آخر الحول ما صرح به بعض شراح الوسيط من ان الفقير المجتاز يلد الزكاة اذا أخذ من الزكاة المعجلة وجاء وقت الوجوب وليس

لان الراجح جواز لبسه حيا (سئل) عن استشهد في ثياب حرير لبسها ضرورة كدفع قل فهل يجوز تكفينه فيها مع وجود غيرها أم لا (فاجاب) بأنه يجوز تكفينه فيها اذ السنة تكفينه في ثيابه التي استشهد فيها لا سيما اذا تلطخت بدمه (سئل) عن أوصى بإسقاط الزائد على ستر العور في تكفينه هل تنفذ وصيته به (فاجاب) بأنها لا تنفذ وصيته به لان فيه حقاله تعالى وقد نقله النووي في مجموعه عن جماعة وأقره وما يتوهم من أنه تفريع على مرجوح مردود (سئل) عن مات رقيقه هل يعزى فيه كما يعزى المسلم في قريبه المسلم اذا كان الرقيق مسلما ويعزى فيه بتعزية الكافر اذا كان الرقيق كافرا أم لا وهل يعزى الرقيق في سيده كذلك أم لا (فاجاب) بأنه يعزى السيد في رقيقه المسلم بما يعزى به في قريبه المسلم وفي رقيقه الكافر بما يعزى به في قريبه الكافر ويعزى الرقيق في سيده كذلك (سئل) عن قول الشارح المحلى في قول المنهاج وينكره الكفن المعصفر قال لمن لا يكره له في الحياة وهو المرأة هل هو للرجل مكروه أيضا أم حرام (فاجاب) بان الرجل كالمرأة ان أبحنا له لبسه في الحياة كما نص عليه الشافعي وان حرمناه عليه

كالزعرور وهو ماصوبه
 السابق عملا بالحديث
 الصحيح فالكفن كذلك
 (سئل) عن قولهم لو سبقه
 الامام بتكبيره بطلت
 صلاته هل المراد أن
 الامام يكبر الثالث والمأموم
 في الاولى أو أن الامام يكبر
 الثانية والمأموم في الاولى
 (فاجاب) بانه متى تخلف
 المأموم بتكبيره فلم
 يكبرها حتى شرع امامه في
 الاخرى بلا عذر بطلت
 صلاته (سئل) عن الغريب
 إذا مات هل يكون شهيدا
 أم لا (فاجاب) بانه شهيد
 (سئل) عن رجل أسيح له
 لبس الحرير الحكة او
 قمل مثلا ثم ان السبب
 المييح له ذلك استمر الى
 الموت فهل يجوز تكفينه
 فيه استصحابا لما كان قبل
 الموت أم لا يجوز لزوال
 العارض بالموت (فاجاب)
 بانه لا يجوز لهم تكفينه
 في الحرير (سئل) عن
 القعود عند تلقين الميت هل
 يستحب لللقن والحاضر
 أو لأحدهما أو يستحب
 القيام (فاجاب) بانه يستحب
 القعود لللقن دون غيره
 لانه أقرب الى سماع الميت
 التلقين (سئل) عن نطق
 من صيان الكفار
 بالشهادتين وصلى وصام
 وقرأ القرآن بعد ما اشتراه
 مسلم هل يصلى عليه اذا مات
 أو لا فان قائم لا فأى فرق
 حصل بين هذا وبين غيره
 من صيان الكفار وهل

هو بيلد المال ان ذلك المعجل لا يقع مجزئا بناء على المذهب من منع نقل الزكاة اه وذلك لان
 المستحق آخر الحول هم فقراء بلد المال الموجودون في ذلك الوقت مع ما اشترط فيهم وليس هذا بيلد
 المال وقت الوجوب والقبض السابق انما يقع عن وقت الوجوب ولا ينافي ذلك ما نقله الاسنوى وغيره
 عن فتاوى الحناطى وأقروه من أنه اذا غاب المسكين عند الحول ولا يدري حاله من حياته وموته
 وفقره وغناه فالظاهر استمرار فقره وحياته قال الاسنوى وذكر في البحر نحوه فقال لو شككناهل مات
 القابض قبل الحول أو بعده أجزأ في أقرب الوجهين ووجه عدم المنافاة أن كلام شارح الوسيط
 محمول على من علم عدم استحقاقه عند الوجوب لغيبته المتيقنة عن بلد المال وكلام الحناطى على
 غيبته عن موضع الصرف وقت الوجوب وجعل حاله من الغنى والفقر والغيبة عن بلد المال وقت
 الوجوب فلم يدر هل كان حاضرا ثم اذ ذاك أولا لان الاصل عدم غيبته في ذلك الوقت كما أن الاصل
 حياته وفقره بشرط الثانى ان يكون المالك أهلا للوجوب الى آخر الحول فان مات أو تلف المال
 أو نقص عن النصاب أو باعه قبل آخر الحول أو عنده لم يكن زكاة ولا يحسب من زكاة الوارث
 ومتى وجدت الاصناف كلهم أو بعضهم واحتاجوا الرد الباقي عليهم حرم على المالك والعامل المأذون
 له في الاخذ والتفرقة بخلاف الامام والعامل المأذون له في النقل أو الاخذ فقط نقل الزكاة عنهم
 الى بلد آخر وان كان فقراؤه أحوج والعبرة بموضع المال حال الوجوب وبموضع المؤدى عنه في
 زكاة الفطر لا المؤدى فيصرف العشر لمستحق بلد الارض التى حصل منها المعشر وزكاة النقيدين
 والمواشى والتجارة الى مستحق البلد الذى تم فيه حوله واذا حال الحول وجب أداء الزكاة على الفور
 ان تمكن منه وذلك بحضور المال والمستحق أو الامام أو نائبه وعدم شغله بهم دينى أو دنيوى
 فان أخر بلا عذر أثم وضمن ولو أخر لطلب الافضل فان وجد أهل السهمان وأخر ليدفع الى
 الامام أو لانتظار قريب أو أحوج جاز لكن لو تلف ضمن فلو تضرر الحاضرون بالجوع لم يجوز
 له انتظار قريب ونحوه ولو تردد في استحقاقهم فله التأخير ولا يجوز عندنا اخراج العروض والخبز
 بل لا يجوز الا اخراج النقد والتمروالخبز في المعشرات (وسئل) نفع الله به عما اذا كان المال عروضاً
 للتجارة واستمر مدة لم يتغير عنه فهل فيه زكاة ولو تكرر بيعه بعروض واذا بيع بالنقد واستمر
 نقدا ثم اشترى به عروضاً قبل أن يحول الحول على المال تازمه زكاته أم لا وهل عند بيع العروض
 بالنقد تجب عليه زكاة واحدة أو بعدة السنين وهل يلزم فيه الزكاة عند البيع أو بعد أن يحول
 الحول على النقد واذا كان المال غائبا فيه زكاة في البلد التى هو فيها أو التى فيها المالك لسنة أو بعدة
 السنين واذا كان المال دينا في ذمة جماعة حكمه حكم الغائب أم لا (فاجاب) بقوله اذا استمرت
 عروض التجارة في يده سنين لم تخرج عن ملكه أو تكرر بيعها بعروض أخرى لزمت الزكاة
 بعد تلك السنين والمعتبر في النصاب في مال التجارة هو آخر الحول ان لم ينض وان ظهر فيه النقص
 عن النصاب قبل ذلك أو نض بعد الحول أو فيه وهو تام النصاب أو ناقصه ولم ينض بنقد يقوم به
 بل بنقد آخر أما اذا نض في الحول ناقصا عن النصاب بما يقوم به فلا يعتبر آخر الحول وان تم فيه
 النصاب بل يبتدىء الحول من وقت الشراء به للنقص الحسى اذا تقرر هذا فيبيع بالنقد المذكور
 في السؤال ان كان النقد الذى بيع به ناقصا عن النصاب مما يقوم به انقطع الحول الاول وابتدىء
 الحول من وقت الشراء به وان لم يكن النقد كذلك وجب عليه أن يزكى من ابتداء الحول الاول
 ولا نظر لهذا البيع سواء كان متكررا في السنة أم لا فان لم يشتر بالنقد شيئا وبقي عنده لا على نية
 التجارة فيه زكاه زكاة النقود لا التجارات واذا ضل المال أو سرق أو غصب أو وقع في بحر فان قبضه
 بعد ذلك وجبت عليه الزكاة لجميع الاعوام الماضية والغائب ان لم يقدر عليه فكالغصب فلا يلزمه

بمكث نهاره بموضع يصلي على كل جنازة حضرت لذلك الموضع المعين للصلاة عليها فهل يكون محصلا للقيام الذي عينه صلى الله عليه وسلم لمن صلى عليها وشيع بقدره أم يكون أقل منه لكونه ما كذا أم لا وإذا قصد بمكثه بالموضع المذكور تحصيل أجر كل صلاة بحيث لو شيع جنازة فاتته جنازات هل يكون محصلا للقيام من صلى وشيع بقدره عملا بما نواه أم لا وهل يتعدد القيام للمصلي المشيع بتعدد الجنائز معية وترتبا أم لا وما الحكمة في تمثيله صلى الله عليه وسلم بجبل أحد دون غيره من الجبال (فاجاب) بان القيام الحاصل لمن صلى عليها الوجه المذكور أقل من القيام الحاصل لمن شهدا من مكانها حتى صلى عليها بل قال بعض المتأخرين القيام الحاصل ليس على الصلاة فقط بل هو مشروط بشهودها من مكانها حتى يصلي عليها ويتعدد القيام بتعدد الجنائز وان اتحدت الصلاة عليها لان الشارع ربط القيام بوصف وهو حاصل في كل ميت فلا فرق بين ان يحصل دفعة او دفعات والحكمة في تمثيله صلى الله عليه وسلم بجبل أحد دون غيره من الجبال كبره وعظمه وكون المخاطبين يعرفونه

وهو كذلك خلافا لمن توهم أن المعتمد الثاني وأطال فيه بما لا يجدي ورتب عليه مالا وجه له عند من تأمله التأمل الصادق وكلام الرافي كالصريح في اعتماد كلام ابن الصباغ وما تفرع عليه وكذا كلام السبكي اذا علم ذلك فيبطل البيع بنسبة قسط الزكاة في كل شاة ولا يؤثر في ذلك ابقاؤه قدر الزكاة في يده جريا على قاعدة الشركة الحقيقية فهو كما لو باع عبدا مشتركا وكذا يقال في المعشرات بل أولى لان نسبة العشر تقتضي الاشاعة اتفاقا ولا فرق بين ان يعزل نصيب الفقراء ويبيع الباقي أولا كما صرح به ابن الرفعة وعلة بأن قدر الزكاة انما يتعين بالدفع لا بالعزل وخص الخلاف بما إذا لم يقل بعثك تسعة أعشار هذه الثمرة مشاعا والاصح قطعاً ويجرى ذلك فيما لو تصرف المالك قبل الخرص في مقدار معين غير شائع من الثار سواء بقى في يده قدر الزكاة أم لا فيبطل ايضا وقول ابن الرفعة وهل يجوز في تسعة أعشاره وهو ما عدا قدر الزكاة المذهب نعم محمول على الصورة السابقة التي خصص بها محل الخلاف والاتفاض كلامه **﴿وسئل﴾** نفع الله به هل يحرم التصرف في الثمر والعنب قبل الخرص في الجميع أو فيما عدا قدر الزكاة **﴿فاجاب﴾** بقوله المعتمد الاول وان توهم بعضهم خلافه اذ الشركة شائعة في كل جزء منه فكيف يحل له التصرف في البعض ولهم فيه حصة **﴿وسئل﴾** نفع الله به بما لفظه أى طريق للورع فيمن اشترى نصابا زكوايا بمن لا يزكى **﴿فاجاب﴾** بقوله طريقه أن يستأذنه في اخراجها عنه من المبيع ويتبرع بمقابلته فان تعذر فالساعي فان تعذر فالقاضي بناء على شمول توليته للنظر في الزكاة وهو ما نقله الشيخان عن الهروي هذا ان لم يعلم موت المالك والا استقل بالاخراج اذ للاجني أداء زكاة الميت بغير اذن الوارث لكن بأدائه يتبين المالك في قدر الزكاة ان تحقق ان البائع لم يخرجها للورثة فيجب تسليمه اليه **﴿وسئل﴾** رضى الله عنه عن اشترى نصابا زكوايا ثم تحقق ان البائع لم يخرج زكاته فهل له الاستقلال بتميز قدر الزكاة في المثل وصرفه على المستحقين **﴿فاجاب﴾** بقوله الذى يظهر انه لا يجوز له ذلك لان للمالك أن يخرج من غير هذا النصاب نعم ان تعذرت مراجعة البائع جاز له الاستقلال بذلك أخذا بما في المجموع من انه لو اجتمع حلال له بحرام جاز له الاستقلال بتميز قدر نصيبه لكن لا يجوز له صرفه للمستحقين الا باذن الساعي فان تعذر فالقاضي ثم رأيت بعضهم قال ومن اشترى طعاما لم يركه البائع لم يجز له أكل شيء منه قبل تأدية زكاته ثم ظاهر كلام الاصحاب بل صريحه أن ولاية صرفها باقية للبائع وليس للمشتري الاستقلال بها وفي المهمات في الشرط الخامس من شروط البيع عن الماوردي والرويانى ما يوهم استقلاله بذلك والظاهر مع التمكن من البائع أو الساعي خلافه ثم نقل عن بعضهم أن المخلص للمشتري من هذه العهدة تفريعا على بقاء تعلق الزكاة جريان القسمة بينه وبين البائع في قدر الزكاة اذ البطلان خاص به فيسلبه للبائع أو الساعي وله ان يستأذن البائع في اخراجه فان لرب المال أن يوكله في اخراج الزكاة عنه اما من ماله أو من مال الموكل كما صرح به الشيخان اهـ **﴿وسئل﴾** نفع الله به عن باع النصاب وقلنا بالراجح وهو بطلان البيع في قدر الزكاة فقط فاذا رد المشتري على البائع قدر الزكاة فهل ينقطع تسلط الساعي على ما بقى في يده أولا **﴿فأجاب﴾** بقوله الذى يظهر انه ان ميز ذلك باذن البائع لم يكن للساعي مطالبته لان للمالك أن يعين قدر الزكاة من النصاب في واحدة وليس للساعي طلب غيرها ولا شك ان تميزه أو تميز المشتري بأذنه بمثابة تعيينه فيه ينحصر حق الساعي فيما عينه فليس له مطالبة المشتري بشيء وان ميزه بغير اذن البائع فالتميز فاسد فلا ينقطع به تعلق حق الساعي وان قبضه البائع اذ رضاه به بعد وقوعه فاسدا لا يقبله صحيحا ولا ينافي ذلك ما بحثه السبكي من انه لو أجر أرضه لآخر فزرعها فالزكاة على الزارع فاذا أخذ المؤجر أجرته من المغل قبل اخراج زكاته فكما لو ابتاعها منه

الطواف لنحو زحام صلى التحية وهى مندوبة لمقيم دخل المسجد اه فكلامه في المقيم جرى على الغالب في أنه يكثر دخوله المسجد ولا يطوف واجاب في الثالثة بان الاعتبار فيها بمحل كل منهما واجاب في الرابعة بانه متى طاف فيها بالبيت ثم صلى تحية المسجد لم تعتقد لما ذكر واجاب في الخامسة بان الداخر فيها الى مكة بالقصد المذكور يستحب له ان يحرم بنفسك على الاصح ويجب عليه على مقابله واجاب في السادسة بان معنى قول شرح الروض فيها ان الوضوء بدل عن الغسل ان الغسل في حق المحدث هو الاصل وانما حاط عنه الى الاعضاء الاربعة تخفيفا (سئل) عن جاوز الميقات مريدا للنسك بلا احرام هل يكفيه العود الى مثل الاول مسافة او لا يكفيه بل لا بد من العود اليه او الى ميقات مثله مسافة كما هو ظاهر شرح المنهج وغيره ويفرق بينه وبين المتمتع حيث كفاه العود الى مكان مثل الميقات مسافة وان لم يكن ذلك المكان ميقاتا بان هذا قضاء لما فوته باسائه (فاجاب) بانه لا يكفيه في سقوط الدم عنه الا العود الى الميقات الذي هو جاوزه مريدا للنسك او الى ميقات مثله مسافة هذا هو المنقول

فلزمه مقابلة ما تلقه من منافع الاجير من غير عذر وهو اجرة المثل على المستاجر لاني التركة كما قاله القمولى نعم لو قصر الاجير بان علم امتناع الاستئجار للتطوع لم يستحق شيئا لان المستاجر حينئذ لم يغره ولما نظر الاسنوى والاذعى الى ما ذكرته من الاشكال صوبا أن الاجير لا يستحق شيئا مطلقا وغفلا عما قرره من الجواب والفرق بما ذكرته بينه وبين نظائره والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه في رجل حج عن امرأة باجرة معلومة فاحرم عنها من الميقات الشرعى ودخل الى مكة وطاف طواف القدوم ثم حصل له مرض ووقف بجبل عرفات وهو مريض ثم نزل الى منى ورمى جمرة العقبة وحلق رأسه ثم مات قبل طوافه للحج والسعى فما حكم الله في حجه الذي حجه عن المرأة الميتة هل هو صحيح اولا فان قلتم انه صحيح فلا بأس وان قلتم انه غير صحيح ولا يسقط الحج عن المرأة الميتة فهل يستحق الاجرة كلها او يستحق منها شيئا وترجع ورثة الميتة على تركه الميت بشيء من الاجرة (فاجاب) الحج باق في ذمة المرأة ولكن لها ثواب ما فعله الاجير ولاجل ذلك استحق ما يخص المفعول من المسمى لو قسط ويعتبر من ابتداء السير ثم ان كان الاجير اجير عين انفسخت الاجارة بموته فيستنيب عنها الوصى او الوارث من يحج عنها من تركتها او اجير ذمة ولم يمكنه الحج الكامل عنها في عام موتها تخير الوصى او الوارث بين بقاء الاجارة فاذا حج الاجير عنها في السنة القابلة استحق بقية المسمى وبين فسخا واعطائه ما خصه بالتوزيع السابق ويستاجر وارثها او وصيها من يحج عنها السنة الآتية من تركتها ومنها ما بقى من مسمى الاجارة الاولى والله اعلم (وسئل) رضى الله عنه اوصى بان يستاجر عنه من يحج حجة الاسلام فهل للوصى ان يستاجر بغير اذن الوارث (فاجاب) فسح الله في مدته ليس له ذلك فتبطل الاجارة لان حجة الاسلام كقضاء الدين وللوارث قضاءه من ماله نعم وليس للوصى قضاءه من غير مراجعة الوارث نعم ان عين الموصى عينا للاستئجار بها لم يحتاج لاذن الوارث حيث دللناه لو أراد ابدالها من ماله لم يمكن والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن مسألة وهى أنهم جوزوا الخلق في الحج والعمره لبعض الرأس فالحنفية جوزوا الربع والشافعية جوزوا الاكتفاء بثلاث شعرات قياسا على مسألة المسح والحال ان القياس مع الفارق لعدم اتحاد الفعلين وعدم القرينة على عدم ارادة الكل هنا بخلافه في ذلك الموضع حيث تدل الباء على ان المراد ليس مسح الكل كما بين كل واحد من الفريقين في محله فكيف يراد البعض قياسا على تلك المسئلة مع انه لا مانع هنا من ارادة حاق الكل كما هو حق العبارة لان معنى حلفت رأسى أى حلفت شعر رأسى وحقيقته ازالة شعر كل الرأس و ارادة البعض هنا مجاز حيث يصح أن يقال ازال ثلاث شعرات من رأسه أو أزال شعر ربع رأسه ولم يخلق رأسه وهذا من علامات المجاز والآية المستدل بها محلقين رؤسكم ومقصرين أفوتونا جزاكم الله خيرا ولقد أجاب عن ذلك بعضهم بقوله في الآية قرينة ظاهرة تدل على ان خلق الجميع ليس بلامم حيث قال محلقين رؤسكم ومقصرين يعنى بعضكم محلقين وبعضكم مقصرين فجواز التقصير يدل على ان ازالة شعر الكل ليست بلازمة اذ التقصير ليس ازالة الكل فهذا يدل على ان المراد ليس ازالة الجميع فصار كآية المسح حيث كان هناك قرينة وهى الباء تدل على عدم ارادة مسح الجميع فظهر ان الحقيقة ليست بمرادة فلا بد من ارادة المعنى المجازى فاراد الحنفية الربع اذ قد يكون الربع قائما مقام الكل كما ذكرنا في كثير من الاحكام ومنها في باب الجنابة فان خلق الربع يقوم مقام الكل وقد وقع في الآية اسم للكل فلا بد من ارادة امر يقوم مقامه وكذلك النصف وأكثر منه لكن الاحتياط اقتضى اعتبار الربع ولهذا أرادوا في باب المسح الربع حيث نظروا الى نفس المحل وهو الرأس أو أرادوا مقدار ثلاث اصابع حيث نظروا الى ان

اختار دما أو لم يختره كما اقتضاء اطلاق الشيخين والانوار والبهجة والارشاد وغيرها ونسب الشيخان الاطلاق المذكور للشافعي أم يجب عليه في الشعرة مد وفي الشعرتين مدان ان اختار دما كما قيده بذلك الشيخ زكريا في المنهج وان اختار صوما وجب عليه يوم ويومان أو اطعام فصاع وصاعان كما حكاه الاسنوي عن العمراني وغيره وقال انه متعين ونقل حكاية الاسنوي المذكورة الشيخ زكريا في شرح البهجة وهل المعتمد في الفتيا والعمل اطلاق الشيخين المذكور أم التقيد المذكور (فأجاب) بان المعتمد في الفتيا والعمل اطلاق الشيخين المذكورين وقد بسط الكلام على رد التقيد المذكور جمع من المتأخرين كالبلقيني وابن العماد (سئل) عن المحرمة هل يجب عليها كشف الدين أو يستحب (فأجاب) بانه لا يجب عليها كشف كفيها بل يستحب (سئل) هل يشترط في دهن الشعر أن يكون ثلاث شعرات أو يحصل بالواحدة أو بعضها كما هو قضية كلامهم (فأجاب) بان التحريم منوط بما يصدق عليه التزين فانهم علوه بما فيه من التزين المنافي لحال المحرم فان الحاج أشعث أغبر كما ورد

والجار واجاب أصحابنا بانه صح أنه صلى الله عليه وسلم توشأ ففسح بناصيته وعلى عمامته وهذان دالان صريحا على الاكتفاء بمسح البعض لان الاصل عدم العذر فلا يجوز ادعاء احتماله ولان أحدا ممن يعتديه لم يقل بخصوص الناصية التي هي ما بين التزعتين والاكتفاء يمنع وجوب الاستيعاب الذي قال به مالك واحمد وجوب الربع الذي قال به أبو حنيفة لانها دون ربع الرأس بل قيل دون نصف ربه وبعضه أن الباء الداخلة في حيز فعل متعد بنفسه كما هنا تكون للتبعض أي حتى تفيد معنى لا يستفاد مع عدمها والا لزم أن يكون الايتان بها لغو لان الفعل لا يحتاج اليها والمعنى المستفاد معها مستفاد مع عدمها فلزم أن تكون بمعنى لا يوجد مع حذفها وهو ما قلناه واما الباء الداخلة في حيز قاصر فانها تكون لمجرد التعدية والالصاق كما في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت وانما وجب التعميم في التيمم مع استواء آيتيهما كما تقرر لثبوته بالسنة ولجريانه على حكم مبدله ولم يجب في الحلق للاجماع ولانه لم يفسده وأما آية الحلق فلا يمكن ان تتعلق بالبشرة لما تقرر من ان امرار موسى عليهما لا يسمى حلقا فوجب اضرار شعريكون من باب الاضرار لا المجاز ويحتمل أن يكون منه ويحتمل أن يكون من النقل وان يكون من الاشتراك لكن المجاز والنقل والاضرار أولى من الاشتراك والاضرار والمجاز سريان لاحتياج كل منهما الى قرينة والاضمار والمجاز أولى من النقل لسلامتهما من نسخ المعنى الاول اذا تقرر ذلك فنعود حينئذ الى الكلام على ما في السؤال وان كان قد علم بما تقرر الجواب عما فيه فنقول أما قول السائل والحال الخ فمنوع بما مر من أنه لا قياس عندنا وعند مالك واحمد بخلافه عند أبي حنيفة فلا يتوجه أبدا وان سلمت صحته فلا إشكال على أبي حنيفة لاعلى غيره وقوله مع أنه لا مانع هنا من ارادة حلق الكل الخ ممنوع أيضا لما مر من الاجماع على أنه لا يجب التعميم هنا وقوله وحقيقته ازالة شعر كل الرأس الخ قد مر عن المجموع أنه باطل وانه مخالف للغة والعرف وقوله ولقد أجاب عن ذلك بعضهم الخ يقال عليه ليس هذا الاشكال بصحيح كما تقرر حتى يحتاج للجواب عنه وعلى التنزل فالقرينة المذكورة لا يحتاج اليها لما تقرر من الاجماع على عدم وجوب التعميم على أن هذه القرينة مع قطع النظر عن الاجماع قابلة للنسج بأن يقال ليس في الآية دليل على أن من اراد الحلق يجزئه حلق البعض ولا يقاس على التقصير لوضوح الفرق بينهما واما القرينة الصحيحة مامر من أن هناك شعرا مضمرها وهو اسم جنس أقله ثلاث شعرات وقوله اذ قد يكون الربع قائما مقام الكل الخ يقال عليه ان أردتم أنه قائم مقام الكل عند المخالف أيضا فغير صحيح أو عندكم فان كان لشيء استحسنتموه كما هنا فالقياس غير صحيح وان أردتم انه بدليل آخر غير الاستحسان فينبوه حتى نتكلم فيه وقوله الاحتياط اقتضى الربع ممنوع بل ان اريد الاستناد لمجرد الاحتياط فهو مع احمد القائل بوجوب حلق الاكثر او مع أبي يوسف القائل بوجوب حلق النصف واما الربع فلا احتياط فيه يصلح مرجحا له على النصف والاكثر وقوله ولهذا أرادوا في باب المسح الربع الخ ويقال عليه لا احتياط في ذلك ايضا وانما الاحتياط مع القائل بمسح الكل فتتج ان الاحتياط لا يصلح سببا لتخصيص الربع بالاعتبار في واحد من البابين وإذا لم يصلح سببا لذلك فأولى أن لا يصلح سببا لاعتبار ثلاث اصابع المذكور بقول السائل او أرادوا الخ المعطوف على ارادوا الاول المعلن بالاحتياط في قوله ولهذا على أنه يقال عليه إن نظر للمحل اعتبر الربع او الى الآلة اعتبر ثلاثة اصابع وكل محتمل فما المرجح الراجح من اعتبار الربع غير ان الاحتياط فيه اكثر او انه اعتبر استحسانا في احكام اخر عندكم وكل من هذين لا يكون مرجحا لما تقرر قريبا على ان في تشبيه المحل بالآلة حتى ترتب عليه ما ذكر من اعتبار الاعتبار الاغلب وذلك غير مخصص كما يعلم من كلام الاصوليين ثم ظاهر كلام السائل ان نظير هذه

به الخبر وعبرة الروضة
وأصلها والمحرم والمنهاج
والانوار وغيرها دهن شعر
الرأس أو اللحية اه
وظاهرها شمول الجميع
وبتقدير عدمه فالشعر جمع
وأقله ثلاث وعبرة كثيرين
ويحرم عليه أن يدهن شعر
رأسه أو لحيته (سئل) هل
ما شمله كلامهم من وجوب
الفدية بالقيلة لذكر أو
لمحرم معتمدا أم لا (فأجاب)
بأنه يجب الفدية بها اذا
كانت بشهوة وقد شملها
تعبيرهم بمقدمات الوطء
بشهوة (سئل) هل يحرم
على المحرم دهن بقية شعور
الوجه كالخاجب والشارب
والعنفة والعدار كاللحية
كما قال المحب الطبري
وقال الاسنوي انه القياس
أم لا (فأجاب) نعم يحرم
عليه دهنها (سئل) هل
يتوقف الاخذ للدواء
ونحوه على وجود سببه أم
يجوز أخذه ليستعمله
عند وجوده (فأجاب)
بأن مقتضى كلامهم عدم
التوقف قال الاسنوي
وهو المتجه فهو المعتمد
وان خالف فيه بعضهم
(سئل) عن الاذخر الحرمي
هل يجوز بيعه أم لا
(فأجاب) بأنه قد يقال يجوز
بيعه لخبر الصحيحين ولا
يحتل خلاه فقال العباس
يا رسول الله الا الاذخر
فانه لقينهم ويوتهم فقال الا
الاذخر فشمم الاستثناء من
أخذه لينتفع بشمه وقد قالوا

المقالة في المسح يأتي في الحلق للعلة التي ذكرها وهو ان صح منقولا عند الحنفية غير جلي المعنى لما
هو واضح ان علة مسح مقدار ثلاث أصابع لا يأتي في حلق مقدارها وقوله وهذا معنى قولهم قياسا
الخ وقوله ولا يخفى على هذا الخ يقال عليه قد بان انه خفى غير صحيح وقوله ولهذا لم يثبتوا عليه
الجنابة ان أراد أنه لا حرمة في ازالة دون ثلاث شعرات فغير صحيح أولا كفارة فكذلك لان في
الواحدة كفارة عندهم وانما تختلف كفارة الثلاث وما دونها وليس ذلك لمعنى مناسب لما في الحلق
لانهم اتفقوا على أن ازالة ثلاث شعرات لا يحصل به التحلل واتفقوا أيضا أن ازالة ما دونها فيه
الكفارة فالملحوظ في المحلين مختلف خلافا لما يوهمه صريح كلام السائل وقوله ووجه ارادة هذا
المعنى الخ لا يحتاج اليه مع ما قدمته في توجيه اكتفاء الشافعية بثلاث شعرات بل هذا التوجيه
لا يرصاه الشافعية لما فيه من التعب الخارج عن قوانين الأدلة الشرعية وقوله فالحاصل الخ
يقال عليه هذا الحاصل مبنى على غير أساس لما تقرر من هدم جميع ما قبله المبنى هو عليه ثم على
تسليم المجازين للذين ذكرها وأن الثاني أكثر يقال عليه لا يكون أولى هنا من الاول الا لو كان
التجوز فيه خاصا بالربع أو بالثلاث أصابع ولا قائل بذلك من حيث التجوز أما اذا كان غير
مختص بذلك فلا يكون أولى من الاول بل الاول أولى منه لانه يلزم من اضرار شعر أو التجوز عنه
بالرأس الا كتفاء بثلاث شعرات لان اسم الجنس لا يصدق على أقل منها اتفاقا وان صدق على
أكثر منها فهي متيقنة وغيرها مشكوك فيه وأما المجاز الثاني فيصدق على الربع وأقل منه
وأكثر منه اتفاقا فلا وجه للتخصيص بالربع من حيث هذا المجاز فلا أولوية فيه على الاول بل الاول
أولى منه هنا لما تقرر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب اه ما اجاب به شيخنا فسخ الله في مدته
وادام النفع بعلمه وبركته ثم رأيت السائل لما اطلع على الجواب كتب ورقة اخرى صورة ما فيها
اما قوله والمراد شعر رؤسكم وجعله من باب الاضرار او الحذف فليس كذلك اذ الاضرار او الحذف
لا يكون الا اذا لم يكن لاسناد الفعل او شبهه الى ذلك الامر المذكور معنى محصل كما في قوله تعالى
واسأل القرية قال احمد بن فارس اذا اسندت لم يكن لها فائدة فهنا اضرار كقوله تعالى
لندخلنهم في الصالحين اى في زمرة الصالحين وما نحن فيه ليس من هذا القيل لانه اذا قيل حلقت
رأسى يصح ويفيد من غير التقدير بل التقدير فيه قبيح لان معنى الحلق ازالة الشعر لا ازالة المطلقة
ولهذا لا يصح ان يقال حلقت الدنس من بدنى فلا يقال في فصيح الكلام حلقت شعر رأسى ولهذا
لم يقع في كلام الفصحاء ولو وقع لكان مجازا باعتبار التجريد فاذا تعلق هذا الفعل المتعدى بنفسه
الى محله لا بد من تعلقه بجميع المحل كما قالوا في آية المسح لو لم تكن الباء موجودة لكان الواجب
مسح السكل بالاتفاق لانه فعل متعد تعلق بمحله على ان التقدير هنا ينافي ما اوجبه لان الشعر اسم
جنس كما قال به القائل فهو يطلق على القليل والكثير حتى على نصف شعرة او اقل كما ان الماء
يطلق على قطرة او قطرتين واما القول بأنه جمع فلم يذهب اليه احد من اهل العربية يعتمد عليه
وايضا العرف ينافية فان اطلاق الشعر على الواحد والقليل والكثير سواء فالواجب حينئذ حلق
شعرة او اقل منها اخذا بالقليل المتيقن فلا يثبت في وجوب حلق الثلاث واما قوله ولانه يسمى
حلقة يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات هذا الكلام لا ينفعه اذ الخصم يقول لا يقال بحلق
الربع وحلق ثلاث شعرات منه والحق ان استعمال حلق الرأس في حلق الربع او اقل
منه وليس النزاع في ان اسناد حلق لا يجوز الى الربع وثلاث شعرات منه كانت الجملة الثانية
بمنزلة بدل البعض مجازا لا حقيقة ألا ترى انك اذا قلت حلق رأسه حلق ربعه او ثلاث شعرات منه
كانت الجملة الثانية بمنزلة البعض من قبيل قوله تعالى امدكم بأنعام وبنين الآية ولو كان في الثاني

والثالث حقيقة لكانت الجملة الثانية بمنزلة بدل الكل ولم يقل به أحد من أهل اللسان وأيضا صحة قوله يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه يدل على انه ليس من قبيل الاضرار اذ لو كان كذلك لكان التقدير حلقت شعر رأسه وشعر ربعة وشعر ثلاث شعرات منه وفساده ظاهر وقوله واما قولهم لا يسمى حلقا بدون أكثره باطل لانه انكار للحس واللغة والعرف ليس على ما ينبغي بل الامر بالعكس فان معنى قول القائل لا يسمى حلقا أى حلق الرأس وليس معناه انه لا يسمى حلقا اصلا كما عرفت وأما قوله فالواجب في الحلق عندنا وعند مالك ثلاث شعرات يأبى عنه كتب المالكية وفقهاؤها والذي هو مشهور ومعمول به عندهم حلق الكل قال ابن الحاجب ولا يتم نسك الحلق الا بجميع الرأس ثم قال فان اقتصر على البعض فكالعدم وفي المدونة لابن القاسم واذا قصر الرجل فليأخذ من جميع شعر رأسه وكذا في حق الصبيان وليس على المرأة الا التقصير ولتاخذ من جميع قرونها ولا يجزيهما ان يقصرا بعضا ويقييا بعضا وكذا عند احمد فان الصحيح المعمول به عند أصحابه حلق الكل كما صرح به في بعض كتبهم المعتبرة فمن أين يتأتى الاجماع على عدم كون حلق الكل مرادا من الآية على انا لو فرضنا اتفاق الائمة الاربعة لا يحصل الاجماع أيضا وعلى تقدير تسليم كونه اجماعا عدم احتياج تبين القرينة في ارادتهم هذا المعنى من الآية مع كونه خلاف ظاهرها ممنوع اذ على الفقيه بحث معرفة ماخذ مسائلهم وطرق استنباطهم من الأدلة والا يكن محض التقليد ولا يسمى فقيها وأما قوله بان يقال ليس في الآية دليل على ان من اراد حلق الكل يجزئه حلق البعض ولا يقاس على التقصير لوضوح الفرق عما لا يحصل له لان النسك واحد والمحل واحد ولا معنى بأن يقول حلق الكل واجب بالنسبة الى البعض وحلق البعض واجب بالنسبة الى بعض آخر والتقصير واجب بالنسبة الى بعض آخر بل الواجب في هذا المقام هو الحلق او التقصير كلا او بعضا على اختلاف المذاهب الا ترى ان من اراد اولا ان يحلق الكل ثم اكتفى بالبعض يجوز عند من ذهب الى وجوب البعض وكذا اذا اراد اولا الحلق ثم قصر بجزئه واما قوله على مسألة المسح فممنوع فيه ان المنع لا يتوجه على الناقل وهو ناقل من كلامهم والذي عليه تصحيح النقل وعلى تقدير تسليم توجه المنع هذا المنع لا يضر اذ الاشكال باق لان نظيره على ان ارادة هذا المعنى من هذه الآية خلاف الظاهر سواء اكان بطريق القياس كما يدل عليه عبارات بعضهم او بطريق آخر فان كان بطريق القياس فالقياس لا يصح كما ذكره وان كان بطريق آخر فلا بد من بيانه لعدم ظهوره واما الكلام على مسألة المسح فهو مبين في محله في كتب كل من الائمة ولا يحتمله المقام واما تجويز النقل والاشتراك في الآية فلا معنى له اما الاشتراك فظاهر واما النقل فلان النقل لا يخلو اما ان يكون في حلق او الرأس والاول لا يصح لان المنقول لا يكون الا اسما وحلق هنا لم ينقل من الفعلية الى الاسمية وكذا الثاني لا يصح لان النقل وضع ثاب والقول بان الرأس موضوع لثلاث شعرات منه مما لا قائل به هذا حال اصول مقدماته وفروعها على هذا القياس فالحق والانصاف ان سؤال السائل موجه لا مخلص منه لهذه المقدمات وليس المخلص منه الا بما ذكره المجيب وأما وجه ارادة الحنفية الربيع فلان الملاحظ في البابين عندهم متحد كمالك وبيانه انه في كل من الموضوعين تعلق الفعل المتعدي بنفسه بمحله والمحل واحد وهو الرأس ولهذا يوجب ان امرار موسى على الرأس عند عدم الشعر كما ان المراد عند مالك رحمه الله في الاول الكل كذلك المراد من الثاني وكما أن المراد عند أبي حنيفة رحمه الله في الاول الربيع كذلك في الثاني وكذا عند احمد فانه صرح في بعض كتبهم انه يجب حلق الكل وهو صحيح والاكثر لانه في حكم الكل كما في المسح فان عنده في المسح ايضا الصحيح مسح الكل وروى عنه

ان الاذخر مباح ويجاب بانه انما ابيح لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبيع قال الزركشي وفي معنى اشجار الحرم احجاره وترا به (سئل) عن محرم لابس للمخيط من غير عذر ثم انه لبس فوقه مخيطا آخر هل يعد لبسا ثانيا (فاجاب) بانه لا يجب عليه فيها بلبسه المذكور ثانيا شيء (سئل) عما ذكر في الروضة واصلا وفرعا مختصرا بالحجazy وابن المقرئ والمنهاج واصله وفرعه وشرحي المنهاج للمجلى والدميرى والانوار وسبيله وغيرها من ان وقت ذبح الهدى الذي يسوقه الحاج والمعتبر وقت الاضحية زاد في شرحي الروض والمنهج قوله ما لم يعين غيره فافهمت الزيادة ان المعتبر اذا عين له شعبان مثلا وان الحاج اذا عين له آخر ذى الحجة مثلا جاز لكل منهما ذبحه في الوقت الذي عينه وفي وقت الاضحية فهل هذا المفهوم صحيح معمول به فان قلتم به فمواجهه وما دليه ومن قال به من العلماء وهل التعيين باللسان أو القلب وهل يختص التعيين بالحرم وهل يجوز ان يعين وقتا بعد ان عين غيره (فاجاب) بانه قد ذكر الزيادة الجمال الاسنوي فقال وما ذكرناه من وجوب ذبحه في وقت الاضحية

محله اذا عين ذلك له و
أطلق وقتنا يحمل على
المعهود شرعا فان عين له
وقتا آخر لم يتعين له وقت
لانه ليس في تعيين اليوم
قربة قاله في التهمة فعلم منها
ان ذمحه لا يتعين له وقت
فيجزى في أى وقت كان
وهو صحيح معمول به ووجهه
انه انما حمل على وقت الاضحية
عند عدم تعيينه وقتا له غيره
حملا له على المعهود شرعا
فلما عين غيره منع من تعيينه
له وما عينه له لا يلزم فقهي
على اطلاقه ولا فرق فيما
ذكر بين ان يعينه بلفظ
او ينويه وسواء كان في
الحرم حال تعيينه ام في غيره
(سئل) عن قول الدميري
اذا حفر بئر في ملكه قتل
بها صيد ضمنه وهذا مشكل
على ما سيأتى في الجنائيات
انه اذا تلف بها انسان
لا يضمنه وفي الفرق بينهما
عسرهما ما الفرق بينهما
(فاجاب) بان الفرق بينهما
ظاهروهما وان علة تضمينه
في هذه المسئلة حرمة الحرم
الدال عليها قوله صلى الله
عليه وسلم في خبر الصحيحين
ولا ينفر صيده وعلة تضمينه
في تلك تعديده بحفرها وهو
غير موجود فيها (سئل)
عن قولهم في القارن اذا
جامع بين التحليل من انه
لا تقصد عمرته تبعا للحج ولو
لم يأت بشيء من اعمالها
كيف يتصور وجود التحلل
الاول قبل الاتيان بشيء من

الاكتفاء بالاكثر ووجه إرادة الريع عند الحنفية كما ذكرنا أنه لما صارت الباء في صلة المسح
ما نعة عن إرادة الكل بالاكثر كما بين في محله صارت الآية مجملة فجعلوها مبنية بحديث المغيرة وهو
أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على ناصيته وعلى أمانته الاستيعاب أو زائدة ويؤيده
ماروى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته على ما في جامع الاصول وفعل المسح
اذا تعلق بالحمل يقتضى الاستيعاب كما بين في كتب الاصول ثم قد بين في علم الحكمة ان الرأس
مركب من أربعة أجزاء الناصية والفؤادان والعقب فالناصية وان احتمل أن تكون هي صغرى
بالنسبة الى سائر أجزائه لكن قدروها تخميناً بالريع للاحتياط خوف التقيص من الاصل ومثل
هذا الاعتبار تخميناً أو تقريراً شائع في المسائل الشرعية وأما معنى قول الجيب لم يثبتوا عليه
الجنابة فمراده من الجنابة الدم وهو العرف في المناسك ودون الدم يسمونه صدقة وإيرادها في باب
الجنائيات لطاب الاختصار والعلم عند الله ونسأل الله الهداية والتوفيق فلما رفعت الورقة المكتوب
فيها ذلك لشيخنا فسمح الله في مدته كتب عليها جواباً بصورته اعلم أن منشأ هذه الردود والاشكالات
عدم صدق التأمل مع الاتكالي على ما يسبق الى الفهم من غير مراجعة كلام الأئمة كما ستعلم بما
سامره ويبان ذلك مع بعض البسط فيه لما أن المقام محوج الى ذلك ان قوله فليس كذلك اذ
الاضهار والحذف لا يكون الخ مما يتعجب منه فان نصوص الأئمة قاضية برده سيما نص امامه أبي
حنيفة رضى الله عنه لانه أثر الاضهار على النقل في قوله تعالى وحرم الربا فقال أى أخذه وهو
الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلاً فاذا أسقطت صح البيع وارتفع الاثم وعكس الشافعي رضى
الله عنه وغيره ذلك فأثروا النقل على الاضهار فقالوا نقل الربا شرعا الى العقد فهو فاسد وان
أسقطت الزيادة في الصور المذكورة مثلاً والاثم فيها باق فانظر كون أبي حنيفة رضى الله عنه
اضمر مع صحة المعنى بل ظهوره مع عدم الاضهار وأوضح من ذلك قوله أيضاً في قوله تعالى فاطعام
ستين مسكيناً ان فيه اضهاراً اى طعام ستين مسكيناً وهو ستون مداً فيجوز اعطاؤه المسكين الواحد
ستين مداً وقال الشافعي وغيره الآية على ظاهرها فلا يجوز اعطاؤه لاقل من ستين مسكيناً
لان الآية ظاهرة فيه ومن ثم اعترض القول بالاضهار بانه اعتبر فيه ما لم يذكر من المضاف المضمّر
والغنى فيه ما ذكر من عدد المساكين الظاهر قصده بفضل الجماعة وبركتهم وأيضاً فقد اختلفت الأئمة
رضى الله عنهم في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فقدّر فيه جماعة مضمرات أى في مشروعيتها
لان بها يحصل الانكشاف عن القتل فيكون الخطاب عاماً ولم يقدر ذلك آخرون فقالوا بل في
القصاص نفسه حياة لورثة القتل المقتضين بدفع شر القاتل الذي صار عدواً لهم فيكون مختصاً بهم
فتأمل صنيع الأئمة وتصرفهم في النصوص بالاضهار تارة وعدمه أخرى مع صحة المعنى بل ظهوره
مع عدم الاضهار فازدد بذلك تعجباً بما ذكره هذا القائل ومن فراده عن نصوص الأئمة هذه
وأمثالها الى النقل عمن لا يجديهم النقل عنه في مثل هذا الموطن شيئاً لانه ليس من أهله اذ أهله
المجتهدون ومن دناهم فان قلت انما سلك الاضهار من ذكر لانه لما قام الدليل عنده على المعنى
الذى ظهر له ولم يصح اللفظ لمقتضى ما ظهر له الاضهار كان بالاضهار متعيناً ولم يصح المعنى
حينئذ بدونه فهو ما ذكره المستشكل فلا يرد كلام الأئمة المذكور عليه نقضاً قلت بل هو وارد
عليه نقضاً وردا لان الحامل على الاضهار اذا كان باعتبار ما ظهر من الدليل التوقف هو عليه كان
ما سلكناه في الآية من ذلك لان الدليل قام عندنا على انه يكفي ثلاث شعرات فاضمرنا ما يدل عليها
في الآية ولا يقال ما الدليل على أن ذلك يكفي لانا نقول هذا السؤال لا يتوجه لان الفرض أن
الحامل على الاضهار يفوض الى رأى المجتهد سواء أظهر دليله أم لا كما مر عن أبي حنيفة رضى الله

الاحرام والطواف والسعي والحلق والتحلل الاول لا يكون الا بعد مضى ذلك فالجواب عن ذلك (فاجاب) بان القارن اعماله انما هي اعمال الحج وان حصلت بها العمرة ايضا (سئل) عما اذا جاز السيد للرفيق المحرم تحليله فامتنع منه فامر به بذيبح صيد فذبحه هل يحل اولاً (فاجاب) بانه لا يحل فقد قالوا لودبح المحرم صار ميتة على الاصح فيحرم على كل احدا كله وقالوا ان تحليل السيد رقيقه ان يأمره به لانه يستقل به اذ غايته ان يستخدمه وينعمه المضى ويأمره بفعل المحظورات او يفعلها به ولا يرتفع احرامه بشيء من ذلك ولهذا قال امام الحرمين اطلاق القول بان له تحليله مجاز بلا خلاف فان التحلل لا يحصل الا من جهة العبد فلواراد السيد تحصيله دون العبد لم يجد اليه سبيلا وانما له المنع من المضى واستخدامه والله تعالى اعلم

(باب الاحصار والقوات) (سئل) عما لو كان الزوج طفلا لا يتوقع تمتعه بزوجه هل لها ان تحب بلاذنه وهل لوليها منعها منه (فاجاب) بانه يجوز لها الحج وليس لولي زوجها تحليله اذ لا معنى له (سئل) عن امرأة حاضت قبل طواف الافاضة ولم يمكنها الاقامة بمكة حتى

عنه في الآية الثانية على ان الآية التي أضمرنا فيها ليست مما يصح المعنى فيه مع عدم الاضمار كما لا يخفى على من أحاط بكلام اللغويين المصريح بان الحلق اذا أطلق لغة يكون لمطلق الازالة خلافا لما زعمه المستشكل وقوله ولهذا لا يصح ان يقال حلفت الدنس عن ثوبي يقال عليه ان اريد انه لا يصح عرفا فمسلم ولا يجديده هنا او لغة فليس كذلك والنصوص انما تحمل على عرف الشارع فان تعذر فعلى اللغة فان تعذرت فعلى العرف العام فالخاص كما في الايمان والاحياء والحرز في السرقة والقبض في المبيع مما لم يرد فيه ضابط لغة ولا شرعا واذا تقرر ذلك فالحلق لا يصح تسلمه على الرأس المراد به البشرة فوجب تقدير ما يتم المعنى المراد به وهو شعر وحينئذ اندفع قوله ان حلفت رأسى يفيد من غير تقدير وقوله بل التقدير فيه قبيح ومن اين له هذا الاستقباح مع تعليقه له بما لم ينقله عن احد من أئمة اللغة ولا من غيرهم بل بما هو محض ادعاء سيما مع من ينازعه فيه ويقول له من اين لك هذا مع قول الأئمة ان حلق هنا لا يصح تسلمه على مفعوله اى الذى هو الرأس المراد به البشرة الا باضمار فهل قال احد من أئمة مذهبه ما زعمه بقوله لان معنى الحلق الى قوله باعتبار التحديد ومما يدفع قوله لم يقع في كلام الفصحاء انه وقع في الصحاح المبين للحقائق اللغوية وقوله ولو وقع لكان مجازا يردنه انه وقع كما تقرر وان الاصل في الاطلاق الحقيقة لا يقال ايضا وقع حلق رأسه فما الراجح لانا نقول حلق شعره لانزاع في صحته ولا في احتياجه لتقدير بخلاف حلق رأسه فان الأئمة صرحوا بانه لا بد فيه من التقدير وقوله كما قالوه في آية المسح الخ قد تقرر غير مرة بطلان قياس ما هنا على المسح لان تعلق المسح ثم بالراس صحيح من غير تقدير اجماعا سواء اريد به البشرة او الشعر فانه يطلق عليهما كما صرحوا به خلافا لما زعمه المستشكل وهنا لا يصح تعلق الحلق به والمراد به البشرة لا بتقدير واذا كان لا بد فيه من التقدير فذلك المقدر لا يقتضى العموم فان قلت بل يقتضيه لانه مضاف فيعم قلت من اين لك انا اذا أضمرناه يكون مضافا بل يصح تقديره نكرة مقطوعة عن الاضافة اى شعر من رؤسكم واما قوله على ان التقدير هنا ينافي ما اوجبه لان الشعر اسم جنس الخ فقيه تليس وتمويه وغفلة شديدة لان اسم الجنس اما جمعى أو افرادى فالاول كشعر وتمر في حكم الجمع والثاني كماء وعسل في حكم المفرد وحينئذ فانظر الى ما في غضون كلامه هذا من الابهام والتمويه سيما قوله واما القول بانه جمع الخ قانا لم نقل انه جمع على ان اللغويين قائلون بانه جمع وان كان الصحيح ما عليه النحاة والصرفيون وهو ما قلناه من انه اسم جنس أى جمعى واسم الجنس الجمعى في حكم الجمع كما صرح به الأئمة ألا ترى الى قولهم لو قال لزوجته انت طالق عدد التراب فان قلنا انه اسم جنس افرادى وقعت طلاقة واحدة او اسم جنس جمعى لانه سمع ترابة وقع ثلاث وحينئذ بطل قوله فالواجب حينئذ حلق شعرة الخ على ان لنا احتمالا بعيدا بل شاذا لا يعد من المذهب كما قاله امام الحرمين انه يجزئ حلق شعرة تخريجا من لزوم الفدية بحلقها لا لما ذكره هذا القائل لان مدارك المجتهدين تنبؤ عنه وغلط امام الحرمين ايضا وغيره ابن القاص وغيره تخريج المسح في الوضوء على الحلق هنا فأوجبوا مسح ثلاث شعرات قياسا على لزوم حلقها ورد أصحابنا عليهم بما قدمناه من ان المطلوب في الحلق الشعر وتقدير الآية محلقتين شعر رؤسكم والشعرا قلته ثلاث شعرات في الحلق بخلاف المسح فانه غير منوط بالشعر ويقع على القليل ومن ثم اتفق الاصحاب على تضعيف هذا التخريج وتزييفه واما قوله هذا الكلام لا ينفعه اذ الخصم يقول الخ لجوابه ان قول الخصم ذلك هو الذى لا ينفعه لانه وان سلم انه لا يقال لحلق الربع وحلق ثلاث شعرات ذلك فلا يضر لان حلق الرأس المراد به البشرة غير مراد لاستحالة بدون المضمرة الذى ذكرناه ويلزم من ذكره بطلان ارادة الكل الذى

تطهر وجاءت بلدها وهي

محرمة وعدمت النفقة ولم
يمكنها الوصول الى البيت هل
تتحلل كالحرم أم لا (فاجاب)
بانها تتحلل كالمحصر فتذبح
بنية التحلل ثم تحلق او تقصر
بنية التحلل في المجموع
عن صاحب الفروع
والرويانى والعمرانى
وغيرهم فيمن صد عن
طريق ووجد آخر أطول
ان لم يكن معه نفقة تكفيه
لذلك الطريق فله التحلل
اه وللمشقة الحاصلة لها
بمصابرتها للاحرام (سئل)
عن امرأة احرمت بالحج من
مكة ووقفت بالجبل ولم
تطف ولم تسع لمرض حصل
لها فأتت الى هذه البلدة
فهل لها ان تتحلل وتستأجر
من يحج عنها او تستمر على
احرامها الى ان تفك
بالطواف والسعى (فاجاب)
بانها اذا عجزت عن سفرها
الى مكة جاز لها التحلل بان
تذبح شاة وتوى مع ذبحها
الخروج من الحج وتقصر
من شعرها وتوى معه
الخروج من الحج ولا يجوز
ان تستأجر من يحج عنها
والله سبحانه وتعالى أعلم
(كتاب البيع)
(سئل) عن بلد يطلقون
الاشرفى والدينار على دينار
ذهب وعلى خمسة وعشرين
نصفا فضة فقال بعك ذلك
بأشرفى أو قال بدينار فاشتره
به ولم يذكر اذ هبوا ولا فضة
فهل يصح البيع بدينار

زعمه هذا الخصم وبطلان قوله والحق ان استعمال حلق الرأس في حلق الرية الخ اذ لا يجازى ذلك
بل اسناده الى الشعر حقيقة وكذا الى ثلاث شعرات منه او الاكثر وانما الذى يستل عنه في ذلك سبب
التحديد بالثلاث وبالربع فأما الثلاث فقد وجهناه فيما مر لانها اقل الجمع ومافى معناه ففى
المتيقنة وما عداها مشكوك فيه والاصل عدم الايجاب الا بدليل واما الربع فلم يبد المستشكل عن
الاقتصار عليه معنى يعتد به كما أتى وقوله ألا ترى الخ مجرد دعوى بلا مستند اليه بل كلامهم
صريح فى بطلانها ومن ذا الذى صرح بالتلازم بين كون التابع بدل بعض وكونه مجازا المصرح به
كلام المستشكل هذا بما لا قائل به فعلى من ادعاه بيانه ولا تظفر به ومما يبطله تمثيلهم لبدل
البعض باكلت الرغيف أكلت ثلثه فهل هذا الثانى مجاز بل هو حقيقة ومن ثم لو عكس لربما
استقام كلامه وان لم ينفعه هنا وذلك لان المقصود الاصلى فى البدل هو الثانى وتأمل مافى قولنا
الاصلى من الجواب عن الايراد الطويل المقرر فى بعض كتب الفن ففى المثال السابق المقصود
بالحكم أصالة الاسناد الى الثلث فهو الى الرغيف مجاز باعتبار أن المراد بعضه كما بينه ذكر البدل فمع
هذا الذى هو أظهر من أن يخفى على فاضل كيف يتوهم أن الثانى والثالث فى بدل البعض مجازان
والاول حقيقة ثم رأيت الرضى صرح بذلك فقال والفائدة فى بدل البعض والاشتغال البيان بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير فى النفس وذلك ان المتكلم تحقق بالثانى بعد التجوز
والمساحة فى الاول تقول أكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه
اه المقصود منه وبه يعلم صحة ما قلناه دون غيره وأما قوله وأيضا صحة قوله يقال حلق رأسه وربعه
وثلاث شعرات منه بدل على أنه ليس من قبيل الاضمار الخ فغير صحيح أيضا لانه بناء على علته
التي ذكرها بقوله اذ لو كان كذا لكان التقدير الخ وهذا التلازم ممنوع لان معنى قولنا يقال
حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه أى ان هذا الاطلاق شائع فى المواضع الثلاث وان كان اثنان
منها يحتاجان الى اضمار بخلاف الثالث وظن المستشكل ان الاضمار فى الثالث أيضا فافسده بقوله
وشعر ثلاث شعرات منه وما درى أن الاضمار لا يحتاج اليه الا اذا علق بالبشرة التي هى الرأس
أو ببعض البشرة واما اذا علق بالشعر فلا يحتاج الى اضمار كما صرحنا به فيما سبق فكيف مع ذلك
يسوغ لفاضل ان يزعم ان صحة قولنا يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه يستلزم ان
التقدير حلق شعر ثلاث شعرات منه هذا تمويه عظيم واما قوله عقب ما حكيناه عن المجموع ليس
بما ينبغي بل الامر بالعكس الخ فغير صحيح أيضا وان سلم له ان معنى قول القائل لا يسمى حلقا أى
حلق الراس لما اطبقوا عليه من أن المراد لا يدفع الايراد أى لحفاء الاول وظهور الثانى على اذا
وان سلمنا ان هذا مراده فهو غير صحيح أيضا لأن قولهم لا يسمى حلقا بدون اكثره متدفع لانهم
ارادوا نفى التسمية حقيقة فهذا لا يسمى حلق الراس بدون اكثره ولا بدون اقله فقولهم بدون
اكثره غير صحيح لا يهامه انه يسماه بدون اقله وليس كذلك وان ارادوا نفى التسمية مجازا فبطلانه
ظاهر فاتضح ان هذا التاويل لا يدفع كلام النووى وان هذا المستشكل لو سكت عنه لكان اولى
به واما قوله يأبى عنه كتب المالكية الخ فجوابه ان المعبر بقوله اجمعنا على انه للاستحباب النووى
فى شرح المذهب وهو الثقة العدل الامين فيما ينقله باجماع اهل مذهبه وغيرهم فان صح ما ذكر عن
مالك واحمد نفسيهما تعين تاويل قوله اجمعنا وما بعده على ان المراد به اجماع الاكثر من العلماء
واجماع الاكثر قد يكون قرينة وقد يحتج به على الخصم فى كثير من المواضع لما قالوه من ان
الخطأ الى القليل اقرب منه الى الكثير واوضح من كتب المالكية وغيرهم ان القول عندهم
بوجوب التعميم لم يستند الى الاستدلال عليه بالآية وانما استندوا فى ذلك الى فعله صلى الله عليه

وسلم المؤيد بالحديث الصحيح لتأخذوا عنى مناسكم وأما الآية فلا دلالة فيها على وجوب التعميم إلا أن نظروا لما أبداه بعض أئمتنا من أنه مفرد مضاف فيعم لكن من الجواب عنه وأما قوله عدم احتياج تعيين القرينة الخ فليس في محله وهي عدم دلالتها على ارادة الكل والربع وظهورها في ارادة ثلاث شعرات لما مر غير مرة من أنه اسم جنس جمعي وأقله ثلاث ففي المتينة وما زاد عليها مشكوك فيه فلم يوجه فأى قرينة يطلب بيانها مع ذكرنا هذا هنا مختصرا وفيما مر مبسوطة وقوله بما لا يحصل له الخ يقال عليه هو كذلك باعتبار عدم فهمك له واحاطتك به وربما أشير إليه لان غاية ما في الآية أن قسما يحلق وقسما يقصر فأى دليل في الآية من حيث لفظها مع قطع النظر عن الامور الخارجة على أن من أراد الحلق الافضل يجوز له الانتقال عنه بعد ارادته له وعزمه عليه الى التقصير واذا لم يكن في الآية دلالة على ذلك تعين أن جواز التقصير لا يدل على عدم وجوب الاستيعاب بالحلق لمن اراده لانه يحتاط في الفاضل ما لا يحتاط في المفضول ولان الحلق يشبه العزيمة والتقصير يشبه الرخصة وقياس تلك على هذه ممنوع فتأمل ذلك تجد ايضا رد جواب البعض الذي ذكرته منتصرا له بما لا ينصره وقوله فقيه ان المنع لا يتوجه على الناقل يقال عليه بل اذا أسند حكما الى كسب قوم وليس فيها قضي عليه بالسهو او التساهل في النقل ومذهبنا لم يجر فيه قول بأن الباين على منوال واحد وقوله اذا الاشكال باق الخ ممنوع لانا وان نظرنا الى الآية لا اشكال فيها بوجه بعد ما قررناه بدلائله السابقة من ان فيها اضمارا وانه اسم جنس جمعي وان أقله ثلاث فظاهرها لا ينافي مذهبنا اليه وانما ينافي ما ذهبتم اليه من التقدير بالربع فاشكالكم لا يتوجه علينا بل عليكم لكن لا من الحيثية التي ذكرتموها بل من الحيثية التي ذكرناها وهي ان التقدير بالربع يحتاج الى دليل لان الشعر المضر يشمل الثلاث واكثر فقصره على الاكثر من الثلاث وقصر الاكثر منها على الربع يحتاج لدليل والقياس على الجنابة في الحج فيه نظر لان التقدير بالربع في الاصل منازع فيه ايضا اذ لم يذكروا دليله فيما علمت فكيف يتأني القياس على اصل منازع فيه لم يتفق عليه المعارض والمستدل ولا ظهر دليله وقوله ان تجوز النقل والاشتراك في الآية لا معنى له بمجرد الرأي وغفلة عن كلام الائمة او عن فهمه على وجهه وذلك لانهم ذكروا من تعارض التخصيص والاشتراك قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فقال أبو حنيفة اى ما وطئوه لان النكاح حقيقة في الوطء فيحرم على الشخص مزنية ايه وقال الشافعي اى ما عقدوا عليه فلا يحرم قالوا ويلزم الاول الاشتراك لما ثبت من أن النكاح حقيقة في العقد لكثرة استعماله فيه حتى انه لم يرد في القرآن لغيره كما قاله الزمخشري اى في غير محل النزاع نحو حتى تنكح زوجا غيره واشتراط الوطء في هذه علم من السنة ويلزم الثاني التخصيص حيث قال يحل للرجل من النساء من عقد عليها ابوه فاسدا كالصحيح وقيل لا فانظر الى الزام الاول بالاشتراك مع انه قائل ان النكاح حقيقة في الوطء مجاز في العقد لكن لكثرة استعماله في العقد صار كأنه حقيقة حتى عند القائل بأنه حقيقة في الوطء فالزم بالاشتراك لذلك ومن تعارض الاضمار والاشتراك قوله تعالى واسأل القرية اى اهلها وقيل القرية حقيقة في الاهل كالابنية المجتمعة لهذه الآية وغيرها ومن تعارض المجاز والنقل قوله تعالى واقموا الصلاة اى العبادة المخصوصة فليل هي مجاز فيها عن الدعاء بخبر لاشتغالها عليه وقيل نقل شرعا اليها فتأمل ذلك تجده مؤيدا لما ذكرته من احتمال الاشتراك والنقل اذ لا يشترط في احتمالها تحققها كما يصرح به قول الأصوليين اذا احتمل لفظ هو حقيقة في بعض أن يكون في آخر حقيقة ومجازا او حقيقة ومنقولا فحمله على المجاز أو المنقول أولى من حمله المؤدى الى الاشتراك فالاول كالنكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل العكس وقيل مشترك بينهما فهو حقيقة

ذهب أو خمسة وعشرين
نصفاً فضة مطلقاً أو أن
أراد ذلك أولاً يصح
بشيء منها لقولهم لا بد من
علم العاقدین بجنس الثمن
وصفته (فأجاب) بأنه
يصح البيع في شقه الثاني
بدينار ذهب لانه مدلول
اللفظ الا أن يريد غيره
وأما الاول فلا يصح البيع فيه
حيث اختلفت قيمتهما
(سئل) عن رجل اشترى
مركباً رأى باطنها وظاهرها
مأعداً مافى الماء منه فهل
يصح البيع بتلك الرؤية
أولاً بد أن ينظر جميع
ظاهرها حتى الذى ستره
الماء منه ولو كان في ذلك
مشقة شديدة (فأجاب)
بأنه لا يصح بيع المركب
برؤيتها المذكورة اذ
يشترط فيه رؤية جميع
ظاهرها حتى ماستره
الماء منه لاختلاف الغرض
به وهو وإن شقت رؤيته
في الماء فليس بقاؤه فيه من
مصلحته (سئل) كان لرجل
وامرأة على ايها مائة
وستون دينارا أثلاثا
للرجل الثلثان ولها الثلث
فعوضها عن ذلك جميع
المكان الفلاني فهل يصح
التعويض المذكور وان
لم يعين مال للرجل ومال للمرأة
من المكان المذكور ويحمل
على أنه أثلاث كالدين
المذكور أم لا يصح حتى
يعين مال لكل منهما من
المكان المذكور (فأجاب)
بأنه يصح التعويض

للرجل ومال المرأة ومملكان
المكان المذكور أثلاثا
بنسبة دينهما (سئل) عن
بيده خمس سواشي رآها
شخص ثم قال له بعثك
عشرة سواشي كل سومية
بسبعة وأربعين نصفاً فضة
وهذه الخمس منها فقال
اشترت ثم قبض الخمس ثم
قبض ثلاثاً أيضاً ثم طالب
البائع بياقها فهل البيع صحيح
في الخمسة المربة باطل في غيرها
أو باطل في الجميع (فأجاب)
بان البيع باطل في الجميع
حتى في الخمس لانه جعلها
من جملة المبيع الباطل بل
يكفي في البطلان عطفها
على الباطل اذ المعطوف
على الباطل باطل كما قالوه
فيما لو قال نساء العالمين
طوالق وأنت يازوجتي
لا تطلق لعطفها على من لم
يطلق (سئل) هل تجوز
المعاملة بالتقدي المغشوش
(فأجاب) بأنه تجوز وان لم
يعلم العاقدان وزنه لان
المقصود رواجه وهو رائج
(سئل) عن مشتر دفع أجرة
الدلال له مع عدم تسمية
البائع لها فهل يرجع بها
عليه أولا (فأجاب) بأنه
لا رجوع له عليه بشيء منها
(سئل) هل يصح بيع القطن
في قشره بعد نضجه وتفتحه
وكذلك المسلم فيه
(فأجاب) بأنه يصح البيع
فيه ولا يصح السلم
فيه (سئل) عن رجل
عليه دين لآخر فغاب

في أحدهما محصل للحقيقة والمجاز في الآخر والثاني كالزكاة حقيقة في البناء أي الزيادة محتمل فيما
يخرج من المال لان يكون حقيقة أيضا أي لغوية ومنقولا شرعا فكذلك نقول الرأس حقيقة في
البشرة محتمل في الشعر لان يكون حقيقة أيضا أي لغوية أو منقولا شرعا فتأمل هذا مع ما مر من
القول بأن القرية حقيقة في الابنية المجتمعة يظهر لك ما زعمه هذا المستشكل سيما قوله لان النقل
وضع ثان والقول بأن الرأس موضوع لثلاث شعرات منه مما لا قائل به لان هذا الذي زعمه مبنى على
ماتوهمه من أن ادعاء النقل أو الاشتراك يستلزم تحقق وضعهم لذلك المحتمل في المعنى الثاني حقيقة
أو منقولا وليس ذلك مرادا كما علمته وقوله هذا حال أصول مقدماته وفروعها على هذا القياس
يقال عليه قد بان أن كل مقدمة منها وان الاعتراض على شيء منها مبنى اما على عدم الاحاطة بكلام
الائمة أو على الوهم في فهمه واما على مجرد الدعوى كما بان ذلك واتضح وقوله فالحق والانصاف الخ
مبنى على ما زعمه وقد بان واتضح بطلان الاشكال والجواب معا فيما سبق وفي هذا الثاني أيضا وأما
قوله وجه ارادة الحنفية الربع الخ فيقال عليه لم يأت فيه بباطل ينفع فيما نحن فيه والمسح على
الناصية لا يشهد له سواء أ جعلت على مؤكدة للاستيعاب أو زائدة لان الناصية لغة وشرعا ما بين
الزهرتين وهو دون نصف الربع بكثير كما هو مشاهد فكيف يتأتى الاحتياط الذي ذكره وقوله وفعل
المسح اذا علق بالمحل يقتضى الاستيعاب الخ يقال عليه لا منازعة في ذلك انما المنازعة أن استيعاب
الناصية يقتضى التحديد بالربع وهي دون نصفه بكثير وأما استدلاله بكلام الحكماء فغير نافع له بل
هو اختراع طريقة لم تؤلف قبله والحامل عليه حب التكسر والتشيع وقد قال صلى الله عليه وسلم
المشيع بمالم يعط كلابس ثوبي زور وعجيب ظنه ان الاستدلال بكلام الحكماء ينفع في هذا الموطن
وغفلته عن أنهم لا يعول عليهم سيما في الموضوعات اللغوية والحقائق الشرعية ولوترك ذكر ما قالوه
لكان أولى بهذا ومع ذلك كله فله تعالى اتم الحمد واكمله على أن ابقى في هذه الازمنة المؤذنة
حوادثها بتغير العالم عما كان عليه من اندية للفضل لم تزل بالعلماء عامرة ورياض التحقيق
يانعمة اشجارها مشمرة اجلاء يتحادثون ازمة الادلة ويتجاوزون في البحث الاقيسة وما اشتملت
عليه من السبب والعللة مع ابداء كل ما عنده من غير كدر بينهم وان سل كل منهم حده لما انها سيوف
لا تسل الا في الجهاد الاكبر لتكون كلمة الله هي العليا بحسب ما رأى كل منهم واستظهر وهي
وان اختلفت مؤلفة جحد ذلك من جحده وعرفه من عرفه أسأل الله الكريم الجواد ان يمنحارضاه
في دارى المعاش والمعاد والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) عن مات بعد استقرار الحج عليه
فحج عنه آخر متطوعا ولم ينو بحجه عنه حجة الاسلام بل نوى به التفل عن الميت ظنا منه جواز ذلك
فهل يقع عن حجة الاسلام على الميت (فأجاب) يحتمل ان يقال بوقوع الحج للبائش دون المحجوج
عنه ويحتمل ان يقال بوقوعه للمحجوج عنه اما الاول فلان نية التفل عنه مع كونه لم يوصه به
باطلة وان كان جاهلا ويلزم من بطلان نيته عن الغير وقوع الحج لنفسه فان قلت القياس وقوعه
عن المحجوج عنه كما ان من نوى عن نفسه النقل وعليه فرض تبطل نيته ويقع حجه عن الفرض
قلت هذا وان كان محتملا وله وجه الا ان الفرق يمكن بل ظاهر فان بطلان النية حيث وجد
والانسان حاج عن نفسه ولا يمكن صرف الحج حينئذ لغيره فان الفرض انه لم ينو ذلك الغير وكان
القياس مع بطلان النية ان لا يقع الحج عن احد كما في سائر العبادات لكن لما كان بينها وبين الحج
فرق واضح هو ما فيه من شدة التعلق واللزوم جعلوه واقعا عما في الذمة مسارعة لبراءتها فلم يكن
فساد النية موجبا لالغائه بالكلية وانما كان ملغيا لخصوص النقل فحسب ويلزم من الغاء ذلك
وحده الوقوع عما استقر في الذمة كما تقرروا ما الحج عن الغير فهو على خلاف الاصل فاذا فسدت

المدينون لصاحب الدين فيه ثم قدم وتصادق هو وزوجته على أنه باعها ذلك المكان قبل غيبته فهل يعتبر التصديق ويتبين به بطلان بيع الحاكم أم يستمر ولا اعتبار بالتصادق (فأجاب) بأنه يقدم بيع المالك ويتبين بطلان تعويض الحاكم ويفارق مالو زوج الحاكم موليه لغائب ثم قدم وقال كنت زوجتها في الغيبة حيث يقدم نكاح الحاكم بأن الحاكم في النكاح كولي آخر ولو كان لها وليان فروج أحدهما في غيبة الآخر ثم قدم وادعى سبقه كلف البيعة ولو باع الوكيل ثم ادعى الموكل سبقه فكذلك على الاظهر في النهاية (سئل) عن قول الانوار ويصح بيع الجحش الصغير الذي ماتت امه وأقره عليه الاشعري في بسطه هل هذا القيد لا بد منه وهل سبق اليه أو تبع عليه ولا كما أطلقه أئمة المذهب المتقدمون والمتأخرون (فأجاب) بأن القيد الذي ذكره لا بد منه وهو مراد من أطلق لوضوحه فان صورته انه لم يستغن عن اللبن فيبعه دون أمه مع حياتها باطل للعجز عن تسليمه شرعا فقد قالوا وحرّم التفريق بين البهيمة وولدها قبل استغنائه عن اللبن بغير الذبح ويطل

النية فيه لزم وقوعه للاصل وهو الوقوع عن المباشر دون المحجوج عنه لان النية المتعرضة له قد فسدت ولا يمكن ان يقع له شيء بدون نية وشاهد ذلك أن الاجير للحج مثلا لو نواه للمستأجر مع العمرة لنفسه انصرفا جميعا للاجير ولم يقع للمستأجر منها شيء لانه لما ضم الحج للعمرة صار ناويا ما لا يصح وقوعه وحيث نوى ما لا يصح وقوعه له انقلب للاجير ومثل ذلك ما لو نوى أجير الحج قرانا فقط للمستأجر الذي لا عمرة عليه أو له ولنفسه أو أحرم بالحج لمستأجره ولنفسه فيقع لنفسه في هذه المسائل ولا يقع للمستأجر شيء لان ما لم يأذن فيه لا يمكن ان يقع له والنسكان لا يفترقان فلزم الوقوع للاجير لانه الاصل كما تقرر فان قلت ينافي ما ذكرته في صورة السؤال قولهم لو استأجر معضوب لنذره وعليه حجة الاسلام فنوى الاجير النذر وقوع لفرض الاسلام قلت أجير المعضوب نائب عنه فنزل منزله وأما المباشر في صورة السؤال فليس نائباً عن الميت وإنما هو متطوع عنه وقد نوى ما لا يصح وقوعه له هنا بوجه فان حج النفل عن الميت الذي عليه حجة الاسلام لا يصح مطلقا وكذا لا يصح عن ليس عليه حجة الاسلام إلا إن أوصى به فلما تعذر وقوع المنوى هنا عن الميت لزم وقوعه للتطوع ولما لم يتعذر وقوع النذر عن المعضوب مع كون الحاج نائبه وقع عما على المعضوب وهو حجة الاسلام وأيضا فالنذر من جنس حجة الاسلام فلم تكن نيته مانعة لوقوع حجة الاسلام عن المستأجر لانه لما استأجره للنذر كانه استأجره للواجب الذي عليه الصادق بحجة الاسلام والنذر وحجة الاسلام مقدمة فلفت نية النذر ووقع ما أتى به عن حجة الاسلام وأما حجة الاسلام وحجة التطوع فمتباينتان فاذا نوى النفل بطل ولم يصلح أن يخلف حجة الاسلام لتعذر وقوعه للميت فوقع للمباشر وأما الثاني فلان الحج شديد التشبه والزوم ومن ثم لم يفسد بفساد نيته مع تطلع الشارع الى إسقاط حجة الاسلام عن الغير ما أمكن فمن ثم لا يلزم من بطلان خصوص نية النفلية بطلان عموم النية عن الغير فازم من هذه الحيثية الوقوع عن الغير لما تقرر أن الشارع متشوف الى ذلك ومن ثم أباح التبرع به مع انتفاء الاذن والقرابة الحاقاله بالديون وأنت خير بأن الخطأ في طريق أداء الديون لا يمنع ابراءها لذمة المؤدى عنه فكذلك الخطأ هنا ولعل هذا أقرب وعليه فيفرق بينه وبين ما مر فيمن استأجر لحج فقرن ونحوه بان الملقى هنا نية النسك فقط دون ذاته وهناك جزؤه لانا اذا أوقفناه عن الغير يلزمنا اما ابطال الاحرام بالعمرة التي ضمها الى الحج من أصلها وهذا متعذر لان الاحرام بالنسك في الوقت القابل له لا يقبل الالغاء واما وقوعها بالمحجوج عنه تبرعا من غير وصية وهو متعذر أيضا فلزم وقوعها للمباشر والغى الاحرام بالحج عن المحجوج عنه حينئذ لما يلزم عليه بمأقرته وأما هنا فلا يلزم على الغاء خصوص النفلية وصحة عموم الحج عن الغير الا ابطال صفة للنسك دون أصله وهذا لا محذور فيه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) عن وكل فقيها باجارة النسكين ولم يكن باشرهما هل يكفي عليه لها بالمطالعة والقراءة وكيف الحيلة في عقد الاجارة من الوكيل مع عدم كونه طريقا للمطالبة بالاجرة واذا قرىء على الموكل أعمال النسكين اعنى الواجبات وشيئا من السنن ليعقد لنفسه فعقد ما الحكم وهل يجب على القاضي البحث عن مات وهو مستطيع ولم يحج عنه والزام ورثته بالاحجاج عنه واذا لم يكن له وارث او كان وهو غائب هل القاضي يتولى ذلك وهل يلزمه مراعاة تقليل الاجرة ما أمكن واذا بادر احد الورثة فأجر من يحج عنه او كان حائزا ولم يراجع القاضي ما حكمه (فأجاب) بقوله الشرط علم المباشر لعقد الاجارة بأعمالها فيكفي علم الوكيل بذلك وان جهله الموكل وطريق خلاص الوكيل من المطالبة بالاجرة أن يعقد بأجرة معينة في يد موكله فانها حينئذ اذا بانست مستحقة لا يكون الوكيل طريقا في ضمانها واذا بين للموكل أعمال النسك واجباته ومسئولاته وتصورها ثم عقد وهو متصور لها جاز ولا يجب على القاضي بحث عما ذكر ولا الزام به ففي الروضة وأصلها لو امتنع

ومرادهم ذبح الولد

المأكول (سئل) عن اشتري بناء محتكر أو لم يعلم ما عليه من الحكر هل البيع باطل لجهله بالمقدار أم صحيح (فاجاب) بان البيع صحيح لان الجهل ليس مرجعا للبيع فلا يؤثر (سئل) عن بيع حكم مالكي بموجه وصرح بان من موجه سقوط الغلة اذا ظهر البيع فاسدا ثم ظهر المبيع مملوكا لغير بائعه فهل للحاكم الشافعي الا لزام بالغلة (فاجاب) ليس له الا لزام بالغلة وان وقع حكم الحاكم قبل وجود المحكوم به (سئل) هل يجوز شراء النعال مع أن المكاس يأخذ الجلود ويدبغها ويبيعها للاسلاك وكذلك الرؤس والكروش والكبود ونحوها ودهن الاقصاب فقد قيل ان أصله دم أم لا وهل يجوز أكل الخبز الموضوع بعينه في مكان الزبل المحمي به أم لا (فاجاب) بأنه يجوز شراء كل من النعال والرؤس والكروش والكبود ونحوها لانها باختلاطها وعدم معرفة من أخذت منه تصير من أموال بيت المال وقد باعها من له ولاية بيعها لانها مال ضائع وقد نقل الشيخان في احياء الموت عن الامام وأقراء أن المال الضائع أمره الى الامام ان رأى حفظه حتى يظن مالكة أو يبعه وحفظ

المعصوب من الاستجار أو الاذن المطيع لم يرقم القاضي مقامه في الاذن ولا يلزمه بذلك وان كان محجورا عليه بسفه وان وجب الاستجار والاستتابة فورا وهو في حق من عصب مطلقا في الاستتابة وبعد يساره في الاستجار خلافا للاذرعى وذلك لان مبنى الحج على التراخي ولانه لاحق للغير فيه بخلاف الزكاة وأما ما وقع في المجموع من أن الحاكم يلزمه بالانابة فممنظر فيه بل قال الاسنوى انه لا يستقيم ولم أر من قال به والمدرک في الاستتابة والاستجار واحد اه نعم قد يجاب عن المجموع بأن معنى لزومه بها أنه يأمره بها من باب الامر بالمعروف لا من باب الزامه بذلك والحكم عليه به حتى يباع فيه ماله ويدل على ذلك قول البيان فان استأذن المطيع المطاع فلم يأذن له فان الحاكم يأمره أن يأذن له واندفع أيضا بما قررته قول بعضهم لا يظهر فرق بين الزامه وأمره ووجه اندفاعه ان الزامه يتوقف على ما فيه حق للغير وقد تقرر أن الحج لاحق فيه للغير فلم يتأت الزامه به بخلاف الزكاة فان فيها حقا للغير فتأتى الزامه بها واما أمره فلا يتوقف على ذلك لما تقرر انه من باب الامر بالمعروف والامر به من الحاكم أو غيره لا يتوقف على ما فيه حق للغير فكان الحج قابلا لآمره لا لازامه فافهم ذلك فانه مهم وللقاضى أن يتولى الاحجاج عن ميت بلا وارث بل عليه ذلك ان خلف تركة كما هو ظاهر وعن ميت عن وارث غائب بأجرة المثل فأقل وللوارث الاحجاج عنه من التركة بغير اذن القاضى (وسئل) فسمح الله في مدته عمالو وجب على رجل الحج فهل قبل أن يحج ثم ان وارثه استأجر من يحج عنه وكانت الاجارة فاسدة فهل يستحق الاجرة المثل أو المسمى فان قلتم أجرة المثل فهل تكون من تركة الهالك او تلزم المستأجر لما انه استأجره اجارة فاسدة (فاجاب) بقوله لم ار في هذه المسئلة نقلا وانما رأيت للقمولى والاذرعى كلاما يؤيد ما سأذكره وكذلك كلامهم في وكيل المرأة في الخلع اذا خالف يؤيد ذلك ايضا والجامع بين البابين ان لكل من المستاجر هنا والوكيل ثم ايقاع العقد لنفسه ولغيره لجواز استبداد الاجنبى بالخلع والحج بنفسه وبغيره عن الغير وحاصل ما يتجه في ذلك ان الاجيران ظن فساد الاجارة وانه حينئذ لا اجارة له لم يستحق شيئا لانه حينئذ متبرع عن الميت اذ لم يدخل طامعا في شيء وان جهل ذلك فان ظن الوارث الفساد لزمت اجرة المثل لانه مع ظن الفساد يخرج عن كونه مستأجرا من التركة فتجب الاجرة في ماله لامن التركة حتى لو كان على الميت ديون اخذت التركة جميعها فيها وان جهل الفساد وجبت اجرة المثل من التركة مالم يستأجر من ماله او يطلق بان لا يتعرض لماله ولا للتركة لعذره حينئذ فلا يناسبه التفرغ بخلاف ما اذا استأجر من ماله وهو ظاهر او اطلق لان فساد العقد يقتضى اضافة آثاره الى مباشره الامناع هذا ما يظهر والعلم عند الله وهو سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) اعاد الله علينا من بركاته عن شخص اوصى ان يحج عنه بمائة مثلا وجعل النظر في ذلك لشخص معين ففاعل الوصى شخصا معين او اذن له في اذن يحل عن ذلك الميت بذلك القدر ثم اذن لآخر او جاءه كذلك فهل ينزل الاذن للثاني او المجاملة له منزلة الرجوع عن الاذن للاول علم الاول او جهل فلو جهل وعمل فهل يستحق المسمى كما صرح به الماوردى والرويانى واستحسنه البلقينى ولا يستحق في صورة الجهل شيئا كما اقتضاه كلام الشيخين وعليه جرى في العباب كالروض (فاجاب) بقوله اذا جاعل الوصى آخر ليحج عن الموصى بماعينه جمالة صحيحة فعندى تردد في انه هل يجوز له فسخ تلك الجمالة لاطلاقهم جوازها من الجانبين او لا يجوز اخذا من قول ابن الصلاح واقروه لو استأجر الورثة من يحج عن مورثهم حجة الاسلام الواجبة ولم يكن اوصى بها ثم تقايلا مع الاجير لم تصح الاقالة لوقوع العقد لمورثهم اه اى فالحق فيه عند الاقالة لمورثهم لاهم وقوله ولم يكن اوصى به ليس بقيد بل يفهم خلافه بالاولى فتأمل ولعل عدم الجواز في مسئلتنا اقرب اخذا من كلام ابن الصلاح هذا فان رضا المتعاقدين في الاجارة بالاقالة

أسفله دون أعلاه في الجودة
 (سئل) هل يصح بيع
 السلاح من كافر دخل دارنا
 بأمان أولاً كما بحثه في
 المهمات (فأجاب) بأن
 يـهـ منه باطل كما بحثه جماعة
 من المتأخرين لأن الحرابة
 متأسلة والأمان عارض
 (سئل) هل المعتمد انعقاد
 البيع مع أن شئت سواء
 تقدم على الإيجاب أم
 تأخر أم لا كما قاله السبكي
 (فأجاب) بأن المعتمد عدم
 انعقاد البيع مع أن شئت
 أن تقدم على الإيجاب فقد
 قال السبكي أنه باطل قطعاً
 لأن ما أخذ الصحة أن المعلق
 تمام البيع لا أصله فالذي
 من جهة البائع وهو انشاء
 البيع لا يقبل التعليق
 وتأممه وهو القبول موقوف
 على مشيئة المشتري وبه
 تكمل حقيقة البيع اهـ
 والفرق بين هذين قول
 أن كان ملكي فقد بعته
 أن الشرط في هذه اثبتته
 الله في أصل البيع فيكون
 اشتراطه كتحصيل الحاصل
 إذا يقع عقد البيع له إلا
 في ملكه ويؤيد ما قاله
 السبكي ما قاله الماوردي
 من أنه لو قال وكلتك في
 طلاق زينب ان شاءت جاز
 ولو قال ان شاءت زينب فقد
 وكلتك في طلاقها لم يجز
 (سئل) هل يصح بيع طفل
 كافر تلفظ بالشهادتين
 لكافر أم لا (فأجاب) بأنه
 يصح بيعه لكافر لأنه محكوم

فإن قلتم الجاعل فبم فارق المستأجر (فأجاب) بقوله يصدق الجاعل يمينته على نفى العلم أن المجمعول
 له لم يحج كما حكاه الأذرعى والغزى عن الديلى وأقره وفارق المستأجر بأنه يروم بدعواه إسقاط
 أجرة التزمها بعقد الاجارة والاصل عدم السقوط والجاعل لم يلزمه شيء بمجرد الجعالة وإنما المجمعول
 له يحاول بدعواه الزام ذلك والاصل عدم لزومه وبأن الاجير قد التزم الحج بالعقد وهو مضطر
 الى التخلص مما التزمه ولا طريق له الا قبول قوله اذ لا مطلع للشهود على النية والمجمعول له لم يلتزم
 شيئاً وإنما يروم اثبات عمل يتوصل به الى استحقاق الجعل والاصل عدمه وعدم الاستحقاق
 فكلف البينة بما بدعيه قال الأذرعى والغزى ولعل مراد الديلى بالبينة هنا أنه رؤى في موطن
 النسك في السنة المعينة لا أنه حج عنه فقد قدم ان تصحيح الحج بالبينة لا يمكن قال الأذرعى
 وهذا فقه غريب أى فالوجه انه لا تقبل بينه المجمعول له أيضاً (وسئل) رضى الله عنه
 عن استوجر لحجة اجارة عين أو ذمة فهل له السفر في البحر بغير إذن أبويه (فأجاب)
 بقوله قضية قولهم أما سفر التجارة وغيرها فإن كان فيه خطر كركوب البحر أى وإن غلبت
 السلامة فلا بد من اذنها له عدم جواز سفره بلا إذن في اجارة العين اذ لا يحصى عنه دون اجارة
 الذمة ان أيسر وأمكنه استتجار غيره عنه باجرة المثل لان له حينئذ مندوحة عن السفر (وسئل)
 فسح الله في مدته هل يجب اتمام الطواف الواجب (فأجاب) بقوله قال جمع متقدمون يجب
 وغلطهم الشيخ أبو على وبحث البارزى حمل الاول على طواف النسك لانه واجب والذي يتجه
 عندي عدم حرمة القطع مطلقاً الا ترى ان الفاتحة واجبة في الصلاة ولمن شرع فيها أن يقطعها
 ويأتى بها من أولها والحاصل ان الذي يدل عليه استقرار كلامهم أن محل حرمة قطع الفرض اذا
 كان الماضى منه يبطل بالقطع كالصلاة والصوم أما اذا كان ما مضى منه لا يبطل بالقطع فلا يحرم
 كالقراءة والطواف ويدل لذلك ما ذكره من عدم حرمة الاعراض على من أنس من نفسه التبحر
 في العلوم وعلوه بأن كل مسألة منفصلة عما قبلها لان تعليلهم عدم الحرمة بالانفصال متأت في نحو
 القراءة والطواف اذ كل جزء منها منفصل عما قبله (وسئل) رضى الله عنه هل يكره شراء
 الجوارى للمحرم ولو بقصد التسرى (فأجاب) بقوله لا كراهة في ذلك لان الوطء في ملك اليمين
 عرضى لا ذاتى بخلافه في النكاح ولان الوطء لا يدخل وقته بمجرد الشراء اذ لا بد من الاستبراء
 بخلافه في النكاح فلذلك لم يضرب قصده (وسئل) فسح الله في مدته بما صورته هل إذا استطاع
 انسان الحج ومات ولم يحج وخلف تركه وقلم يحج عنه من تركته فقالت الورثة لم يجب الحج عليه
 لزيادة المراحل فهل يقبل قولهم في ذلك ويسقط عنه الحج وان كان الميت لم يعرف المسئلة وإذا
 علم انسان أن الورثة لم يهتدوا للحج عنه لعدم فعل ذلك يلبدهم وعدم إقامة الحكم عليهم بذلك
 وتحكم العادة فهل له أن يعلمهم بعدم الوجوب ليخفف عنهم الائم وإذا كان الميت لم يعرف المسئلة
 وآخر الحج لغير ذلك فهل يكون عاصياً وهل تجرى المسئلة في المعصوب كذلك أولاً (فأجاب)
 بقوله إذا استطاع انسان الحج ومات ولم يحج وجب الاحجاج عنه من تركته وزيادة السفر على السير
 المعتاد إنما تمتع الوجوب والعصيان بالموت لا الاستقرار في الذمة ولا فرق في ذلك بين أن يموت
 قادراً أو يعصب قبل موته لكن متى تمكن المعصوب من الاستنابة فاخرها مات عاصياً فاسقاً وبهذا
 التقرير تعلم الجواب عن جميع ما ذكره السائل في هذه المسئلة (وسئل) رضى الله عنه ونفع
 بعلومه بما صورته الطواف تحية للبيت أو للمسجد وإذا طاف ثم دخل البيت يسن له أن يصلى
 التحية لانه لرؤية البيت لا لدخوله أولاً (فأجاب) بقوله الذي صرح به الاصحاب كالفاضى أبى
 الطيب والماوردى والرويانى والمحاملى وأبى حامد أنه تحية للبيت قال أبو الطيب والرويانى وإنما

تأمره بعد الطواف بصلاة التحية لاجل المسجد لدخولها في سنة الطواف كما لو صلى مكتوبه ولان
 التقصد أن لا يدخل المسجد لاهيا فاذا طاف زال هذا المعنى فان قيل هلا أسقطتم سنة الطواف
 اذا بدأ بالفرض فيه مع جماعة كما تسقط التحية بذلك قلت لان الصلاة والطواف جنسان فلم يتداخل
 وركعتا التحية والمكتوبة جنس فتداخل قال الزركشي وعلى ما مر فينبغي أن ينوي بركعتي الطواف
 معه التحية أي ليحصل له ثوابها قال ومقتضى كلامهم فيما مر أنه لو جلس بعد الطواف من غير
 صلاة فاتت التحية وفيه نظر اه ولا وجه للنظر حيث سلم ما ذكره مما مر قال ولو طاف وصلى
 ثم دخل الكعبة فهل نقول حصلت تحيتها بالطواف لتعليمهم السابق أم لا بل ذاك تحية رؤيتها فلا بد
 من تحية لدخولها فيه نظر ورجح في قواعده الاول وعلة بأن المساجد المتصلة لها حكم الواحد
 وقد صلى عن الاول فلا يصلي للثاني قال والقول بأنه تحية للرؤية عجيب وانما هو تحية البيت
 ﴿وسئل﴾ رضي الله عنه عن الاجير في الحج هل يجب عليه السعي من بلد المحجوج عنه وهل قال
 أحد ان المكي أو الآفاقي لا يصح أن يكون أجيرا في الحج عن ميت غائب عن بلد الاجير وهل
 للآفاقي أن يوكل من يقبل له عقد الاجارة العينية في الحج وهو غائب أولا ﴿فأجاب﴾ بقوله الاجير
 اما أن يكون عند الاجارة يبلد المحجوج عنه فقطع المسافة حيثنذ الى الميقات ضروري وان كان
 كافي النهاية غير مقصود في نفسه وانما المقصود الحج وهو من ضرورياته فهو من عمل الاجير فلو
 أساء الاجير فأحرم من مكة لزمه الخط من الاجرة وهو بناء على الاصح من أن الاجرة موزعة على
 السير واعمال الحج التفاوت بين حجة من بلد الاجارة احرامها من الميقات وحجة منها احرامها من مكة
 فاذا كانت اجرة الاولى مائة والثانية ثمانين حط خمس المسمى ونظر الزركشي فيما اذا صرف الاجير
 السير إلى مقصد له ثم أحرم بالحج من الميقات هل يحط من الاجرة ما يقابل السير تفريعا على أن
 الاجرة موزعة على السير والعمل ام لا ولم يرجح شيئا لكن مقتضى كلامهم ترجيح الاول خلافا لمن
 رجح الثاني وذلك لانهم قالوا لو احرم بالعمرة من الميقات عن نفسه وبالحج من مكة بعد تحلله عن
 مستأجره حسب له في التوزيع قطع المسافة لجواز أن يكون قصد الحج من الميقات ثم عرض له
 العمرة اه فظاهر علتهم أنه لو محض قصده لعمرة لم تحسب له المسافة الى الميقات وقياسه في
 مسئلتنا ما ذكرناه وكون السير الى ما قبل الميقات تابعا لا يقتضي عدم النظر اليه بل هو منظور
 اليه ومن ثم أدخلوه في التوزيع فاشترط أن لا يصرفه الاجير الى غرض غير غرض المستاجر
 فاتجه ترجيح ما ذكرناه واما أن يكون بالميقات أو بينه وبين بلد المستاجر فالواجب عليه قطع المسافة
 من محله فقط ولم نعلم قائلا بما ذكره السائل وانما الخلاف في تعيين ميقات بلد المحجوج عنه وحاصل
 ما في التهمة انه اذا سلك غير طريق بلد المحجوج عنه فان كان ميقات طريقه ابعد فقد زاد خيرا او
 اقرب الى مكة فلا شيء عليه لان الشرع سوى بين المواقيت قيل وفي شرح المذهب ما يوافقه لكن
 الذي يقتضيه كلام الشيخين في الروضة واصلا خلافا وهو الاوجه فعليه لو استوجر مكي عن آفاق ولم
 يعين له المستاجر ميقاتا فأحرم من مكة أساء ولزمه دم وتوكل الآفاقي المذكور صحيح في أشهر الحج
 ان تمكن الموكل منه فيما بقي منها وقبلها ان وقع العقد وقت اعتياد الناس السفر وامكن سير
 الموكل معهم بان تيسر أعلامه قبل سفرهم او عين هو ذلك الوقت ليعقد له فيه ويأخذ هو في التأهب
 ﴿وسئل﴾ نفع الله به بما لفظه ورد ينزل على هذا البيت كل يوم وليلة عشرون ومائة رحمة ستون
 منها للطائفين بالبيت واربعون للعاكفين حول البيت وعشرون للناظرين إلى البيت أخرجه
 الطبراني وفي رواية ينزل الله تعالى على اهل المسجد مسجد مكة كل يوم ٢ عشرون ومائة الحديث
 لكن قال فيه واربعون للبصلين ولم يقل للعاكفين أخرجه الازرقعي وغيره فما المراد بالبيت وهل

بكفره ولهذا لا يجب ان تراعه
 من اهله (سئل) عمالو أقر
 لفرعه بعين ثم باعها هل
 يصح البيع كما أفتى به الجلال
 المحلي أم لا كما هو صريح
 كلامهم (فأجاب) بأن يبيعه
 باطل لبيعه ملك غيره بلا
 ولاية وأما ما نسب لافناء
 المحقق المحلي من صحته ان
 صح عنه فهو محمول على
 ما اذا كان فرعه تحت حجره
 وباعها لحاجته أو مصلحته
 أو كان وهبه تلك العين ثم
 رجع فيها قبل بيعها (سئل)
 عن اشترى خرقة تسمى
 مخرجا أو ظهرا على أن
 حواشي الخرقة أو يياض
 الظهر حرير ثم تبين كونه
 غزلا فهل البيع باطل كما
 نقله الشيخ أبو حامد عن
 الاصحاح فيمن اشترى ثوبا
 على أنه قطن فان كانتا لم
 يصح الشراء لاختلاف
 الجنس أو صحيح ويثبت
 الخيار فأجاب بأن البيع
 صحيح ويثبت الخيار فقد
 قالوا ان ثبوت خيار الشرط
 لا يختص بالصفة بل خلف
 الشرط في القدر مثله حتى
 لو اشترى أرضا على أنها
 مائة ذراع فخرج بدونها
 صح البيع في الاظهر تنزيلا
 لخلاف الشرط في القدر
 منزلة خلفه في الصفة ولو
 اشترى حيوانا بشرط كونه
 حاملا فبان عدمه صح
 البيع في هاتين الصورتين
 صح البيع مع انتفاء بعض
 المبيع بحسب الشرط بناء

عن الثوب المصبوغ بنجس لا يمكن فصله هل يصح بيعه للمستبره كما تفقه ابن الرفعة أولا (فاجاب) بانه لا يصح إذ المتنجس الذي لا يمكن تطهيره بغسله لا يصح بيعه (سئل) عن رجل اشترى غللا لثم زرعها ثم تقايلا فهل يرجع البائع في الزرع أو يفدله لاستهلاكه وإذا قاتم برجوعه في الزرع فهل يكون خراج أرضه على المشتري أو على البائع (فاجاب) بانه يرجع البائع في الزرع لانه حدث من عين ماله أو هو عين ماله اكتسب صفة أخرى ولا يلزم البائع خراج أرض الزرع لعدم الفعل منه وإنما هو على الزارع (سئل) عن رجل وهب لولده القاصر عبدا بشرط ثم بعد مدة باعه ظانا انه ملكه لنسيانه التملك فهل يصح البيع أم لا وهل القول قوله في النسيان يمينه أم لا وإذا قاتم يطلان البيع فاعتق المشتري العبد المذكور يصح العتق أم لا (فاجاب) بانه ان صدقه المشتري فيما ادعاه تبين أن البيع باطل ولا حاجة الى حلفه لان الحق لها لا يعدوها وان كذبه فيه فالقول قوله يمينه لانه مدع صحة العقد والبائع يدعي فساد فاداه حلف المشتري استمرت صحة

حساب أهل المدينة (وسئل) رضى الله عنه عن قولهم القراءة في الطواف أفضل من الذكر غير المأثور والمأثور أفضل منها ما المراد بالمأثور (فاجاب) بقوله المراد به كاقيل مأثر عنه صلى الله عليه وسلم أو عن أحد من الصحابة أو التابعين لكن في كون المأثور عن صحابي مثلا أفضل من القراءة نظر لا يخفى الا أن يجاب بان هذا محل لما كان بالدعاء ونحوه ألقى منه بالقراءة ولذا كرهها بعضهم فيه مطلقا قدموا المأثور ولو عن صحابي عليها رعاية لذلك وان كان على خلاف الاصل والظاهر أن المأثور عنه صلى الله عليه وسلم لا فرق فيه بين أن يصح سنده أولا لان الحديث الضعيف والمرسل والمنقطع يعمل به في فضائل الاعمال اتفاقا كما في المجموع (وسئل) نفع الله به عن نذر الحج ماشيا فركب لزمه دم مع أنه فعل الأفضل فواجه ذلك وما المراد بالدم هنا ولموجب مع ان مخالفة المندور في غير ذلك تقتضي الاثم فقط وهل يتكرر الدم بتكرر الركوب قياسا على اللبس في حق المحرم أو يفرق (فاجاب) بقوله انما لزمه الدم وان فعل الأفضل لان المشي فيه مشقة مقصودة للشارع أيضا فوجبت رعايتها لان الأفضل خلى عنها بل ورد في فضلها ما يقتضي ذهاب كثير الى ان المشي أفضل وأيضا فافضلية الركوب ليست لذاته بل لما فيه من التماسي به صلى الله عليه وسلم ولانه أعون على الحضور في الاذكار والعبادات فوجد في كل شيء مقصود ليس في الآخر فلم يجزى أحدهما عن الآخر وإذا تأملت ذلك حق التأمل ظهر لك الفرق بين هذا وما لو نذر الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم حيث تجزئه الصلاة في المسجد الحرام وحاصله أن الأفضل هنا اشتمل على ما في المفضل وزيادة بخلافه في مسألة المشي والركوب والمراد بالدم هنا شاة وانما وجب الدم هنا مع ما ذكر في السؤال لان المندور صفة متعلقة بالنسك فاقتضت مخالفتها لزوم الدم والذي يظهر انه اذا ركب لغير عذر تكرر الدم مطلقا أو لعذر فان استمر العذر لم يتكرر الدم بتكرر الركوب وان زال ثم حدث عذر آخر تكرر بتكرر العذر ويفرق بينه وبين نظيره في مسألة اللبس بان استدامة اللبس ممكنة غالبا فلا عذر في تكرره فاقتضى تكرر الدم بشرطه وأما استدامة الركوب فغير ممكنة فنظرنا للعذر ولم ننظر اليها لاستحالتها غالبا (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه ما قولكم في حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من استطاع ان يحج ولم يحج مات ان شاء يهوديا أو نصرانيا اه فهذا الحديث هو صحيح ثابت في الصحيحين أو موضوع وهل هو في حق جميع المسلمين البعيد منهم والقريب من غير تفاوت أم لا واذا كان في حق الجميع وكان المكان بعيدا والشخص لم يقدر على المشي الى بيت الله الحرام ولم يجد أحدا يحمله بأجرة المثل وبقى عن الحج الى أن مات فهل يكون له في هذا الحكم أم لا وكذلك اذا كان الطريق مخوفا وبقى عن الحج الى أن مات فهل يكون له عذر في تركه الحج ويخرج عن هذا الحكم أم لا (فاجاب) بقوله الحديث صحيح عن عمر رضى الله عنه موقوفا عليه ومثله لا يقال من قبيل الرأي فله حكم المرفوع على انه ورد مرفوعا من طرق في بعضها مقال وقد أخطأ ابن الجوزي في عده من الموضوعات وهو محمول على المستحل وعام في حق جميع المسلمين لكن بشرط الاستطاعة ومن عدم الاستطاعة العجز عن دابة اذا كان بينه وبين مكة مرحلتان وكذا اذا كان الطريق مخوفا فاذا ترك الحج لاجل تلك لم يكن داخلا في هذا الوعيد الشديد (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه اذا جاعل رجل آخر على ان يحج أو يعتمر عن ميتة بمائة مثلا ففعل وجاعله أيضا على أن يرد السلام على النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ويدعو له عندهم فاستتاب غيره في الزيارة فهل يستحق ماسمى له أم لا فان قاتم يستحق فهل فرق بين ان يشروطوا عليه أن يزور بنفسه أو يطلقوا واذا قاتم لا يستحق اذا شرطوا عليه أن يزور بنفسه فهل فرق بين أن تمكنه الزيارة أو لا تمكنه كان تمرض أو يكمل نفقته ونحن ذلك أم لا (فاجاب) بانه اذا جوعل

البيع وأما إذا أعتق المشتري العبد فكل من البيع والاعتاق صحيح وان صدق المشتري البائع فما ادعاه لتعاق حق الله تعالى في الحرية (سئل) عمالو قال بعثك العرصة به وانها هل يصح ويحمل كلام الارشاد على بيع الهواء منفردا (فاجاب) بانه لا يصح البيع فيها لجعله الهواء المجبول مبيعاً مع المعلوم ودخوله تبعا لا يستلزم دخوله في مسمى اللفظ فصار كالو قال بعثك الدابة وحملها أو بحملها أو مع حملها أو ولبنها أو لبنيها أو مع لبنها (سئل) عن قول العلامة القمولى لو قال هو مبيع منك أو أنا بآئعه لك لم أر فيه نقلاً وقد يؤخذ من كلام الرافعي رحمه الله في تفسير الملامسة القطع بالجواز حيث قال وإذا لمسته فهو مبيع منك بكذا وجعلوا الفساد من جهة التعليق فيه فقط فدل على أن صيغة مبيع غير مانعة من الصحة وإذا ثبت في اسم المفعول ثبت في اسم الفاعل اه قال البرهان بن أبي شريف تغمد الله برحمته ولك أن تقول ان اسم الفاعل الواقع في جواب الشرط ملاحظ فيه ترتيبه على الشرط حالة وجوده وأما الصحة بمثل أنابائع منك هذا بكذا أو هو مبيع منك فدلالته على الاستقبال من مدلوله فاشبه

على الدعاء عند القبر الشريف فلا يخلو اما أن يربط العقد بعينه كجاعتك أو استاجرتك لتدعو لي أولميتي عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم سواء أقال بنفسك أم لم يقله وأما أن يربط بذمته كألزمت ذمتك تحصيل الدعاء المذكور ففي الاول لا بد ان يقول هذه السنة أو يطلق فان عين غير السنة الاولى من سنى امكان الوصول إلى المدينة الشريفة لم يصح العقد كاستجار الدار للشهر القابل ويشترط في هذا القسم قدرة الاجير على الشروع في العمل بنفسه بان لا يكون ثم مانع له من الخروج كخوف أو مرض أو نحوهما واتساع الوقت للعمل وان يوجد العقد حال الخروج فان لم يشرع في المعقود عليه من عامه لعذر أو غيره انفسخت الاجارة لقوات المقصود فلو ذهب في العام الثاني مثلاً الى المدينة الشريفة ودعا له وقع عن المعقود له لانه أمره ان يدعو له وقد فعل لكنه أساء هذا كله حكم القسم الاول وأما القسم الثاني فيصح سواء أعين السنة الحاضرة أو سنة مستقبلية فان لم يعين شيئاً حمل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر بنفسه بل له الاستئابة وان قدر عليه بنفسه ومتى آخر الشروع بنفسه أو نائبه عن العام الذي تعين له تخير المستاجر أو المجاعل له على التراخي فان شاء فسخ وان شاء آخر الى العام الثاني ويجب على من استاجر أو جاعل بمال ميت ان يعمل في الفسخ وعدمه بالمصلحة وبما تقرر في هذين القسمين يعلم الجواب عن ترديدات السائل التي ذكرها (وسئل) فسخ إله في مدته عن أوصى بحجة ثم حج حجة الاسلام هل تنزل وصيته عليها مع الاطلاق فتسقط بفعله ام لا (فاجاب) بان قضية كلام الشيخ العلامة تقي الدين الفتى ان الوصية تنزل على حجة الاسلام فانه أفتى فيمن أوصى بان يحج عنه بعشرة مثلاً فحج عنه آخر تبرعاً بان الوصية تبطل وترجع الورثة بما أوصى به ويحمل لفظه على الفرض وقد تعذر تجيزها فلفت وقضية كلامهم في مبحث الرجوع عن الوصية ان الحجة الموصى بها باقية وذلك لانهم ذكروا أمثلة للرجوع عن الوصية بالقول أو الفعل وكلها ترجع الى معينين أما زوال الاسم أو الاشعار بالاعراض عن الوصية وواضح أن زوال الاسم لم يوجد وأما الاشعار بالاعراض فالظاهر انه لم يوجد هنا أيضاً لانه لا يكون إقتضاه فحوى كلامهم الا اذا وقع التصرف في عين الموصى به وهو هنا لم يقع في عين الموصى به لان اطلاق الحجة يشمل حجة الاسلام وغيرها على انه قد يقع في عين الموصى به ولا يؤثر لانه عارضه ما هو أقوى منه ومن ثم لم يؤثر نحو التجفيف والتزويج والايجار والاستعمال لانه اما انتفاع أو استصلاح محض وكلاهما ليس قويا في الاشعار بالاعراض فكذلك حجه هنا ليس قويا في ذلك لان الناس كثيراً ما يقصدون ا كثار الحج وانفاق أموالهم فيه وان حجوا حجة الاسلام ويفرق بين الصورة المسؤل عنها وما أفتى به الفتى بان الموصى فيها مات قبل الحج بنفسه ونائبه فوجب حينئذ انصراف الوصية الى حجة الاسلام لتعينها وعدم جواز غيرها عنه قبلها فلتبرع عنه بها سقطت عنه وتعذر تنفيذ وصيته بها فالغيت وأما في مسئلتنا فانه حج بنفسه والموصى به انما يعتبر عند الموت وهو عند الموت ليس عليه حجة الاسلام فانصرف الموصى به الى غيرها ووجب الاحجاج عنه من ثلثة مسارعة لغرضه من تحصيل هذه القربة العظيمة (وسئل) نفعا الله به عن استوثر للحج منفردا اجارة عينيه واشتبه عليه حاله بعد الاحرام فقرن مثلاً فهل تبرأ ذمة المستاجر بذلك من النسكين اذا اتى الاجير بالعمرة بعد الفراغ من اعمال الحج او لا تبرأ ذمة المستاجر ولا يستحق الاجير شيئاً للشك في حصول العمل المشروط في الاجارة (فاجاب) بقوله الذي صرح به الشافعي رضي الله عنه والاصحاب ان من استوثرت عينه ليفرد فقرن فان كانت الاجارة عن حى انفسخت في النسكين معا لانها لا يفترقان لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرف مالهم يامر به المستاجر اليه وان كانت عن ميت وقع للبيت اتفاقاً لانه يجوز للاجنبي التبرع عنه بها من غير وصية ولا اذن قال السبكي وهذا صحيح من حيث الوقوع عن الفرض وأما

المضارع وهو غير منعقد به
ولذلك قال العز بن عبد
السلام رضى الله عنه لا
ينعقد بالمشتقات اه فهل
ما يحته العلامة ابن أبى
شريف يمكن الجواب عنه
أولا على ان مولانا شيخ
الاسلام زكريا نعمده الله
برحمته قال فى شرحه على
البهجة أى هذا مبيع أو أنا
بائع لك أو نحوها كما قاله
الاسنوى وغيره بحثا قاسا
على الطلاق خلافا لابن
عبد السلام فساق مقالة
العز بن عبد السلام سياق
الاجرة الضعيفة وكذلك
قدم فى شرح الزبد (فأجاب)
بان المعتمد انعقاد البيع
بقوله هذا مبيع منك بكذا
أو أنا بائع لك بكذا وما
أبداه شيخنا البرهان بن
أبى شريف ليس بشئ
لأقتضائه عكس ما يحته
اذ صحة البيع فى قوله هذا
مبيع منك بكذا أو أنا
بائع لك بكذا أولى منها
فى صورة الملامسة لان كلا
من اسم الفاعل والمفعول
حينئذ حقيقة فى الحال
بالاتفاق ولان كلا منهما
فى صورة الملامسة للاستقبال
لترتبه على الذى سيوجد
إذ مدلولها تعليق حصول
مضمون جملة بحصول
مضمون جملة أخرى وهو
حينئذ يجازى بالاتفاق (سئل)
عمن اشترى عقارا بثمن من
جملة لهوة النحاس فلوس جدد
لم يعلم وزنها ولا عددها
وجعل سبيلا لاسقاط الشفعة

كونه عن جهة الاجارة فيظهر أنه كالحى وبين فائدة ذلك وما يناسبه كما ذكرته موجبا له فى شرح
العباب اذا علمت ذلك علمت ان من استوجرت عينه للافراد فاحرم ثم شك هل أحرم بالحج أو بالعمرة
أو بهما ثم جعل نفسه قارنا فان كانت الاجارة لميث برىء من الحج لانه المتيقن دون العمرة لاحتمال انه
أحرم بالحج أولا فلا تدخل العمرة عليه فاذا أحرم عنه بها بعد فراغ ما هو فيه وقعت له أيضا وحينئذ
فهل يستحق الاجرة فى هذه الصورة لانه أتى بما استوجره وهو الافراد على احتمال أولا يستحقها
لانا لم نتحقق انه أتى بالعمل الذى استوجره له للنظر فى ذلك مجال ولعل الاوجه الاول لانا قد تحققنا
انعقاد الاجارة ثم شككنا بعد قرانه هل وجد القران حقيقة بان يكون أحرم بهما أولا أو بالعمرة
ثم أدخل عليها الحج فتفسخ الاجارة فيهما من حيث الاجرة لما مر عن السبكي أم لم يوجد بان يكون
أحرم بالحج أولا فلا يفسخ والثانى أقرب لان الاصل عدم وجود خصوص القران ودوام الاجارة
اذ الانفساخ طارىء على العقد والاصل عدم طوره ولان الظاهر أن اجير العين انما يحرم بما استوجر
له لا بغيره فهذا كله يرجح الاستحقاق وان كانت لحي لم يقع له واحد من النسكين ولم يستحق
شيئا من الاجرة فيما يظهر ايضا لانا لما لم نتحقق ما أحرم به الاجير كنا بعد قرانه شاكين فى انه
أتى بالعمل المستأجر له بان يكون أحرم بالحج أولا فيكون قرانه لغوا ولم يات به بان يكون أحرم
أولا بالعمرة ثم أدخل عليها الحج فتفسخ الاجارة ويقع له والاصل عدم اتيانه بما استوجر
له ولا يعارضه أن الاصل عدم انفساخ الاجارة لانه لا فائدة لهذا الاصل لان بقاء هامة عدم تيقن اتيان
الاجير بالعمل المستأجر له لا يفيد شيئا وفارقت هذه الصورة صورة الميت السابقة بانا هناك تيقنا
وقوع النسكين للمستأجر له وشككنا هل عرض ما يمنع استحقاق الاجير للاجرة وهو القران
والا اصل عدم عروضه ولم يعارض هذا الاصل ثم شئ يقاومه وهما لم يتيقن وقوعها للمستأجر بل
شككنا هل وقعا له أولا والاصل عدم وقوعها ولم يعارض هذا الاصل ما يقاومه فعملنا باقوى
الاصلين فى الصورتين هذا ما ظهر لى الآن والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه
عما إذا شرط المحرم عند الاحرام التحلل بنفس المرض فيما إذا يصير حلالا بمبيح التيمم أو بمبيح الفطر
فى رمضان أو بما لا يمكن الاتيان بشئ معه من اعمال النسك (فأجاب) رضى الله عنه بقوله قد بينت
فى شرح العباب وغيره ان ضابط المرض المبيح للتيمم والفطر فى رمضان واحد ومثلهما التحلل به
لمن شرطه فمضى وجد مبيح التيمم جاز التحلل ومضى لا فلا (وسئل) رضى الله عنه عن مقالة صدرت
من بعض متفقهة اليمن بان قال ان بقاع الأرض لا يفضل بعضها بعضا وان مكة شرفها الله مثل غيرها
من سائر بقاع الأرض ولم يات بدليل على مقالته فتعين البحث عما هو الحق فهل بقاع الأرض
يفضل بعضها على بعض أم لا وهل مكة شرفها الله تعالى شرفت لذاتها أم لماذا وهل طيبة شرفت
بالنبي ﷺ أم بماذا وهل المدن اى الامصار تفضل على القرى أم لا وهل اماكن العلماء والصالحين
مثل المدارس والزوايا والربط تلتحق بالمساجد فى الفضل والاحترام أم دونها أم لا يفضل لها
وهل المواضع التى نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم كقباء وبدر وسائر الاماكن التى نزلها دائمة
الفضل أم ارتفع الفضل والحرمة لها بارتحاله منها وهل إذا شرفت البقعة لاجل العلماء والصالحين
ثم ارتحلوا عنها يرتفع فضلها أم لا وهل تعبدنا بالوقوف بعرفة لمزيد فضلها أم لماذا وكذلك
سائر اماكن النسك كالمواقيت التى للاحرام ومزدلفة ومنى وغيرها افتونا بما امكن من الدلائل
والتعليل فالقضية واقعة (فأجاب) فسح الله فى مدته بقوله ما نسب لذلك القائل قد خالف فيه الاجماع
واتصف بسببه باقبح الكذب والابتداع ولم لا وتفضل مكة والمدينة على ما عداهما اوضح من الشمس
بل وأظهر واشهر من ان يذكر وانما الخلاف فى أيها افضل ومكة هى الافضل عند إمامنا الشافعى

هل البيع صحيح اول الكون
بعض الثمن بمجولا اه

(فاجاب) بانه متى رأى
البائع والمشتري الفلوس
كانت رؤيتهما كافية في العلم
بها وصحة البيع فاذا قبضها
لم يؤثر في الصحة القاؤه في
البحر ويسوغ للقاضي
الشافعي الحكم بصحة البيع
وبالبراءة من الثمن (سئل)
هل يصح بيع جلد المصحف
المنفصل للكافر او جلد علم
منع من شرائه اذا كان
منفصلا ام لا (فاجاب) بانه
يصح بيع الجلد المذكور
(سئل) عما اذا اختلفت
اصناف الحرير رقة وغلظا
فهل يشترط في رؤيته لاجل
البيع باطنه كظاهره ام لا
واذا وجد مختلفا رقة وغلظا
هل يصح البيع ويثبت
الخيار (فاجاب) بانه
يشترط رؤية باطن الحرير
المذكور واذا رآه كذلك ثم
وجده مختلفا ثبت له الخيار
(سئل) هل المأخوذ بالبيع
الفاسد مع رضا المتبايعين
حلال ام لا (فاجاب) بانه
لا يحل للاخذ به التصرف
فيه لانه يجب على كل منهما
رد ما اخذه على مالكة
(سئل) عن باطن القدمين
هل يشترط رؤيته في بيع
الرقيق كما اقتضاه قولهم
ينظر ماعدا العورة ام
لا يشترط كما هو العادة في
عدم اعتبار رؤيته (فاجاب)
بانه لا يشترط رؤيته وقولهم
المذكور ينزل على ما يختلف

رضي الله عنه وأكثر العلماء للاحاديث الصحيحة الضريحة في ذلك التي لا تقبل التأويل عند من
ألهمهم رشده كما صرح به بعض أئمة المالكية منها قوله صلى الله عليه وسلم عند فراقه لمكة والله
انك لأحب ارض الله الى ولولا اني اخرجت منك قهرا ما خرجت ومنها صلاة واحدة بمسجد
مكة أفضل من مائة ألف صلاة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم وصلاة واحدة بمسجد النبي صلى الله
عليه وسلم أفضل من ألف صلاة بالمسجد الأقصى وصلاة بالمسجد الأقصى أفضل من ألف صلاة فيما سواه
وقد أخذت من ذلك ما حررته في حاشية مناسك النوى من ان الصلاة الواحدة بمسجد مكة أفضل
من مائة ألف صلاة فيما عدا مسجد المدينة والأقصى ونصر كثيرين على انها أفضل من
مائة ألف استرواح لعدم اطلاعهم على ما ذكرته من الاحاديث فاستفد ذلك فانه مهم نفيس وفيه
ابلق رد على ذلك المعاند بزعمه ان البقاع كلها مستوية وفيه ايضا دليل على ان سبب تفضيل مكة
كثرة مضاعفة الصلاة فيها على غيرها بل وسائر العبادات ففي الحديث الصحيح أو الحسن ان حسنة
الحرم بمائة ألف حسنة اى غير الصلاة لما مر فيها ثم الخلاف في غير التربة التي ضمت أعضاء النبي
صلى الله عليه وسلم اما هي فهي أفضل من مكة اجماعا بل ومن السموات والعرش والكرسي نعم قال
بعض الأئمة العارفين اعنى الشهاب السهروردي صاحب العوارف ان الطوفان موج تلك التربة
المكرمة من محل الكعبة حتى أرساها بالمدينة فهي من جملة مكة وتشريف طيبة بل وتحريم حرما
واثبات جميع ماله من الخصوصيات انما هو بسؤاله صلى الله عليه وسلم لربه في ذلك كما في الاحاديث
الصحيحة وأما مكة فقليل ان تحريم حرما انما هو بسؤال ابراهيم صلى الله عليه وسلم في ذلك ايضا
والاصح كما بينته في شرح العباب وغيره انها لم تزل حراما معظمة من يوم خلق الله السموات والارض
والمدن مفضلة على القرى والقرى على البوادي من حيث ظهور الدين وتيسر تعليمه وتعلبه وفعل
العبادات في تلك أكثر كما صرح به الأئمة في باب اللقيط وأما من حيث مضاعفة الصلاة وغيرها فلا
لما مر ان ماعدا مكة والمدينة وبيت المقدس لا تضاعف فيه الصلاة نعم صح ان ركعتين في مسجد قباء
بعمره ولا يلحق بالمسجد غيره مما ذكر نعم يتأكد نذب احترام نحو المدارس والربط ومحال العلماء
والصلحاء وكل محل علم انه صلى الله عليه وسلم نزله او صلى فيه فله فضل عظيم على غيره على عمر الدهر
فيتأكد الاعتناء بتحرى نزوله والتبرك به كما كان ابن عمر وغيره رضي الله عنهم يفعلون ذلك بعد وفاته
صلى الله عليه وسلم وحكمة وجوب الوقوف بعرفة بل وانه الحج كما في الحديث اى معظمه ما وقع فيها
من اجتماع آدم صلى الله عليه وسلم وحواء وتعارفهما بها أو من تعريف الله تعالى لنبيه ابراهيم
عليه السلام المناسك بها فلو وقع ذلك الاجتماع الذي هو أصل وجود هذا العنصر الانساني او ذلك
التعريف لتلك العلوم التي هي أصل شرف ذلك النوع أوجب الله تعالى على عباده الخروج من
حرمه وأمنه إلى الوقوف بذلك الباب الجليل ليتهلوا اليه في امداد أشباحهم وأرواحهم بحياته ومعارفه
الازلية الابدية التي ما شرف عنصر الانسان حتى على عنصر الملائكة الا بها فلهذه الخصوصية العظيمة
والموهبة الجسيمة كان الوقوف بمحله أعظم الاركان للحج وكان كانه كل الحج فمن ثم قال صلى
الله عليه وسلم الحج عرفة فينبغي للواقف بها أن يستحضر ذلك الاجتماع وذلك التعريف لعل أن
يحصل له الاجتماع الاكبر على ربه المستلزم لان يمد به معظم مواهبه الدنية ومعارفه الالهية وقربه
الاقديس وكرمه الانفس المشار اليه بقوله عز قائلا لا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه
فاذا أحببته صرت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي
يمشي بها فلئن سألتني لاعطينه ولئن استعاذني لاعيدنه وأما مبيت مزدلفة ومنى ورمى الجمار فتحكمتها
احياء محال الانبياء وما أثرهم ألا ترى ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم لما أراد ذبح ولده عند محل

المالية به فقد قالوا انه لا يشترط رؤية اللسان والاسنان وداخل الفم من ان رؤيتها أسهل من رؤية باطن القدمين بطريق الاولى ولان تعلق الغرض بها أشد من تعلقه بباطن القدمين وقد قال الخوارزمي في الكافي الضابط أن يرى من المبيع ما يختلف معظم المالية باختلافه (سئل) عن معنى قول الجلال المحلى الرابع الملك لمن له العقد الواقع (فاجاب) بانه اشار بقوله الواقع الى أن الموقوف على القول القديم ٢ صحة العقد لانها واقعة وتتوقف على الاجازة والله اعلم

(باب الربا)

(سئل) عن باع نصف فضة بربعين فضة وزنها وزن الفضة أو قال بعك هذا الربع بوزنه من هذا النصف وفي كل منهما انحاس لم يعلم قدره فهل يصح البيع لاختلاط النحاس بالفضة بحيث صارا كشيء واحد فلا يكون كبيع مدعوجة ودرهم بمدعوجة ودرهم (فاجاب) بان البيع باطل اذ الجمل بالمائلة كحقيقة المفاضلة واما الاختلاط بشرطه فانما يقتضى الصحة في المكيل لافي الموزون ولو سلم انه يقتضيه فيها ايضا الفمحل إذا عرفت مائلة عمرو بوى (سئل) لزيد على عمرو دين عشرة دنانير ذهابا

الجمرة الاولى ظهر له ابليس اللعين ليشى عزمه عن ذلك فرماه بسبع حصيات حتى غاب عنه ثم انتقل ابراهيم الى محل الجمرة الوسطى فبرز له اللعين ورماه بسبع الى ان غاب في الارض ايضا ثم انتقل الى محل جمرة العقبة فبرز له فرماه بسبع حتى غاب في الارض ايضا كما جاء ذلك كله في حديث فلذا وجب الرمي احياء لتلك المنقبة العظيمة التي وقعت لايينا ابراهيم لتذكركه ونحيي معاملة وتأسى به في دفع الشيطان بكل ما تقدر عليه حتى لو برز لنا لحصنناه كما حصنه ابونا ومن ثم ينبغي للانسان عند الرمي ان يتذكر ذلك وظهر بما تقرر حكمة وجوب رمي الحجارة دون غيرها والرد على من قال ان ذلك تعبد ونظيره وجوب الطواف بالبيت اظهارا لتعظيمه ولاحياء شعار الملائكة فانهم طافوا به التي سنة قبل آدم صلى الله عليه وسلم وشعار الانبياء فانه ما من نبي الا حج البيت خلافا لمن استثنى هودا وصالحا صلى الله عليهما وسلم وأما المواقيت فحكمتها والله أعلم أنه قد جرت العادة في ملوك الدنيا انه إذا وفد عليهم عبيدهم أو عصاة عبيدهم يكونون على غاية من الذلة والخضوع والشعث والغبرة رجاء لرضا ساداتهم اذا رأوهم على ذلك الحال الذي كل من رأى صاحبه رحمه فأوجب الله تعالى على قاصدى الدخول الى حضرته العظمى التي هي أعظم حضرات الدنيا اذ اجتماع الناس بعرفة كاجتماعهم في الموقف ودخولهم الى حرمة وأمنه كدخولهم الى الجنة ان لا يأتوها الا وهم غير شعث عرى على غاية من الخضوع والذلة كما يعيشهم الله في المحشر كذلك ليتحققوا بما ينيلهم خير ما عنده انه عند المنكسرة قلوبهم من أجله وانما كان ميقاته صلى الله عليه وسلم أبعدا لمزيد فضله وليناسب اكمل الاكبر الذي أوتيه وكانت الجحفة كذلك لانها التي تليه بخلاف بقية المواقيت فلذا استوت وهذا المحل يحتاج إلى مزيد بسط لكن ضاق القرطاس عنه وقد أشرت الى أصوله بما لم أر من سبقني اليه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) نفع الله بعلومه عن شخص أحرم احراما مطلقا ثم أفسده ومات قبل ان يعين شيئا وأراد الورثة أن يقضوا عنه ما أفسده أيقضون عنه حجا وعمرة ولا تبرأ ذمته بغير هذا لانه اشتغلت ذمته باحرام وهي محتملة لها فلا يبرأ الا بقضائهما كما لو شك من عليه خمس دراهم وشاة هل أخرج أحدها أم لا فانه لا تبرأ ذمته الا بقضائهما ام يقضون عنه أحدها وتبرأ ذمته به لانه اشتغلت ذمته باحرام وهي محتملة لاحدها وإذا فعلوا أحدها كان الآخر كالمشكوك والمشكوك كالمعدوم كما لو شك هل عليه خمس دراهم أو شاة فقضى أحدها فانه تبرأ ذمته به (فاجاب) بقوله اما الجواب عن هذا السؤال فيتوقف على مقدمة غفل عنها السائل نفع الله به وهي ان افساد الاحرام المطلق لا يقتضى تعيينه بل هو بعد الافساد باق على اطلاقه فان عينه بعد الافساد لحج كان مفسدا له أو لعمرة كان مفسدا لها أولهما وان الوارث هل يقوم مقام مورثه في التعيين اخذا بعموم قولهم انه خليفته اولا يقوم مقامه في هذا لانه من قبيل النيات وهي لا تقبل النيابة والذي يتجه ترجيحه هو الثاني فقد صرحوا بنظيره في قولهم لو أسلم على أكثر من أربع نسوة ومات قبل اختيار واحدة أو أكثر منهن لم يقيم وارثه مقامه في ذلك وقولهم لو قال لزوجتي احدا كما طالق ولم يقصد معينة منهما ومات قبل التعيين لم يعين وارثه كما صححه في المنهاج وتصحيح التنبيه خلافا لما اقتضاه كلام الروضة وأصلها وتبعه الحاوى من انه يقوم مقامه فيه كاليان والفرق على الاول المعتمد كما جزم به صاحب الارشاد وغيره ان البيان اخبار يمكن الوقوف عليه بنجر أو قرينة والتعيين اختيار يصدر عن شهوة فلا يخلفه الوارث فيه ويؤيده ما مر فبين اسلم على أكثر من أربع نسوة ووجه المشابهة بين مسئلتنا وهذين أن التعيين فيها اختيار يصدر عن شهوة أيضا لان من أحرم احراما مطلقا يفرض التعيين الى اختياره وشهوته ففهما عينه منهما لزمه الجرى على احكامه فاذا تقرر ذلك وان الوارث لا يقوم مقام المورث في تعيين ذلك الاحرام

المتأخرين ضعف ما ذكرته فيها (سئل) عن قول الشيخ زكريا في شرح الهمزة قال ويستأنس للثاني بما إذا قتل الإمام عبدا اشتراه في يد البائع قبل القبض وقد حدث منه ردة فان قصد قتله عنها وقع عنها وانفسخ البيع والاجعل قابضا للبيع وتقرر عليه الثمن كاحكامه الرافعي قيل الديات هل هو معتد أولا (فأجاب) بان ما ذكره عن ابن الرفعة عن فتاوى البغوي معتد ومع ذلك فالفرق بينه وبين ما استأنس به له واضح (مثل) هل يشترط في قبض السفينة النقل سواء كانت في البر أم في البحر كما اقتضاه صنيعه في شرح الروض كغيره أم لا كما قال الكمال بن أبي شريف في شرح الارشاد انما يتجه ذلك في سفينة صغيرة أو كبيرة في الماء الذي تسيّر به أما الكبيرة في البر فكالعقار في الاكتفاء بالتخيلة والاختلاء لعسر النقل اهـ (فأجاب) بأن ما قاله الكمال بن أبي شريف صحيح معمول به والاقتضاء المذكور جري على الغالب (سئل) هل المعتمد فيما قبض المشتري المبيع إذا قدره بكلل أو وزن جزافا أو وزن المكيل أو عكسه أو أخبره البائع بقدره وصدقه وتلف في يده الانفساخ كما اقتضاه كلامهم

الاصحاب نظرا لما هذه الابلية عظيمة وأما الجواب عن المسئلة الثانية فهو ان الذي صرح به اصحابنا انه يشترط في الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها ورفع السرج والا كاف والجل لا جرى الفرس مثالا بين يديه حتى يعرف مسيرها ولا رؤية اللسان والاسنان ولو من رقيق اهـ ومنه يؤخذ انه لا يشترط رؤية باطن خفها لانهم اذا لم يشترطوا رؤية اللسان والاسنان مع تفاوت الاغراض باختلاف ألوان الالسة سيما في الرقيق وبالاسنان من حيث دلالتها على صغر السن وكبره غالبا فالاولى أن لا يشترطوا رؤية باطن الخف لانا وإن سلمنا ان الاغراض قد تختلف به لكن ليس باختلافها برؤية اللسان والاسنان وقد علمت انه لا يشترط رؤيتها فكذلك لا يشترط رؤية مادونها وهو باطن الخف واختلاف الاغراض انما ينظر اليه إذا قوى واطرد والالم ينظر اليه وواضح ان اختلافها برؤية باطن الخف ضعيف وغير مطرد فلا ينظر اليه والله أعلم (وسئل) باع شخص دارا وفيها بيت داخل في تريعتها لكنه غير نافذ اليها بل الى الشارع مثلا فهل يدخل في مطلق بيعها أولا بدخل لا انفصاله عنها كما في نظائرها في كلامهم في الايمان والمساجد في باب القدوة (فأجاب) بان من الواضح عدم دخول البيت المذكور في بيع الدار المذكورة لانه لما انفرد بيب مستقل ولم ينفذ الى ما دخل في تريعتها صار يسمى دارا ثانية وصارت الدار التي دخل في تريعتها لا تشملها لانه لا اشتراك بينهما في الاسم ولا في المعنى ودخوله في تريعتها لا يقتضى تناولها له عند الاطلاق وقد صرحوا بان الحد لا يدخل الا بالتخصيص فلو قال بعتك من هذا الخط الى هذا الخط لم يدخل الخطان مع أن ابتداء الغاية بدخل في غير ذلك نحو له على من درهم الى عشرة اذ يلزمه تسعة ادخلا لا ابتداء الغاية فقط فاذا كان الحد نفسه لا يدخل الا بالتخصيص مع أنه من جزئيات المبيع فالولى البيت المذكور لانه ليس من جزئيات الدار المبيعة كما تقرر والله أعلم (وسئل) فيما لو باع عينا باوقية مثلا هل يصح العقد بهذا اللفظ من غير ذكر دراهم أو دنانير حيث اطرده العرف بذلك أى بان مقدار الاوقية كذا وكذا دراهم أو لا يصح كما لو باع بعشرة حتى يقول باوقية دراهم أو دنانير (فأجاب) بان الذي دل عليه كلامهم في باب البيع انه حيث اطرده عرف أهل بلد أو ناحية بانهم يعبرون بالاوقية عن مقدار معين من الدراهم الغالبة في ذلك المحل صح البيع بالاوقية مثلا وان لم يقل المتبايعان من الدراهم وبدل على ذلك ما صححه النووي في مجموعه ردا على صاحب البيان ومن تبعه من أنه اذا عبر بالدراهم عن الدنانير صح لانه يعبر بها عنها مجازا كقولك في عشرين درهما مثلا هذه دينار اذا كان ذلك هو صرفها أى هذه صرف دينار فهو من مجاز الحذف اهـ وبما تقرر يعلم أنه لو اصطلح أهل بلد على أنهم يعبرون بالدينار عن مقدار مخصوص من الدراهم كما في جهتم وقال أحدهم بعتك بدينار صح وانصرف الثمن الى ما اصطلاحوا عليه وان كان الدينار شرعا لا يطلق الا على مثقال من الذهب الخالص لان العبرة في العقود انما هو بعرف المتعاقدين بخلاف نحو الاقرار ومن ثم صحح الرافعي والنووي في رفع باب الخلع انه لو غلب في البلد دراهم عددية ناقصة الوزن أو زائدة نزل البيع وغيره من المعاملات عليها بخلاف الاقرار والتعليق وأما قول بعض المتأخرين لو قال بعتك بمائة درهم صرف كل عشرين دينار لم يصح وان كان صرف البلد كذلك وكذا ما جرت به العادة في البيع بدينار ومرادهم به مقدار معين من الدراهم فضعيف لانه تبع في الاول صاحب البيان وقد علمت أنه ضعيف كما مر وقاس عليه الثاني واذا بطل حكم المقيس عليه بطل حكم المقيس وقد رجح النووي في المجموع كاصل الروضة انه لو غلب من جنس العروض نوع انصرف الذكر اليه عند الاطلاق في العقد كالنقد قال وصورة المسئلة أن يبيع صاعا من الحنطة بصاع منها أو بشعير في الذمة وتكون الحنطة والشعير الموجودان في البلد صنفا واحدا غالبا في البلد لا يختلف ثم يحضره بعد

والقعد ويسله في المجلس اه وقياسه ما صرحوا به ايضا من أنه لو وقع التعامل في بلد بنوع واحد من الفلوس النحاس المعدنية أو بأنواع وأحدها غالب انصرف الاطلاق اليه وكذا في الثياب ومن ثم قال ابن الصباغ لو قال بعثك هذا بعشرة أثواب وأطلق وكان لها عرف انصرف اليه كالنقدين فان قلت قضية كلام البغوى انه لا يصح ما ذكر في الاوقية والدينار فانه قال لو قال بعثك بوزن عشرة دراهم نقرة ولم يبين أنها تبر أو المضروبة لم يصح لتردده ولا يحمل على النقد الغالب قلت هذا لا شاهد فيه لانه ليس نظير تينك الصورتين لان الفرض فيهما كما مر أن العرف اطرده بالتعبير بهما عما مر وأما في صورة البغوى فليس فيها أن العرف اطرده بالتعبير بالعشرة الدراهم عن النقرة ولم يبين أنها من التبر ولا من المضروبة فكان فيها ابهاما لانها تتناول كلا منهما وهما مختلفا القيمة ولا مرجح فبطل البيع وقد أشار البغوى الى ذلك حيث علل البطلان بقوله لتردده فان قلت سلينا هذا في كلام البغوى فما الذي تقوله في قول المطلب لابن الرفعة لو قال بعثك بألف مثقال من النقد وغلب استعماله في الذهب لم يكف حتى يصرح بانه منه أو من الفضة وهذا صريح في البطلان في مسألة الاوقية والدينار مطلقا قلت الفرق بين ما ذكره ان سلم وما ذكره في الاوقية والدينار أن النقد في صورتها يشمل الذهب والفضة ولم يصرحوا على التعبير به عن أحدهما فقط كما في الصورتين المذكورتين وانها غلب عندهم التعبير به عن الذهب وقد يعبرون به عن الفضة فلا جامع بين المسألتين وأيضا فالنقد يشمل شيئين مختلفي الجنس ولا عبرة بغلبة استعماله في أحدهما لأن الغلبة لا يعتد بها الا إذا كانت في أحد الأنواع كأن يقول بألف درهم وغلب استعمالها في نوع من الفضة فحينئذ ينصرف الى ذلك النوع بخلاف قوله من النقد لانه يشمل جنسين مختلفين ولا عبرة بغلبة استعماله في أحدهما كما تقرر والفرق أن الاغراض تتفاوت باختلاف الجنس فتفاوتا كثيرا فلم تصلح الغلبة حينئذ مرجحة مع شمول لفظ المتعاقدين لاجناس مختلفة بخلافها بين أنواع الجنس الواحد فانها لا تتفاوت كذلك فصح أن تكون الغلبة مرجحة لاحدها على الباقي (وسئل) فيما اذا باع شخص من آخر حصة من قرار عين جارية وهذه الحصة قدرها سدس سهم من أربعة عشر سهما مشاعا من جميع العين لكن عينها في مكتوب الشراء بما يتعارفه أهل عيون بلدة البيع من التعبير عن أجزاء السهم من القرار والماء الجاري به بالساعات وعن السهم من ذلك بالوجة التي هي اثنا عشر ساعة كما يعبر عن مثل ذلك في البلاد الشامية بالاصابع ويسمون ذلك في بلد البيع كله سقية لانه لا يخفى أن الشريك في القرار شريك في الماء النابع له من اجل مشاركته في القرار فعبر كاتب الشراء عن المبيع الذي هو حصة من القرار بما يستعمل فيه وفيما هو تابع له من الماء وملخص عبارة مكتوب الشراء بعد ان اذن الحاكم الشرعي فلان الشافعي لفلان الفلاني في شراء المبيع الآتي ذكره لنفسه ولبقية ورثته والده من البائع الآتي ذكره بالثمن الآتي ذكره فيه اذا صحيا شرعيا اشترى فلان الفلاني المأذون له ولبقية ورثته والده المشمولين بحجة الشرع الشريفة من فلان الفلاني البائع عن نفسه جميع الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية بما للحصة المذكورة من حق من حقوق العين المذكورة ومقرها وعمرها وشعوبها وذبولها ومجاري ماؤها الجاري بها يومئذ من فضل الله تعالى اشتراء صحيحا شرعيا مستكملا لشرائط الصحة والازوم بثمن جهته كذا مقبوض يد البائع من المشتري وتسلم البائع الثمن وتسلم المشتري جميع المبيع المذكور تسليما شرعيا بعد الرؤية والمعرفة والمعاقدة الشرعية وثبت ذلك عند الحاكم الشافعي الأذن المذكور وحكم بموجبه ومات الحاكم والمتعاقدان والشاهدان فهل هذا الحكم صحيح أم لا واذا قلتم صحيح فهل يقتضى صحة التبايع المذكور أم فساداه وهل للاحكام شرعي الآن نقض التبايع والحكم به أم لا لا سيما مع

وقال في شرح الروض انه الواجه أو عدمه كما صححه المتولى (فأجاب) بان المعتمد انفساخ البيع لبقاء علقه التقدير المذكور في العقد فلم يحصل القبض المفيد للتصرف وان حصل القبض المفيد للضمان وقال الزركشي في خادمه انه الأرجح (سئل) عمالو نقل المشتري المبيع الى مكان مقصوب من أجنبي أو مشترك بين البائع وبين أجنبي أو بين البائع والمشتري هل يحصل القبض بذلك أم لا (فأجاب) بانه لا يحصل القبض بنقله الى المشترك بين البائع وبين غيره لان يد البائع عليه وعلى ما فيه فتستصحب حتى في المشترك بينهما وبين المشتري لترجحه بان الاصل عدم القبض ولأن العرف لا يعده قبضا وقال الاسنوى شمل قول المناهج لا يختص بالبائع المغضوب من أجنبي والمشارك بين البائع وغيره فانه يصدق أنه لا اختصاص للبائع به وفيه نظر (سئل) عن باع ثمرة بعد بدو صلاحها بشرط قطعها بماذا يحصل قبضا (فأجاب) بانه تحصل قبضا بالتخلية فقد قالوا لو بيع تمر قبل بدو صلاحه أو بعده بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك ضمنه مشتريه لان التخلية كافية في جواز التصرف فكانت كافية في نقل الضمان قياسا على العقار وقال الشيخان في

كون الحاكم الشافعي المذكور من أهل العلم الوافر وكال النظر في فروع الفقه وغيره كما هو مشهود بذلك وهل يقتضى صحة ما تقدم ذكره قول الامام النووي رضى الله عنه في روضته ولو باع الماء مع قراره نظران كان جاريا فقال بعثك هذه القناة مع مائها أو لم يكن جاريا وقلنا الماء لا يملك لم يصح البيع في الماء وفي القرار قولاً تفريق الصفقة وقوله بعد ذلك بنحو أربعة أسطر ولو باع جزءاً شائعاً من البر أو القناة جاز وما ينبع مشترك بينهما أم لا يقتضى ذلك صحة ما ذكر. وإذا قلتم ان قوله وفي القرار قولاً تفريق الصفقة يرجح صحة بيع القرار فقط في الصورة المذكورة فهل يكون المشتري مستحقاً للماء النابع به لكونه تابعاً في ملكه كما يؤخذ من المسئلة الثانية وأيضاً فهل التعبير في مكتوب الشراء عن الحصة المبيعة من القرار بقوله الحصة السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية منحل بالتابع أو بالحكم به أم غير منحل بذلك لا مكان تأويلها بما يصححها (فأجاب) رضى الله عنه قد استفتى شيخ الاسلام السراج البلقيني عن هذا السؤال بعينه فلم يصرح فيه نفسه بشيء ويأنه ان الجمال بن ظهيرة قال في سؤاله له العيون التي بمكة المشرفة وغيرها من بلاد الحجاز لا يعرف الذى ينبع منها غالباً وإنما يجري في مجار الى أن يبرز من الارض التي يسقى منها ويتبايعونه بالليالي والايام والساعات يشتري الشخص من آخر ساعة من النهار الى الليل بشئ معلوم ويتصرف فيها فهل يصح هذا وبملكه ثم قال السائل بعد أسطر وجرت عادتهم بأنهم يكتبون اشترى فلان من فلان ساعة من قرار كذا فهل ذلك معتبر أم لا فأجاب البلقيني رحمه الله تعالى وأطال ومع ذلك فلم يصرح في جواب السؤال الثاني بشيء يخصه في النسخة التي رأيتها الآن وإنما أجاب في الحقيقة عن الاول فقط وعبارته بعد فرضه الكلام في ملك محل البيع والجرى وأما شراء الماء المذكور ساعة من النهار أو الليل فهذا لا يصح لجهالة المبيع وبعد فرضه الكلام في ملك الثاني فقط اذا صدر بيع في هذه الصورة على الماء الكائن في الارض فلا يصح لانه غير مملوك لصاحب الارض ثم قال وما ذكره في السؤال من أنه لا يعرف الاصل الذى ينبع منه غالباً جوابه أنه لا يصح بيع الماء في هذه الصورة لانه غير مملوك والتابع الواقع بالليالي والايام والساعات كله غير صحيح لانه لم يصادف ملكاً للبائع في ذلك ولا يملك المشتري شيئاً من ذلك ولو فرعنا على التصحيح أن الماء يملك فانه ليس هنا سبب يقتضى ملك الماء اه فهو مطلق لعدم صحة بيع الماء المقدر بساعة مثلاً وغير متعرض لخصوص ما إذا بيعت ساعة مثلاً من قرار كذا وإن أكد بكل لان تعليقه بعدها صريح في ان الفرض ان المبيع هو الماء من غير تعرض للمقدار وهذا الفرض لخصوص فيه تعرض للمقدار والزمان معاً فما المعتر من ا كما اشار اليه السائل فلم يجب عن هذا الخصوص بشيء وإنما اجيب بكلام مطلق لا يحتاج به في مثل ذلك وعلى تسليم شموله له فهو متوقف على تقدير مضاف بعد من اى من ماء كذا إذ لا يظهر القول ببطالان البيع في هذا الفرض لخصوص الا بتقدير ذلك المضاف وهو غير لازم اذ اللفظ كما يحتمل تقديره فيبطل يحتمل عدم تقديره وارتكاب مجاز فيه فيصح بان يراد بالساعة الجزء بدليل قوله من قرار عين كذا لان من هنا للتبعض لا غير كما لا يخفى ومن التبعية صريحة في اتحاد ما قبلها مع ما بعدها مفهوماً وحقيقة فهو قرينة ظاهرة في أن المراد بالساعة الجزء اذ لا يقال ساعة من محل كذا الا بارتكاب ذلك التجوز وإذا دار الامر بين تصحيح لفظ بتجاوز من غير تقدير مضاف وباطاله بتقدير محذوف كان تصحيحه أولى من ابطاله لوجهين أحدهما ان احتمال الصحة مقدم على احتمال البطلان كما يصرح به قاعدة أن القول قول مدعى الصحة غالباً عملاً بأن الظاهر في العقود التجارية بين المسلمين الصحة وإن كانت خلاف الاصل الثاني ان المجاز أولى من الاضمار على قول قال به كثيرون

والثمرة المبيعة على الشجر قبل أو ان الجذاذ قال الاسنوى وتقييده بما قبل الجذاذ يشعر بان دخول وقت قطعها يلحقها بالمتنولات وهو متجه اه وقال الاذرعى لم يتعرض غير الشيخين لهذا القيد وينبغي أن يلتفت على أن مؤنة الجذاذ على من تكون وقال البلقيني لافرق بين أن يبيعها قبل أو ان الجذاذ أو بعده خلافاً لما في الروضة من التقييد بما قبل أو ان الجذاذ فانه يلزم على هذا أن الثمرة المبيعة في أو ان الجذاذ يكون قبضها بالقطع وليس الامر كذلك ولو كان كذلك لما قال الشافعي في الجديد ان الجوائح من ضمان المشتري ولا فرق فيه بين أن تبلغ أو ان الجذاذ أم لا فدل على أن قبض الثمار بالتخلية مطلقاً فقد حكى الراعى في المسئلة ثلاث طرق أظهرها أنه على قولين والثاني القطع بانها من ضمان المشتري والثالث القطع بانها من ضمان البائع لانها لما شرط فيها القطع صار قبضها بنقلها اه لكن ما ذكرته يدل على أن التعايل ليس محل وفاق (سئل) عن اشترى نخلاً في خلية وكان مربياً وتسلمه بغير نقل من الخلية هل يكفي ذلك أم لا وإذا لم يكف فاستمر

مدة فملك النحل بالبرء قبل
ينفسخ العقد فيه ويرجع
المشتري بشمنه والبايع بقيمة
النحل كالوقبض ما اشتراه
مكيلة جزافا وهل اذا تلفه
يكون قابضا له ويستقر
عليه الثمن واذا تلف عنده
لا يستقر كما ذكر أولا او
يكون حكم التلف والاتلاف
واحدا (فاجاب) بانه
يكفي ذلك في قبضه اذ الرجوع
في حقيقته الى العرف
والنحل مما لا ينقل عادة
لغيره فصار كالثمره المبيعه
على الشجر وكالسفينة
الكبيرة في البراء القبض
في كل منها بالتخليه (سئل)
عن الخيار الذي يثبت
للمشتري فيما اذا عيب
المبيع اجنبي قبل القبض
هل هو على التراخي كما اذا
أُتلفه الاجنبي قبل القبض
واذا قاتم بانه ليس على
التراخي فما الفرق (فاجاب)
بان خيار المشتري اذا
غيب الاجنبي المبيع على
الفور وكذا في اتلاف
الاجنبي قبل القبض على
الراجح خلافا للفقهاء (سئل)
عن المعتمد فيما لو باع
مؤجلا وحل قبل التسليم
هل له الحبس أم لا (فاجاب)
بان المعتمد عدم جواز
الحبس وما نسب للنصر رد
بانه من تخريج المذني (سئل)
عمال ونقل المبيع بغير اذن
البائع وخرج المبيع مستحقا
هل للمالك مطالبته أم

وعلى الاصح من أنها سياتى لاحتياج كل منهما الى قرينة فالمجاز هنا أولى عملا بقاعدة أن تصحيح
اللفظ حيث أمكن أولى من ابطاله وقد عولوا على ما دلت عليه من التبعية في بعض مسائل
الصرة ولم ينظروا لاحتمال أنها لا ابتداء الغاية أو بيان لمفعول محذوف الا على بحث لبعض
المتأخرين قيده بما أراده فليعمل عليها هنا كذلك اذا تقرر ذلك فالذى دل عليه كلامهم أن
المتبايعين ان أرادا بقولها ساعة أو ساعتين من قرار كذا جزأ معينا من المجرى المملوك صح البيع
نظير ما ذكره في مسائل منها بيع ذراع من أرض مع ارادة الشيوخ أو التعيين ولم ينظروا
الى أن الشيوخ لا يفهم من مطلق الذراع الا بتأويل ومنها البيع بثلاثة آلاف الا ما يخص الفا
أو دينار الادرها وأراد الاستثناء من القيمة المعلومة بل مسئلتنا أولى بالصحة من هذه لان ما أراده
فيها يدل عليه ظاهر قولهما من قرار عين كذا وما أراده بالاستثناء لا يدل عليه ظاهر اللفظ بل يدل
على خلافه وتخيل فرق بين المبيع والثمن بانه غير مقصود لذاته ولذا جاز الاستبدال عنه بخلاف
المبيع غير مؤثر لان الارادة لها تأثير في المبيع أيضا كما قالوه في مسائل الذراع والصاع وغيرهما
فاناطة الحكم بها لاتنافى قاعدة لذاته وانما لم يكتب بالنية فيما اذا كان في البلد نقود مختلفة القيمة
ونويا أحدها لان اللفظ هنا وهو قوله بعشرة مثلا لادلاله على شيء وضعا ولا قرينة فلو أثرت النية
معه لكان فيه اعمال لها وحدها وهو ممتنع فيما ذكره شرط وأما في مسئلتنا فهو دال على المنوى
باعتبار ما قرناه وما سنقرره فليس فيها اعمال للنية وحدها بل بمبادل عليه اللفظ الموافق لها وإن
أرادا بذلك مدلوله الحقيقي مع تقدير ما بطل البيع وان لم يريد شيئا فان اطردي عرفهما التعبير
بالساعة في مثل هذا التركيب عن الجزء المعين من القرار المملوك صح البيع أيضا كما يصرح به قول
المجموع ردا على صاحب البيان ومن تبعه اذا عبر بالدراهم عن الدينار صح لانه يعبر بها عنها مجازا
كقولك في عشرين درهما مثلا هذه دينار اذا كان ذلك هو صرفها أى هذه صرف دينار فهو من
مجاز الحذف اه ويؤيده تصريحهم في الثمن عند اطلاقه بحمله على المتعارف بينهم ولو غير نقد ومن
ثم قال ابن الصباغ لو قال بعثك هذا بعشرة أثواب وأطلق وكان لهما عرف انصرف اليه كالتقدين
اه واذا ثبت ان للعرف تأثيرا في تخصيص المطلق في البيع به ثبت ما قلناه هنا من الصحة اذا أطلقا
واطردي عرفهما كما ذكر وان أطلقا ولم يطردهما بذلك عرف فهذا هو محل النظر والتردد والقاعدتان
السابقتان قاعدة مدعى الصحة وقاعدة ان تصحيح اللفظ أولى من ابطاله ما أمكن يرجحان الصحة
ايضا وبعضها قول الموثق مستكملا لشروط الصحة وال لزوم ان كان ممن يعول عليه في ذلك نعم ان
أطلقا واطردي عرفهما بان المراد بذلك مع الباء مقدرا بزمن لم يبعد القول باليطان حيث ذلولواختلف
الزاويان في الارادة صدق مدعى الفساد نظير ما قالوه في الذراع لكن لا يتأتى هذا هنا لحكم الحاكم
المستلزم لثبوت موجب الصحة عنده من حيث الصيغة بناء على ما قاله السبكي وغيره والحاصل ان حكم
الحاكم لا ينقض الا بعد تحقق موجب نقضه واما مع عدم تحقق موجب فلا يمكن القول بنقضه كما يصرح
به كلامهم وقد ظهر مما قررته ان موجب النقص لم يتحقق وان هذا اللفظ له احتمالات بعضها صحيح
وبعضها باطل ومع ذلك فلا نبطله الا اذا تحققتنا ان ذلك الاحتمال الباطل هو البراء ولم تتحققه ولا
ينافي ما تقرر قولهما جميع الحصص السقية التي قدرها ساعتان من قرار عين كذا لانا اذا فرضنا ان
البراء بالساعتين جزء معين من القرار المملوك او حملنا اللفظ على ذلك لما مر صرح تسمية ذلك الجزء سقية
لانه سببها ويدل عليه قول الموثق بما للحصص المذكورة من حق قرار العين المذكورة الخ فان
قلت القرار المذكور أولا هو المقرر المذكور ثانيا والعبارة تقتضى تغايرهما وان حصص السقية غيرهما
قلت لا تقتضى ذلك لان قوله ومقرها وما بعده معطوف على قوله المقرأى حق من حقوق المقر والمقر

والمراد بتحقيهما غيرهما كما هو واضح وغاية ما فيه ان الموثق تفنن فعبر بالقرار ثم عبر ثانيا عنه بالمقر
وأعاده مختلفا لفظه مع اتحاد معناه لبيان شمول البيع لجميع حقوقه وقول الموثق ومن مائها الجارى
بها الخ صريح في أن المراد بالساعتين جزآن من القرار كما قررناه ويدل له التعبير بالسقية اذ هي فعيلة
بمعنى فاعلة أى ساقية اذ الساقية اسم للقرار لالبناء وما ذكر في السؤال عن الروضة لا يقتضى صحة
البيع فيما ذكر الا بالتقدير الذى ذكرناه وان المراد بالساعة الجزء او أنها محمولة عليه عند الاطلاق
على أن كلام الروضة قد تناقض في ذلك في مواضع ثلاثة أو أربعة وقد بينت الجمع بينها في جواب
بعض أسئلة وردت من حضرموت مع الرد على البلقيني في اعتراضاته عليها في جوابه السابق بعضه
وحاصل ما تجتمع به عباراتها ان المملوك ان كان محل النبع والقرار الذى يجرى فيه منه الى الاراضى
فان وقع البيع على ذلك كله أو جزء شائع منه معين صح وجرى في دخول الماء الموجود عند
البيع ما قرره في باب الاصول والثمار وان كان المملوك هو القرار الذى هو القناة دون محل النبع
فان ورد البيع على القرار صح أيضا ولكن لا يدخل الماء لانه في هذه الصورة غير مملوك له وانما
يدخل في ذلك استحقاق الارض فيه المسمى بالشرب ومراد الروضة بعدم الصحة في الماء في الصورة
التي أجرى فيها خلاف تفريق الصفقة لانه لا يصح بطريق الملك الا في الارض دون الماء فانه انما
يصح فيه بطريق الاستحقاق ومن ثم صرح فيها قبل تفريق الصفقة بصحة البيع فيها أى في
الارض بطريق القصد والملك وفي الماء بطريق النبع والاستحقاق ولا تناقض بين كلاميهما خلافا
لمن ذاته نعم المشكل انما هو اجراء خلاف تفريق الصفقة في القرار وقد يجاب عن هذا بأن فائدة
اجرائه حتى يبطل في الماء الرجوع بما يقابل من الثمن لانا ان قلنا بالصحة فيه ففى بطريق النبع
والاستحقاق وما كان كذلك لا يقابل بجزء من الثمن فاذا قوبل به اقتضى ذلك بطلان البيع فيه
وفي الارض على الضعيف وفيه وحده على الصحيح فاتضح وجه جريان الخلاف في الارض وان
أجريناه فيها وقلنا بالبطلان في الماء فانما هو من الحيثة التي قررناها آنفا والكلام كما علم بما تقرر
في محل قرار الماء المملوك دون محل نبعه لان ملكه لا يستلزم ملك الماء بل يكون المالك أحق به
وأما محل نبعه مع قراره المملوك كل منهما فيصح البيع فيهما فتأمل ذلك فانه مهم ومن ثم اضطربت
فيه الافهام وكثرت فيه السقطات والاوهام فان قلت ينافي ما تقرر من الجواب قول جمع ردا لما في
الروضة مالا يجوز بيعه اذا كان مجهولا ويبيع مع غيره بطل البيع في الجميع بناء على أن الاجازة
بالقسط والقسط غير ممكن للجهاة قلت انما يتضح ردهم ان لو سلمنا لهم دعوى الجهاة بالقسط
وهي غير مسلمة فقد قال جمع في نحو الخل والخز والشاة والكلب أو الخنزير ان الباطل يقوم عند
من يرى له قيمة كاهل الذمة فكذلك الماء هنا يقدر عند من يرى له قيمة ويصح بيعه مطلقا وهم
المالكية وعلى المعتمد من ان ذلك يعتبر بما يشابهه كالخل والعتر فكذلك يعتبر الجارى هنا بما
يشابهه فيقدر راكدا ويوزع الثمن عليه مع الارض فان قلت وماحكم عيون مكة هل هي مملوكة
لاربابها قرارا ومنبعا أو قرارا فقط قلت بل قرارا ومنبعا كما يصرح به قول الروضة واصلا لو صادفنا
نهرًا يسقى منه أرضون ولم ندر أنه حفر أى فيكون مملوكا او انخرق أى فلا يكون مملوكا حكما بأنه
مملوك لانهم اصحاب يد وانتفاع اه على ان مانحن فيه اولى بالملك من صورة الروضة لان صورتها
ليس فيها قرينة على الملك غير وضع اليد وهنا مع وضعها قرينة اخرى وهي بناء تلك العيون الذى
هو صريح في ملك الباني لمحل ذلك البناء فان قلت كيف يصح البيع في تلك العيون منبعا وقرارا مع
عدم رؤيتهما قلت أما ماتحت الارض من مجرى العين وذيلها فلا يشترط رؤية جميعه لتعذره كسلاس
الجدار كما بحث من عدم اشتراط رؤية المستتر في ذى الوجين وان سهل بالفتق وانما الذى يشترط

ليس له مطالبته (فأجاب)
بأنه متى نقل المشتري المبيع
بغير اذن البائع ثم خرج
مستحقا كان للمالك مطالبته
به لو وضع يده عليه (سئل) عن
رهن المبيع قبل قبضه هل هو
صحیح أم لا (فأجاب) بأنه
باطل قبل قبضه صحیح بعده
(سئل) عن قول الشيخ ولى
الدين في شرح البهجة من هذا
الباب ومن بيت لبائع الى
ثان أى منه فان نقله اليه
بغير اذنه لم يجز له التصرف
فيه لكن يدخل في ضمانه
قال السبكي في باب الغصب
ولا يكون غاصبا قطعاً حتى
لو خرج مستحقا ليس للمالك
مطالبته وقال هنا لا ينتقل
ضمان العقد اليه لكنه
يدخل في ضمانه حتى يطالب
به اذا خرج مستحقا لوضع
يده قال وعبرة البغوى
والرافعي غير صريحة في
ضمان العقد في أنه المراد وما
صرحت به من أنه المراد لم
أره منقولاً لكن فهمته من
فقه الباب واطلاق المنهاج
ظاهر فيه اه فهل قول السبكي
هنا وفي باب الغصب متناقض
أم محمول أفيدوا الجواب
مبسوطا (فأجاب) بأن
كلام السبكي هنا وفي باب
الغصب متناقض بلا شك
ولا يمكن الجمع بينهما
والمعتمد منهما ما ذكره هنا
(سئل) عن قول ابن الرفعة
ان القبض لا يجب في القسمة

رؤيته منها ما يختلف به الغرض أخذنا من أن البئر لا يشترط رؤية جميعها بل ما يختلف به الغرض منها عند أهل الخبرة من جذرائها ونحوها وأما القناة الظاهرة فلا بد من رؤيتها جميعها بأن يحبس الماء عنهما ولا يكفي رؤيتهما من ورائه وإن كان صافيا ثم رأيت البلقيني تعرض لما في السؤال فقال وما جرت به العادة في مكة شرفها الله تعالى من أنهم يكتبون اشتري فلان ساعة من قرار عين كذا غير صحيح ولا معتبر وطريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع اه وهو غير مناف لما ذكرته من وجوه منها أنه أطلق عدم الصحة ولم يبين مدلول ذلك اللفظ ولا ما فيه من الاحتمالات ونحن قد فصلنا احتمالاته وبيننا كل واحد منها وما يدل له من كلام الأئمة فلا ينافي إطلاقه تفصيلنا بل يتعين حمل الإطلاق على الوجه الباطل الذي قدمناه وهو ما إذا أراد أن المبيع الماء مقدرا بزمن أو إطلاقا وعرفهما ذلك ومنها أنه لم يبين لما ذكره دليلا ونحن قد بينا لما ذكرناه أدلة من كلامهم سيما ما قدمناه عن مجموع النووي وعن ابن الصباغ ولا يسع البلقيني أن يقول إذا أراد بالساعة جزأ معينان القرار المملوك يبطل البيع لأنه حينئذ يكون مخالفا لصريح كلام أئمتنا من غير مستند بل لا يسعه أيضا أن يقول بالبطان إذا طرد عرفها بالتعبير بالساعة من القرار عن الجزء المعين من القرار المملوك لمخالفته لصريح كلامهم الذي قدمته عن المجموع وغيره واذ ثبت أنه في هاتين الحالتين ملزوم بالقول بالصحة فلا يستدل بكلامه على بطلان حكم الحاكم لما قدمناه أن حكم الحاكم يمان عن النقص ما أمكن وأنه لا يصار لنقصه إلا إذا تحققنا موجب نقضه ولا يتحقق موجب نقضه في هذه الصورة إلا إذا ثبت أنها أراد بالساعة من القرار حقيقة من مائه أو من القرار نفسه وهو غير ملوك وأما إذا لم يثبت ذلك فلا يمكن القول بنقصه كيف وله احتمالات بعضها صحيح وبعضها باطل ولم يثبت وجود ذلك الباطل ومنها أن قول البلقيني وطريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع صريح في أن سبب البطلان في ساعة من قرار كذا ليس هو ذكر الساعة فحسب بل عدم إيراد البيع على غير محل النبع وهذا غير صحيح لتصريحه هو وغيره بصحة بيع الجزء من القرار المملوك وإن كان غير محل النبع فإن قلت ما وجه صريح قوله وطريق البيع الخ في أن سبب البطلان ما ذكر قلت وجه ذلك أنه إذا كان السبب هو ذكر الساعة من قرار عين كذا لم يكن قوله وطريق البيع الخ ملائما لما قبله ولا مرتبطا به فإن البيع أن وقع على محل النبع أو غيره هو في ذلك سواء فكيف مع ذلك يقول وطريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع والحاصل أن ما ذكره هنا ينافيه ما قدمه نفسه أول جوابه وهذا مما يضعف كلامه وبوجب عدم اعتماد إطلاقه البطلان ويبين أن الحق ما فصلناه وقلناه وإن كنا معترفين بنقص مقامنا عن مقامه إلا أن الحق أحق أن يتبع على أنه الحق رحمه الله كان في أكثر أحواله غير متقيد بكلام أئمة مذهبه لوصول مرتبته من مرتبة الاجتهاد بل لا قصاها كما قاله تليذه الولي أبو زرعة ويؤيد ذلك أنه جرى في جوابه هذا على مخالفة الروضة في أمكن كثيرة والحق فيها ما في الروضة كما بينته في جواب غير هذا واشترت إليه فيما مروى من مخالفته لما فيها قوله بصحة بيع الماء الجاري وهذا ادل دليل على أنه لم يرد بإطلاقه البطلان في ساعة من قرار كذا إلا إذا كان المراد الماء وحده وإن المراد بالساعة مفهومها الحقيقي والله اعلم (وسئل) رضي الله عنه في قضية شرعية وقع لها مستند شرعي ملخص مضمونه بعد أن اذن الحاكم الشرعي لفلان الفلاني في شراء البيع الآتي ذكره فيه لنفسه ولبقية ورثة والده محاجير الشرع الشريف إذا شرعا اشترى المأذون له المذكور من فلانة الفلانية جميع الحصص السقية التي قدرها ساعتان من قرار العين الفلانية في الوجبة المعروفة بكذا وعدة وجاب العين المذكورة أربع عشرة وجبة كل وجبة اثنتا عشرة ساعة كل ساعة قيراطان كبيران بما يجب للحصص المذكورة من حق من

لأنه لدفع الضمان والقسمة لاضمان فيها فلا يجب فيها فيها التحويل مع قول الروضة في أثناء أحكام المبيع قبل قبضه أنه إذا باع نصيبه بعد القسمة وقبل القبض صح إذا كانت القسمة افرازا فان قضية كلام الروضة على أنها إذا كانت يباع لا يصح البيع قبل القبض وإن الرفعة يقول لا يشترط التحويل وإن قلنا أنها يبيع على أنه قال في الروضة آخر باب قبض المبيع عنه المتولى وبجواب طالب القسمة إليها قبل القبض وكلام ابن الرفعة نقله عن الناشري فان ظاهره على أن القسمة وإن كانت يباعا لا تمنع قبل قبض المبيع وهو أيضا بظاهره يعارض ما عرفنا وعن ابن الرفعة فهل كلام ابن الرفعة في قسمة مشترك غير مبيع حتى لو وقعت القسمة وصار لكل نصيب ثم تلفت الانصباء أو بعضها لاضمان لا حد على أحدا لا وإذا قاتم إن صورته هكذا عارضه كلام الروضة في الموضع الأول كما مر وكلامها أيضا في الموضع الثاني لأنه يقتضي إذا كان المشترك مبيعا أنه يصح قسمته قبل القبض وقد يكون يباع وكيف يصح البيع قبل القبض بينونا صورة كل كلام من هذه المواضع فانه يتراءى أنها متعارضة (فاجاب)

الرفعة ومقتضى كلام
الروضة فالقصة لا ضمان
فيها وإن كانت بيعاً ومقتضى
كلام الروضة أنه ليس له
بيع ما صار له فيها من
نصيب صاحبه قبل قبضه
لضعف ما ذكره ولا ملازمة
بين عدم الضمان وصحة
البيع فإن بيع ما لم يقبض
يبطل في مسائل كثيرة
مع انتفاء الضمان فيها وقد
علم بما ذكرته أن كلام
ابن الرفعة ليس مقصورياً
على قصة مشتركة غير
مبيع وما وقع في السؤال
بقوله وإن ابن الرفعة يقول
لا يشترط التحويل وإن قلنا
أنها بيع ليس في عبارته
السابقة ما يقتضيه والله
تعالى أعلم

باب التولية والاشراك
والخاطئة والمراجعة

(سئل) عن اشترى بعرض
وقال قام على بكذا وقد
وليتك العقد بما قام على
أوولت المرأة في صداقها
بلفظ القيام أو الرجل في
عوض الخلع هل يصح أو لا
(فاجاب) نعم تصح التولية
إذا أخبر بشرائه بالعرض
وبقيته معا وبقيامه عليها
بكذا وهو مهر مثلها وعليه
بكذا وهو مهر مثل مطلقته
(سئل) عن قول ابن المقرئ
في باب المراجعة ولو ادعى
علم المشتري حلقه يمين
العلم فإن نكل حلف هو
ويثبت للمشتري الخيار

حقوق العين المذكورة ومقرها ومهرها وشعوبها وذيوها وبجاري مائها ومن مائها الجارى بها يومئذ
من فضل الله تعالى اشتراء صحيحاً شرعياً مستكملاً لشرائط الصحة والازوم بضمن جلته كذا وثبت ذلك
لدى الحاكم الآذن المشار اليه وحكم بموجبه فهل البيع المذكور على هذا الوجه صحيح أم لا وهل
الحكم بابطاله نقض لحكم الحاكم أم لا وهل حكم الحاكم في هذه المسألة متضمن للحكم بصحة
العقد أم لا وهل هذه الصورة مطابقة لما أفتى به الامام البلقيني رحمه الله من بطلان البيع فيه أم لا
وهل ينقض حكم الحاكم شرعياً من أهل العلم والنظر في فروع الفقه وغيره بافتاء عالم مثله أو أعلى
منه أم يحمل حكم الحاكم على السداد ما أمكن (فأجاب) رضى الله عنه المبيع المذكور فيه تفصيل
وهو أنه يصح فيما إذا أراد العاقدان بالساعة جزءاً معيناً من قرار العين الذى هو محل النبع
أو الجرى المملوك أو لم يريداه لكنه عرفها حال العقد ويبطل فيما إذا ارادها جزءاً من الماء
الجارى والحكم بابطال البيع مطلقاً غير صحيح ونقض حكم الحاكم لا يجوز إلا أن تعذر حمله على
معنى صحيح وأما إذا لم يتعذر كما هنا فلا يجوز نقضه كما صرح به الاثمة منهم التاج الفزارى وجماعة
من أئمة عصره رداً على القاضي ابن خلكان لما خالفهم ثم رجع اليهم بل نقل الشيخان في الروضة
وأصلها عن الغزالي وأقره ان حكم المستقضى للضرورة إذا وافق مذهب الغير لا ينقض بناء على أن
له أن يقلد من شاء أى من الاثمة الاربعة وهو الاصح وحكم الحاكم المذكور متضمن للحكم
بصحة العقد كما صرح به السبكي وعبارته الحكم بالموجب صحيح ومعناه الصحة مصونة عن النقض
كالحكم بالصحة وإن كان أحط رتبة منه فإن الحكم بالصحة يستدعى ثلاثة أشياء أهلية التصرف وصحة
صيغته وكون التصرف في محله والحكم بالموجب يستدعى الاولين فقط وهما صحة التصرف وصحة
الصيغة انتهت واعتمدها الكمال السيوطى في جواهره والتنظير فيها أن سلم ليس لما يرجع لرد ما قاله
من تضمن الحكم بالموجب لصحة الصيغة كما هو ظاهر ولا ينافيها قول غيره في الحكم بالموجب أن صحيحاً
فصحيح وإن فاسداً ففاسداً لان معناه ان صح الشرط الثالث فصحيح وإن فسد لفقده ففاسد وأما الحكم
بصحة الصيغة فالحكمان متفقان عليها وعلى تسليم أن بينهما فرقا فتصرف الحاكم بالآذن وغيره في
قضية رفعت اليه وطلب منه فصلها حكم منه بالصحة فيها على ما فيه مما ليس هذا محل بسطه وليست
هذه الصورة مطابقة لما أفتى به البلقيني من كل وجه لان فيها زيادات منها حكم الحاكم واذنه ففيها
قرائن دالة على أن المراد بالساعة الجزء ومنها قوله ومن مائها الجارى بها يومئذ وكل ساعة
قيراطان اذ المعنى معه التى قدرها قيراطان من قرار عين كذا وهذا مما لا يتخيل فقيه البطلان فيه
ومنها قول الموثق مستكملاً لشرائط الصحة والازوم على أن كلام البلقيني يتعين حمله على الحالة الثالثة
اذ لا يسعه القول بالبطلان في الاولين اما الاولى فلما تقر من دلالة اللفظ على ما اراده مع التصريح
بنظائرها في كلامهم واما الثانية فالتصريح بنظيرها في شرح المذهب وغيره وقاعدة ان تصحيح اللفظ
اولى من إعماله وإن دعوى الصحة مقدمة على دعوى الفساد لان الظاهر في العقود الجارية بين
المسلمين الصحة يؤيد ان ما حملنا عليه كلامه واذ تعارض حكم وافتاء فإن كان في صورة علم حكمها في
المذهب قدم موافقه وإن كانت في حادثة مولدة لم يتعرض لها اهل المذهب كصورة السؤال فانا لم
نعلم للبلقيني فيها سلفاً ولا خلفاً موافقاً ولا مخالفاً فإن كان كل من المفتى والحاكم فيه أهلية الترجيح
والاستنباط لم ينقض حكم الحاكم لا فتاء المفتى وإن كان المفتى اعلم وإن تأهل لذلك المفتى وحده
تعين على الحاكم الرجوع اليه والا تأتى في نقضه ما مر والله سبحانه وتعالى اعلم (مسئلة) سئل
بعض المتكئين عن سؤال صورته رجل اشترى جميع الحصة السقية التى قدرها ساعتان من قرار
عين كذا بمر الظهران من اعمال مكة المشرفة فهل يصح هذا أم لا كما دل عليه جواب شيخ الاسلام

هل هو مبنى على ضعيف وهو ثبوت الزيادة عند اقامة الحجة أو تصديق المشتري وما فائدة قول الشيخين كذا أطلقوه وقضية قولنا ان اليمين المردودة كالاقرار أن يعود ما ذكرنا حالة التصديق فانا ولو قلنا انها كالبينة كان الحكم كذلك لم تثبت الزيادة وثبت للبائع الخيار كما في شرح البهجة للشيخ زكريا (فأجاب) بأنه مبنى على الضعيف المذكور وفائدة قول الشيخين المذكور احالة الحكم فيه على ما ذكرناه فانها لم يذكرنا حكم اقامة البينة ليحिला عليه فظهر أن ما بحثناه جار على القولين (سئل) عن رجل أراد ان ياخذ ديناً بزيادة فجاء بعرض يملكه وباعه بنقد وتقابضاً ثم اشترى العرض بثمان زائد الى أجل معلوم أو باع الدائن عرضاً يملكه للدين بثمان معلوم الى أجل معلوم ثم اشتراه منه بأقل من الثمن الاول وتسلم المبيع فاذا حل الاجل فعلا مثل ذلك وهكذا فهل يصح ولا ربا وان تواطأ على ذلك وهل يسوى في ذلك بين مال اليتيم وغيره أم لا وإذا تبين بطلان البيع الذي وقعت فيه الزيادة بشرط فاسد كعدم الرؤية مثلاً ولم يتراضا بعوضين فهل الزيادة الماخوذة ربا أم لا (فأجاب)

البقيتي فانه سئل عن مثل هذا وصورة ما سئل عنه قد مجرت العادة بمكة أنهم يكتبون اشترى فلان من فلان ساعة من قرار عين كذا فهل ذلك معتبر أم لا (فأجاب) بأنه غير صحيح ولا معتبر وطريق البيع أن يقع على القرار الذي هو محل النبع وحكم الماء قد سبق اه فهذا كالصريح في أن البيع في مسئلتنا غير صحيح وإذا كان كذلك فواجهه ولو أن مفتياً قال بالصحة في مسئلتنا نظراً الى أن المراد بالساعتين جزء من القرار على ضرب من الحجاز قياساً على بيع صاع من صبرة مجهولة الصيعان فهل له وجهه مع أن القرار الذي هو محل النبع غير معلوم ولا يعرف له أصل كما اشار اليه القاضي جمال الدين بن ظهيرة في سؤاله للبقيتي وما وجه القياس على الصبرة فأجاب بعض المكين بما صورته افراد الماء الجاري من نهر أو بئر أو عين بالبيع غير صحيح كما صرح به أئمتنا للنهي عن بيع الماء وللجهل بقدره والحيلة فيمن أراد شراء ذلك ان يشتري القرار مثلاً أو سهياً منه فاذا ملك ذلك كان أحق بالماء. وإذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيح للجهل بعين المبيع لاختلاط الموجود بالحدث ولعدم امكان تسليمه شرعاً وقولهم مثلاً اشترى فلان ساعة أو ساعتين من قرار عين كذا لا يراد منه فيما أعلم في العادة بمكة الا بيع الماء مقدراً بزمان ولهذا أفتى شيخ الاسلام البقيتي في صورته التي سئل عنها بعدم الصحة ولا ينافي عدم الصحة في مسئلتنا قوله من قرار لانه بيان لمحل المبيع فهو صفة لما قبله متعلق بمحذوف وأما احتمال ان يراد بالساعتين جزء من القرار وكون من قرار ظرفاً لغواً ومن للتبعيض فهو وان أمكن لكن لا يخفى أن جعل للزمان الذي هو عرض غير قار جزءاً من القرار الذي هو جسم قار مع ما بينهما من التناهي بعيد جداً ينبو عنه اللفظ لاسيما وصف الحصة بالسقية اذ السقية هي الماء لا الجزء من القرار بل الوصف المذكور قرينة ظاهرة عند من له أدنى تأمل في ان المبيع هو الماء المقدر بساعتين وعلى تسليم ارادة ذلك وقطع النظر عن استعمال اللفظ فيما يراد منه عادة فالبيع غير صحيح أيضاً لكون القرار غير مرئى بل ولا يملك ولا يعرف له أصل كما ذكره عالم الحجاز في زمنه في سؤاله لشيخ الاسلام البقيتي وصاحب البيت أدري بالذي فيه وأما القياس على بيع الصبرة فلا وجه له فيما ظهر لي اه جواب هذا المسكى فهل هو صحيح أو فاسد وما وجه فساد مبينا مبسوطاً ليحظم النفع بذلك (فأجاب) والله الموفق للصواب ذلك الجواب اشتمل على وجوه من الفساد والميل الى داعية التهور والعصية والعناد ويان ذلك أن قول هذا المجيب والحيلة فيمن أراد شراء ذلك ان يشتري القرار يناقضه قوله فيما يأتي أن القرار غير مملوك وهذا تناقض صريح فانه حكم على القرار هنا بأنه يشتري وفيما يأتي زعم انه غير مملوك ولعل الموقع له في ذلك الذي لا يخفى فساد على صغار المتعلمين فساد النية فان قلت كلامه هنا على مطلق القرار وفيما يأتي على قرار عيون مكة قلت ان أراد ان مطلق القرار مملوك الاقرار عيون مكة فانها غير مملوكة كان ذلك أقبح في الخطأ لانه دعوى باطلة بلا مستند لها بل كلامهم صريح في ردها وان القرار تارة يكون مملوكاً وتارة يكون غير مملوك وانه لا فرق في ذلك بين عيون مكة وغيرها على أن كلامه هنا صريح في أن مراده ما يشمل قرار عيون مكة وغيرها والا لم يصح قوله وإذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيح وإذا كان كلامه يقضى بان المراد منه ما يشمل عيون مكة جاء التناقض وكان الحامل له على هذا التناقض غير مأمرة الاشارة اليه انه لما لم يتحصل في القرار على شيء من كلامهم لان فيه شبه تناقض في الروضة وليس هو بمن له قوة على الجمع بين المتناقضات تكلم فيه برأيه فبدا له اول الجواب أنه مملوك يشتري وانه الذي تتم به الحيلة في استحقاق الماء ثم بدا له آخر الجواب انه غير مملوك ومن هذا حاله ينبغي الاعراض عن كلامه لولا ما وجب من بيان ما اشتمل عليه من الاباطيل التي سترها ان شاء الله تعالى واضحة بحول الله وقوته وسياق بيان ان عيون مكة مملوكة عند زعمه عدم ملكها وقوله

لا يه في عقد الشركة والحال
أنه رشيد وان زيدا مصدق
لعمر وفي اقراره فهل تنفسخ
الشركة بالاقرار المذكور
قياسا على ما ذكره النووي
في روضته قيل الباب الرابع
من كتاب الاقرار من أن
البائع لشيء بشرط الخيار
إذا أقر بذلك الشيء في زمن
الخيار لغير المشتري صح
اقراره وانفسخ البيع لأن له
الفسخ هذا كلامه وإذا
انفسخ البيع الذي في أصله
اللزوم بالاقرار بالمعقود
عليه في زمن الخيار فالشركة
التي هي جائزة أبدا أولى
بذلك أم لا تنفسخ به لاحتمال
أن الأب وكيل عن ولده في
الشركة المذكورة قياسا
على ما ذكره النووي وغيره
أيضا من أنه لو قال الدين
الذي على زيد لعمر وأسمى
في الكتاب عارية كان
اقراره صحيحا ويحتمل أنه
وكيل عنه في سبب ثبوت
الدين فان قلتم بالاول فما
الجواب عن القياس الثاني
وإذا مضت مدة فأقر بكر
بأنه أذن لايه في عقد
الشركة وصدقه ونارعهما
زيد فهل يقبل قولها
ويقيدهما ذلك صحة
الشركة أولا بد من ثبوت
الاذن قبل الشركة
(فأجاب) بأنه لا تنفسخ
الشركة بالاقرار المذكور
لأن المقر به لم يتعلق به
حق لغير المقر فامكن
تنفيذه مع بقائها ولأنه قد

العقد المحكوم به وبالموجب اذ لم تقم باستيفاء شروطه فهو عندهم احط رتبة من الحكم بالصحة
ويرد عليهم ان عملهم هذا يدل على أن الحكم بالموجب لا يزيد على مجرد الثبوت لكن ما زالوا يرون
له تميزا على مجرد الثبوت وان الراجح فيما لو طلب جمع يدهم أرض من قاض قسمتها بينهم من غير
اقامة بيعة على أنها ملكهم لا يجيبهم قال شيخنا البلقيني تخرج من هذا انه لا يحكم بالموجب بمجرد
اعترافها بالبيع ولا بمجرد قيام بيعة عليها بما صدر منهما لان المعنى الذي قيل هنا يأتي هناك
وفما قاله نظر فانهم قد لا يكونون مالكيين فيكون متصرفا في ملك غيره بغير اذنه وأما الحكم
فانما هو في تصرف صدر من غير الحاكم ورفع اليه فقد يحكم بصحته وقد يحكم بموجبه والاصطلاح
ان الاول يكون عند قيام البيعة باستيفاء الشروط والثاني يكون عند اهلاك البيعة ذلك فاما لو
قامت البيعة بوقوعه على خلاف الشروط المعتمدة فانه لا يحكم بصحة ولا موجب وعلى كل تقدير فلم
يتصرف الحاكم في ملك غيره بل الغير هو المتصرف والصادر من الحاكم حكم على ذلك التصرف
فلا يلزم من امتناع الحاكم من القسمة هنا امتناعه من الحكم بالموجب وان لم تقم البيعة باستيفاء
الشروط والظاهر أن المراد بقولهم لا يجيبهم انه لا يازمه اجابتهم بل يجوز له انتهى وما نظر به في
كلام شيخه واضح فالوجه جواز الحكم بالموجب بمجرد الاعتراف وقيام البيعة المذكورين
وما أورده أولا على الحكم واضح أيضا فالصواب كما يأتي ان الحكم بالموجب تميزا على مجرد
الثبوت وتأمل قوله فاما لو قامت البيعة بوقوعه على خلاف الشروط المعتمدة فانه لا يحكم فيه بصحة
ولا بموجب فانه صريح في بطلان ما ابتدعه ذلك المفتي حيث زعم ان معنى الحكم بالموجب
الحكم بموجب تلك الصيغة من الصحة أو الفساد وعجب كيف ساغ له ابتداء هذه المقالة مع ان
كتاب الولي المذكور عنده وفيه التصريح بهذا وبما يأتي وكأنه بادر لكتابة ذلك مع عدم النظر في
هذا الكتاب وانما لم يقل ذلك لما يترتب عليه انه يحكم بالموجب وان ثبت عنده فساد الصيغة أو
انتفاء الشروط في العاقد والمعقود عليه وهذه زلة يتعين عليه أن يتوب الى الله منها لما علنت ان
كلامهم صريح في ابطالها وتزييفها قال الولي وجدت لشيخنا فروقا بين الحكمين أبداها الاول ان
الحكم بالصحة ينصب الى انفاذ ذلك الصادر من نحو بيع ووقف والحكم بالموجب ينصب الى أثر
ذلك الصادر وفيه نظر لان الاول اذا انصب الى ما ذكره ترتب عليه انفاذ آثاره وكيف ينفذ ولا تنفذ
آثاره لاسيما والصحة عند جمع أصولين استتباع الغاية أي كون الشيء تتبعه غايته ويترتب
وجودها على وجوده فالحكم بها حكم يترتب آثارها عليها وكيف يقال في الحكم بالموجب انه ينصب
للا آثار خاصة وكيف يثبت بدون ثبوت المؤثر لها فالحكم بثبوتها يترتب على الحكم بثبوت المؤثر
بلاشك فلو لا صحة ذلك العقد لما حكم القاضي بترتب آثاره عليه فالصواب تضمن الحكم بالموجب
الحكم بالصحة والا لما ترتبت الآثار فالصحة هي الحكم الجامع لجميع الآثار وحينئذ فظهر استواء
الحكم بالصحة والحكم بالموجب لانه لا يحكم الا بموجب ما صح دون ما فسد ولا يصح الشيء وتتخلف
آثاره عنه فاذا حكم بالصحة فقد حكم بترتب آثاره عليه والتحقيق ان الحكم بالموجب يتناول الآثار
بالتنصيص عليها للآتيان بلفظ عام يتناول جميع آثارها فان موجب الشيء هو مقتضاه وهو مفرد
مضاف فيعم كل موجب بخلاف لفظ الصحة فانه انما يتناول الآثار بالتضمن لا بالتنصيص عليها ومقتضى
ذلك ان يكون الحكم بالموجب اعلى وهو بخلاف الاصطلاح وكأن الحكم بالصحة انما علت مرتبته
عندهم لاختصاصه بما ثبت فيه من وجود الشروط لكن هذا يرجع الى الاصطلاح فيما اظن ولا
يظهر للفرق المذكور معنى من جهة اللغة ولا من جهة الشرع فلا ينبغي ان يصدر من حاكم حكم
الا بحجة معتبرة اما بيعة واما علم واما اقرار الخصم الذي هو صاحب اليد واما اليه من المردودة وانما

تضمن صدور عقدها وما

ترتب عليه اذن المقر له اذ لا يكون اسم المقر في ذلك عارية الا في هذه الحالة فانه مدلول الخبر الصدق واحتمال كذب مخبره فيه ليس من مدلوله بل هو احتمال عقلي وقد صدق المقر له على ذلك وهذا نظير ما لو قال الدين الذي على زيد لعمره واسمى في الكتاب عارية والفرق بينهما وبين مسألة الاقرار في زمن الخيار اشعار اقرار البائع بعدم الرضا ببقاء البيع وهو ينفسخ به بخلاف الشركة فانها انما تنفسخ بالتصريح بما يقبل رفعها وتعلق حق المشتري بالمبيع فيها ومنافاة الاقرار للبيع اذا كان الخيار لها اذ ملك المبيع موقوف حينئذ فليس يملكها للمقر له بل ليست نظيرتهما فان قال فيها واسمى في ذلك عارية صارت نظيرتهما ولم يطل البيع ويحمل على توكيل المقر له فيه كما مر والاخبار عن ذلك المقر له بالمبيع فيما اذا كان الخيار لها مجاز باعتبار ما كان قبل العقد ويقبل قول عمرو ولده يمينهما في الاذن المذكور فاذا حلقا استمرت صحة الشركة واستحق بكر ربح نصيبه (سئل) عن باع حصته من دابة وسلمها للمشتري بغير اذن شريكه فقلت في يد المشتري فهل

نازعت شيخنا في استنباط هذا من مسألة القسمة لا في أصل الحكم فاني موافق عليه فاذا قامت البينة فحكم بالصحة فقد حكم بترتب غايته عليه من غير تنصيص عليها بالعموم ولا بخصوص وان حكم بالموجب فقد أتى بصيغة شاملة لجميع أحكامه فان صيغة العموم في تناولها لكل فرد فرد كلية فكانه نص بذلك على جميع آثاره فان قلت فهل يترتب عليه بذلك جميع آثاره المتفق عليها والمختلف فيها قلت أما المتفق عليها فلا يحتاج فيها إلى حكم وأما المختلف فيها فما كان منها قد جاء وقت الحكم فيه نفذ وما لم يجيء فيه وقت الحكم لم ينفذ مثال الاول أن يحكم حنفى بموجب تدير فمن وجبه عنده منع بيع المدبر فقد حكم به في وقته لانه منع للسيد منه فامتنع عليه فاذا أذن له شافعى فيه لم يعتد به لان فيه نقضا للحكم الاول وليس للشافعى أيضا الحكم بصحة بيعه لو وقع فانه وقع باطلا بقضية الحكم الاول ومثال الثاني أن يعلق شخص طلاق أجنبية على تزويجه فيحكم مالم يكن أو حنفى بموجبها فاذا تزوجها فبادر شافعى وحكم باستمرار العصمة نفذ حكمه ولم يكن ذلك نقضا للحكم الاول لانه لم يتناول وقوع الطلاق لو تزوجها لانه أمر لم يقع الى الآن فكيف يحكم على مالم يقع والحكم انما يكون في متحقق فما هذا منه الافتوى وتسميته حكما جهلا أو تجوز يعنى به حكم الشرع عنده أنه نه والزم به وكيف يلزم بما لم يقع ومما يوضحه أنه لو لم يأت بصيغة عموم وهو الموجب بل حكم بهذه الجزئية الخاصة فقال حكمت بوقوع الطلاق ان تزوجها لم يصادف محلا وعد سفها وجهلا وكيف يحكم بشيء قبل وقوعه كبيع هذا أو نكاح هذه لو وقع بشرطه بخلاف ما مر عن الحنفى في المدبر فانه وقع في وقته فافهم ذلك فانه حسن وقع بسبب عدم تدبره خبط في الاحكام وقد ظهر أن توجيه الحكم الى وقوع الطلاق على من لم يتزوج بها محال والحكم بمنع التزويج بها أفسد منه فان النكاح صحيح بلا توقف وانما الكلام في الوقوع بعده ولا يدري هل يقع نكاح أو لا فلا يمكن توجيه الحكم الى منع النكاح ولا الى وقوع الطلاق في عصمة لا يدري هل تقع في الوجود والواقع قبل النكاح التعليق وهو غير موقع في الحال فكيف يحكم على شيء لم يوجد بشيء لم يقع وقس على هذين بقية الامثلة فقد عرفت الفرق الذي أوجب الفرق بينهما اه والفرق الذي نقله عن البلقينى هو عين الفرق الاول السابق في كلام السبكي ومرادهما أعنى السبكي والبلقيني بهذا الفرق الذي قالاه ما ذكره الولي بقوله والتحقيق الخ وقوله فالصواب تضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة الخ هو عين قول السبكي واذا كان الحكم بالموجب مستوفيا لما يعتبر في الصحة كان أقوى الخ وما ذكره في صورة التدبر مر بعينه في كلام السبكي وقوله فان موجب الشيء هو مقتضاه تبع فيه بعضهم وقد مر عن السبكي أن الموجب أعم ثم رأيت تعقب ذلك كما سيأتى حكايته عنه ثم اذا تأملت كلام الولي هذا المأخوذ أكثره من كلام السبكي السابق كما أشرت لك الى ذلك وجدته صريحا في بطلان ما مر عن ذلك المقتضى سيما قوله فلو لا صحة ذلك العقد لما حكم القاضي بترتب آثاره عليه فالصواب تضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة والالامات ترتبت الا آثار الخ فانظر ذلك وتعجب ممن يخالف كلام الائمة اثارا لهواه وحظه قال الولي الفرق الثاني بين الحكمين أن الحكم بالصحة لا يختص باحد الحكم بالموجب يختص بالمكحوم عليه بذلك وفيه نظر أيضا فان من وقف على نفسه لو مات قبل حكم حاكم بصحته أو بطلانه فأراد أحد ورثته بيعه فمنعه حنفى وحكم بموجب الوقف لم يختص به بل لو اراد وارث آخر بيع حصته امتنع وكيف يسوغ له بعد حكم الحنفى بموجبه ولو كان الحاكم بالموجب شافعيًا جازل للوارث الثاني البيع ولم يحز للحنفى منعه مع حكم الشافعى السابق اه وهذا الفرق الذي نقله عن شيخه هو عين الفرق الثاني السابق في كلام السبكي السابق ويحجب عن نظره هذا بان المراد بعدم الاختصاص في الحكم بالصحة انه ليس فيه الزام لأحد بشيء معين بخلاف الحكم بالموجب فان فيه الزام للمحكوم عليه

أم يضمنها المشتري (فأجاب) بأن للشريك أن يأخذ قيمة نصيبه من شاء منهم أو قرار ضمانها على المشتري وأن جهل كونها لغير بائعها خلافا لبعض المتأخرين في قوله الظاهر أنه على البائع إلا أن يعلم المشتري (سئل) عن شريكين اشتريا سلعة للشركة وأشهد أحدهما على الآخر بتسليمها وأذن له في السفر بها وبيعها وغير ذلك بمقتضى وثيقة شرعية فسافر الشريك وغاب مدة ثم مات فادعى شريكه على آخر بأنه تسلم منه العين المذكورة ليسلمها للشريك ولم يسلمها له فتصرف فيها لنفسه وطالبه بردها أو قيمتها بشرطه فانكر ذلك وقال له أنت اشهدت على شريكك بتسليمها فقال نعم ولكن ما نسلم مني إلا أنت وعندى بيعة تشهد عليك بالتسليم فهل تسمع دعواه أم لا وإذا قلتم بسماعها فهل تقبل بينته أم له تخليف خصمه فقط (فأجاب) بأنه تسمع دعواه المذكورة لأن الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقق ما فيها وتقبل بينته فإن أم يقمها فله تخليف المدعى عليه (سئل) عن قبولهم قول الشريك رددت المال وعدم قبولهم قوله اقتسمنا إذا الرد لازم القسمة أن لم يحمل الأول

دون غيره بما يترتب على ذلك الأمر كما يعلم ذلك من تعريفهما السابقين عن السبكي وقد بسط السبكي الكلام على الفرق الثالث السابق عنه بما يعلم منه جواب آخر فراجع قال الولي العراقي عن شيخه الفرق الثالث أن الحكم بالصحة يقتضى استيفاء الشروط والحكم بالموجب لا يقتضى استيفاءها دائما ومقتضاه صدور ذلك الحكم عن المصدر بموجب ما صدر عنه وفيه نظر فقد قدمت عن شيخنا المذكور أنه استنبط من مسألة امتناع القاضى من القسمة فيما إذا لم تقم بيعة بأنه ملك طالبيها أن الحكم لا يقع بصحة ولا بموجب إلا بعد استيفاء الشروط وهذا الفرق الذى يعمل به الناس الآن وفيه ما قدمته ثم إن في تعبير الشيخ عن هذا الفرق نظرا فكان ينبغي أن يعبر بان الحكم بالصحة متوقف على ثبوت أن المتعاطى لذلك التصرف استوفى الشروط فيه فإذا وقع للقاضى بيع لا يحكم بصحته حتى يثبت شروط البيع من كون المبيع ظاهرا منتفعا به مقدورا على تسلمه مملوكا للعائدن أولم وقع له العقد معلوما بخلاف الحكم بالموجب فإنه لا يتوقف على ثبوت استيفاء الشروط وليت شعري كيف يكون حكم القاضى بثبوت جميع الآثار ثابتا إذا لم يثبت أن العاقد استوفى الشروط ومنفيا فيما إذا ثبت أنه استوفى الشروط وهذا بما لا يعقل أنه وهذا الفرق الذى نقله عن شيخه هو عين الفرق الثالث السابق في كلام السبكي وتظيره فيه بما ذكره يعلم الجواب عنه من كلام السبكي فإنه بسط الكلام على هذا الفرق بما وضحه فتأمله سيما قوله وهذا إذا حكم القاضى على البائع أو الواقف بموجب ما صدر منه الخ وقول الولي من كون المبيع ظاهرا الخ مر عن السبكي ما قد ينافيه فإنه قيدى تعريف الحكم بالصحة الشروط بالممكن ثبوتها ثم قال وعلم منه أن جميع الشروط لا يعتبر ثبوتها في الحكم بالصحة أو الموجب فإن من جملتها في المبيع القدرة على التسليم الخ وقد يجاب بعدم المنافاة لأن كلام الولي في اثبات نحو القدرة وكلام السبكي في اثبات انتفاء منافيتها فثبت مجرد القدرة شرط دون اثبات انتفاء منافيتها وحاصل هذا المبحث أن الحكم بالصحة لا بد فيه من ثبوت ثلاثة أشياء أهلية العاقدين ووجود الصيغة المعبرة عنده والملك والحكم بالموجب يكفي فيه ثبوت الأولين ذكره السبكي وقدمته في الجواب المختصر السابق في المقدمة وبالثالث صرح ابن أبى الدم فقال يشترط ثبوت ملك المنتصرف وحيازته تحت يده حال العقد سواء أكان الحكم بصحة بيع أو إجارة أو وقف أو رهن أو عارية أما الإقرار فلا يتوقف الحكم بصحته إلا على ثبوت اليد فقط للمقر لأن ثبوت الملك له ينافي الإقرار ويبطله فإن انضم إلى ثبوت يد المقر حالة الإقرار ثبوت الملك للمقر له جاز الحكم بصحة الإقرار وبالمملك للمقر له وصرح أيضا بأنه لو أقر بعين في يد غيره ليد جاز الحكم عليه بالموجب لا بالصحة والراجح أنه يكفي للحكم بالصحة ثبوت الحيازة وإن لم يثبت الملك لكن بشرطها أى الحيازة وهى مشاهدة المنتصرف مع طول المدة وعدم المنازع وبما قرره أولا يجاب عن قول الولي وليت شعري الخ ووجهه أن الحكم بالصحة إنما اشترطت فيه الثلاثة لأن الصحة المتوقفة عليها هى المقصود بالذات فاحتج فيها لاثبات شروطها بخلافها في الحكم بالموجب فإنها مقصودة بالتضمن كما مر فاحتج فيه إلى اثبات الأولين فقط دون الثالث لما مر عن السبكي أنه متوجه إلى الزام نحو البائع بموجب ما صدر عنه لا إلى اثبات أنه ملكه إلى حين نحو البيع فتأمل ذلك فإنه مهم وبه تزول الاستحالة التى ذكرها الولي وبما تقرر علم أن الولي والبلقينى والسبكي متفقون على أنه لا بد من اثبات الأولين في الحكمين واختلفوا في الثالث فالاول يشترطه والاخيران لا يشترطانه وبهذا يزيد لك انتضاح ما قدمته من بطلان ما ابتدعه عنه ذلك المفتى من قوله السابق ولقد زاد التعجب منه في عدم مراجعته لكتاب الولي مع كونه عنده وللكلام البلقينى والسبكي بل وللكلام بعض مشايخه أو من هو في رتبة مشايخه حيث قال للحكم بالموجب شرطان الاول ثبوت وجود الصيغة المعبرة عنده

على جميع المال المشترك
(فاجاب) بانه لا مخالفة
بين قوليهما المذكورين
اذا الاول في دعواه والمال
وقوله فيه مقبول لانه
أمين والثاني في دعواه أن
ما بيده من مال الشركة
ملكه بالقسمة مع قول
الآخر هو باق على شركته
لان الاصل عدم القسمة
(سئل) عن قولهم في باب
الشركة ويجرى الخلاف
فيما لو فسدت الشركة
وأختص أحدهما بالعمل
هل يرجع بنصف أجرته
على الآخر ومقتضاه أن
الاصح انه لا يرجع وبه جزم
في الانوار هل صورته فيما
اذا فسدت بغير شرط زيادة له
والا فيجب له نصف الاجرة
أو أقل ويشير الى ذلك قول
الارشاد لا في زائد بلا طمع
فاشار الى العلة التي معها
الحكم دائر (فاجاب)
بان صورتها ان لا يشترط لمن
أختص بالعمل من الربح
زيادة على نسبة ماله
(سئل) عن شريكين
أذن أحدهما للآخر في
السفر بالمال المشترك
والتصرف فيه بالبيع
والشراء فساخر به ثم ادعى
أنه فسخ الشركة فهل يقبل
قوله بلاينة كما يقبل في الرد
والشراء لنفسه ام لا يقبل
الا ببينة (فاجاب) بانه
لا يقبل قوله بلاينة جريا على
القاعدة المقررة وهي ان
من قدر على الانشاء قدر

ومعناه ان كان مالكا فتصرفه هذا صحيح فكانه حكم بصحة تلك الصيغة الصادرة من ذلك الشخص
وهو نافع في الصور المختلف فيها اه وهذا هو معنى قول شيخنا في ادب القضاء للحكم بالصحة ثلاثة
شروط أحدها ثبوت أهلية المتعاقدين بشهرتهما أو بالبينة ويكفي في ثبوتها قبول البينة انه جائز التصرف
ثانيها وجود الصيغة المعتبرة ثالثها ثبوت الملك واليد حالة العقد نعم الحكم بصحة الاقرار لا يتوقف
على ثبوت الملك بل على ثبوت اليد خاصة للمقر لان ثبوت الملك له ينافي الاقرار وأما الحكم
بالموجب فله شرطان ثبوت الاهلية ووجود الصيغة فالحكم بالصحة أخص من الحكم بالموجب فكل
ما جاز للقاضي أن يحكم فيه بالصحة جاز له أن يحكم فيه بالموجب ولا عكس كما لو أقر بعين بيد غيره
لزيد فان الحكم فيه بالموجب لا بالصحة فقول السبكي ان الحكم بالموجب حكم بالصحة الا انه دونه
في الرتبة فيه نظر بل الحكم به حكم بما تقتضيه البينة فيه فان كان صحيحا فصحيح أو فاسدا ففساد
اه فمعنى قوله ان كان صحيحا الخ انه ان بان وجود الشرط الثالث المشترك في الحكم بالصحة
فالحكم بالموجب صحيح بل وأقوى من الحكم بالصحة وان لم يوجد ذلك الشرط فالحكم
بالموجب فاسد اذ لا يمكن ترتيب الآثار مع انتفاء الملك وانما قلنا انه يستلزم الحكم بصحة الصيغة
دون الملك لما مر عن السبكي انه الزام المحكوم عليه بما عليه وأما ماله فلا يتصور الزامه
به واذا لم يتصور الزامه به فلا يثبت الحكم بالموجب لما علمت أنه الا لزام بما يترتب على ذلك الامر
الى آخر ما مر في تعريفه ولقد صرح شريح الروياني وناهيك به من أجلاء الاصحاب ومقدميهم بما
قاله المتأخرون من ان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بصحة تلك الصيغة حيث قال لو أقر شخص
بين يدي القاضي بحق فقال له الزمك بموجب اقرارك قيل لا معنى له لان الحق واجب قبل
اقراره وقيل بل له فائدة لان الاقرار يكون مختلفا في صحته فاذا ألزمه به كان حكما بصحته وعلى
هذا لو ادعى انه كان مكرها على اقراره لم تسمع دعواه ولا يثبت بعد الا لزام اه واذا قلنا بصحة الا لزام
فلو ألزم بعد غيبة المقر كان كالحكم على الغائب اه ووجه دلالة على ما قلناه ما صرح به الرافعي
وغيره من أن التعليل انما يكون بمقتضى عليه قال الرافعي لكن غالبا واذا ثبت ذلك علم أن قوله
لان الاقرار الخ دال على الاتفاق على هذه العلة التي هي صريحة فيما قلنا فان قلت فلم لم يقل بذلك
في علة الاول قلت علة الاول صحيحة أيضا الا أنها لا ينتج منها عدم الفائدة التي ادعاها القائل الاول
لما تقرر من أن لها فائدة أي فائدة ولولا الاتفاق على تلك الفائدة لم يقل بها الثاني وبهذا يندفع
ما قد يتوهم من أن هذا يحتمل أن يكون من خلاف الغالب على أن هذا التوهم مدفوع أيضا
بان الاصل في الغالب ان يحتج به حتى يعلم خروج ذلك الشيء من ذلك الغالب واما تنظير شيخنا في
كلام السبكي المذكور فيجواب عنه بان قول الشيخ بل الحكم حكم بما تقتضيه البينة فيه الخ مر
عن السبكي ما يصرح به فالسبكي لا يخالف في ذلك ومعنى قوله ان الحكم بالموجب يستلزم الحكم
بالصحة انه يستلزمه على فرض وجود شرط الحكم بالصحة في الباطن والا فالسبكي مصرح بان شرط
الحكم بالصحة الثلاثة السابقة وبالموجب الاولان منها فعلم من ذلك أن قوله بالاستلزام معناه
ما ذكرته ويدل عليه قوله ان الحكم بالصحة أعلى مرتبة من الحكم بالموجب وليس ذلك الا لما
قرره من أن الحكم بالصحة لا يحتمل على فرض صدق البينة والحكم بالموجب يحتمله وان فرض
صدق البينة لانه لا يشترط فيه شهادتها بالملك فعلى فرض صدقها يحتمل انتفاء الملك فيكون الحكم
فاسدا وعلى كل تقدير فلا دلالة لذلك المفتى في كلام شيخنا هذا لما صرح به ان الحكم بالموجب
يشترط فيه الشرطان السابقان ومن جعلتها وجود الصيغة المعتبرة فان قلت لم يصرح بالمعتبرة قلت

عن قول الشيخ زكريا رحمه الله في شرح الروض في اثناء باب الشركة وان اشترى بعين المال المشترك او باعه بغبن فاحش فيهما صح في نصيبه فقط أى دون نصيب شريكه عملا بتفريق الصفقة وانفسخت الشركة في نصيبه وصار المشتري في الثانية والبائع في الاولى شريك شريكه هل هذا الكلام واضح بالنسبة للاولى فيما لو كان مال الشركة مثلا ستين وهو بينهما مناصفة فاشترى به عينا تساوى اربعين واذا قلتم بوضوحه فما وجه ام ليس بواضح وفيه تجوز لان الشراء يصح في نصف العين بنصف الثمن والنصف الآخر باق على ملك البائع فيفرز للبائع نصف الستين يفضل ثلاثون يستردها الشريك الذى لم يصح الشراء بالنسبة اليه ولا شركة بينه وبين البائع لما تقدم من استرداد الفاضل بعد افراز الثمن (فاجاب) بان الكلام المذكور واضح بالنسبة للاولى كالثانية لان نصيب الشريك لم يحدث فيه نقص بتصرف شريكه المذكور وان كانت العين المشتراة تساوى درهمين لان الشريك لا تعلق له بها والضرر في المستلثين مختص بالتصرف والحاصل أن

أل فيها للعهد الذكري لسبق لفظها مقيدا بالمعبرة فلم يحتاج للتقييد به في هذه لعلمه من أل العهدية على أنه صرح بذلك في شرحه للروض فقال معنى الحكم بالموجب أنه ان ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة اه فتأمل عبارته هذه تجدها صريحة في جميع ما ذكرته وبذلك صرح غير الشيخ ايضا من السبكي وجمع آخرين فقالوا بشرط الحكم بالموجب وجود الصيغة المعبرة اذ لا يتصور الالتزام بترتب الآثار الصحيحة لذلك العقد الا ان صح صيغته فتأمل ذلك تعلم فساد أخذ ذلك المفتي ما مر عنه من عبارة الشيخ السابقة عن ادب القضاء فان العبارات في هذا المبحث جميعها قد تليت عليك في هذا الباب ولا أعلم أن أحدا من الائمة له كلام في هذه المسئلة غير ما ذكرته وما سأذكره وكله صريح في الرد على ذلك المفتي ويلزم على ما قاله ذلك المفتي ان الحكم بالموجب مرادف للثبوت المجرد وهو خرق لاجماع الشافعية وغيرهم ووجه استلزامه ذلك أن الحكم بالموجب اذا لم يشترط فيه صحة الصيغة كان هو عين الثبوت كما يعلم بما مر في مبحث الثبوت المجرد اوائل هذا الباب قال الولي عن شيخه الفرق الرابع أنه اذا كان الصادر صحيحا باتفاق ووقع الخلاف في موجبه فالحكم بالصحة لا يمنع من العمل بموجبه عند غير الحاكم بالصحة ولو حكم فيه بالموجب امتنع العمل بموجبه عند غير الحاكم بالموجب ولا بأس بهذا الفرق لكن اطلاقه في الحكم بالموجب انه يمتنع العمل به عند غير الحاكم بالموجب لا بد من تقييده بأن يكون قد جاء وقت الحكم بموجبه عنده وان لم يكن موجبه عند الحاكم الاول اه وهذا الفرق هو عين قول السبكي السابق فان صدر اتفاقا واختلف في موجبه لم يمنع الحكم بالصحة فيه العمل بموجبه عند غير الحاكم بها مثاله التدبير الخ قال الولي عن شيخه الفرق الخامس ان كل دعوى كان فيها الزام المدعى عليه بما اقر به او قامت البينة به كان الحكم حينئذ بالالزام وهو الموجب ولا يكون الحكم بالصحة ولكن يتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة ومن ذلك ان مال ليس له وجها صحة وابطال مقتضاه ان لا يدخل فيه الحكم بالصحة وانما يدخل فيه الحكم بالموجب قلت لم يظهر لي هذا الفرق فانه اذا ادعى على انسان بمائة فأقر بها في مجلس الحكم أو ثبت اقراره ببينة لم يسمع الحكم بصحة الاقرار المذكور بل بموجبه ولا يظهر لهذا معنى فتأمل وقد رجع للشيخ رحمه الله تعالى الى ما ذكرته أولا من أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة اه وهذا الفرق مأخوذ من كلام السبكي السابق عنه في فرقه الثاني والثالث وقول الولي لا يظهر لهذا معنى ان أراد أن منع الحكم بالصحة لا الزام فيه والقصد إيجاد حكم فيه الزام فالمراد بمنع الحكم بالصحة هنا منعه من حيث انه لا يفيد المقر له لانه لو وقع لم يكن صحيحا وان اراد انه لا يظهر له معنى في الفرق فقد علمت ظهور معناه فيه لانه لا يفيد المقر له بخلاف الحكم بالموجب فانه يفيد وقوله وقد رجع الى ما ذكرته أولا من أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة ظاهر وقد مر عن السبكي والبقينى والولي على أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة وان ما مر عن ذلك المفتي مخترع باطل لا اصل يعضده ولا مستند يؤيده قال الولي عن شيخه الفرق السادس أن تنفيذ الحكم المختلف فيه يكون بالصحة عند الموافق وكذا عند المخالف الذى يجيز التنفيذ في المختلف فيه ويكون بالمرجأ اذا أريد به الالتزام بحكم الحاكم في الحكم المختلف فيه فيكون الامر فيه كما تقدم في الحكم بالصحة فقول القاضى حكمت بحكم فلان مساو لقوله حكمت بموجب حكم فلان اذا أريد هذا المعنى وهو الالتزام بحكم الحاكم وان أريد به الالتزام بذلك الشيء المحكوم فيه فيجوز ذلك من الموافق دون المخالف لانه ابتداء حكم بذلك الشيء من غير تعرض للحكم الاول وذلك لا يجوز عند المخالف قلت لم يتحرر من هذا الكلام فرق بين الحكيم لانه ذكر انه اذا أريد الالتزام بحكم المخالف في موضع الخلاف استوى الحكيمان وان أريد به الالتزام من غير توسط

المشتري في الثانية صار
مالكاً للصيب بانه والبائع
في الاول صار مالكاً بطل
البيع فيه فقط

﴿ باب الوكالة ﴾

(سئل) رضى الله عنه عن
اشترى لولده الصغير بعين
مال نفسه وسمى الولد في
العقد هل ينعقد للولد ام لا
(فاجاب) بانه اذا اشترى
لولده الصغير مثلاً وهو في
ولايته بعين مال نفسه وسمى
الولد في العقد فان العقد
يقع للولد لا لوالده (سئل)
عمن له دين على شخص
فاذن له أن يشتري له به
حريراً من الشام ويأتيه به
ففعل فنهب الحرير أو سرق
في الطريق فهل يبرأ المديون
من الدين لوجود الاذن كالمو
أذن له أن يسافر بعين له
فتلقت بجامع ان كلا من
الدين والعين حق مالي يجب
الخروج من عهده لصاحبه
ويكفر مستحله وتجب الزكاة
فيه وكالمو أذن له أن يدفع
ماله في ذمته لزيد ففعل
(فاجاب) بانه لا يبرأ المديون
من الدين لان شراء الحرير
انما وقع له لا لاذن اذ لا يصح
أن يكون المديون وكلاً
له فيه لانه يصير حينئذ قابضاً
لنفسه من نفسه وقد علم أن
مال الاذن وهو الدين لم
يتلف والتالف انما هو مال
المديون فلا مشابة بين
هذه المسئلة وبين مسئلة
تلف العين المأذون له في
السفر بها وانما صح دفع

حكم المخالف امتنع ذلك بالصحة والموجب فان المخالف لا يراه وليس هذا تنفيذاً بل ابتداء حكم بما لم
يره الحاكم به اه وهذا الفرق هو عين قول السبكي فيما مر وما يفترقان فيه أيضاً أن الحكم
بتنفيذ الحكم المختلف فيه يكون بالصحة الخ الا أن البلقيني زاد عليه بتفصيل أوجب للولى الاعتراض
عليه بما ذكر واعلم أن الشيخين حكيا عن ابن كج عن النص أنه اذا كتب الى حاكم بحكم لا ينقض
ولم يعتقده بل رأى غيره أصوب منه أعرض عنه ولا ينفذه لان ذلك اعانة على ما يعتقده خطأ ثم حكيا
عن السرخسى تصحيح التنفيذ قالاً وعليه العمل كما لو حكم بنفسه ثم تغير اجتهاده تغيراً لا يقتضى
النقض وترافع خصماء الحادثة اليه فيها فانه يعضى حكمه الاول وان أدى اجتهاده الى أن غيره
أصوب منه وجزم بعض مختصرى الروضة بالاول وفيه نظر لما عرفت من قول الشيخين في الثانى
وعليه العمل فانه ترجيح له قال الولي وذكر شيخنا أن الحكمين يستويان في نحو حكم حنفى بصحة
أو موجب نكاح بلا ولى أو شفعة جوار أو وقف على نفس فليس لشافعى نقضه كعكسه في اجارة جزء
شائع ويفترقان في مسائل بعضها الحكم فيه بالصحة أقوى حكم شافعى بوكالة بغير رضا الخصم
فالحنفى ابطال حكمه بموجبها لا بصحتها لان موجبها المخاصمة صححت أو فسدت لاجل الاذن فالحكم
به ليس فيه تعرض للحكم بالصحة فساغ للحنفى ابطاله لان الشافعى جرد حكمه للآثر من غير أن
يتعرض لصحة الملزوم ولا لعدمها والحنفى يقول بطلانها فلم يوقع الشافعى حكمه في محل الخلاف
هذا كلام شيخنا وفيه نظر لما مر أن الحكم بالآثار يتوقف على الحكم بالموثر فلو لا صحة عقد الوكالة لما
حكم بترتب آثارها وقد تقدم من كلامه الاخير أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة فان قلت
الوكالة يترتب عليها أثر وهو صحة التصرف بعموم الاذن وان فسدت قلت من جملة موجبها ومقتضاها
صحتها عند الشافعى وان لم يرض الخصم فقد تناوله حكمه ولا نسلم ان الشافعى جرد حكمه للآثر
ولم يتعرض لصحة الملزوم ولا لبطلانه بل قد تعرض لها ضمناً كما اعترف به الشيخ رحمه الله تعالى
أو صريحاً كما اعتقده لان الصحة من جملة موجب تدخلت في حكمه بالموجب لانه مفرد مضاف
فيعم جميع المواجب ولو كان التوكيل عند الشافعى فاسداً كالوكالة المعلقة لم يسغ له الحكم بموجب
الوكالة اعتماداً على صحة التصرف لعموم الاذن لما ذكرناه من ان من جملة موجب الصحة والوكالة
المذكورة باطله فلم يثبت جميع موجبها فاذا حكم فليوجه حكمه الى ما يترتب عليه من الآثار
وهو صحة التصرف ولا يأتي بصيغة تعم جميع المواجب لفساد ذلك اه وما اعترض به كلام شيخه في
صورة الوكالة مر عن السبكي التصريح به في قوله واذا كان الحكم بالموجب مستوفياً لما يعتبر في
الصحة كان اقوى لوجود الالتزام فيه وتضمنه الحكم بالصحة ثم قال وانما استويا في عدم النقص
لتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة اما عاماً الخ لا يقال يؤيد ما قاله البلقيني قول السبكي السابق
ولو حكم من يرى صحة تديبره بموجب حجر الصبي لم يتناول الحكم بصحة تديبر لانا نقول حكمه
بموجب الحجر ليس فيه تعرض للتديبر لانه الى الآن لم يقع فلم يستلزم الحكم بصحة تديبره وعلى
تقدير وقوعه فليست صحة التديبر من موجب الحجر فليست هذه كمسئلة البلقيني المذكورة
وإذا تأملت ما قاله الولي فيها الموافق لما قدمته عن السبكي ولقول البلقيني ان الحكم بالموجب
يتضمن الحكم بالصحة زاد لك ايضاح فساد تلك المقالة السابقة عن ذلك المفتى في تفسير الحكم
بالموجب ولا تظن ان كلام البلقيني في هذه الصورة يؤيده لانه مع كونه مردوداً ومناقضاً لكلام
البلقيني نفسه مفروض في اثر وجه اليه الحاكم حكمه دون الماثر واما في صورة السؤال السابق
في المقدمة فالحاكم لم يوجه حكمه بالموجب لا اثر من آثارها اذ المتنازع فيه ليس الا فساد ذلك
البيع او صحته وايضاً فالموجب ثم الذى هو الالتزام بالحكم عليه بصحة مخاصمة الوكيل له

يترتب على الوكالة الفاسدة كالصحيحة وأما الموجب في صورة السؤال الذي هو الزام المحكوم عليه بانتقال الملك عنه لا يترتب على العقد الفاسد فعلى فرض أنا نوافق البلقيني في صورة الوكالة على ما ذكره لا شاهد فيه لما ذكره ذلك المفتي في صورتنا بل ما ذكره فيها بدع بدع من القول وميل عن جادة الصواب قال الولي عن شيخه والقسم الثاني أي وهو ما الحكم فيه بالموجب أقوى كحنفي حكم بموجب تدبير ٣ بموجب شراء دارها جار يمنع الحنفي من الحكم بالشفعة ولو حكم بالصحة لم يمنعه من ذلك لأن البيع صحيح عندهما أو بموجب اجارة فانه يمنع الحنفي من الحكم بابطالها بالموت لأن من موجبها الدوام والاستمرار للورثة بخلاف حكمه بالصحة فانه لا يمنعه من ذلك قلت هذه الصورة الثالثة ممنوعة وفارقت صورتين قبلها بان الحكم فيهما بالموجب وقع بعد دخول وقته فنقد لأنه منع المدبر والجاربه من البيع والاخذ بالشفعة فامتنع عليهما كما لو وجه اليها صريحا اذ لا فرق بين الخاص والعام وأما الحكم بموجب الاجارة قبل موت المستأجر فلا يمكن توجيهه الى عدم الانفساخ لأنه لم يحنى وقته ولم يوجد سببه ولو وجه حكمه اليه فقال حكمت بعدم انفساخها اذا مات المستأجر كان لغوا نظير ما مر في الحكم بتعليق طلاق أجنبية اذ هما من واد واحد اه والصورتان الاوليان سبقتا في كلام السبكي كما ذكره البلقيني والثالثة التي زادها هي التي توجه عليها اعتراض تلميذه ويمكن أن توجه ما قاله البلقيني فيها بان لا نسلم ان الحكم فيها توجه الى الانفساخ ضمنا ولا صريحا وانما توجه الى بقاء العقد واستمراره وهذا قد دخل وقته فتناوله الحكم بالموجب وبه فارقت مسألة تعليق الطلاق فانه حال حكمه ثم بالموجب لم يكن هناك شيء حتى ينصب الحكم عليه حتى يستتبع منع التزويج وهنا الحكم بالموجب توجه الى موجود حال الحكم وهو البقاء والاستمرار فصح الحكم فيه ومن لازمه امتناع الحنفي من الحكم بالفسخ لأنه يناهض حكم الشافعي بالبقاء والاستمرار فتأمل ذلك فانه مهم يزول به ما اعترض به الولي على شيخه قال الولي وقد ذكر شيخنا المذكور ان ضابط ذلك انه ان نوزع في الصحة ولم تترتب الآثار الا بعدها كان الحكم بها رافعا للخلاف ومساويا للحكم بالموجب او في الآثار والوازم ارتفع الخلاف بالحكم بالموجب لا بالصحة فيكون الموجب أقوى فان ترتبت مع فساده كان الحكم بالصحة أقوى قلت محل ارتفاع الخلاف في الحكم بالموجب حيث كان بعد دخول وقته ووجود سببه ومرت أمثلة ذلك موضحة وبقي مثال فيه توقف وهو ما لو شرط الواقف لنفسه التغير وحكم حنفي بموجبه ثم غير فيحتمل ان يمتنع على الشافعي حينئذ الحكم بطلان ذلك التغير لأنه وقع بعد اذن شرعي له فيه وان لا يمتنع اذ لا يلزم من اذن الحنفي له فيه وقوعه فقد لا يقع فلم يدخل تحت الحكم بالموجب اذ لو وجه حكمه اليه فقال حكمت بموجب التغير او صحته لم يصح لأنه حكم على الشيء قبل وقوعه اه ولم يرجح من هذين الاحتمالين شيئا والذي يتجه الاحتمال الاول ولا نسلم ان الحكم بذلك وقع قبل وقته بل وقع في وقته لأنه تضمن الاذن للواقف في التغير فالاذن وقع له في وقته فلو جاز للشافعي الحكم بطلان تغييره لكان فيه رفع الحكم الحنفي الصحيح وهو ممتنع وتأمل هذا الضابط الذي ذكره البلقيني وقوله فاستوى الحكم بالصحة والموجب اذا كان المتنازع فيه الصحة تجده صريحا في رد ما مر عن ذلك المفتي وما يطله ويسفه قول الولي ايضا وقد تقرر في الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب ان الحكم بالصحة متوجه الى نفس العقد صريحا والى آثاره تضمننا وان الحكم بالموجب متوجه الى آثاره صريحا والى نفس العقد تضمننا فليس احدهما أقوى من الآخر إلا على ما بحثه من توجيه الحكم بالموجب الى صحة العقد وجميع آثاره صريحا فان الصحة من موجهه فيكون الحكم بالموجب حينئذ أقوى مطلقا لسعته وتناوله الصحة وآثارها ثم وجدت بعضهم قال ليس الموجب والمقتضى واحدا كما افهمه كلام بعضهم لان

الدين في مسئلة اذنه له في أن يدفع ما له عليه من الدين لزيد لصيرورة وكيله لصاحبه (سئل) عن قول العلامة ابن المقرئ ولو وكله أن يزوجه ولم يعين المرأة لم يصح كما في الوكالة بشراء عبد لم يصفه اه وهذا ما بحثه الرافعي بعد أن نقل عن البغوي الصحة وقال النووي الراجح المختار ما ذكره البغوي اه على أنه تقدم في الوكالة ما يؤيد الصحة فيما اذا قال تزوج لي من شئت وفرق الشارح بين البابين بان ما هنا مطلق لا يدل على افراده وما في الوكالة عام يدل على جميع افراده على أنهم صرحوا هناك بانه لو وكله في شراء من شاء لم يصح وفرقوا بين البابين بان البيع أضيق من النكاح تقليلا للفرق فيه لأنه يعتمد المال بخلاف النكاح فانه يعتمد البضع فغرر أقل وان كان النكاح أضيق باعتبار آخر ولهذا لا يتزوج له الوكيل الا من تكافئه كما نقله البغوي عن الاصحاب فهل المعتمد ما جزم به ابن المقرئ أو قول البغوي الذي رجحه النووي (فاجاب) بان المعتمد ما جزم به ابن المقرئ هنا أخذا من كلام النووي في آخر الباب الثاني من الوكالة حيث قال لو وكله ان يتزوج امرأة ففي اشتراط تعيينها وجهاً ذكرهما في البيان وغيره

المقتضى لا انفكائه والموجب قد ينفك ففضية البيع اللازم انتقال الملك في المبيع للمشتري وموجه أن يرد بالعيب لو وجد وقد لا يوجد وقد يرد به وقد لا يرد فعلى هذا الموجب أعم من المقتضى فنعلق بهذا الكلام على أن الحكم بالموجب يدخل فيه ما لم يوجد قلت لانسالم هذه التفرقة بل الموجب أقرب الى عدم الانفكاك لان الموجب مفعول أوجب والمقتضى مفعول اقتضى أى طلب بالموجب فيه طلب بتأكيد فكيف يكون ما فيه تأكيد قد ينفك ومالا تأكيد فيه لا ينفك هذا مقتضى اللغة والاصطلاح فن ادعى خلافه فعليه بيانه وبتقدير تسليم ذلك فلا يلزم من كون الموجب ينفك أن يتناول حكم الحاكم به ما لم يوجد انها يتوجه حكم الحاكم الى ما وجد كما قررناه اه وما ذكره بعضهم قد مر لك في كلام السبكي وهو وان سلم فالأخذ منه غير ظاهر لما ذكره الولي فالوجه ما ذكره من أن الحكم بالموجب انما يتناول ما وجد كما مر واضحا مبينا وقد لخصت لك في هذه المسئلة ما لم تجده في كتاب فاعتن بتحريره وتحقيقه وقد تقرر على سمعك من كلام السبكي والبلقيني والولي وشيخنا شيخ الاسلام زكريا وغيرها ما قضى على تلك المقالة الصادرة من ذلك المفتي بانها من السفساف الذى لا يعول عليه ولا يلتفت اليه وكان من حقها أن لا ترفع لها رأس فلا تؤهل لذكرها وردها لكن دعا الى ذلك ما غلب على أناس من الجهل والتعصب فعدها من محاسن ذلك المفتي وهم معذرون لانهم لا إمام لهم بشيء من الفقه والا لعدوها من مساويه لانه لم يستند فيها الا الى مجرد حدسه وهوسه تاب الله على وعليه وختم لي وياه بالحسنى انه بكل خير كفيل وهو حسبنا ونعم الوكيل ((فائدة)) قال البغوى لو رفع لحاكم قضية مشتملة على وجوه من الفساد المختلف فيها كتزويج صغيرة لأب لها ولا جد بغير كفء فادعى عنده بها من أحد وجهيها المقتضيين لبطالانها عندنا فحكم بصحة النكاح من أحدهما فالشافعي ابطاله من الوجه الآخر

((الفصل الثاني فيما ينقض فيه قضاء القاضي ومالا ينقض)) اعلم ان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد والاصل في ذلك اجماع الصحابة كما نقله ابن الصباغ وان أبا بكر حكم في مسائل خلفه عمر رضى الله عنها فيها ولم ينقض حكمه وحكم عمر في المشتركة بعدم المشاركة ثم بالمشاركة وقال ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضى وقضى في الجدة قضايامختلفة وانما امتنع النقض لانه يؤدي الى ان لا يستقر حكم وفيه من المشقة ما لا يطاق ولان الاجتهاد الثاني ليس بأقوى من الاول قطعاً وانما الظنون في ذلك متفاوتة ومن ثم يجب على القاضي أن ينقض حكمه وحكم غيره وان لم يرفع اليه كما ذكره جمع متقدمون وما اقتضاه كلام الشيخين من التوقف على الرفع منازع فيه إذا خالف قطعياً كنص كتاب أو سنة متواترة أو اجماع أو ظنياً واضح الدلالة كخبر الواحد والقياس الجلي وهو ما قطع فيه بنفى تأثير الفارق بين الاصل والفرع أو بعدم تأثيره كقياس الضرب على التافيف أو نص فيه على العلة وذلك للاجماع في مخالف الاجماع وقياساً عليه في البقية وفي تعبيرهم بالنقض مسامحة اذ المراد به انه لم يصح من أصله وذكر الائمة لبعض ذلك أمثلة كنفى خيار المجلس والعرايا والقود في المنقل كقتل مسلم بدمى وصحة بيع أم الولد ونكاح الشغار والمتعة وزوجة المفقود بعد أربع سنين والعدة وكتحريم الرضاع بعد حولين واختلفوا في نقضها وأكثرهم على النقض وفيه تحرير ليس هذا محل بسطه قال القرافي وينقض أيضاً ما خالف القواعد السكائية قالت الحنفية أو كان حكماً لا دليل عليه قال السبكي وما خالف شرط الواقف كمخالف النمس وما خالف المذاهب الاربعة كمخالف الاجماع قال واما مجرد التعارض كقيام بينة بعد الحكم بخلاف ما قامت به البينة التي حكم فيها فلا نقل فيه والذي يترجح أنه لا نقض به وأطال في تقريره لكن وقع بينه وبين ابن الصلاح مخالفة في شهادة بقيمة المثل حكمها ثم شهد آخران بان ما حكم به دون قيمة المثل وقد بينت الراجح من

قلت الاصح أو الصحيح الاشتراط اه فعلم ان كلام البغوى وجهه مرجوح وان ذكر النوى هنا أنه الراجح المختار (سئل) عن شخص وكل شخصاً في قبض مبلغ معلوم ديناً له وكالة مطلقة مفوضة ثم طالب الوكيل من عنده بالمال وقبض منه مبلغاً وتعوض في باقيه شيئاً من أنواع التجارات فهل له التعويض أم لا (فاجاب) بانه لو اقتصر الموكل على التوكيل في قبض الدين لم يكن للوكيل التعويض عنه ولا عن شيء منه فلما زاد في لفظه وكالة مطلقة مفوضة تبين به انه تجوز بقبض الدين عن براءة ذمة المدين منه باداء أو اوعياض اذ لو لم يفد ذلك لكان لنوا والفاظ العدة وتصان عن الالغاء ما أمكن فحينئذ اعتياض الوكيل عن باقي الدين صحيح برئت به ذمة المدين (سئل) عن وكيل عجز بعارض غير دائم هل يستيب (فاجاب) بانه لا يستيب (سئل) عن وكل في بيع شيء فاخر فتلّف هل يضمن أو يفرق بين ما يسرع فساداً وبين غيره (فاجاب) بانه لا يضمن بتأخير بيع ما لم يخف تلفه لعدم تقصيره (سئل) عن شخص وكل شخصاً في بيع كذا وكل مسلم هل هو صحيح ويبقى لكل بيع ذلك واذا قلتم

شرط أن يكون الوكيل معينا أم لا وهل هي كمسئلة مالو قال وكلتك في بيع كذا وكل أموري في نه لا يصح أم لا (فأجاب) بانه قد بحث صحة التوكيل بعض المتأخرين وهي المعتمد وعليها فيصح من غير المعين كما يصح منه وهو قياس صحة بيع عبده وما سيملكه كما ذكرها الشيخ أبو حامد وغيره بجامع التبعية فيها والوكيل المتبوع في مسئلتنا معين والتابع فيها غير معين وهو مستثنى من أن يكون معينا وليست كمسئلة مالو قال شخص لشخص وكلتك في بيع كذا وكل أموري فانها لا تصح لكثرة الغرر في التابع فيها (سئل) عما لو وكل ببيع عبد ثم أوصى به أو دبره أو علق عنقه هل يكون عزلا للوكيل (فأجاب) بانه يكون عزلا وان خالف بعضهم في التدبير (سئل) هل يجوز توكيل الأعمى في دفع الزكاة (فأجاب) نعم يجوز (سئل) عن قول الأنوار في باب الوكالة قال لمديون اشترى عبدا بما في ذمتك فاشترى صح عين الموكل العبد أم لم يعين وبرى من دينه ولو تلف العبد في يده تلف من ضمان الامر انتهى أمعتمد أم لا (فأجاب) بان الاصح عدم صحته للموكل لان الانسان في ازاله ملكه لا يصير وكيلا

ذلك وما فيه من التفصيل في شرح الارشاد والفتاوى ويجب على القاضي أيضا ان ينقض جميع أحكام من قبله اذا كان غير أهل وان أصاب فيها كذا قالوه وقيد بعض المتأخرين أخذوا من كلام الغزالي وغيره بمن لم يوله ذوشوكة لنفوذ أحكام من ولاه ولومع الجمل والفسق بل وان كان امرأة على احد وجين في البحر قال الشيخان وغيرها نقلا عن الغزالي ولو استقضى مقلد للضرورة فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض حكمه بناء على أن للمقلد تقليد من شاء أى وهو الاصح قيل وهذا انما ذكره الغزالي بحثا له كادل عليه كلامه في المستصفي وغيره انتهى ويرد باناوان سلنا انه بحث له فهو بحث ظاهر وكفى بتقرير الشيخين وغيرها له وأما اطلاق الانوار النقض ففيه نظر لانه مبني في كلام الرافي كالغزالي على الضعيف انه لا يجوز للمقلد اتباع من شاء ومن ثم اعترض الانوار شارحه فقال وما ذكره من اطلاق النقض ممنوع اه فان قلت هذا لا يتأتى في قضية زماننا لان مولهم يشرط على كل منهم أن يحكم بمذهب مقلده دون غيره انتهى قلت انما يأتي ذلك ان قلنا بصحة التولية ولزوم الشرط وفي ذلك تفصيل قال الرافي لو شرط على النائب أن يخالف اجتهاده أو اجتهاد مقلده لم يحز فان خالف كان شرط حنفي على شافعي الحكم بمذهب أبي حنيفة رضى الله عنه قال في الوسيط حكم في المسائل المتفقة بين الامامين وهذا حكم منه بصحة الاستخلاف ورعاية الشرط لكن الماوردي وصاحب المذهب والتهديب وغيرهم قالوا لو قلد الامام رجلا القضاء على أن يقضى بمذهب عينه بطل الشرط والتقليد جميعا وقضية هذا بطلان الاستخلاف في مسئلة الوسيط وأفتى القاضي في نحو ذلك بالغاء الشرط فقط قال الماوردي ولولم تجر صيغة بشرط كاحكم بمذهب الشافعي أو لا تحكم بمذهب أبى حنيفة صح التقليد ولغا الامر والنهى قال ولو قال له لا تحكم في قتل المسلم بالكافر مثلا جاز وحكم في غير ذلك اه ملخصا وتبعه في الروضة وحاصله كما قاله البلقيني والزر كشي وغيرها أن الذى عليه الا كثرون بطلان الشرط والتولية وأما الغاء ماصدر من أمر أونهى مخالفين لعقيدة الحاكم مع صحة التولية الذى ذكره الماوردي فقد نازع فيه الرافي فقال وكان يجوز أن يجعل هذا الامر شرطا أو تقييدا كما لو قال قلدتك القضاء فاقض في موضع كذا أو في يوم كذا وأشار الى ذلك في الروضة والكلام فيما اذا حكم المستقضى المذكور بمذهب من المذاهب الاربعة أمالو حكم بمذهب غيرها فينقض حكمه فقد قال السبكي يجوز للشخص التقليد للعمل في حق نفسه واما في الفتوى والحكم فقد نقل ابن الصلاح الاجماع على انه لا يجوز يعنى تقليد غير الائمة الاربعة انتهى وهذا كله اذا حكم بمذهب من المذاهب الاربعة غير مذهب امامه أمالو حكم بقول أو وجه مرجوح في مذهب امامه فقال ابن عبد السلام لا يجوز مطلقا وفصل السبكي فقال ان كان له اهلية الترجيح ورجحه بدليل جيد جاز ونفذ حكمه وليس له ان يحكم بشاذ او غريب في مذهبه وان ترجح عنده لانه كالحارج عن مذهبه فلو حكم بقول خارج عن مذهبه وقد ظهر له رجحانه جاز الا ان يشترط الامام عليه التزام مذهب باللفظ أو العرف كقوله على قاعدة من تقدمه فلا يصح الحكم لان التولية لم تشملها انتهى قال شيخنا في ادب القضاء وسبقه الى ذلك الماوردي فان عني بكلامه هذا كلامه السابق عنه ففيه نظر لانه يخالفه فتأمل مع انه سبق ان كلامه السابق ضعيف وان عني به ما يأتى عنه فكذلك وعلى كل تقدير فكلام السبكي هذا اعنى قوله الا ان يشترط الامام عليه الخ يخالف ما مر عن الشيخين من بطلان التولية وقد يجمع بين قول ابن عبد السلام هنا لا يجوز وقول السبكي يجوز ان يرجح له ما لم يشترط عليه ما مر وبين ما مر عن الشيخين من جواز الحكم بمذهب الغير وهذا في الحكم بالضعيف في مذهبه الذى لم يوافق واحدا من المذاهب الاربعة والفرق بينهما ما مر عن السبكي انه يجوز تقليد غير الائمة الاربعة في العمل لنفسه لافى الافناء والحكم ولا شك ان الضعيف

لغيره لما فيه من اتحاد
 القابض والمقبض وفي
 الاشراف لو كان له في ذمة
 شخص مال فاذن له في
 استلامه في كذا قال ابن
 سريج يصح والمذهب المنع
 اه فلا يبرأ المديون من
 الدين والعبد ملكه (سئل)
 عما قال اشترى عبد فلان
 بثوبك هذا ففعل هل يقع
 للآمر ويرجع المأمور
 بالقيمة أو المثل كما هو
 المنقول أم لا كما قال بعضهم
 وهل يأتي مثل ذلك في
 السلم (فأجاب) بأنه يقع
 الشراء لا مرويقدر انتقال
 الملك اليه في الثوب قرصاً
 ويرجع المأمور على الأمر
 بيد الثوب ولا يأتي مثل
 ذلك في السلم والفرق بينهما
 ظاهر (سئل) عن رجل
 قال لآخر أتوكلي في جميع
 أمورك وفي زوجتك فقال
 وكلتك فقال قد خلعتك عن
 عصمتك بالثلاث فهل يقع
 الطلاق المذكور أم لا
 (فأجاب) بأنه لا يقع الطلاق
 إذا لم ينو زوجها بلفظه
 المذكور توكله في طلاقها
 لاحتماله عند عدم تلك النية
 للطلاق ولغيره والاصل
 بقاء العصمة (سئل) عما لو
 قال رهنك موكلك كذا
 أو اجرت أو أسلت أو
 وهبت موكلك كذا فقبل
 الوكيل ذلك لموكله وقبض
 ما يشترط قبضه بالاذن هل
 يصح ذلك ويأزم أو لا كما لو
 قال البائع لو كيلي المشتري

المذكور رأى مغاير للمذاهب الاربعة وإن رجع إلى واحد منها باعتبار القواعد والمأخذ فامتنع
 أن يشترط عليه التزام مذهب من المذاهب الاربعة لأن فيه منعاً له بما يجوز تقليده ولم يمتنع أن
 يشترط عليه التزام الراجح من مذهبه لامتناع تقليده غيره من الضعيف في مذهبه في الحكم والافتاء
 كما تقرر وفي الخادم ما حاصله إذا حكم مقلد بمذهب امامه مع علمه به نفذ أو بما توهمه من غير
 أن يحيط به علماً لم ينفذ وإن صادف الحق أو برجوح في مذهب امامه فان كان متبحراً له أهلية
 الترجيح نفذ وإلا فلا نعم ان فرض انه اعتقد صحة ذلك المرجوح تقليداً لقائله وله مذهب صحيح لدليل
 بحسب حاله أو امر ديني وقع في نفسه فقيه نظر يحتمل بطلانه لأن ذلك الوجه لا يقلد قائله إلا إذا
 كان مجتهداً وإنما يرجع اليه لكون قائله يرى أنه مذهب امامه فاذا قال الجمهور خلافه كان قولهم
 مقدماً على قوله ولأنه إنما فوض اليه القضاء وهو مقلد لامام إلا ايحكم بمذهبه فليس له ان يحكم
 بمذهب أحد من اصحابه قال بخلاف قوله كما لا يحكم بقول عالم آخر كذا قاله بعض المتأخرين وفيما
 قاله نظر فان المقلد إذا قلد وجهاً ضعيفاً جاز له العمل به في نفسه وأما في الفتوى والحكم فقد نقل
 ابن الصلاح الاجماع على أنه لا يجوز وأما ما قاله آخراً فهو ظاهر فيما إذا شرط عليه في التولية التزام
 مذهب معين وجوزناه فان لم يشرط عليه ذلك جاز اه وقول الزركشي فان المقلد إذا قلد وجهاً
 النخ ظاهر في الفرق الذي قدمته بين الحكم بالوجه الضعيف من مذهبه والحكم بمذهب الغير هذا
 كله في الاستخلاف العام أما الخاص كان ولي شافعي حنفياً أو مالكياً في جزئية تصح على مذهب
 النائب فقط لم يجز في أحد وجهين حكاه شريح الرويانى واعتمده القاضي كمال الدين عيسى أبي شامة
 شيخ النووي فابطل تزويج حنفي صغيرة وقد اذن له شافعي وصوب ما فعله بعض المتأخرين واستدل
 بان مذهب الحنفي امتناع القاضي من ذلك الاذن إلا ان نص له عليه السلطان بخصوصه ولا يكفي عموم
 التولية وأيضاً فكيف يجوز للشافعي الاذن فيما لم يعتقده وفارق التولية العامة بأنها تجعله قاضياً مستقلاً
 ومجرد الاذن استنابة عن المنصب فكيف يستتنب فيما لم يعتقده لكن نقل ابن دقيق العيد في ذلك أخذاً من
 اعتماد شيخه العز بن عبد السلام عدم النقض في المسئلة السابقة واعتمده ايضاً أبو شامة قال الماوردي ولو
 أدى شافعي اجتهاده إلى ان يحكم بمذهب أبي حنيفة في قضية جاز وكان بعض اصحابنا يمنع من اعترى إلى
 مذهب ان يحكم بغيره لتوجه التهمة وهذا وان اقتضته السياسة بعد استقرار المذاهب وتمييز اهلها فحكم
 الشرع لا يوجب له لما يلزمه من الاجتهاد في كل حكم طريقه الاجتهاد اه وكالاته في كلامه التقليد لما
 مر عن الشيخين وبه يعلم ما في قول ابن الصلاح لا يجوز لاحد ان يحكم في هذا الزمان بغير مذهبه
 فان فعل نقض لفقده الاجتهاد من أهل هذا الزمان اه على انه يؤخذ من علته ان الكلام فيمن
 حكم بغير مذهب امامه لا على جهة التقليد له بل اجتهاداً من عنده ولقد استفتى التاج الفزارى
 واهل عصره عن حاكم حكم بخلاف مذهب امامه فهل ينفذ حكمه مع انه إنما يولى للحكم بمذهب
 امامه فأجاب شافعيان من معاصريه بأنه لا ينفذ الحكم غلطاًهما التاج وقال المعروف من مذهبنا
 انه لو شرط عليه الحكم بمذهب معين فسدت التولية ووقع له معهم ايضاً انهم سئلوا عن دار مرهونة
 باعها الحاكم في الدين ثم شهدت بينة أنها وقف وطاقتان غير ذكر مصارفها ولا كيفية وقفها فهل
 ينقض البيع الاول بذلك فأجاب التاج وجماعة آخرون بأنه لا ينقض فانكر عليهم الشمس بن
 خلكان وتعجب منهم فناظره التاج قال الشمس انما باع بناء على الظاهر وقد بان خلافه
 والقاضي لا يبيع الوقف فأجابه التاج بان الحكم قد تم بشروطه وهو يسان عن النقض ما امكن
 والوقف المشهود به في حكم المنقطع وفي صحته خلاف فلا يجوز نقض الحكم المبرم بهذا الامر

بعت موكل زيدا فقال اشتريت له حيث كان المذهب البطلان (فأجاب) بان ظاهر كلامهم اشتراط مخاطبة الوكيل فان لم يخاطبه لم يصح العقد لانه العاقد حقيقة وأحكام العقد تتعلق به ولم يخاطب وظاهر أنه في الهبة ونحوها تتبر تسمية الموكل في الايجاب والقبول وذكر أن الشيخ زكريا أفتى بالصحة (سئل) عن قول شرح الروض قال البلقيني لو عزل الموكل وكيله في زمن خيار المجلس قبل التفرق ففي البحر أن البيع يبطل وكذا لو مات الموكل في المجلس يبطل البيع لبطلان الوكالة قبل تمام البيع واستشكه تليذه العراقي بموت الوكيل فان الوكالة تبطل ومع ذلك فالبيع مستمر قطعا فينتقل الخيار للموكل على الاصح وجاب بأنه لا يلزم من بطلان البيع بموت من يقع له العقد وينتقل اليه الخيار في الجملة بطلانه بموت غيره هذا وفيما قاله في البحر حكما وتعليلا نظرا في ذلك معتمد أم لا (فأجاب) بان ما أجاب به شيخنا رحمه الله إنما يتأتى لو لم يسو الروياني في البطلان بين عزل الوكيل وموت موكله فالعتمد استمرار البيع في صورتي العزل والانزعال (سئل) عن رجل وكل

المحتمل فانقطع الشمس ولم يجد جوابا عن ذلك فتأمل هذه القضية وما تقرر في هذا الفصل فان فيه فوائد ونفائس دعا إلى ذكرها قول بعض جملة المفتين السابقين في حكم القاضي السابق في السؤال المتقدم في المقدمة انه ينقض تمسكا باطلاق البلقيني السابق عن فتاويه مع رد ذلك الاطلاق وبيان ما فيه من التفصيل على أن كلام التاج هذا مصرح بأن حكم القاضي في مسئلتنا هذه لا ينقض وإن قلنا باعتماد اطلاق البلقيني لان علة التاج تأتي بعينها هنا إذ الحكم هنا أيضا قد انبرم بشروطه فلا ينقض للامر المحتمل وإذا منع النقص مع تبيين الوقف بالينة بشبهة الخلاف في ذلك فمنعه في مسئلتنا لوجود الخلاف في بيع الماء وقول مالك بصحة بيعه مطلقاً أولى فلو فرضنا أن البيع في مسئلتنا واقع على الماء وحكم به شافعي لم ينقض حكمه لما مر عن الشيخين والكلام التاج هذا وفقنا الله لطاعته ولا حرمنا خير ما عنده لشر ما عندنا آمين (خاتمة) في ذكر الاجوبة المخالفة لما قدمته في المقدمة وكان من حقها أن لا تذكر لصدورها عن لم يتأهل لفهم باب الاستنجااء مثلاً فضلاً عن غيره سيما أبواب المعاملات ولذا اشتملت على قبائح من الخطأ والخلط والزيف والزلل لكن لما كان في ذكرها فوائد كالاعلام بان من يصدر عنه مثل هذا السفساف حقيق بأن لا يلتفت لما يقوله بعد اليوم ولا لما ينقله عن المذهب فلا يجوز لاحد استفتاؤه لانه لم يتأهل لفهم كلامهم على وجه بل يحرفه ويخرجه عن المراد به إلى معنى آخر لا تصح إرادته كان ذكر ذلك لهذه الاغراض الصحيحة غير محذور وغير محل بجملة هذا التاليف البديع بل هو من أكد الواجبات وأفضل القربات فمن تلك الاجوبة عن نحو السؤال السابق في المقدمة قول بعضهم ما لفظه لا يصح بيع الحصة من قرار عين كذا لأن القرار الذي هو محل النبع غير مملوك له في هذه الحالة لكونه في غير ملكه بل لو كان في ملكه ولم يره العاقدان أو أحدهما لاستناره بالماء فالبيع غير صحيح أيضاً بل أرسلنا رأيتنا للعاقدين قبل حدوث الماء فيه لم يصح البيع أيضاً للتأقيت فان من شروط البيع عدم تأقيته بزمان فمقتضى المبيع ساعة أو ساعتين أو أكثر أو أقل فالبيع غير صحيح أيضاً ومن قال بالصحة في هذه المسئلة ناظر إلى أن المراد بالساعتين جزآن ان أراد من الارض أو من الماء على ضرب من المجاز فمردود لان الساعة قطعة من الزمان وجزء منه أيضاً فعلم من ذلك أن الساعة لا تنصرف إلى غير الزمان لاحقيقة ولا مجاز لان أحدآم يستعمل الساعة في جزء من الارض ولا الماء لا ابتداء ولا بوضع ثان فلو جوزنا استعمال لفظ ثان للزم منه ثبوت علاقة بين ما وضع له أولاً وما وضع له ثانياً واللازم باطل وأما القياس على بيع صاعين من صبرة مجهولة الصيعان فلا وجه له لاجتماع شروط البيع في الصاعين من المملك والعلم بقدر المبيع مع تساوى الاجزاء والرؤية وإن كان للبائع تسليمها من أسفل الصبرة وإن لم يكن مرئياً لان رؤية ظاهرها كروية كلها ولا كذلك القرار المذكور الذي هو محل النبع لا تتفاء بعض الشروط فيه من الرؤية وغيرها ومتى فقد الشرط فقد المشروط اه فتأمل هذا الجواب وما اشتمل عليه من السفساف الذي لا معنى له ومن فهم كلامهم على غير وجهه ومن الكذب الصراح وبيان ذلك ان قوله لا يصح الخ خطأ بل فيه التفصيل السابق في الابواب المتقدمة وقوله لان القرار الذي هو محل النبع غير مملوك له في هذه الحالة لكونه في غير ملكه كذب قبيح وكيف ساخ له ذلك مع ما قدمته في الباب من كلامهم مبسوطاً محرراً فكان عليه أن يذكر أقسام المسئلة وتفصيلها وأنى له بذلك وان يهتدى اليه وقوله في هذه الحالة كأنه أشار بها إلى حالة تصورها في ذهنه فافق عليها دون الحالة الخارجية وهي عيون أودية مكة وقوله لم يصح البيع أيضاً للتأقيت الخ مما فضح به نفسه ونادى عليها بغاية الغباوة والجهل والمجازفة في دين الله تعالى وكيف

ثم ذيل بقوله وفي كل
امورى وتعلقاى وكالة
مطلقة مفوضة اقامه في ذلك
مقام نفسه ورضى بقوله
وفعله فهل ما ذكر وكالة
صححة ام لا (فاجاب) بان
ما ذكر وكالة صححة في تلك
القضية المعينة وباطلة في
غيرها لكثرة الغرر فيها
بسبب العموم وان بحث
بعضهم صحتها في غيرها ايضا
(سئل) عن وكل شخصافي
قبض مال ثم ان الموكل وكل
شخصا ثانيا في قبض ذلك
المال من الوكيل الاول
فهل اذا ثبتت وكالة الثاني
وصدقه الوكيل الاول على
وكالته يجب عليه الدفع اليه
اولا (فاجاب) بانه يجب
الدفع المذكور (سئل)
عما اذا وكل المؤذن في
الاذان وكيلا هل هو جائز
اولا يجوز الا اذا نصبه
القاضي او الامام في ذلك
المحل وهل تجوز الوكالة اذا
نصبه الاحاد وضحو لنا
ايضا حوا وافي يزول به الريب
ويشفي به الغليل زادكم الله
خيرا واما ايامكم (فاجاب)
بانه لا يصح التوكيل في
الاذان لانه قرينة اجرها
لفاعله فلا تقبل النيابة والله
تعالى اعلم

(باب الاقرار)

(سئل) عما اذا اقر الوالد
في مرض موته بمائة دينار
مثلا لولده الصغير ثم ان
المشكك عليه أثبت بالبينة

يسوغ الافتاء لمن لم يفهم قول أهل مذهبه لا يصح البيع المؤقت مع ان هذه المسئلة من المبادئ التي
لا تخفى على اصاغر المتفهمة ومع ذلك لم يفهمها والا لم يجعل بيع الحصة السقية التي قدرها ساعتان
من قرار عين كذا الى آخر ما مر من البيع المؤقت الذي هو تأقيت الملك الى زمن معلوم أو مجهول
فجعل ذلك من البيع المؤقت مع انتفاء تأقيت الملك فيه قطعاً وانما الذي فيه تقدير المبيع بزمان
بناء على استواء التقادير وهو بقاء الساعة على مفهومها والاعراض عن قولها من قرار عين كذا
وما بعده وعن القرائن الدالة على المراد قرينة ظاهرة بل قطعية على انه لم يتصور معنى البيع المؤقت
ولا معنى اللفظ الذي سئل عنه وليته ستر نفسه وأبقى الناس على التوهم فيه لكن من أراد الله
فضيحته والعياذ بالله اقتضح حتى يكون هو الفاضح لنفسه ان لم يفضحها غيره وقوله لان الساعة
قطعة من الزمان وجزء منه أيضا بما يعليك بانه لا يحسن تركيب الكلام ولا ما يترتب عليه من أن
القطعة غير الجزء ان فهم قوله أيضا أو عينه ان لم يفهم ذلك فليختر له أحد الامرين فان كلاهما
شاهد على انه سالبة مبهمة وقوله ولا يجازا باطل وما الذي قدمه حتى يعلم منه انتفاء التجاز وقد قال
المفسرون في قوله تعالى هنالك دعا زكريا ربه ان هنا وان كان ظرف مكان الا أنه أريد ظرف
الزمان وفي البحر بعد ان ذكر ان اصل هنا ان يكون اشارة للمكان وقد تستعمل للزمان وفي تفسير
السخاوندى ان هنا في المكان وهنالك في الزمان وهو وهم بل الاصل ان تكون للمكان سواء
اتصلت به اللام والكاف أو الكاف فقط او لم يتصلا وقد يتجاوز بها عن المكان الى الزمان كما ان أصل
عند أن تكون للمكان ثم يتجاوز بها للزمان كما تقول آتيك عند طلوع الشمس اه فاذا تجوز بالمكان
عن الزمان في القرآن العزيز فأولى أن يتجاوز بالزمان عن المكان في كلام العاقدين وأيضا فالآية
لا قرينة فيها لفظا على ذلك التجوز وفي مسئلتنا قرائن لفظية قطعية على التجوز وقوله لائن احدا الخ
من تهوره ومجازفته وأنى له بهذا النبي العام الشامل لاهل زمانه وسائر الازمنة قبله وقوله فلو جوزنا
استعمال لفظ الخ بكلام المبرسمين أشبه فاستدل به على عقله وملكته في المعاني والبيان الذي أراد بهذا
اللفظ ان يدل الناس على ان له به معرفة فجراه الله خيرا حيث اقام للناس شاهدا اى شاهد على
نفسه حتى يكونوا في أمره على بصيرة وقوله وأما القياس الخ يقال عليه من الذي فاس بيع جزء من
القرار على بيع صاعين من صبرة مع ان فرقك انما يتم على بهتانك ان القرار غير مملوك وقوله من
المالك الخ بيان لقوله شروط البيع في ذلك وهو خطأ قبيح ومن تلك الاجوبة أيضا قول بعضهم ما
انظه أما حكم بيع الماء وحده فغير صحيح كما صرح به الشيخان نفع الله بعلومها وحكم بيع الماء مع
قراره ففيه خلاف طويل مذكور في كتب المذهب لاحاجة بنا الى ذكره وأما المسئلة المذكورة
في السؤال أى وهى بيع الحصة السقية التي قدرها ساعتان الخ فقد ذكرها مفصلة شيخ الاسلام
البلقيني تغمده الله برحمته وليس من مقامنا التعقب على كلامه ولا من الادب الرد عليه واما ما ذكر
في السؤال من وقوع البيع على القرار الذي هو محل النبع فغير صحيح كما ذكره الشيخ جمال الدين
ابن ظهيرة رحمه الله والعهد عليه وعلل ذلك بانه غير معلوم وأما ما ذكر في السؤال من حمل الساعتين
على جزأين على ضرب من المجاز فلم يتضح لى وجهه ولعله لسوء فهمى ولقلة علمى وأما ما ذكر في
السؤال من قياس ما ظهر من الماء على بيع صاع من صبرة مجهولة بقياس خفى وأين باطن الصبرة
من محل النبع وفوق كل ذى علم عليم وهذا ما تيسر ذكره مع قصر الباع وعدم سعة الاطلاع
والحالة هذه اه وهذا الجواب لما اشتمل عليه من الخيال غنى عن التنفير لكن لا بأس باشارة
ما الى بعض ما فيه فقولته فغير وقوله ففيه الظاهر انه كان ينعس فتوهم سبق ما يقتضى الجواب
بالفاء ولولا انه كان ينعس ما حكم على حكم البيع بانه غير صحيح فانه سئل عن البيع فلم يجب عنه

يده على أكثر من المال المقرب له ولولده وادعى المتكلم بذلك على بقية الورثة فاجاب بعضهم والمتكلم على البعض الآخر غير المتكلم على الولد المقر له بان ما أثبت بالبينة وهو زائد بحاسب به الولد من نفقته ومؤنه وما يحتاج اليه شرعا لان نفقته وما يحتاج اليه لم يلزم والده حيث كان الولد موسرا فادعى المتكلم على الولد المقر له ان الوالد حيث لم يذكر في حال حياته ذلك ولم يدعه لم يقبل قولكم في المحاسبة بالنفقة والمؤنة بل يكون ذلك من الوالد تبرعا على ولده فهل القول قول الورثة المدعى عليهم وقول المتكلم على البقية الاخرى في المحاسبة وبعضه ان الوالد لم يعترف باكثر مما اعترف به وان خفى كلام المدعى للولد ان ما انفقه الوالد على ولده تبرع به عليه وهو خلاف الأصل فيحتاج الى اثبات التبرع بالبينة أو القول قول المدعى للولد المقر له (فاجاب) بانه ثبت للولد ما أقر له به والده وما قامت به البينة زيادة على ذلك ولا يحسب منه ما أنفق والده عليه الا ان حلف بقية الورثة أن والده أنفق عليه بقصد ان يحاسبه به أو شهدت به بينة (سئل) عن شخص أمره أن يقر أنه ليس له في مكان كذا ملك ولم

وانما اجاب عن حكمه بأنه غير صحيح وهذا والعياذ بالله قد يؤدي الى كفر لان حكم البيع يطلق ويراد به خطاب الله تعالى المتعلق بالبيع ومن حكم على هذا الحكم بانه غير صحيح فلا شك في كفره كما يصرح به كلامهم في باب الردة في انكار المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة فتأمل المجازفة كيف تؤدي بصاحبها الى الكفر وقوله كما صرح به الشيخان كذب فانها لم يتكلم على هذا الذي أخبر عنه بأنه غير صحيح حاشاهما الله من ذلك على انه ان أراد ان حكمه لغو وان قصده الحكم على بيع الماء وحده بأنه غير صحيح فهو مخطيء وكاذب عن الشيخين ايضا فانها لم يطلعا ما اطلق بل فصلا كما قدمته عنهما وعن غيرها في الباب الرابع واضحا مبسوطة وقوله لا حاجة بنا الى ذكره يقال عليه نعم لا حاجة بك الى ذلك بل لا يجوز لك الكلام فيه لانك لا تتصور ولا تتاهل لفهمه على انك أسأت الادب وجهلت أدب الفتوى وكأنك لم تطلع على قولهم يكره للمفتي أن يقتصر في الجواب على قوله فيه قولان او وجهان او خلاف او نحو ذلك فان هذا ليس بجواب صحيح فلا يحصل به المقصود بل ينبغي أن يحزم بالراجح فان لم يظهر انتظار ظهوره أو امتنع من الافتاء كما فعله كثيرون وقوله وليس من مقامنا الخ يقال عليه وأنى لك بذلك وانت لا تحسن التعبير عن مرادك بل عبرت عنه بما قد يؤدي الى الكفر فلو لم يجب لكان خيرا لك ولسلبت من هذه الورطة التي وقعت فيها على أن كلامك هذا يقتضى أنه لا يعترض على كبير وليس كذلك ولا محاباة في الدين ومن القواعد اعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال وقد يفتح على الصغير بما لم يفتح به على الكبير ومن ثم قال بعض المحققين واذا كانت العلوم متحا إلهية ومواهب اختصاصية فليس ببعيد أن يدخل بعض المتأخرين ما خفى على كثير من المتقدمين وقوله كما ذكره الشيخ جمال الدين الخ بهتان قبيح فقد مرت لك عبارته في الباب السادس فراجعها وقوله ولعله لسوء فهمي يقال عليه ان أردت بذلك حقيقته فهو الواقع كما انبأ عنك جوابك هذا أو التواضع وأنت لست كذلك فقد كذبت ومن تلك الاجوبة أيضا قول بعضهم مالفظة افراد الماء الجارى من نهر أو بئر أو عين بالبيع غير صحيح كما صرح به أئمتنا للنهي عن بيع الماء وللجهل بتدره والحيلة فيمن أراد شراء ذلك أن يشتري القرار مثلا أو سهما منه فاذا ملك ذلك كان أحق بالماء واذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيح للجهل بعين المبيع لاختلاط الموجود بالحادث ولعدم امكان تسليمه شرعا وقولهم مثلا اشترى فلان ساعة أو ساعتين من قرار عن كذا لا يراد منه فيما أعلم في العادة بمكة الا بيع الماء مقدرا بزمن ولهذا أفقئ شيخ الاسلام البلقيني في صورته التي سئل عنها بعدم الصحة ولا ينافي عدم الصحة في مسئلتنا قوله من قرار لانه بيان لمحل المبيع فهو صفة لما قبله متعلق بمحذوف وأما احتمال أن يراد بالساعتين جزآن من القرار وكون من قرار ظرفا لغوا ومن للتبعيض فهو وان أمكن لـكن لا يخفى أن جعل الزمان الذي هو عرض غير قار جزأ من القرار الذي هو جسم قار مع ما بينهما من التنافي بعيد جدا ينبو عنه اللفظ لاسيما وصف الحصة بالسقية اذ السقية هي الماء لا الجزآن من القرار بل الوصف المذكور قرينة ظاهرة عند من له ادنى تأمل في ان المبيع هو الماء المقدر بساعتين وعلى تسليم ارادة ذلك وقطع النظر عن استعمال اللفظ فيما يراد منه عادة فالبيع غير صحيح أيضا لكون القرار غير مرئي بل ولا يملك ولا يعرف له اصل كما ذكره عالم الحجاز في زمنه في سؤاله لشيخ الاسلام البلقيني وصاحب البيت أدري بالذي فيه وأما القياس على بيع الصبرة فلا وجه له فيما ظهر لي اه وفيه وجوه من التناقض والفساد وبيان ذلك أن قوله والحيلة الخ يناقض قوله الآتي أن القرار غير مملوك اذ بينهما تناقض صريح فانه حكم على القرار هنا بانه يشتري وفيما يأتي زعم أنه غير مملوك وفساد هذا لا يخفى على أصاغر المتعلمين فعجيب كيف خفى على هذا الذي ينصب نفسه للافتاء لكتمه كسابقيه أظهر

يدع احتلاما فهل يجوز
للشاهد أن يتحمل عليه أو
يشهد عليه بذلك الاقرار ولو
ادعى أن اقراره كان قبل
بلوغه فهل يصدق في ذلك
بيمين أو بدونه وهل تجوز
الشهادة ببلوغ شخص
اعتمادا على طلوع شارب
أو لحيته أو لكونه اذذاك
على طول الرجال (فاجاب)
بانه يجوز للشاهد تحمل
الشهادة على المذكور
بذلك والشهادة عليه به
ودعوى المقر صباه عند
اقراره مقبولة بيمينه
إن امكن صباه حينئذ أما
إذا قال أنا صبي الآن فلا
يخلف ولا تجوز الشهادة
ببلوغ شخص اعتمادا على
طلوع شارب أو لحيته أو
طوله (سئل) عن مريض
أشهد عليه في وصيته بما
نصه وأقر الموصي المشار
إليه أن في ذمته بحق صحيح
شرعى لمن يذكر فيه مبلغ
كذا على ما يفصل فيه فمن
ذلك ما هو لولده فلان عما
تأخر له من تركه والدته
كذا وما هو لفلان كذا إلى
آخر تفاصيل المبلغ فهل
تقديم جملة المبلغ المقربة
للجماعة المذكورين على
التفصيل اقرار صحيح للاول
والحال أن أمه لم تمت أو
ليس ذلك اقرارا صحيحا
للاول لكونه لما فصل
ما أجمل أولا قدم اقراره
عما تأخر له من قبل تركه
والدته على ذكر
القدر الذى أقربه

الله فضيحة كل منهم على لسانه وبنانه ليكون ذلك أبلغ في إقامة البينة عليهم بالجهل وعدم التأهل
لهذا المنصب الخطير فان قلت يمكن أن يتمحل له عذر وإن التجمل وخرس لما بلغه هذا الاعتراض
وهو أن كلامه هنا في مطلق القرار وفيما يأتي في قرار عيون مكة قلت ان أراد أن مطلق القرار
مملوك الاقرار عيون مكة فانه غير مملوك كان ذلك خطأ قبيحا أيضا لان كلامهم الذى قدمته في الباب
السادس وغيره موضحا مبسوطا يطلعه ويرده فراجع فانه صريح في أن القرار تارة يملك وتارة لا يملك
وفي أنه لا فرق في ذلك بين عيون الحجاز وغيرها على أن كلامه هنا صريح في أن مراده ما يشمل قرار
عيون الحجاز والا لم يكن لقوله والحيلة الخ فائدة لان الاستفتاء في عيون الحجاز فاذا كان قرارها عنده
لا يملك فكيف يعلم المستفتى حيلة لا يمكنه العمل بها وايضا فلو كان مراده تخصيص الحيلة بغير
عيون الحجاز بطل قوله وإذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيح لان ما قدمه اذا كان مفروضا في
غير عيون الحجاز فكيف يعلم منه حكم عيون الحجاز واذا قد ظهر لك ان كلامه هذا موضح بأن مراده
به ما يشمل عيون مكة ظهر لك وقوعه في ورطة التناقض الصريح وانتهت الفت القبيح وكان الموقع له في
ذلك انه لم يفهم كلامهم في القرار لان فيه شبه تناقض كما قدمته لك واضحا مع الجواب عنه فلما لم
يفهم ذلك لم يتحصل منه على شيء تكلم فيه بهوسه فذكر اول جوابه انه مملوك يشتري وانه الذى
تم به الحيلة في استحقاق الماء ثم ذكر آخر جوابه انه غير مملوك وقوله كان أحق بالماء خطأ قبيح
أيضا لانه ان اراد بالقرار المنبع المملوك بطل قوله كان أحق بالماء لتصريحهم السابق في الباب الخامس
وغيره بان من ملكه ملك الماء وان اراد به المنبع الذى ليس بمملوك بطل قوله ان يشتري القرار
وقوله كان أحق بالماء لان المنبع اذا كان غير مملوك لا يصح شراؤه ولا يكون أحد أحق بمائه كما
صرحوا به وقدمته ثم ايضا ان اراد بالقرار المحل الذى يصل اليه الماء ويستقر فيه بطلت حيلته
لانه انما جعلها حيلة لاستحقاق الماء الجارى وان اراد بالقرار المجرى احتاج الى قرينة لان البلقنى
في جوابه الذى اعتمده هذا المجيب واضرا به خص القرار بالمنبع او بما يصل اليه الماء ويستقر
فيه ايضا فهذه الارادة يبطلها قول البلقنى الذى اعتمده هو واضرا به جمودا على ظاهره والحيلة أن
يقع البيع على القرار الذى هو محل النبع فتأمل هذا الفساد والتناقض الواقع لهذا المجيب في
اقل من سطر واعلم ان الذى عبروا به في الحيلة ان يشتري القناة او جزأ منها فيكون أحق بالماء
وهذا تعبير صحيح ولما لم يفهم هذا المجيب الفرق بين التعبير بالقناة والتعبير بالقرار ولا ما يترتب على
ذلك مما تقرر عبر بالترار تابعا للبلقنى في تعبيره به في حيلته وبقوله كان أحق بالماء تابعا لهم
في تعبيرهم به في حيلتهم فجعل حيلته ملفقة من حيلة البلقنى وحيلتهم فوقع في ورطة الفساد
والتناقض وهذا شأن من يلفق كلمات من عبارات من غير ان يتأمل ما يترتب على ذلك التلفيق
من الفساد اذ القرار يطلق على المعنيين السابقين حقيقة وعلى المجرى تجوزا فان اريد به المنبع
المملوك كان ملكه مستلزما لملك الماء وهو ما اراده البلقنى بحيلته وان اريد به الاخير ان كان ملكه
غير مستلزم لملك الماء لكنه يكون سببا لكونه أحق به وهو ما ارادوه بحيلتهم ولذا لما عبروا بالقناة
ونحوها عبروا بأحقية الماء فلو تبعهم في التعبير بالقناة او المجرى لسلم من هذه الورطة التى وقع فيها
ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور وقوله اذا علم ذلك فالبيع في مسئلتنا غير صحيح الخ فاسد لان
ما قدمه لا يفيد عدم الصحة في مسئلته وانما الذى يفيد على زعمه ما سنذكره وقوله لا يراد منه فيما
أعلم في العادة بمكة الا بيع الماء مقدرا بزمن يقال عليه كان هذا المجيب لم يطلع على آداب المفتى والآ
لما ذكر ذلك اذمنها ان لا يكتب في الواقعة على ما يعمله بل على ما في السؤال او يقول ان كان
كذا فحكمه كذا فعلم ان جزمه بهذه الدعوى وترتيبه بقية جوابه عليها خطأ فاحش حمله عليه

لولده المذكور فيكون ذلك من تقديم الرافع على ذكر المقر به فيكون اقرارا باطلا (فأجاب) بان الاقرار لولده صحيح عملا بالاقرار المجمع وليس في تفصيله ما يقتضى بطلانه لانه محمول على أنه من التجوز بالدته عن جدة له من قبل أبيه أو أمه أو التجوز بتركة والدته عن مالها المنتقل اليه في حياته بطريق شرعي اذ لا يحكم ببطالان الاقرار الا عند تعذر تصحيحه وهو متنفذ هنا ولئن سلمنا وجود مانع من تفصيله فهو غير مؤثر في صحة الاقرار لانه من تعقيب الاقرار بما يرفعه لما فيه من اسقاط القدر المعين لولده في ذمته من مبلغ الاقرار المجمع الذي اسنده بحق صحيح شرعي (سئل) عن عقار مشترك بين زيد وعمرو فعوض زيد عمرا عن حصته في ذلك عقار آخر فقبل عمرو ثم أقر أنه لا يستحق بسبب حصته المذكورة على زيد حقا ولا دعوى ولا طلبا ولا أجرة ولا شيئا قل ولا جلا وثبت التعويض والاقرار المذكور ان لدى حاكم شرعي وحكم بموجبهما واتصل ذلك بقاض آخر فنفذه ثم مات عمرو فادعت ورثته انه كان مجنونا مطبقا أو مجنونا وقت التعويض والاقرار المذكورين وأقامت

مزید التعصب لصديقه القائل هو عنه انه ألزمه بالكتابة على هذا السؤال فلم يسعه التخلّف وان لم يسبق له قط كتابة على سؤال وبحمد الله أئمة الدين متوفرون قائمون بحفظه وردع من عاند أو تعصب على أنه لو فرض له تسليم مازعه فالاحتجاج هنا باطل لانه لا عبرة بالعادة وقت كتابته وانما العبرة بالعرف المطرد حال وقوع البيع المذكور فان قال يستدل بوجودها الآن على وجودها في ذلك الزمن قلنا له هذا من الاستصحاب المقلوب وفيه من المباحث مالم تحط به والالزمه أن يبين وجه تخريج مازعه على تلك القاعدة وينظر هل ينتج له ما ذكره أولا وعلى تسليم وجود تلك العادة وان الاستصحاب المقلوب حجة ففى أى كتاب من كتب الشافعية ان لفظ المتعاقدين اذا ترددين امرين وهو لا يراد منه في العادة الا أحدهما ونوبا المعنى الآخر قدم ما يراد منه عادة على ما نوباه سواء كان مصححا أو مبطلا فان أتى هذا المجيب بذلك من كتاب فهو متشبهت فيما قاله هنا وان لم يأت به من كتاب فهو مجازف متهور ولا يدري ما يقول ولا يعلم ما يترتب على ذلك وقد قدمت في الباب الثالث ما فيه مقنع في مبحث العرف في العقود فراجع فانه مهم على ان مازعه من العادة المذكورة باطل اذ لا يخفى عليه ولا على غيره انه لا يوجد أحد من أهل عيون مكة يملك ماء مجردا عن القارار قط بل كل من ملك الماء ملك قراره بحيث ان ذيل العين ومجرها ومنبعها اذا خرب وتنازع الشركاء في عمارتها عمروها على حسب ملكهم للماء ولو رفعوا الامر الى قاض أو أمير بمكة لحكم بينهم بذلك وأيضا بعض عيون أودية مكة الآن خراب لا يجري فيها ماء من منذ سنين ومع ذلك فقد أخبرني بعض الثقات انه اشترى من هذه العين أجزاء وان صورة مشترها اشترى فلان ساعة مثلا من قرار عين كذا فانظر الى ابقاعهم لفظ الساعة من القرار على عين لأماء فيها وهذا أدل دليل وأعدل شاهد على بطلان مازعه هذا المجيب أن العادة انه لا يراد الا الماء المقدر بزمان وقوله ولهذا ائق شيخ الاسلام الخ يقال عليه يتعين حمل ما ائق به على بعض الاحوال الثمانية التي قررتها لك في الابواب الاربعة الاولى السابقة مبينة مفصلة بدلائلها من كلامهم فراجع ذلك وزد من تأمله حتى يظهر لك فساد ما جدد عليه هذا المجيب واضرابه من الاخذ بظاهر افتاء البلقيني من غير تأمل فيه ولا احاطة بشيء من احوال تلك المسئلة وانى لهم بذلك ولم يتأهلوا لفهم الظواهر فضلا عن هذه المضائق وقوله لانه يبان لمحل النج الخ يقال عليه ليتك لم تتعرض لذلك لانك اذا خلطت فيه مع انه من متعلقات النحو الذي لك فيه نوع تمييز كنت بالتخليط في غيره احق واولى وبيان التخليط في ذلك ان عبارته في ان من هنا للبيان وهذا يلزم عليه فساد اى فساد وهو ان ما بعد من عين ما قبلها فيكون الماء عين القرار وهذا لا يتوهمه عاقل فكيف يحمل كلام العقلاء ومن جملتهم المتعاقدان عليه فان قال لا يرد على هذا الاعتراض الا لو قلت انها بيان للبيع ولم اعر بذلك وانما عبرت بانها بيان لمحل المبيع فلا يرد على ذلك قلنا له انها اخرجنا عبارتك عن ظاهرها حتى يصح تغييرك بان من للبيان واما اذا ابقينا عبارتك على ظاهرها فجعلك من للبيان فيها يدل على انك لم تستحضر معنى من البيانية والالم تجعلها بيانا للمحل لانه باطل هنا على كل تقدير ففى الرضى عند قول المتن وللتبيين كافي قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور يدل على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان ولعشرين انها الدراهم وللضمير في قوائ عزمه قائل انه القائل بخلاف التبعية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشترت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن تبعية لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فمن معينة لصحة اطلاق اسم

بذلك بينة وحكم بموجبها
 أيضا حاكم شرعى فهل
 ينقض الحكم الاول المنفذ
 المذكور أم يعمل به وينفى
 الحكم الثانى أم يتعارضان
 فيساقطان (فاجاب) بانه
 يقيى بطلان الحكم بالتعويض
 والافرار المذكورين وهو
 الحاصل من تساقطهما أيضا
 (سئل) عن قول ابن
 الوردى فى مسألة ذكرت
 عنه وهى ما لوقال له عندى
 اثنا عشر درهما وسداسا كم
 يلزمه فقال يلزمه سبعة
 دراهم اذ المعنى اثنا عشر
 دراهم واسداسا فيكون
 النصف دراهم وهى ستة
 دراهم والنصف اسداسا وهى
 ستة أسداس بدرهم فهذه
 سبعة ولو قال اثنا عشر
 درهما وربعالم يلزمه سوى
 سبعة ونصف ولو قال
 اثنا عشر درهما وثلاثا يلزمه
 ثمانية أو نصفًا وتسعة ثم
 هكذا هذا نص كلامه
 فهل قول ابن الوردى
 المذكور فى مذهب الشافعى
 فى هذه المسئلة (فاجاب)
 بان ما حكى عن ابن
 الوردى فى هذه المسئلة
 ليس يبعد بل هو جار
 على القواعد اذا لا تناقض
 مبهم وقد أتى بعدها بمميزين
 مفسرين لها فحملًا عند
 انتفاء تفسير المقرأ ووارثه
 على تمييز كل نصفها دفعا
 للتحكم وعملا بقول
 امامنا الشافعى رضى الله

المجروح على العشرين ولا يلزم أن يكون المأخوذ فى نحو أخذت من الدراهم أقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع أن تصرح وتقول أخذت من الثلاثين عشرين ومن العشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هى العشرون فى قولك عشرون من الدراهم ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له وانما جاز تقديم من المينة على المبهم فى نحو قولك أنا من حظى فى روضة ومن رعايته فى حرم وعندى من المال ما يكفى ومن الخيل عشرون لان المبهم الذى فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت أنا فى شيء من حظى فى روضة وعندى شيء من المال ما يكفى وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه أى من خصال زيد كانك قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده أى شيء من أعضاء زيد يده ففى جميع هذا ما هو المعطوف عليه معطوف والذى بعد من عطف بيان له كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني من زيد شيء أى شيء من أشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه أو كرمه فقد بينت ذلك الشيء اه فتأمل تعلم أنه ان أراد بمن هنا بيان لما قبلها كان فاسدا كما مر وكذا ان أراد بها أنها بيان لمحل المبيع لما علمت من تعريف من البيانية لان محل الذى أراد بيانه هنا ليس مذكورا بعد من مع مجرورها ولا قبلها فلا يصح أن يكون من بيانا له ودعوى أنه بيان له ينبىء عن جهل مدعيها وتأمل رد الرضى لكلام الزمخشري تعلم أنه لا يصح فى من هنا أن تكون للابتداء خلافا لمن زعمه وايضاح ما فى الرضى أيضا ما حاصله مع زيادة عليه أن معنى الابتداء فى من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ويكون المجروح بمن الشيء الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وخرجت من الدار لان الخروج الانفصال ولو بأقل من خطوة فالتبرى والخروج اصلان للانفصال الممتد ومن ثم لم تكن للابتداء فى قوله تعالى أسس على التقوى من اول يوم نودى للصلاة من يوم الجمعة لان التأسيس والنداء ليسا حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى فى فمن فى الآيتين بمعناها واذا تقرر ذلك فمن فى مسئلتنا لا يصح ان تكون للابتداء لان الفعل المتعدى بها وهو اشترى ليس حدثا ممتدا ولا اصلا لمعنى ممتد فهو كالتأسيس والنداء فى الآيتين نعم قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم فى قولك أخذت من الدراهم مبدأ الاخذ فعليه يصح ارادة ذلك فى مسئلتنا وليت هذا المجيب تعسف وجعل من بمعنى فى فانه كان لا يتوجه عليه هذا الفساد العظيم الذى لزمه لما جعلها لبيان وإذا بطل ما زعمه من انها لبيان وما زعمه غيره من انها لمحض الابتداء تعين انها للتبعيض كما قدمته اوائل الكتاب لصدق حد من التبعيضية على من هذه باعتبار التجوز الذى قدمناه (فائدة) قال فى البحر فى الآية السابقة ان من لبيان الجنس وتقدر بالموصول عندهم أى الرجس الذى هو الاوثان ومن انكر كونها لبيان الجنس جعلها لابتداء الغاية فكانه نهامهم عن الرجس عاما ثم بين لهم مبدأه إذ عبادة الوثن جماعة لكل فساد ورجس وعلى القول الاول يكون النهى عن سائر الارجاس من موضع غير هذا قال ابن عطية ومن قال ان من للتبعيض قلب معنى الآية فافسده وقد يمكن التبعيض فيها بان معنى الرجس عبادة الوثن كما روى عن ابن عباس وغيره فكانه قال فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو العبادة اذ هى المحرمة منها وقوله فهو صفة لما قبله يقال عليه هذا بما يصرح بانه بيان لما قبله وانه ليس بيانا لمحل المبيع فوقع فى التناقض والفساد ثم انه ان اراد بأنه حال لا صفة ولا يقال الحال وصف فى المعنى لان هذا اعتناء لا يقال فيمن هو فى مقام الافصاح عن معرفته بالنحو وجزاه الله خيرا فلقد افصح

عنه أصل ما انبنى عليه
 الاقرار ان أزم اليقين
 وأطرح الشك ولا أستعمل
 الغلبة ولهذا لم يقل بلزوم
 المقر اثنا عشر درهما
 وسدس درهم حمل للكسر
 على أنه معطوف على الاثنى
 عشر درهما وأن المقر
 أخطأ في نصبه أو أنه منصوب
 بفعل مضمر ولا يلزومه
 أربعة عشر درهما واثنى
 عشر سدسا وحينئذ فيلزم
 المقر في الصورة الاولى سبعة
 وفي الثانية سبعة ونصف
 وفي الثالثة ثمانية وفي
 الرابعة تسعة وعلى هذا
 القياس ولكن الاصح ان
 الكسر في هذه المسائل
 ونحوها من الدراهم فيلزمه
 في الاولى اثنا عشر درهما
 وسدس درهم وفي الثانية
 اثنا عشر درهما وربع
 درهم وفي الثالثة اثنا عشر
 درهما وثلاث درهما وفي
 الرابعة اثنا عشر درهما
 ونصف درهم (سئل) عن
 أظهر مستندا باقرار شخص
 له بدين ثم أقر أن اسمه في
 المستند عارية وأن الدين
 المقر به لفلان وصدقه
 وأحال به شخصا ثم بلغ ذلك
 من نسب اليه الاقرار في
 ذلك المستند فظهر مستندا
 محكوما فيه باقرار ذلك
 الشخص بان عليه من نسب
 اليه الاقرار كذا وكذا وأنه
 لاحقه ولا استحقاق في
 جهته إلى آخر الالفاظ
 المكتبة على العادة وتاريخ

وبين وليست أل في الحصة هنا وقوعها على معين مثلها في التميم يسبني كما لا يخفى وان أراد أنها صفة
 لقدرها أو لساعتين كان أظهر في المراد لان الجار والمجرور ليس وصفًا لقدر ولا لساعة لانها بزعمه لم
 يذكر إلا لبيان أن المبيع مقدر بزمان وحينئذ فلا يصح وصفها بالجار والمجرور المذكور وقوله
 متعلق بمحذوف ظاهره أنه صفة لساعتين أو لقدر إذ لا يتعلق بمحذوف إلا حينئذ بخلاف ما إذا كان
 صفة لجميع أو للحصة فإنه يتعلق باشتري المذكور لا بمحذوف وحينئذ ظهر لك تناقض كلامه لان من
 قرار إذا كان وصفاً لقدر أو لساعة وكانت من فيه للبيان لزمه أن القدر أو الساعتين هو عين
 القرار وهو باطل كما مر ثم كلامه صريح في أن من اليانية لا يكون ظرفها إلا مستقراً ومن
 التبعية لا يكون ظرفها إلا لغواً وهو باطل وادعاء ذلك أو كتابة ما يفهمه دليل ظاهر على الجهل
 والتهور فيه إذ من الشائع الذائع أن كلا من هذين يصح أن يكون ظرفاً مستقراً ففي الرضى ومثال
 التبعية أخذت من الدراهم والمفعول الصريح محذوف أي أخذت من الدراهم شيئاً وإذا لم
 تذكر المفعول الصريح أو ذكرته معرفةً نحو أخذت من الدراهم هذا فمن متعلق بأخذت لا غير لانه
 يقام مقام المفعول نحو أخذت من الدراهم والدراهم مأخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر
 نحو أخذت شيئاً من الدراهم جاز أن يكون الجار متعلقاً بالفعل المذكور وأن يكون صفة لشيئاً
 فيتعلق بمحذوف أي شيئاً كأننا من الدراهم فيجوز إذا تقدم على النكرة أن يكون حالاً من النكرة
 الموصوفة قال تعالى خذ من أموالهم صدقة أو صفة نحو أخذت من الدراهم أي من الدراهم شيئاً اه
 وكلامه هذا صريح فيما ذكرته من أن ظرف التبعية يصح ان يكون لغواً وان يكون مستقراً
 فتأمل ذلك وامعن النظر فيه ليظهر لك ما ارتكبه هذا الجيب من القبائح والمجازفات سيما في عليه
 الذي يزعم أنه ليس له نوع تمييز إلا فيه ولقد رقع للقاضي افضل الدين الخونجي العلامة في المنطق
 المتميز فيه بما لا يميز بنظيره في بقية العلوم انه أراد ان يستعمل منطق في حد التركة فزيفه بعض محقق
 الفقهاء طردا وعكسا ثم قال وان كانت هذه صناعات جدلية لكن حملنا على ذكرها انه أحب ان
 يستعمل في الفقه صناعته فأحبنا معارضته أي بنفس صناعته اه ويؤيده انه يلزم من التميز في الفقه
 على وجه التميز فيما يتعلق به من العلوم ولا يلزم من التميز في بعضها التميز في الفقه بل ولا التأهل لفهم
 ظواهره فضلاً عن حقائقه فافهم ذلك ولا يعزب عنك قول الفاروق رضى الله عنه في قصص
 القرآن العزيز الكلام لك يا جارة فاسمعي وعي وقوله لا يخفى ان جعل الزمان الذي هو عرض
 غير قار جزأ من القرار الذي هو جسم قار الخ يقال عليه تعجبا من قيسح خطئه وزله سبحانه
 هذا بهتان عظيم لانه إذا فرض احتمال ان يراد بالساعتين جزآن من القرار فكيف يتوهم مع ذلك
 ان هذا فيه جعل الزمان جزأ من الجسم لأننا إذا استعملنا الساعتين مراداً بهما الجزء لم يدلا حينئذ
 على الزمان مع ملاحظة ذلك وإذا كان هذا هو فرضه نفسه فكيف يتوهم معه أن هنا زماناً جعل
 جزأ من مكان وكأنه ظن ان هذا التمييز الذي راج له أوراج عليه لما قيل انه من أكثر جوابه
 هذا يروج على غيره حاشا وكلا وقوله اذ السقية هي الماء باطل صراح وانما هي لغة اسم لنبت فان
 أخذت من حيث مدلولها لفظاً كانت فعيلة بمعنى فاعلة أي ساقية وحينئذ تكون صريحة في مدعانا
 اذ الساقية لغة النهر الصغير وهو اسم محل الماء فهي على التقدير الثاني دليل ظاهر في مدعانا
 وعلى الوضع اللغوي لا دلالة فيها لان استعمالها حينئذ في الماء او في محله مجاز فلا
 يدل على أحدهما الا بقرينة وما قلناه عليه قرائن لفظية ومعنوية بخلاف ما قاله أولئك فان قال
 السقية عرفاً اسم للماء قلنا عاد النزاع السابق في الساعة ولم يكن فيها دلالة أيضاً لان محل النزاع
 لا يستدل به فبطل قوله بل الوصف المذكور قرينة ظاهرة الخ وقوله لكون القرار غير مرئي بل

مستند ذلك الاقرار ومتقدم على تاريخ الاقرار بان اسمه عارية او الحوالة فما الحكم في ذلك (فاجاب) بان المعمول به المستند المحكوم فيه بالاقرار بالمبلغ وعدم الاستحقاق ولا اعتبار بمستند الاقرار بان اسمه عارية او الحوالة (سئل) عما لو أقر زيد لعمر وبشيء وانه طائع مختار في هذا الاقرار ثم قال كنت مكرها عليه ولي بيته تشهد بالاكره فهل تسمع دعواه وتقبل بيته مع مخالفتها لاقراره المذكور سواء حكم بموجبه حاكم شرعي ام لا وسواء كانت هناك قرينة دالة على الاكره ام لا فان قلتم تقبل وتسمع فما الجواب عما ذكره الفقهاء ان من شروط الدعوى ان لا ينافيها دعوى أخرى وانه لو ادعى على واحد انفرادا بالقتل ثم على آخر شركة أو انفرادا لم تسمع الثانية (فاجاب) بانه ان بين في دعواه ما أكره به وأنه أكره على الاقرار بالطواعية والاختيار وشهدت بيته كذلك سمعت دعواه وقبلت بيته وقدمت على تلك البينة في جميع الاحوال المذكورة في السؤال والا فلا تسمع ولا تقبل وحيث لم يسبق من المدعى ما ينافي دعواه المسموعة اذ السابق منه على وجه الاكره لا اعتبار به (سئل) عن شخصين

ولاملك قد سبق انه ناقض في هذين بذكره الحيلة السابقة أول جوابه فلينظر أي النقيضين يختار وقد عقدت للملك القرار بابا ذكرت فيه حكم اشتراط رؤيته وما يشهد لذلك فتامله ليتبين لك ما وقع فيه هذا المجيب من قبيح الخطأ والخلط وفاسد التهور والزلل كيف والسؤال الذي رفع اليه فيه عن البلقيني ولم يعول في افتائه الاعلى ما قاله بحسب زعمه الفاسد ان طريق البيع ان تقع على القرار الذي هو محل النع وقد ذكر هذا طريقا لبيع عيون مكة بالذات لانها هي محط السؤال وكلامه صريح في انه لا يشترط رؤيته وقد مر ثم ما يصرح بذلك من كلام الائمة فراجعه وقوله ولا يعرف له أصل باطل أيضا اذ الجهل بالاصل لا ينافي الحكم لواقع اليد بالملك كما مر في كلام الشيخين وغيرهما في الباب السادس وقوله كما ذكره عالم الحجاز انخ يقال عليه هذا تحريف لكلامه كما سبق ثم مبسوطا فراجع على انه انما ابرز ذلك في مقام السؤال والسائل لا يحتاج بكلامه سيما وقد رده شيخه كما مر أيضا بل لو فرض ان عالم الحجاز هذا خالف الشيخين في تصديق أو افتناء لم يلتفت اليه وقوله وصاحب البيت أدري بالذي فيه يقال عليه كانك تشير بذلك الى نفسك بجامع أنك مكي مثله فجزاك الله خيرا لقد بذلت جهدك في اظهار درايتك للناس وكيف لا وجوابك هذا مع امعانك في تحريره وتنقيحه الايام العديدة ومراجعة من أملى عليك أكثره أو حرره لك على ما قيل مني عن تلك الافكار الغريبة والانظار العجيبة واتساع خرقك على رافعه وشلل ساعدك على رافعه فجاء سعيه هباء منثورا وحق نفسه وكان أمر الله قدرا مقدورا تاب الله علينا بكرمه ووقفنا لآداء شكر نعمه ومن علينا بالاخلاص في القول والعمل وعصمنا من الخطأ والخلط والزلل وبصرنا بعيوب نفوسنا الآلية وأجزل لنا سوانج جوده المواهب العلية وختم لنا أجمعين بالحسنى وبلغنا بفضلها المقام الاسنى وجاد علينا برضاه في هذه الدار والى ان نلقاه انه هو الجواد الكريم الرؤف الرحيم والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام الايمان الاكملان على عبده ورسوله محمد وآله وأصحابه ما دام سودده وعلاه آمين ووافق الفراغ من تصنيفه خامس شعبان من شهور سنة تسع وأربعين وسبعائة أحسن الله خاتمتها في عافية من كل فتنه أو محنة انه على ذلك وغيره قدير وبالاجابة جدير فهو حسبنا ونعم الوكيل واليه مفرغنا في الكثير والقليل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين (وسئل) رضى الله عنه وادام النفع بعلومه هل يدخل في بيع الارض السفوح الذي ينزل منها السيل الى الارض المبيعة وفي بيع الدار المحلات التي يطرح فيها القمامات ويطعم فيها الدواب وان لم يقل بحقوقها أم لا يدخل شيء من ذلك الا بذكره أو بذكر الحقوق واذا عرف الموثق أنها أرادا ذلك بمقتضى العادة هل له أن يكتب الوثيقة بذلك أم لا يجوز له كتب ذلك الا بتعيينه في البيع أو بذكر الحقوق أو باخبار البائع بارادة ذلك ولو قال المشتري اشتريت دار فلان فاكتب لي به وثيقة هل يجوز له وهل يكفي اخبار ثقة بذلك وقلتم في بعض اجوبتكم نفع الله سبحانه وتعالى بكم وبمصنفاتكم انه لا يجوز للموثق أن يكتب الا بما يشهد فهل يجب عليه ذلك اذا أراد مراعاة تحمل الشهادة وذلك قد يتعسر فما الحكم (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله لا يدخل في نحو بيع الارض مسيل الماء ولا شربها أى نصيبها من القناة والنهر المملوكين حتى يشرطه كان يقول بحقوقها هذا في الخارج عنها اما الداخل فيها من ذلك فلا ريب في دخوله كما نبه عليه السبكي رحمه الله وغيره وانما دخل ذلك مطلقا فما لو اكرهاها لغرس أو زرع لان المنفعة لا تحصل بدونه اما نصيبها من مباح كالسفوح المذكورة في السؤال والظاهر ان المراد بها مجارى

صدر بينهما اقرار بعدم الاستحقاق وحكم بموجبه قاض شافعي ثم ادعى أحدهما على الآخر بدن وأنه سباعته حال الاقرار فاستعمل المدعى عليه يأتي بدافع فامهل فذهب إلى قاض حنفى وطلب خصمه إلى عنده فاحضره واتصل به الاقرار فحكم على مدعى السهو بعدم معارضته خصمه بسبب قبل حكمه صحيح مانع من سماع الدعوى المذكورة (فأجاب) بأن حكم الحنفى لا اعتبار به لمخالفته لما حكم به الشافعي اذ قوله بموجبه من قوله حكمت بموجبه مفرد مضاف لمعرفة فيعم فكأنه قال حكمت بكل مقتض من مقتضياته ومنها سماع دعوى السهو فما وقع من الحنفى غير مانع منها (سئل) عن شخص اقر لشخص يكذو كذا أشرفيا ثم مات صاحب الدين والمديون فاختلفت ورثتهما فقالت ورثة صاحب الدين ان المبلغ المقر به ذهب وقال ورثة المديون انه فضة فما الحكم في ذلك (فاجاب) بان الاشرفى يطلق في العرف على القدر المعلوم من الذهب والفضة فهو مجمل فيرجع في تفسيره إلى المقر ثم إلى ورثته فالقول قولهم ٧ هذه الاسئلة لم توجد في غالب النسخ فاذا فيها بعض السقامة وهى نحو الخمسة

الماء التى يصل منها السيل إلى الارض فهى من جملة حقوقها فينتقل الاستحقاق فيها كما هو ظاهر إلى المشتري وزن لم يقل بحقوقها رأما نحو الدار فان كانت في شارع لم يكن لها حريم حتى يدخل في بيعها وان كانت في درب مسدود كان لها حريم فيدخل هو وما فيه في بيعها وان لم يقل بحقوقها وليس للموثق أن يكتب الا ما تلفظ به أو ذكر أنها أراداه وأما كونه يفهم بمقتضى العادة منها انها أرادا شيئا ويكتبه من غير أن يذكر أنه أراداه فذلك لا يجوز مطلقا لأنها قد لا يريدانه فيجب عليه أن يستفسر كلا منها عن لفظه ومراده به ويكتب ألفاظها كما هى حتى اذا رفعت لحاكم قضى فيها بمذهبه وهذا ظاهر جلى لا اشكال فيه وليس في مراعاته غير بوجه من الوجوه فعلى الموثق الاحتياط في ذلك ما أمكنه وليتأمل قوله صلى الله عليه وسلم على مثل هذه فاشهد فلا يجوز تحمل الشهادة الا بها يثق به دون ما ظنه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ٧ (وسئل) رضى الله عنه ونفع بعلمه وبركته المسلمين فيمن له عند رجل دراهم في وقت ٣ محلها فطالب مالها الذى عليه العين فقال له ما عندى ما أخلصك به ولكن اصبر على الى حصاد الحنطة يعنى الصيف وهو في وقت الشتاء فقال صاحب الدراهم لا بأس انى أبغى بيعها منك كل محلق بربعى حب الى الصيف هل يصح هذا واذا قلتم لا يصح فهل يستحق صاحب الدراهم حقه متى شاء وهل اذا أيسر الذى عليه الدين وقال لصاحب الدراهم خذ فقال ما آخذ الا الحب الذى في ذمتك فانك غررتنى (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بانه لا يصح البيع المذكور لان وقت البيع المراد به الحصاد مجهول ولصاحب الدين المطالبة متى شاء وليس له طلب الحب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله تبارك وتعالى عنه عن شخصين ابتاعا عينا بثمن معلوم بالسوية بينهما وضمن كل واحد منهما صاحبه فيما يحضر من الثمن نحو الصيف هل يصح هذا الضمان أم لا واذا قلتم بعدم الضمان هل يلزم كلا منهما ما يحضر من الثمن أم لا بعد البيع أو ضحوا لنا ذلك (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله يصح الضمان والبيع فيما ذكر وانما يبطل البيع فيما اذا شرط فيه ان كلا يضمن الآخر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تبارك وتعالى بعلمه لم يثبت الخيار للبائع في مسئلة تلفى الركبان دون المشتري في مسئلة النجش مع ان كلا وجد منه تقصير في البحث والتفتيش (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلمه وبركته المسلمين بقوله المشتري مقصر أكثر لسهولة البحث عليه لكونه في البلد بخلاف البائع لا سيما اذا كان غريبا لا يعرف احدا من اهل تلك البلد (وسئل) رضى الله عنه عن شخص اشترى من آخر نصف زرع وشرط البائع على المشتري ان الزرع مرهون عنده بالثمن أعنى عند البائع فهل يصح البيع والرهن أم يفسدان وقول الامام الاذرى في التوسط وينبغى أن يكون المشروط رهنه غير المبيع فلو شرط كون المبيع نفسه رهنا بالثمن بطل البيع على المذهب وبه قطع الاصحاب اه فهل هو نص في المسئلة أم لا والمسئول منكم حكم الله سبحانه وتعالى في ذلك فان لم يأت جوابكم عن ذلك والاحصل في ذلك مشقة عظيمة وفتنة ومع علمكم أيضا ان الاصحاب ذكروا في دعاوى ان من استحق عينا فله اخذها ان لم يخف فتنة والاوجب الرفع الى القاضى فاذا لم يكن في البلد قاض فهل يجوز قهر من هى تحت يده ولو حصلت الفتنة أولا فان قلتم ليس هو في المسئلة المسئول عنها لان البائع له حبس المبيع لاستيفاء الثمن قلنا ان المشتري له نصف الزرع المبيع قبل البيع فامتنع البائع من تسليم جميع الزرع الا بتسليم ثمن النصف المبيع (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بقوله ان كان المشروط رهنه هو النصف المبيع بطل البيع والشرط

